المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

المسح الأثري

في الوطن العربي

تونس 1993



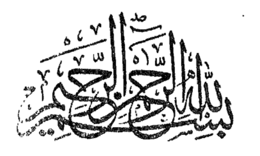
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

ادارة الثقافة

المسح الأثري

في الوطن العربي

تونس 1993



وقائع المؤتمر الثاني عشر للآثار في الوطن العربي

المنامة ـ دولة البحرين : 30 ذو القعدة ـ 4 ذو الحجة 1413 هـ ـ 22-26 مايو 1993 م

المسح الأثرى في الوطن العربي / المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، إدارة الثقافة ـ تونس المنظمة ...، 1993 ـ 183 ص

(وقائع المؤتمر الثاني عشر للآثار فى الوطن العربي ـ المنامة 22-26 ماي 1993)

ق / 1993 / 04 / 001

الـفـهـرس

الملاحق

تـقـديـم

يعتبر موضوع المسح الأثري من المواضيع الهامة التي تساعد على اكتشاف أكبر عدد ممكن من المواقع الأثرية، والمعالم التاريخية، وهو إن كان لا يقدم التفاصيل والجزئيات العلمية التي تقدمها الحفرية، إلا أن أهميته تتجلى أثناء ضغط مشاريع التنمية الكبرى التي يخشى منها إتلاف وتخريب كثير من المواقع والمعالم كالمشاريع الفلاحية والعمرانية، وفتح الطرقات وإقامة السدود والمنشآت المائية وغيرها حيث يقوم في وقت قصير نسبيا، وبتكاليف أقل، باكتشاف وإنقاذ أكبر عدد من مواطن الحضارة والعمران.

وإذا كان انطلاق عمليات المسح الأثري في أوروبا منذ القرن الماضي، فإنه حديث العهد في البلاد العربية، إذ لم تهتم به المؤسسات الأثرية، إلا في أواسط هذا القرن، حينما سعت البلاد إلى توسيع مساحات عمارتها وعمرانها.

لذلك فقد عمدت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم كدأبها في تخصيص المواضيع التي تعالجها، إلى تخصيص مؤتمر الآثار الثاني عشر للبحث في هذا الموضوع وتقديم النتائج التي توصل إليها الخبراء العرب، إلى المهتمين والمتخصصين في هذه الميادين في البلاد العربية للعمل على تطوير وتنمية هذا المجال العلمي الواسع، الذي بواسطته يقع إنقاذ وصيانة أكبر عدد ممكن من تراث الأمة ومخلفاتها الحضارية.

وعلى هذا الأساس كلفت المنظمة مجموعة من الخبراء ذوي الاختصاص من العلماء العرب في هذا الميدان، لاعداد بحوث ودراسات تتناول موضوع المسح الأثري من جميع نواحيه كتوضيح المفهوم العلمي للمسح الأثري، والأساليب والطرق المتبعة للقيام به، والتجارب الدولية في هذا الميدان، كذلك تناولت الدراسات تكوين الاطار المختص الذي يمكنه القيام بهذه المهمات العلمية، وارتباط المسح الأثري بالتقنية العمرانية، وبتوسع المدن، وتحول الريف من جراء مشاريع التنمية، وأهمية التلال الأثرية، من حيث الدلالات العمرانية القديمة. ولم يقع إغفال الاعلامية ووسائل الاتصال في تنمية الوعي الأثري والتاريخي، لدى الجماهير الشعبية، وغير ذلك من المواضيع المهمة، التي لا غنى للباحث المتخصص عند الاطلاع عليها، خاصة وأن هذا العلم أي المسح الأثري يدخل في نطاق علوم المستقبل، حيث يواكب سرعة السير العمراني، والتحولات الجيومورفولوجية والبيئية للبلاد.

وقد قدم ملف هذا الموضوع إلى المؤتمر الثاني عشر للآثار الذي تكرمت مشكورة دولة البحرين باستضافته، وحظي بالاهتمام اللازم من طرف المشاركين الذين كانوا يمثلون صفوة الخبرة في الدول العربية وجرت مناقشات موضوعاته في حلقات علمية متواصلة أفضت إلى جملة من المقترحات والتوصيات المدرجة في هذا الملف الخاص بذلك من هذا الكتاب.

إن الصبغة الجديدة التي توختها هذه المؤتمرات والمتمثلة في تخصيص كل دورة من دوراته لمعالجة موضوع فني محدد منبثق عن شواغل هذا المجال ومتجاوبة مع المستجدات التقنية والتطورات الفنية في وسائل العمل التي عرفها مجال الآثار والتراث في الحقبة الأخيرة من هذا القرن تدل دلالة واضحة على الأهمية التي يوليها المسؤولون عن شؤون التراث في الأقطار العربية لصلته المباشرة والوطيدة بمستقبل تراثنا وحضارتنا وأمتنا العربية الاسلامية.

إن المنظمة لا يسعها إلا أن تتوجه بالشكر والتنويه لدولة البحرين على ما وفرته من وسائل النجاح لهذا المؤتمر، ولكل المشاركين من مسؤولين وخبراء وللدول العربية التي ما انفكت تدعم هذا العمل القومي الرائد.

الاستاذ

محمد الميلي ابراهيمي

المدير العام

المسح الأثري وتوضيح المفاهيم

الصادق باعزيز[*]

بداية المسح الأثري :

1 ـ المصادر القديمة :

تتضمن جل المصادر القديمة وصفا للمواقع والمعالم ولا سيما الكتب المنزلة التي تعرضت لها لدى شعوب مختلفة، كذلك المصادر الاغريقية بيد أن ما أوردته لم يكن سوى عرضا وليس غرضا وقع تناوله لذاته أما المصادر العربية وخاصة كتب الرحالة فقد تعرضت إلى وصف البلدان والأقاليم والممالك والمسالك وإلى ذكر الآثار والمدن القديمة والمعالم وعجائب العصر والبلدان ونقلوها عن بعضهم. إن وصفهم للبلدان تطور وأحرز امتيازا أكثر تخصصا لكن لم ينل ذلك وصف الآثار وذكرها ولم يهتد من قام منهم بوصف الآثار إلا أنها يمكن أن تكون مصدرا للتاريخ واقتصر الرحالة العرب على بعض الاشارات عن دلالة وعظمة الحضارات لضخامة إطلالها.

وإن تعرضهم إلى وصف المواقع الأثرية لا يمكن أن يعد بداية المسح الأثري لأن الآثار لم تكن لدى أغلبهم موضع الاهتمام بل هي غرض ضمن بقية الأغراض ولم تمثل اهتماما بذاته مثل ما حدث بالنسبة للرحالة الغربيين في القرنين الماضيين.

وفي العصر الحديث أتت مرحلة الرحالة الغربيين الاستعماريين خصوصا وان أعمال الرحالة الغربيين هي تواصل لأعمال الرحالة العرب حيث أنها اعتمدت كتب الرحالة والجغرافيين العرب في تحديد برامجها لكن هؤلاء الرحالة طوروا طرق الوصف ووسائل التوثيق للنتائج وكانت الاهتمامات متعددة فبدأ ظهور التخصص في وصف الآثار القديمة إلى جانب المهتمين بالنباتات والحيوانات والأجناس والمعادن إلى غيره من الأغراض مع بقاء بعض الجامعين لبعضها والجديد لدى الرحالة الغربيين مستواهم العلمي وقلة العصاميين من بينهم. هذه الميزات لم تتوفر لدى الرحالة العرب وخاصة منها المتعلقة بوصف المواقع الأثرية.

(*) باحث بالمعهد الوطني للتراث ـ تونس

إن ظهور المسح الأثري كتخصص ضمن فنون الآثار حديث جدا في أواخر القرن الماضي ويمكن إرجاعه إلى عاملين :

* تطور علوم الآثار؛
* أعمال الرحالة في القرنين الماضيين.

ويمكن تلخيص ذلك كما يلي :

2 ـ علوم الآثار :

إن علم الآثار حديث نسبيا، بحيث ظهر مع بداية اهتمام المولعين بالتحف وبالآثار عموما، فقاموا بجمعه وخزنها لصالحهم الخاص ثم أقاموا لها المتاحف وأصبحت بعد ذلك من اهتمام الدول والمؤسسات.

فسعى كل من أقام متحفا إلى جمع التحف والبحث عنها في أماكن تواجدها أي في المواقع الأثرية فانطلق بذلك التفتيش عن المواقع ثم القيام بالحفريات الأثرية فيها.

صارت الحفريات الأثرية، مصدرا للمعلومات التاريخية. لم تسبقها عمليات استكشاف أو بحث عن المواقع نفسها بل كان الأثريون يتوجهون إلى ما هو معروف منها ومشهور من قبل.

ثم العناية إلى البحث عن مواقع مجهولة أو التي ورد ذكرها في المصادر والمراجع بغية تحديد موقعها بدقة وبذلك انطلقت عمليات الاستكشاف والبحث والمسح عن المواقع الأثرية ويمكن أن تعتبر هذا التحول بداية التخصص في المسح الأثري.

3 ـ أعمال ودور الرحالة في انطلاق المسح والكشف عن المواقع :

لقد تزامن هذا التطور في علوم الآثار وحملات الاستكشاف التي قام بها الرحالة الغربيون منذ القرن السادس عشر وخاصة في القرنين الماضيين. انها حملات استكشاف شملت كل القارات وخاصة آسيا وافريقيا وأمريكا وأستراليا.

لقد كانت هذه الحملات الاستكشافية تهدف إلى تحديد المسالك والتعرف على مناطق التوسع الجديدة الممكنة للدول الاستعمارية الأوروبية.

نشط عمل الاستكشاف في القرن التاسع عشر إلى حد تكليف بعض الدول أو الهيئات العلمية والمؤسسات الأخرى في الغرب الرحالة والباحثين بالقيام بحملات متعددة الأهداف شملت كامل المجالات وتعهد كل هاته الجهات كذلك إرسال بعثات متخصصة في جميع الآثار والتراث. ونمت حركة الاستكشاف نمو كبيرا وسارت جنبا إلى جنب مع تطور علم الآثار في الميادين الأخرى مثل العرض المتحفي أو الحفريات أو وضع المصنفات.

لقد كانت هذه البعثات والحملات الاستكشافية متنوعة في الأهداف والطرق منها المتخصصة والعامة وكانت أعمال فردية أو جماعية أما القائمون بها فكانوا من الجغرافيين أو المؤرخين أو المهندسين والمختصين في رسم الخرائط وتحديد المعلومات الجغرافية عموما. لقد كانت تهدف بعض الحملات لاستكشاف الآثار القديمة وتحديد بعض المواقع وخاصة التي ورد ذكرها في المصادر القديمة.

إن أهم الحملات التي اعتنت بالآثار عموما كان محورها المغرب العربي والشرق الأوسط مهد الحضارات. ويمكن اعتبار أعمال الرحالة الغربيين في مجال الاستكشاف بداية أولى لأعمال المسح الأثري عموما.

تقييم أعمال المسح الأثري الأولي :

ويمكن القول بأن وصف المعالم، انطلق من التعرض إلى عجائب الشعوب الأخرى ثم أصبح جزءا من وصف البلدان ثم إلى وصف مواقع ولذاتها. وفي نهاية الأمر أصبح موضوع رحلات وبرامج متكاملة في القرنين الماضيين وتدرج إلى التخصص في ذلك. ان نهاية هاته المرحلة يمكن تحديدها بالحرب العالمية الثانية. فما هي حصيلة هذه المرحلة ؟

إن حصيلة مجمل هذه الحملات والأعمال المختلفة كانت هامة جدا إلى درجة أنها اعتمدت في وضع الموسوعات المدونات (corpus) والأطالس شملت معظم الميادين. وفي العديد من البلدان في أواخر القرن الماضي والنصف الأول من القرن الحالي، اهتمت هذه المدونات والموسوعات والأطالس بالآثار الفرعونية والرومانية والمسيحية وغيرها من آثار مختلف الحضارات.

1 ـ أسباب تقلص نشاط الاستكشاف المسح :

إن حركة الاستكشاف المسح، بصفة عامة، عرفت بعض الفتور بعد أن تمت عملية التعرف إلى مجمل الأقاليم تقريبا مع انتصاب الاستعمار وشموله كل المناطق تقريبا. فبزوال الأسباب الداعية له تقلص هذا النشاط. ويمكن أن يرجع هذا الفتور أيضا إلى تطور علم الآثار حيث صار علما مستقلا بذاته وظهرت به العديد من التخصصات الفرعية : الحفريات، علم المسكوكات، الخزف، الترميم بأنواعه، العرض المتحفي.

واتسمت هاته الفترة بهيمنة الحفريات على مجمل الأعمال الميدانية للاغراءات التي قدمتها للباحثين ككثافة المعلومات التي توفرها خاصة في ميدان تاريخ المواقع والمعالم وتوفير التحف. وساعدت الحفريات تقدم المعرفة ونمو المعلومات التاريخية بصفة عامة بشكل هام جدا فيما يتعلق بالعصور القديمة.

لقد اهتم الأثريون بالحفريات إلى حد أنهم تخلوا تماما عن المسح لا سيما إلى الجهات العسكرية، واكتفوا في بعض الأحيان بتوجيهها عن بعد واستغلال نتائجها فيما بعد، مما نتج عنه انعدام الدقة في بعض الأطالس والموسوعات.

المسح الأثري الحديث :

1 ـ رجوع عمليات المسح إلى الصدارة وتطورها :

إن رجوع المسح إلى الساحة الأثرية بقوة يعود إلى الخمسينات تحت تأثيرا المدارس الأثرية الأمريكية والانقليزية. إن عمل الأثريين في أمريكا الشمالية كان صعبا جدا لندرة الآثار والعمارة القديمة.

أهمية دور الريف في تجديد البحوث الأثرية :

كان تركيز الباحثين عن البحث عن أبسط اللقى والآثار مما يستوجب شمول مساحات أكبر في نفس البحث. وتولد عن هاته الطرق في البحث الأثري اهتمام أكثر بتاريخ البوادي وتعدى مفهوم الموقع مفهومه التقليدي، المدينة والمسكن والضيعة إلى كامل الجهة أو البادية عموما.

وتزامن هذا التطور مع النمو السريع لنشاط المسح الأثري في أروبا وذلك لأسباب تعود إلى تطور الأعمال الميدانية وتطور البحوث التاريخية من الاهتمام أكثر فأكثر بتاريخ الاقتصاد والمبادلات وتاريخ البوادي وأهميتها في فهم المجتمعات القديمة ومجتمعات القرون الوسطى والاقتناع عموما بأهمية الحياة بالبوادي الانتاج الفلاحي عموما لتلك المجتمعات. والتي كانت تخضع لتحليل المؤرخين عبر المراجع الأخرى مثل القرى والتجمعات السكنية الحضرية واللقاءات التي تعقبها. مع عدم الاهتمام بما تتضمنه البادية عموما. فعندما حصل الاقتناع بأهمية الريف ودوره في فهم التاريخ وجب الخروج إليه ومسحه بدقة وجمع المعلومات عنه بأكثر دقة.

وبذلك ظهرت بإنقلترا مجموعات من الخبراء قامت بمشاريع بحث ميداني انطلاقا من الصور الجوية وزيارة المواقع وتطورت أساليب العمل الميدانية بسرعة، وبرمجت بعض هذه الفرق المسح عبر شبكات وخطوط مختلفة التباعد.

وقامت بعضها بجمع اللقى بصفة مطلقة أو عبر الشبكات وخطوط المرور أو عبر مساحات محدودة بالشبكات بصفة جذرية عامة أو بصفة انتقائية حسب البرامج الموضوعة مسبقا.

وأخذت هذه الأعمال تتكرر واقتدت بها مجموعات من خبراء في بلدان أوروبية أخرى مثل هولندا وبلجيكا وفرنسا وتعددت التجارب حتى صار المسح الأثري تخصصا ضمن

التخصصات في علم الآثار قائما بذاته يمكن أن يهتم حياة كاملة وتلقا حوله دروس في الجـامـعـات.

نمو سريع لامكانيات العمل الأثري :

الدافع الثاني الذي أدى إلى التطور السريع في هذا الميدان وكان سببا في عودة بروز المسح الأثري إلى الساحة هو ظهور إمكانيات جديدة تساعد الرؤية التقليدية التي كانت تعتمد في السابق على الرؤية بالعين المجردة أو على بعض آلات التقريب البسيطة. وتوفرت الآن إمكانيات جد متطورة ومتعددة منها آلات التصوير المتطورة (الصور الشمسية من الجويجة في كل الفصول ومن مختلف الزوايا، والصور الكهربائية Video والتصوير تحت الماء) وكل وسائل الرؤية عن بعد منها صور الأقمار الصناعية وغيرها من الوسائل العصرية.

وتطورت كذلك وسائل التنقل التي مكنت من الوصول إلى كل الأماكن الوعرة بسرعة أكبر وبسلامة متوفرة دخول إمكانية التحاليل للطبقات الأرضية بمختلف الأساليب الكيميائية والمغناطيسية والكهربائية.

وكل هذه الوسائل وغيرها ساعدت وأملت ضرورة إعادة المسح الأثري على نطاق أوسع وساعدت على تطور أهدافه.

مـفـهـوم الـمـسـح الأثـري :

إن تعدد الاشكاليات وتنوع مشاريع البحث الحديثة نتجت عنه طرق جديدة في المسح الأثري مما يفسر التشعب والغموض النسبي الطاغي على مفهوم المسح الأثري. هذا التحول في عمليات المسح وتطور التقنيات في الاستكشافات أعاد إلى الصدارة هذا التخصص لكنه مصحوب ببعض التذبذب لتعدد المناهج والمدارس. لقد خلقت سرعة التطور بعضا من الفوضى والخلط في المفهومات مما يستوجب توضيحها وترتيبها.

الـمـصـطـلـحـات :

1 ـ الـمـسـح الأثــري :

إن وضع تعريف علمي دقيق وموجز لعملية المسح الأثري جد صعب لتعدد مناهج الكشف والبحث عن الآثار وكل مدرسة تعتبر أن طريقتها أجدى وأقرب إلى المنهج العلمي الـصـحـيـح.

إن عمليات المسح الذي تمت في العشرين أو الثلاثين سنة الماضية اعتمدت طرقا وأساليب مختلفة أملتها متطلبات الوضعيات الخاصة التي كانت دافعا للقيام بها، والتي هي بدورها أملت طرقا ومناهج العمل لكل مشروع وأكسبته خصوصياته.

وبالنسبة لنا فإن المسح الأثري هو البحث عن الآثار في مواقعها والقيام بوصفها وصفا علميا دون اللجوء إلى عملية الكشف عن طريق الحفريات المكثفة بقطع النظر عن الوسائل المعتمدة في الكشف أكانت تقليدية أو متطورة.

إذا استعرضنا الوسائل المتبعة في عملية المسح والتجارب المعروفة إلى الآن نرى أنها عديدة منها البسيط والمعقد، يمكن تصنفيها إلى صنفين : الطرق التي تعتمد تقنيات تقليدية والتي تعتمد تقنيات معقدة وحديثة تكنولوجيا إن صح التعبير.

أنـواع الـمسـح :

سنستعرض في هاته الفقرة بعض أساليب وأنواع المسح من ناحية توضيح المفهومات لا رغبة في وصف هاته الطرق.

1 ـ المسح البسيط بالتنقل على الأقدام أو المسح المباشر :

يعبر عنه بالفرنسية Pedestre وهو المسح الذي يقوم فيه الماسح بزيارة المواقع والمعالم والتفتيش عنها بالرؤية المباشرة وبالعين المجـردة.

وبالاعتماد على المعلومات المستقاة من لدن سكان الجهة، موضع المسح، فهم العارفون بالمكان ولهم الكثير من المعلومات عن المواقع والمعالم وعن مدلولها.

وهاته العملية البسيطة هي الكشف بالبحث المباشر بالملاحظة والرؤية والسؤال. وعند التوثيق فهناك اختلاف في طرق التدوين وفي دقة المعلومات المجمعة فهناك تصنيف ثان سنحلله في فقرة أخرى.

لم نتعرض إلى وسائل النقل التي تمكن الباحث الماسح من الوصول إلى الموقع. فبقطع النظر عن وسيلة النقل فقديما كانت الدواب والآن أصبحت السيارات القوية.

2 ـ الـمسـح الـجـوي :

أي الكشف والبحث عن الآثار عن طريق الجو؛ ويتمثل في رؤية وتفتيش عن المواقع والمعالم جوا، وهذا المسح يمكن تصنيفه إلى ثلاثة أقسام : التجوال عن طريق الطائرة لجمع المعلومات أو استغلال الصور الجوية والصور الصاروخية المعقدة وكلاهما يتطلب ويندرج ضمن المسح بالتقنيات العلمية التكنولوجية وهو الصنف الثاني.

إن هذه الطرق تمكن الماسح من رؤية المواقع والمعالم من الأعلى فهي نمكن من رؤية أشمل تسمح من فهم المواقع ومكوناتها وإعطاء صورة قابلة للتحليل بأكثر دقة. إن الصورة الجوية بها القليل من التحريفات لكن هذه الطريقة لها العديد من النواقص حيث أنها نهمل

العديد من الجزئيات وأكثر القياسات للجزئيات لا يمكن ضبطها بدقة مثل ما هو ممكن في المسح المباشر.

أما الصنف الأول وهو نقل الماسح عن طريق الجو والقيام بالكشف عن المعالم بالطائرة قليل جدا؛ لأن زمن الملاحظة قصير فهو لا يعتمد كثيرا بل الصور الجوية هي الطريقة المتبعة أكثر، لكن نلاحظ قيام بعض البعثات بحملات جوية للتعرف على المواقع وحدودها في مهمات قصيرة ومحددة زمنيا لحل بعض المسائل والتساؤلات بسرعة لا تمكنها طرق المسح التقليدية على الأرض مثل اتباع مسلك أو قناة أو حدود الضيعات.

وكثيرا ما تكون هذه الحملات الجوية لأخذ الصور، والصور الجوية تلعب دورا هاما في ميدان المسح الأثري.

ويجب التذكير بأن هذه الطرق كلها تستوجب، لضمان نجاعتها، متابعة المسح على الأرض أي بالرجوع إلى الطريقة الأولى التي تبقى ضرورية ويعتبرها أصحاب الطريقة الثانية متممة لها فقط مع أنها هي الأصل.

3 ـ المسح الكيميائي :

هناك آثار يصعب الكشف عنها بالرؤية المجردة لطبيعة تركيبتها وهيكلتها فيقع الاستعانة بالتحليل الكيميائي للطبقات السطحية للأرض للتعرف على كميات الفسفاط والبقايا العضوية الأخرى مما يدل على وجود آثار حيوانية وبشرية بها. إن هذه الطريقة تمليها رغبة التأكد من انعدام آثار مغمورة ورغبة في المسح « الكامل » الشامل. تؤخذ العينات عبر خطوط أو شبكات لكن يجب التذكير بأن هاته الطريقة قليلة الاستعمال ولا يمكن الرجوع إليها في حالات خاصة.

4 ـ المسح الكهربائي والمغنطيسي :

هو استعمال الموجات بمختلف أنواعها لتحليل الطبقات الأرضية السطحية ومحتوياتها للتعرف على أشكال وتخطيطات الآثار المغمورة والمغارات وكل ما تحتويه الأرض من تغيرات أحدثت بفعل فاعلها. وهذه الطريقة مع أنها عملية مسح وكشف يمكن أن تعتمد لتعويض الأسبار والحفريات لأنها تعطي نفس النتائج تقريبا بأكثر سرعة وبأقل تكاليف أحيانا. وتجدر الاشارة بأن كل هذه الطرق تستوجب، لتكون تامة وناجعة، أن يسبقها المسح على الأرض؛ أي التنقل على عين المكان، وحتى المسح الجوي تتبعه أحيانا أخرى للتثبت من النتائج وتسبقه أحيانا أخرى لتنظيم الحملات في الجو.

5 ـ الاستشعار عن بعد :

إن هذه طريقة حديثة جدا، فقط ظهرت مع بداية استعمال الصور المرقمة التي تلتقطها الأقمار الصناعية وما تزال في حالة التجارب ولها بعض المردودية في العديد من البرامج مثل إظهار شبكات المواصلات أو شبكات التقاسيم العقارية موقع الترسبات الحديثة، وبعض المسائل الأخرى.

وبعد تناول مختلف هذه الطرق في المسح الأثري من الناحية العملية يجب أن نتعرض إلى خاصياتها النوعية، أي أن كل واحدة منها يمكن تناولها بمناهج مختلفة وهي تنقسم إلى قسمين حسب مردوديتها أو كثافتها.

6 ـ المسح الشامل :

هناك المسح الأرضي بالطرق التقليدية والكثيف الذي يهدف إلى مسح « شامل » يدون كل المواقع البارزة والمغمورة. فنظريا، يستوجب أن يمر الماسح من كل الأماكن وتتخذ شبكات للمرور لا يبعد الخط عن الثاني مسافة الرؤية بالعين المجردة والتي تمكن من ملاحظة الأشياء والبقايا وهذه الطريقة أيضا يمكن إعطاؤها كثافة أكثر ببرمجة جمع اللقى (بقايا الخزف وغيره). وتنظيم حملات المسح عن طريق فرق من الماسحين أن هذه الطريقة أي المسح التقليدي الكثيف الذي يهدف الشمولية لا يمكن القيام بها فعليا إلا في مساحات محدودة وضمن برامج محددة الأهداف.

7 ـ المسح التقليدي :

هناك المسح بالطرق التقليدية الذي لا يدعي الشمولية فهو يمر بمسالك يمكن أن تكون بعيدة عن بعضها فهو حتما يخلف مناطق ظل أي لم يمر بها الماسح إذ أنه يعتمد على العين المجردة وحتى الاستعانة بآلات الرؤية البعيدة.

لكن رغم بساطة هذه الطريقة، فهي حتما تمر عبر مسالك منطقية وكل الطرق التي نستعملها تستقي معلوماتها الأولية وبذلك تحدد برامجها ومسالك المرور وأهدافها، فإما أن تحدد الأهداف الأولية من الخارطة أو الصور الجوية أو أهدافا وقع ذكرها في المراجع أو من الخبر أو إرشادات مستقاة من السكان. وفي أغلب الأحيان يقع اللجوء إليها جميعا لضبط البرنامج العام لمجمل الأهداف التي سيقع زيارتها ومسح مواقعها ومعالمها.

والميزة الأساسية لهذه الطريقة هي السرعة مع الشمولية لمساحات أكبر والتي يمكن تغطيتها بسهولة، ثم كذلك الكلفة البسيطة نسبيا ونرى أنها البداية الحقيقية لكل أعمال المسح الأخرى التي ستكون متممة لها.

وتجدر الاشارة إلى أن أكثر مشاريع المسح الأثري الحديثة اعتمدت أكثر من طريقة، أي أنها أدمجت العديد من أساليب المسح ضمن طرق عملها؛ مثل الجمع بين الصور الجوية والمسح التقليدي، أو المسح التقليدي مع المسح الكيميائي إلى غير ذلك.

لكن لا يمكن تفضيل طريقة عمل على أخرى، فكل منها لها ميزاتها، وأهداف كل مشروع مسح هي التي تحدد أحسن طرق العمل لاتباعها.

المصطلحات :

1 ـ المسح والاحصاء :

إن بعض المتدخلين والعاملين في هذا الحقل يخلطون بين المسح والاحصاء. فالمسح في نظرنا، هو البحث عن الآثار في مواقعها والقيام بوصفها وصفا مدققا بدون اللجوء إلى عملية الكشف عن طريق الأسبار أو الحفريات المكثفة مع تحديد موقعها بأكثر دقة ممكنة.

إن المسح يشمل أساسا المواقع والمعالم. أما الاحصاء فهو تعداد المعالم والمواقع وضبطها في قوائم دون الاعتماد على عملية المسح ويمكن أن يسبقها أو يعقبها ويمكن أن يشمل كامل التراث الأثري أو كامل التراث الثقافي أو نوعا واحدا أو جزء واحد؛ مثل إحصاء المساجد وإحصاء النقائش فهو يشمل القطع المنقولة وأما تحديد موقعها فهو ثانوي في هذه العملية. إن تحديد الموقع الجغرافي بدقة أساسي في المسح ودور الخرائط يكون ثانويا في الاحصاء وهو أساسي في اختلاف المسح مع طرق العمل للعمليتين.

إن المسح يشمل بالأساس المواقع والمعالم؛ أما الاحصاء فهو يضم المنقول أو نوعا واحدا ورغم ذلك فإن العمليتين مرتبطتان ارتباطا عضويا : فمسح لا تعقبه عملية إحصاء هو عديم الجدوى وعملية إحصاء لم تسبقها عملية مسح هي ناقصة أساسا. ولا يمكن استعمال مردودها بالجدوى المطلوبة لانعدام السند الجغرافي حتى وإن كان الاحصاء يهتم بنوع واحد من الآثار؛ مثل التحف.

تستعمل كلمة «Prospection» في ميدان الآثار بالفرنسية بمعنى التفتيش والبحث عن المواقع الأثرية وتستعمل للتفتيش أو البحث عن النفط وبالفرنسية يقابلها وتستعمل كلمة «prospection recherches»، أما في ميدان الآثار فتعودنا استعمال كلمة المسح الأثري بمعنى التفتيش للبحث؛ مع أنه من المسلمات بأن هاته العملية متبوعة ضمنيا بعملية الاحصاء أو الجرد؛ ولكن هناك من يقوم بعملية جرد أي جمع معلومات وإعداد قائمات وملفات عن مواقع ومعالم بدون عمل ميداني أو زيارات ميدانية للبعض منها ويطلق على عمله اسم مسح أو إحصاء أو جرد. وأما بالنسبة لنا، فإن عملية المسح يجب أن تطلق على مجمل العمليات التالية :

* البحث بمعنى التفتيش دون التنقيب عن كل المواقع والمعالم الموجودة بكامل المساحة المقرر مسحها، وذلك بكافة الوسائل المتاحة ومن ضمنها وجوبا الزيارة الميدانية.

* تحديد مكان كامل المواقع والمعالم بدقة على خرائط كيفما كان سلمها.

* ترقيمها وضبطها في قائمة أو قوائم.

* وصفها بأكثر دقة ممكنة.

* وجمع كافة المعلومات عنها اسمها، تاريخها، المراجع المتعلقة بها، الوثائق الأخرى والصور والأمثلة إلى آخره من المعلومات التي يمكن توفرها عن المواقع والمعالم التاريخية.

وحول الوسائل المتاحة للبحث والتفتيش عن المواقع والمعالم يمكن أن نذكر السؤال المباشر الموجه، للمتساكنين، التنقل إلى عين المكان بكل الوسائل المتاحة جوا وبرا والمعاينة المباشرة.

البحث في كل الوثائق المتوفرة، خرائط، صور مباشرة وجوية، الاستشعار عن بعد، الأرشيف والمراجع الأخرى رغم أنه يستحسن استعمال كل هاته المصادر يمكن أن نطلق اسم عملية مسح على أي مشروع تخلي البعض منها.

لقد استثنينا من وسائل العمل في المسح الحفريات والأسبار لأنهما في نظرنا تخصصا بذاتها مثل المسح.

ورغم أنه لا يمكن تحديد بعض المواقع الأثرية بدون اسبار وهي المواقع التي لا تترك أدلة على سطح الأرض، أو التي غمرتها الترسبات الحديثة أو القديمة (مثل مواقع ما قبل التاريخ أو المواقع التي وجدت على ضفاف الأودية أو القريبة منها).

فبالنسبة لنا يجب إبقاء هذا النوع من الأعمال وهذا النوع من البحث عن المواقع ضمن باب الحفريات.

رغم هذه الفواصل الضرورية لتحديد المفهومات بدقة يجب التأكيد على أن هاته التخصصات مرتبطة ارتباطا عضويا؛ فعملية مسح في المطلق لم تعقبها حفريات واسبار تكون ناقصة من عدة جوانب وبرامجه حفريات لم تسبقها عمليات مسح مكثفة لن يكون لها المردود المرجو إذ ربما تهمل أقساما ضرورية لبلوغ الأهداف المرسومة.

2 - الجرد والإحصاء :

هما كلمتان متكاملتان.

الجرد : هو جمع معلومات محددة في جذاذات أعدت مسبقا لذلك الغرض ويمكن أن تتغير من عملية إلى أخرى. وعادة، يعتني الجرد بنوع محدد من التراث. فجرد المواقع هو

تعمير جذاذات أعدت لذلك وجمعها في خزينة معلومات أو كتاب وجرد قطع متحف ما هو إلا إقامة خزينة معلومات عنها حسب جذاذة محددة.

في عملية المسح، يقع جمع المعلومات المتوفرة مهما كان نوعها غير محددة مسبقا؛ أما في عملية الجرد فالمعلومات المرتقبة تصنف مسبقا. وأحيانا لنجاعة العمل، يمكن القيام بعملية المسح بعد إعداد جذاذات مع إبقاء مجال مفتوح بها لتطويرها.

أما الجرد فهو التعداد للقطاع أو نوع محدد من التراث مع تحديد كمية المعلومات المرتقبة والمراد جمعها؛ أما الاحصاء فإنه يبقي المجال مفتوحا لكمية المعلومات المراد جمعها مع أن بعض عمليات الاحصاء تكون أشمل نوعيا وكميا من عمليات الجرد.

وكل هاته العمليات تعرفها وتحددها أهدافها المرسومة لها عند الشروع فيها، وغالبا ما تنسب التسميات بدون التعمق في محتوى العمل لأن طرق العمل تتطور بعد الشروع وخلال القيام بالأعمال وتتطور معها نوعيا وكميا الأهداف فعملية جرد قد تصبح إحصاء وتنتهي بعملية مسح.

فنحن إذا أردنا أن نتقدم بأعمالنا ونكسبها النجاعة، فعلينا أن نحدد بدقة تعريفات للمصطلحات المستعملة وبذلك يمكن تحديد أهداف الأعمال المبرمجة لنتمكن من التقيد بها وإنجازها في الآجال المحددة لها. إذا لم نتقيد بمدلول واضح لهذه المصطلحات المستعملة لا يمكن تحقيق أهداف الأعمال المبرمجة.

وسيعسر علينا الاستغلال العلمي لهاته الأعمال ولا يمكننا القيام بالدراسات المقارنة لتداخل المفاهيم.

إن نشر أعمال جرد أثري تحت تعريف مسح مع أعمال مسح فعلي أو مع مجرد عملية إحصاء غير ممكن.

فما يمكن وما هو معمول به أحيانا هو أن يسبق أعمال النشر أو التقديم إلى الباحثين والمستعملين تعريف مدقق للعملية والأهداف التي حددت لها. هل يمكن القيام بأعمال الجرد والاحصاء والمسح في نفس الوقت ؟ يستحسن أن نقوم بمجمل هاته العمليات معا وأن نقوم ببسطها بدون تردد وفي أسرع الأوقات مهما كانت المعلومات مجزأة.

وفي ميدان الآثار، يمكن أن تنطلق بكامل الوطن العربي عمليات الجرد البسيطة لكافة المواقع والمعالم والتحف، ويمكن أن تنشر قوائم إسمية بكل المواقع المعروفة بقطع النظر عن الشمولية؛ لأنه يمكن إتمام القوائم الاسمية سنويا وكلما توفرت المعلومات ونفس الشيء بالنسبة للمواقع أو التحف.

ويمكن أن تتضمن هاته القوائم قائمة إسمية بسيطة أو أن تتضمن معلومات أخرى، المهم هو أن نقوم بإعداد هاته القوائم حتى القائمات الاسمية البسيطة فهي تمكن الباحثين من قوائم لبرمجة أو لمبرمج الأبحاث والمحافظين وأصحاب القرار من إعداد خطط المحافظة وضبط طرق التصرف والبرمجة.

فضبط أي قائمة عن أي نوع من التراث، في أي مكان وعلى أي مساحة كانت فهي معلومات هامة جدا ويمكن أن تكون منطلقا للعديد من الأبحاث والبرامج العلمية أو التنموية أو الحمائية.

المـوقــع :

من الاشكاليات التي يتعرض لها الباحثون والقائمون بالمسح الأثري هي تحديد تعريف يتفق عليه للموقع. فالتعاريف المتداولة تختلف من لغة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر.

أما بالنسبة للتجربة التونسية فقد اعتبرنا أن كل مكان (بمعنى مساحة) عرف أو وقعت عليه تغييرات عبر العصور بفعل الانسان يمكن أن يعد موقعا أثريا. فضريح بالريف، تام العزلة، يعتبر موقعا مثله مثل المقبرة التي تعد آلاف القبور. والمزار البسيط مثله مثل المدينة التي تمسح خمس مائة هكتار وبها مآت المعالم.

لكن هناك من يعتبر مكان سبر، موقعا ويعتبر بأن بالمدينة الواحدة العديد من المواقع.

المعلم :

إن المعلم التاريخي هو كل أثر تركه الأولون سواء كان قائما بذاته أو ضمن مجموعة مثل بناية وهيكل وبقايا عمارة، المعبد والقنطرة والنقيشة على صخرة ثابتة غير منقولة وبقايا غراسة، وبقايا مقطع أو مكان نزل به رُحل وتركوا به بصمات لنقول هنا معلم لخيمة رحل وموقد نار لما قبل التاريخ إن كان معزولا فهو في نفس الوقت معلم وموقع. وضريح وقبر هو معلم سواء أكان معزولا أم ملاصقا لأضرحة أو قبور أخرى.

لكن القطع الأثرية لا يمكن اعتبارها معالم؛ فالتاج أو السارية أو الصنم سواء أكان معزولا أو وسط مجموعة فليست بالمعالم. أما سارية الطريقة أو صخرة حد قطعة فهو موقع ومعلم بذاته.

وسـائـل الـمـسـح :

1 ـ الجذاذة أو الاستمارة :

إن أعمال المسح يجب أن تعدلها جذاذات أو استمارات وحتى الأعمال التي لم تضبط لها فعليا، الاستمارات فالقائمون بها يهتدون إلى ضرورتها ويلتزمون بها ضمنيا.

أما محتواها فهو يختلف من عملية إلى أخرى فكل عملية مسح يحدد لها القائمون عليها أهدافا، تضبط في الاستمارات أو الجذاذات وبذلك تختلف الجذاذات الاستمارات من عملية إلى أخرى.

أما العناصر المتواجدة بأكثرها فهي :

1 ـ الرقم الترتيبي
2 ـ تاريخ الاستمارة أو الزيارة
3 ـ اسم المعلم أو الموقع أو المكان
4 ـ تعريف الموقع أو المعلم.

ثم تأتي أقسام أقل أهمية تغفل عنها بعض الأعمال وتهتم بها أعمال أخرى مثل :

1) وصف للموقع أو المعلم (تختلف دقته من عمل إلى آخر)
2) تاريخ الموقع أو المعلم (يصعب تحديده أحيانا لطول استعماله وامتداده فترات متعددة. فتاريخ الموقع أو المعلم يحدث بعض الخلط أو يكون صعب لنوعية اللقى المتواجدة أو « المفقودة ظاهريا ».
3) المراجع، الوثائق، الصور، الخرائط.
4) التحديد للأبعاد مثل مساحة المعلم أو الموقع.
5) التحديد الجغرافي (خطوط الطول وخطوط العرض).
6) التحديد الاداري (المقاطعة، الولاية).
7) جرد اللقى.
8) التعريف بصاحب العمل أو الجهاز المحرر.

وكلما كانت الجذاذات أو الاستمارات دقيقة كان العمل دقيقا ولكنه يتطلب وقتا أطول وتكاليف باهظة وهاته الجزئيات تحددها أهداف المشروع التي يجب التقيد بها مخافة التهميش أو الغرق في كثرتها وتشعبها وإضاعة الوقت والابتعاد عن الأهداف فمن أكثر من الأثري والمؤرخ يدرك القيمة الزمنية ومعنى الوقت.

2 ـ أهمية الخرائط :

مسح مساحة ومن قال مساحة قال خرائط : فأهم قسم في عملية المسح وفي تخصصها عن الجرد والاحصاء : هو وجوب القيام بتدوين العمل على خرائط، وفي ذلك توضيح للمفاهيم. فعملية المسح معناها أنه بعد البحث والتفتيش والاحصاء، أي إعداد القوائم وتعمير الجذاذات وجب ضبط ووضع هذه المعلومات على الخرائط.

إن السلم وأهميته ونوعية التسجيل الخرائطي والرمز Symbole يقع تحديدهم حسب الأهداف المرسومة مسبقا لعملية المسح ولكل مشروع خصوصياته، ثم إن الطرق متعددة لتقديم المعلومات على الخرائط حسب أنواعها وتخصصها.

إن أهم معلومة يجب أن تقدمها الخريطة هي التحديد الجغرافي للموقع أو المعلم أو المعلومة المقدمة. ويمكن أن تقدم معلومات إضافية مثل نوعية المواقع أو المعلم بعد تصنيفها نوعيا وزمنيا عند القيام بالوصف. فهناك من يشفع هذه المعلومات باحكام أو تحاليل تجسم على الخرائط مثل الاشارة إلى أهمية موقع بالنسبة لغيره أو ربط علائق أو الاشارة لها.

ومجموع الخرائط، إذا كانت متعددة، تجمع في أطلس، ويعتبره البعض النتيجة المنطقية والحتمية لعملية المسح. وهنا أيضا يمكن أن لا تتم عملية المسح بإنتاج أطلس لأنه لا يمكن أن تدون كل المعلومات على خارطة واحدة لصغر المساحة أو لضخامة السلم المعتمد، أو لنوعية عملية المسح نفسها.

نتائج المسح :

1 ـ أهمية المسح :

مع أن أهمية المسح الأثري لا تخفى على أحد فمن المفيد التذكير بها.

إن أهم هذه الأهداف هو حماية التراث الأثري، فبدون عملية التعرف الجملي لمجمل التراث الأثري من مواقع ومعالم وتحديد مكانه بدقة، لا يمكن صيانته أو تعهده ووضع مختلف البرامج لاحيائه وإنمائه. إن جمع المعلومات وإعداد الوثائق عن التراث، من صور وأمثلة وأوصاف، تعد عن المواقع والمعالم مما يجعلها تعوضه نسبيا عند زواله بسبب أو بآخر. والكثير من المعالم أو التحف لا نعرفها حاليا إلا عبر الوثائق التي تضمنتها عنها من صور وأمثلة أو خرائط أو وصف، فهي عملية صيانة ضرورية وربما دائمة لها بالنسبة للذاكرة الجماعية.

وأهمية المسح الأثري تأتي أيضا من الدفع الحقيقي الذي يعطيه إلى البحث العلمي في هذا الميدان وتطوره والتحسين النوعي الذي يدخله عليه. وأهمية عمليات المسح في التكوين الميداني للباحثين والمتدخلين في ميدان التراث الأثري لشمولية العملية لأنه يمكن الماسح من التعرف على مجموعات متنوعة تضم مختلف أنواع المعالم والمواقع التي يتعامل معها طوال حياته المهنية. فهي تضمن التنوع في العلاقات مع التراث وشمولية أكثر من الأعمال الأخرى؛ مثل الحفريات أو الترميم؛ لأن الترميم يهم نوعا من التراث، القطع التحف أو المعالم دون المواقع. والاسبار توفر نوعا من العلاقات مع الترسبات أي الطبقات الأثرية والكثير من المعلومات على مساحة صغيرة جدا، زد على ذلك تخص كل منها في فترة تاريخية محددة.

2 ـ محدودية المسح الأثري :

التحليل الزمني لنتائج المسح الأثري محدود جدا لنوعيته ولأن المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها في التحليل الزمني لا يمكن أن تطفو جميعها على السطح أي لا يلاحظ في المسح إلا قسم من مجموع المؤشرات التاريخية ومرد ذلك اللقى المبعثرة على السطح وكل الاستنتاجات التاريخية محدودة ويمكن الطعن فيها. فهي تعتبر استنتاجا بالغياب وهي ليست حجة يمكن اعتمادها.

الحد الثاني هو محدودية التعريفات للأجزاء المعتمدة في المسح وصعوبة تحديد الموقع لأنه مهما كان التعريف واضحا فهو جزئي والتحديد مهما كان مضبوطا يبقى قابل للتغيير وبه جانب من الحيف.

كل المعلومات المستقاة حتى وإن كانت كثيرة، فهي تعتبر تقريبية لأنها مستقاة مما هو ظاهر على السطح وما هو بارز أو ظاهر لا يمكن أن يكون حجة مطلقة لما هو في باطن الأرض.

المراجع

Deetz (J), Invitation to Archaeology New York the Natural History Press, 1967.

Willey (G.R.), Phillips (P.), -Method and Theory in American Archeology Chicago University of Chicago Press, 1958.

Plog (F - T), Hill (J.N.) - Exploining variability in the distribution of sites.

Taylor (Ch), -Fildwork in medieval archeology. London, 1974.

Fasham (P.J.), Approche de la prospection systématique, dand Documents d'archéologie française n° 3 Paris 1986. (P. 19-28).

Everson (P.), Occupation du sol au Moyen Age et à l'époque moderne dans le nord du Lincolnshire, dan Documents d'Archéologie française n° 3 Paris, 1986 P. 29-37.

Brandt R., Evolution de l'habitat et de l'environnement dans les polders d'Assendelft, (Pays-bas), dans, Documents d'Archéologie française n° 3 Paris 1986 P. 47-56.

Yaussen W., L'archéologie dans la région de lignite du Rhin inférieur, (Allemagne)., dans, Documents d'Archéologie française n° 3 Paris 1986, P. 61-70.

Hesse (A.), Pour une contribution possible des méthodes géophysiques à la découverte des sites, dans, Documents d'Archéologie française n° 3 Paris, 1987, P. 85-86.

Zadora-Rio, La prospection archéologique et l'évolution de la Nation de site, dans Documents d'Archéologie française n° 3 Paris, 1987, P. 11-13.

Sadok Ben Baziz, La Haute Vallée de l'Oued et Htab, Tunisie, dans, Documents d'Archéologie française n° 3 Paris, 1987, p. 87-92.

Sadok Ben Baaziz, Carte Nationale des Sites Archéologiques et des Monuments Historiques; dans, Congrés d'Archéologie de Setif, 1991, Algérie, (Sous presse).

التقنيات الحديثة وتطبيقاتها في التحريات الأثريـة

د. شوقي شعث(*)

كان الأثريون، حتى وقت قريب، يعتمدون في تحرياتهم الأثرية على المشاهدات الحسية في تعرفهم على المواقع الأثرية وطبيعتها، فكانوا يقومون اعتمادا على خبراتهم السابقة المكتسبة أو دراساتهم بتحري المظاهر السطحية للموقع الأثري والتقاط بقايا الأدوات التي كان يستعملها الانسان كالفخار والدمى والنقود وبقايا الأبنية الحجرية أو الطينية ثم يقومون بتصنيفها ومقارنتها مع ما هو معروف سابقا في مواقع أخرى رغبة في الوصول إلى نتائج تتصل بأهمية الموقع وتاريخه، ورغبة في مزيد من الدقة كانوا يقومون بدراسة المحيط الجغرافي للموقع الأثري كان يقع في منطقة خصبة أو على نهر أو بالقرب من ينابيع الماء أو على ملتقى طرق تجارية كل ذلك يساعد بالتأكيد على الوقوف على أهمية المواقع الأثرية. وتطورت مع الزمن هذه الطريقة وأدخلت عليها تحسينات كثيرة لصالح الوصول إلى نتائج تكون أقرب إلى الصواب، ولن نخوض بالطبع في مثل هذه التفاصيل لأن هذا خارج عن موضوعنا. عموما لقد طبقت هذه الطريقة في أكثر المسوح الأثرية التي جرت في مواطن الحضارة القديمة في العالم العربي مثل : بلاد ما بين النهرين وسوريا ومصر وفلسطين وشبه الجزيرة الرعبية وشمال افريقيا وغيرها. وهناك أمثلة كثيرة يمكن أن يسوقها المرء على هذه المسوح. ومع تقدم العلوم الطبيعية وتطبيقاتها في مجالات مختلفة كالتعدين والبحث عن توضعات البترول وغيرها، تطلع الباحثين إلى تطبيق تلك الوسائل على التحريات الأثرية فحصلوا بذلك على نتائج باهرة نتيجة تطبيقها كما قدمت الصور الشمسية والجوية والكونية فوائد لا تحصى وأعانت على التعرف على كثير من المواقع الأثرية في شتى أرجاء الوطن العربي.

لقد تنوعت تلك الطرق وتعددت في الأساليب والمناهج نذكر بعضا منها :

أولا : التنقيبات الحديثة في المسوح الأثرية فوق اليابسة ومن أهمها :

1) الطرق الميكانيكية، 2) الطرق المغناطيسية، 3) الطرق الكهربائية، 4) التصوير (الأرضي، الجوي والكوني... الخ).

(*) باحث بالمتحف الوطني بحلب.

ثانيا : التنقيبات الحديثة المستخدمة في المسوح الأثرية تحت الماء.
ثالثا : ويرتبط بالطرق السالفة طرق تأريخ اللقى المكتشفة.

1.1 ـ الطرق الميكانيكية :

إلى جانب الطرق التقليدية هناك طرق ميكانيكية تعتبر هامة في المسوح الأثرية يلجأ إليها الباحثون أحيانا كوسيلة للفحص السريع بغية الوصول إلى نتائج سريعة وتتلخص هذه الطريقة باستعمال ثاقب يعمل بطريقة ميكانيكية ويمكن تطبيقها على نطاق ضيق لأن تعميم استعمالها قد يؤدي إلى تدمير بعض المخلفات الأثرية التي يصادفها الثاقب أثناء عمله، وعليه فإن المعلومات التي يمكن الحصول عليها هنا تكون محدودة فهي تعطي معلومات عن بقعة ضيقة جدا وليس عن منطقة واسعة يمكن عن طريقها تصور نتائج واسعة، تكون هذه الطريقة غالبا مفيدة في التعرف على الطبقات الأثرية لأنها تساعد الأثريين على التعرف على طبيعة التربة وفحص محتوياتها وواضح أنها نوع يختلف كليا في النوع والهدف عن تلك النتائج التي يمكن الحصول عليها من خلال التقنيات الأثرية التقليدية، ولكن هذه الطريقة يمكن أن نتعرف بواسطتها :

1) التعرف فيما إذا كانت المنطقة التي يجري فيها العمل أثرية أو لا.
2) عمق تلك الطبقات الأثرية.
3) تاريخ الطبقات الأثرية التي يضمها الموقع.
4) وجود لقى أثرية في الطبقات المثقوبة مثل الكسر الفخارية واللقى الأخرى.

كذلك يمكن الحصول، بواسطة هذه الطريقة، على معلومات جيولوجية ونباتية وعلى معلومات تتعلق بمغناطيسية التربة إضافة إلى كسر الطوب والأواني والعظام وأشياء أخرى.

هناك عدة أنواع من الأجهزة التي يمكن استعمالها في هذه الطريقة إلا أن أهمها نوعان هما :

1) The McCullogh Drill Rig
2) Rik 26 Rig

للنوع الأول ميزات أهمها :

1 ـ سهلة الحمل لأنها قليلة الوزن (79 ليبره)
2 ـ يتطلب استخدامها ثلاثة عمال فقط
3 ـ تناسب الأراضي الزراعية والأراضي الرسوبية التي لا تقاوم عملية الثقب
4 ـ يمكن استخدام إلى عمق 1/2 قدم وعند استخدامها إلى أعماق أكبر تستخدم عندئذ آلة لسحب القضبان الثاقبة.

أما النوع الثاني فمن أهم ميزاته :

1 ـ يصل إلى عمق أكبر من العمق الذي يصله النوع الأول
2 ـ استخدام عربة ذات أربعة دواليب (أرجل)
3 ـ يمكن معرفة العمق الذي يصله الثاقب بسهولة، كما يمكن التعرف على العمق الذي تعود إليه المواد المستخرجة (الكسر الفخارية بقايا الطوب... الخ)
4 ـ وجود عدة نماذج مناسبة للثقب
5 ـ يمكن استخدام ثاقب ضعيف بحيث لا يكون قادرا على ثقب المواد القاسية كالجدران أو الطبقات الصلبة أو الطرق أو الأرصفة، ويقف عندما يصادف مثل هذه المواد الصلبة.

2.1 ـ الطرق المغناطيسية :

عرف الانسان الخواص المغناطيسية منذ زمن بعيد فقد عرف البحارة، مثلا، أن اتجاهات البوصلة تتأثر بالقرب من بعض السواحل ويبدو أن ذلك راجع إلى توضعات من الحجر المعروف بحجر المغناطيس التي تشكل العنصر الأساسي في صناعة البوصلات الباكرة، Lodestone ويعتبر أوكسيد الحديد Ironoxide مسؤول عن الخواص المغناطيسية القوية التي نجدها في حجر المغناطيس.

ويعتبر المسح المغناطيسي Magnetic Surveying وسيلة هامة ومتطورة إلى درجة كبيرة في التحريات الجيولوجية وتستعمل فيه قياسات دقيقة جدا وتستعمل فيها عدة أجهزة منها الجهاز المعروف بـ Proton Magnetometer الذي يعتمد على الخاصية المغناطيسية وعن طريق تبني هذا الجهاز يمكن أن يتعرف الباحث على المخلفات المدفونة في الأرض ومن أهمها :

1 ـ الأشياء الحديدية
2 ـ المنشآت المحروقة مثل أفران الفخار والمواقد وأفران الخبز وما شاكلها
3 ـ الحفر والخنادق الممتلئة بالتربة أو البقايا في بعض الظروف
4 ـ الجدران والأساسات والطرق والمدافن.

ويعتبر جهاز Proton Magnemeter، مقارنة مع الأجهزة الأخرى من أفضل الأجهزة الميدانية بسبب سهولة استعماله وسرعته في إعطاء القراءات القياسية، فيمكن بواسطته تحري مساحة من الأرض تصل إلى مساحة فدان خلال أربع ساعات تقريبا، ويرتبط عمله بالطبع بطبيعة المساحة المتحراة والأشياء الموجودة فيها، حيث يعتمد هذا الجهاز على الحرارة المغناطيسية المتولدة في سطح التربة عن طريق وجود المخلفات المدفونة وهناك جهاز آخر يعمل على أساس الحركة البدارية الحرة النووية اسمه Proton

Gradiometer ويعتبره البعض أفضل من الجهاز الأول نظرا لرخصه وسهولة حمله إلى الموقع المراد تحريه بسهولة.

طبقت هذه الطريقة عام (1985) في إمارة الشارقة بدولة الامارات العربية المتحدة على تلال بموقع المليحة الصغيرة فقد تم إجراء تجارب كهرومغناطيسية وعلى الرغم من أن درجة الجذب المغناطيسي كانت منخفضة إلا أنها دلت على وجود بقايا معمارية وقد أعطت تجربتين من تلك التجارب نتائج ناجحة فقد أمكن التعرف على شكل وأبعاد بنائين صغيرين في التلين رقم 1 ورقم 2 في حين كانت القياسات المغناطيسية في التلين رقم 3 و 4 ضعيفة، لذلك لم يستطع القائمون على التجارب تشخيص مخططات البيت بصورة واضحة، وربما كان هذا الاختلاف ناتجا عن ضعف القوة المغناطيسية للمادة التي صنع منها الآجر الذي بنيت منه البيوت (أ. هس المسح الكهرومغناطيسي لأحد مواقع مليحه في المسح الأثري في إمارة الشارقة، التقرير الثاني، 1985).

3.1 ـ الطرق الكهربائية Resistivity Measurements :

عندما يتخيل المرء وجود مواد أثرية في منطقة كبيرة ولكن توضعها في تلك المنطقة غير معروف، فبدل التنقيب والحفر الذي قد لا يجدي، يلجأ الباحثون إلى استعمال وسائل حديثة تعين على التعرف على توضع تلك الآثار وعلى ضوء النتائج تبدأ عملية التنقيب الأثرية وفي الغالب تستعمل هذه الطريقة للبحث عن الكنوز الأثرية، من تلك الوسائل الحديثة الطريقة الكهربائية، فالتحري عن البقايا الأثرية بواسطة قياس المقاومة الكهربائية تقنية معروفة وقد استعملت منذ زمن يقارب الأربعين عاما وتتلخص الطريقة في غرس أربعة أوتاد معدنية على عمق معين في التربة ويمرر تيار كهربائي بين الوتدين الخارجيين ثم يجري نفس الشيء في الوتدين الداخليين فإنه يمكن تصور مقاومة معينة للتربة ناتجة عن وجود جدار أو حفرة بينها. ومن الأجهزة المفضلة لقياس تلك المقاومة جهاز يعرف بـ Galvanometer وقد لخص السيد أيتكن Aitken تصميم الجهاز ونظرية قياس المقاومة في كتابه (Physics and Archaeology, London 1961) وهناك مقياس فرق الجهد Potentiometer والمقياس Electronic Millivolt meter ومقياس النسبة بين كميتين كهرومغنطيسيتين Ratiometer والأخير يعطي قراءة مباشرة V/I Ratio.

إن قياس مقاومة التربة لم تطبق في حقل البحوث الأثرية قبل عام 1946 فقد كان أتكينسون Atkinson أول من قام باستخدامها في تنقيباته الأثرية التي شملت مجموعة من الآثار التي تعود إلى العصر الحجري الحديث في دور شيستر في أوكسفورد شير Dorchester, Oxfordshire وكان نجاح هذه الطريقة أول الأمر كبيرا جدا مما أدى إلى تطبيقها بحماس في مواقع أخرى، ولكن النتائج كانت مخيبة للآمال أحيانا، وعليه كان تطورها بطيئا في السنوات التالية.

قامت مؤسسة ليرتشي Lerici الايطالية في السنوات الأخيرة، وهي مؤسسة متخصصة في مجال التعدين، بتطبيق الطرق التي تتبعها في مجال البحث عن المعادن على التحريات الأثرية وقد قامت بإجراء عدة تجارب في أماكن مختلفة بإيطاليا منها أماكن مأهولة ومقابر قديمة من الفترة الاتروسكية والرومانية وقد أبانت تلك الطرق القائمة على ملامح جيولوجية تتصف بها تلك المواقع نتائج جيدة وقد تبين أن أفضل الطرق المناسبة لمثل هذه العمليات الطرق الكهربائية القائمة على قياس مقاومة التربة المتوضعة مع البقايا الأثرية ويتصل بهذه الطرق الجيوفيزيائية طرق ميكانيكية يمكن بواسطتها أخذ عينات من التربة من أعماق مختلف للوصول إلى غرف مدفونة تحت الأرض وتستخدم مع تلك الطرق أجهزة تصوير ومناظير متخصصة مثل الثاقب المصور Photographi Drill وجهاز بصري دقيق يمكن بواسطته إجراء فحص متقدم للغرف المكتشفة بوسائل جيوفيزيائية للتعرف على حالتها الحفظية ومن المسلم به أن استعمال مثل هذه الطريقة في حقل البحوث الأثرية يحتم بالضرورة توفر أجهزة في غاية الدقة وفريق متدرب تدريبا عاليا.

4.1 ـ التصوير :

ومن التقنيات الحديثة التي من الضروري استخدامها في المسوح الأثرية هو التصوير، فهناك عدة أنواع من التصوير منها : التصوير الأرضي (العادي) ومنه العمود المائل وعن طريقه يمكن التعرف على المناطق الأثرية التي تضم التوضعات المعمارية والمدافن وغيرها وذلك بأخذ عدة صور مائلة وعمودية في مختلف ساعات النهار وفي مختلف فصول السنة وعن طريقة دراسة تلك الصور وبمعونة النباتات واختلاف الألوان يمكن تمييز المناطق الأثرية عن غيرها من المناطق المحيطة بها، ومنها التصوير الجوي وقد بدأ تطبيق هذا النوع في حقل الدراسات الأثرية في مطلع هذا القرن حيث قدمت الصور التي أخذت بواسطة الطائرات نتائج أثرية هامة فقد استخدمت في فلسطين ومكدونيا بعد الحرب العالمية الثانية، وفي سوريا كان أول من استعمله الفرنسي بوادبيار Ab. Boidebard وذلك عند دراسته للتحصينات الرومانية في سوريا والطرق في بادية الشام ومنطقة الفرات في الفترة ما بين 1925-1932، كما طبقه الكولونيل براد Barades بتونس. والتصوير الجوي هذا المكرس للتعرف على الآثار على عدة أنواع منه التصوير المجسم Stereoscopic ووظيفته إبراز المعالم الأثرية التي لا ترى بالعين المجردة فوق الأرض ومنه ما يعتمد على تبدل الرطوبة في الأرض أو اختلاف النبات والألوان كما رأينا في التصوير العادي. وهناك التصوير الجوي الفوتوغرافي الذي يساعد على تكوين المخططات الطبوغرافية، والتصوير الجوي بالأشعة ما فوق البنفسجية والتصوير بالأشعة ما تحتر الحمراء وغيرها.

وتقدم الصور التي يحصل عليها بالتصوير بأنواعه معلومات هامة جدا تساعد في الكشف والتحريات الأثرية فقد ساعدت على اكتشاف كثير من المعالم المعمارية في سوريا مثل قصور البادية (الحير الغربي والحير الشرقي) والمعسكرات والحصون القديمة وبقايا الرافقة

وهرقلة ومرفأ أرواد ورأس البسيط وجبل أسيس وكثير من المواقع الأثرية بحوض الفرات والجزيرة والسورية، وعن طريق الصور الجوية أمكن التعرف على كثير من المعالم المعمارية المطمورة تحت السطح كما استخدمت وسائل الاستثمار عن بعد كالتصوير الكوني الفضائي التلفزيوني والعادي على مستويات مختلفة كالمستوى المنخفض (200–500 كيلومتر) الذي يمكن التصوير بقدرة عالية من الوضوح ويعطي معلومات على مدى فترات زمنية قصيرة جدا (1–3 أسابيع)، والمستوى المرتفع (1000 كم) حيث يقدر صورا أضعف بقدرتها على السماح الأفقي ويعطي صورا على فترات زمنية طويلة (أكثر من سنة).

يتطلب استخدام معلومات الوسائط الفضائية عددا كبيرا من المختصين المدربين تدريبا عاليا، ومن المؤسف أن هذا المجال من التصوير وبالتالي مثل هذه الدراسات لا يزال في بداياته على الرغم من استخدام الصور الجوية في كثير من الدول الغربية منذ فترة.

ثانيا ـ التقنيات الحديثة المستخدمة في المسوح الأثرية تحت الماء :

كما هو الحال في اليابسة هناك استكشافات أثرية تحت الماء أي في البحر Submarine Archaeology، وقد ظهرت مثل هذه الاستكشافات في أواخر القرن الماضي وظلت تتقدم حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، ثم أخذت تتطور بشكل سريع نتيجة تقدم وسائل الغوص التي تستخدم تحت الماء، وقد نشأ هذا المجال من البحث بالاعتماد على علماء البحر وعلماء الآثار وهواة الغوص وهواة الآثار وصيادي الاسفنج وهواة التصوير وغيرهم وقد أدت تلك البحوث إلى اكتشاف كثير من الموانىء القديمة التي كانت قائمة على شواطىء البحر المتوسط العربية مثل : ميناء فاروس القديم بالاسكندرية 1910 وميناء صور بلبنان عام 1931 وميناء شرشال في الجزائر عام 1932 وميناء أبولونيا في ليبيا 1958 وموانىء أخرى في سورية مثل ميناء رأس البسيط وميناء أرواد وميناء تبة الحمام 1963، كما أدت إلى اكتشاف بقايا سفن غاطسة كانت محملة بالبضائع والفخار كتلك التي اكتشفت مؤخرا من قبل بعثة يابانية بالقرب من ساحل طرطوس عام 1988/1989 عموما يمكن القول إن البحر المتوسط يعتبر أكبر متحف في العالم لما يضمه من السفن القديمة الغارقة رقا وغربا والتي كانت تتحرك حاملة التجارة وبذورة الحضارة من شاطىء إلى آخر فالملاحة البحرية لها علاقة وثيقة بالعملية التاريخية الكبرى التي تظهر في عملية انتقال الحضارات وتهجينها وتبادلها وتطورها، وإلى جانب السفن التجارية هناك السفن الحربية التي نقلت الجيوش والتحمت في معارك بحرية حسمت كثيرا من المواقع التاريخية. وهناك نوعان رئيسيان من الكشوف الأثرية تحت الماء، النوع الأول ويبحث عن المدن والموانىء القديمة التي اختفت لسبب أو لآخر تحت الماء والنوع الثاني يكشف عن مواقع السفن التجارية والحربية القديمة وينشلها.

وكما هو الحال في اليابسة تلعب الصدف دورها أحيانا في اكتشاف المواقع الأثرية تحت الماء فيحدث مثلا أن ينتشل صياد في شباكه تمثالا أو أناء فخاريا، ويحدث أن يرى صياد

اسفنج كومة من الآثار المتبقية من سفينة غارقة وسرعان ما تنتشر هذه الأخبار ليتلقفها هواة الغطس ومتصيدو العاديات وعلماء الآثار وتبدأ العمليات لانتشالها بطريقة أو بأخرى وتستخدم وسائل عدة لتحديد مواضع الآثار تحت الماء بدقة قبل عملية الانتشال من تلك الوسائل : **جهاز قياس الأعماق بواسطة الصدى** Echosounder وقد تطور اليوم ليصبح بالغ الدقة في تحديد عمق الماء، وتعتمد فكرة هذا الجهاز على إرسال إشارات ضوئية من قاع السفينة لينتقل عمودا إلى القاع ثم ترتد تلك الاشارات إلى السفينة فإذا تم قياس الزمن بين إرسال الاشارة الصوتية واستقبالها وعرفنا سرعة الصوت في الماء عندها نستطيع حساب المسافة التي تقطعها الاشارة ذهابا وإيابا وهي بالطبع تساوي ضعف عمق الماء. وهناك **جهاز آخر يحمل اسم سونار** Sonar ويتلخص عمله بإرسال الاشارات في اتجاه مواز تقريبا للسطح في حزم من الأشعة بحيث تصطدم بقاع البحر على شكل زاوية حادة وعلى مسافات كبيرة وعندئذ يرتد الصدى من الصخور الموجودة بالقاع أو من حطام السفينة الغارقة وهذه الطريقة تشبه طريقة الرادار فوق اليابسة الذي يمسح الجو حوله بحثا عن أي طائرة أو سفينة تدخل مجاله وقد طبقت هذه الطريقة في التحري عن وجود الأسماك وتطبق الآن في أخذ صور سريعة لتضاريس قاع البحار والمحيطات.

يحتاج البحث عن الآثار في أعماق البحار، كما هو الحال في البحث الأثري على اليابسة، إلى فريق من العلماء والخبراء في الآثار وفي الغوص وفي علوم البحار ومن المألوف أن تقوم بهذه المهمة بعثات علمية ترعاها الجامعات والمؤسسات والمعيات العلمية.

ومن الوسائل التي تعين علماء الآثار البحرية في بحوثهم **أجهزة التصوير الفوتوغرافي تحت الماء** التي يستعملها الغطاسون وتدلى تلك الأجهزة بواسطة أسلاك من ظهر السفينة التي تستعمل للبحث بحيث يمكن التحكم في عملية التصوير من ظهر السفينة، وهناك التصوير بواسطة **جهاز التلفزيون**، وقد قدمت هذه الطريقة فوائد جمة لعلم الآثار البحري حيث اختصر الزمن كثيرا فليس هناك وقت يضيع في عمليات الاظهار والطبع الخاصة بالصور، كما أنه يسمح بتحسين الصورة المشاهدة بتعديل ضبط الجهاز، كما يستطيع عالم الآثار إعطاء تعليماته بواسطة الهاتف أو الميكروفون المعلق بجهاز التصوير التلفزيوني، ومن الوسائل الأخرى **المكنسة الكهربائية** أو المضخة الماصة التي تساعد على سحب الرمال والطين من القاع إلى السطح وبالتالي كشف الأثر وتنظيفه مما علق به، وهناك جهاز **الكشف عن المعادن** Metal Detector الذي أثبت نجاحا فائقا في اكتشاف حمولات المعادن كالذهب والفضة والبرونز.

خلاصة القول ان علماء الآثار والمتعاونين معهم تمكنوا من اكتشاف كثير من الموانيء واللقى الأثرية بمساعدة الامكانات الضخمة التي وضعتها التنقيبات الحديثة بتصرفهم، وفي الواقع يحتاج النجاح في هذا الميدان من الاستكشافات والتحريات الأثرية إلى الجمع بين الامكانات المادية الضخمة واستخدام الأساليب الحديثة المبتكرة، كما يحتاج إلى التعاون

الوثيق بين العلماء والفنيين من ذوي الاختصاصات والمواهب العالية وإذا ما تحقق ذلك فإن البحوث الأثرية تحت الماء ستفتح مجالات كبيرة زاخرة بالتوقعات المثيرة أمام الدراسات الأثرية والتاريخية. ويرتبط بالمسوح الأثرية ارتباطا وثيقا تاريخ النتائج التي يحصل عليها المساحون الأثريون لوضع نتائج في إطارها التاريخي، وهناك عدة طرق يتبعها الأثريون والباحثون في تاريخ النتائج الأثرية منها :

1 ـ التأريخ بواسطة الكربون المشع C 14 وهو من الطرق التي شاع استخدامها في التأريخ وربما يعود ذلك لأنها طريقة موثوقة أي أن نتائجها تكون قريبة من الصواب ويمكن بواسطتها تأريخ المخلفات الحضارية التي لا يتعدى عمرها نحو أربعين ألف سنة ولكما اقتربنا من عصرنا كانت النتائج أكثر دقة أما تلك التي تتجاوز عمرها المدة التي أشرنا إليها فيمكن تأريخها بطرق أخرى مثل : التأريخ بالبوتاسيوم أرجون والتأريخ بواسطة المغناطيسية الأرضية والتأريخ بواسطة اليورانيوم وغيرها على الرغم من أن هذه الطريقة هي من الطرق الشائعة إلا أن بعض الأثريين لا يزالون يأخذون نتائجها بحذر بسبب عدم الدقة في أخذ العينات أو بسبب تلفها أو اختلاطها مع عينات أخرى أو بسبب الخلل في العمل، ومن الأسباب الهامة التي تجعل الأثريين لا يلجؤون كثيرا لهذه الطريقة هو ارتفاع كلفتها.

2 ـ التأريخ بواسطة المغناطيسية الأثرية وتستخدم هذه الطريقة في تأريخ الحضارات الموغلة في القدم، وتعتمد عن فكرة أن الأوكسيد المغناطيسي لمادة الحديد، بعد أن يبرد تتحد مغناطيسته بواسطة المجال المغناطيسي الذي يقع ضمن هذه الأكاسيد الموجودة في الصلصال الذي يحتفظ بالخصائص المغناطيسية التي تزودنا بالمعلومات الدقيقة عن الموقع خاصة الانحراف المغناطيسي عمقا وشدة وإذا ما جرى قياسه تظهر جليا الاختلاطات المغناطيسية في شكل منحنيات يمكن الرجوع إليها عند التأريخ بواسطة المغناطيسية المعروفة لبنى وأجسام مؤرخة أثريا.

3 ـ التأريخ بواسطة التألق الحراري Thermoluminescene وهي طريقة تقوم على قياس الضوء المنبعث من البلورات المعدنية التي تعقب الاشعاع والتسخين، وفي العادة تطبق هذه الطريقة على الأواني الفخارية، غير أن هذه الطريقة لم تبلغ الكمال بعد وتحتاج إلى تطوير، عموما تتناسب شدة التألق الحراري الطبيعي للبلورات مع الزمن المنقضي منذ الحدث المميز الذي يشكله التسخين الذي سببه الانسان أو الذي سببه الطبيعة.

4 ـ التأريخ بواسطة السبج (Obsidian) والسبج مادة زجاجية تتكون من اللابات البركانية وهي سوداء اللون شفافة وتستخدم لقياس الزمن الذي مضى منذ أن نعرض سطحه الجديد للغلاف الجوي وهذه الطريقة تقوم على فكرة مفادها أن التغير يحدث بسرعة ثابتة وبطيئة جدا وذلك أثناء تسرب الماء إلى داخل بنية المسبح ويرتبط تباين هذه السرعة مع درجة الحرارة في حين لا تتغير كمية المياه، ويمكن تحديد التواريخ بعقد

المقارنة مع مصنوعات أخرى موجودة في المنطقة المناخية نفسها وذلك بقياس طبقة التميع Hydration layer التي تغطي الشيء المصنوع قياسا بصريا في قطاع رقيق.

5 ـ التأريخ بواسطة الخشب Dendro Chronology يمكن تطبيق هذه الطريقة على البقايا الخشبية التي يعثر عليها في التنقيبات الأثرية الأرضية والتنقيبات البحرية وترتكز هذه الطريقة على ملاحظة حلقات النمو السنوية في الأخشاب وغيرها، وقد بنيت بعض القياسات التي أجريت في الولايات المتحدة على شجرة سيكويا العملاقة تواريخ تعود إلى ما قبل 200 سنة قبل الميلاد بينما مكنت قياسات أخرى أجريت على شجر فينوس أريستاتا العودة إلى ما قبل 7000 سنة قبل الميلاد.

وهناك طرق أخرى يمكن الاستعانة بها في التأريخ منها : التأريخ بواسطة التألق الحراري والتأريخ بواسطة اليوتاسيوم أراغون والتأريخ بواسطة آثار الانشطار والتأريخ بواسطة تماثل الحموض الأمينية والتأريخ بواسطة الكولاجين والتأريخ بواسطة غبار الطلع... الخ.

لا شك أن الطرق التي أتينا على ذكرها سابقا تساعدنا على تفهم النتائج التي توصلنا إليها وتأريخها وتمكننا بالتالي من وضع أعمالنا في إطارها الصحيح وصولا إلى الأهداف التي يقام المسح الأثري من أجلها.

الخاتمة : مما سبق وذكرناه يتبين لنا أن تطبيق العلوم كالفيزياء والرياضيات والكيمياء قد طبقت للمساعدة في التحريات الأثرية الهادفة إلى التعرف على مواقع الآثار وأهميتها تمهيدا لاجراء تنقيبات أثرية فيها ورأينا كيف طبقت في مواقع مختلفة من العالم، كما أتينا على ذكر سلبياتها وإيجابياتها. والسؤال الذي يمكن أن يطرح نفسه هل قبل علماء الآثار المناهج التي طبقت وهل أخذوا بنتائجها ؟ لقد قبل علماء الآثار العون الذي قدمته العلوم المختلفة إليهم ولكن بحذر شديد فأخذوا جانبا وتركوا الآخر فيمكن مثلا أن يقبل علماء الآثار عملا كذلك الذي حدث في تركوينا بإيطاليا أو غيرها الهادف إلى التعرف على المدافن ومحتوياتها وقد أدت تلك الطريقة الكهربائية ـ الميكانيكية إلى نتائج باهرة لأنها لم تخرب الطبقات الأثرية ولا اللقى الأثرية وفي الوقت نفسه كانت سريعة وإن كانت تهدف إلى التعرف على اللقى الأثرية والرسوم الجدارية وغيرها، كما قبل علماء الآثار انتشار القطع الأثرية الغاطسة تحت الماء بمختلف الوسائل وقد طبقت تلك الطريقة في سواحل طرطوس واليونان وبعض المناطق الأوروبية الأخرى وشمال افريقيا وغيرها من البلدان ولكن علماء الآثار لم يقبلوا تلك الطرق التي يرافقها تخريب لبعض الطبقات الأثرية والقطع الأثرية التي تسبب ذهاب بعض المعلومات التاريخية فلم يقبلوا مثلا بعض الطرق الميكانيكية إلا على مضض واعتبروها وسائل للاستئناس فقط وكذلك عمليات التصوير بمختلف أنواع الأشعة وكل ذلك لم يغن عن التقنيات الأثرية التقليدية التي يجد فيها الأثري متعته الحقيقية بالعمل

الأثري حيث يسيطر هو نفسه لا الآلة على مجريات العملية التنقيبية فعن طريق ملاحظاته يدون ويوثق بنفسه كل ما يحصل عليه.

والأمر نفسه ينطبق على وسائل التأريخ، وحتى طريقة التأريخ بواسطة الكربون المشع C 14، اعتبرها علماء الآثار طريقة استثنائية لم يأخذوا بها لكن دافعوا عن وجهة نظرهم بعدة وسائل. إضافة إلى ذلك فوسائل التنقيبات الحديثة مكلفة جدا ولا يمكن أن يتقبلها علماء الآثار الذي يبذلون جهودا كبيرة.في الحصول على الاعتمادات المالية لاجراء تنقيباتهم الأثرية حتى في الدول الغنية فماذا سيكون الأمر في الدول الفقيرة التي تعتبر البحث الأثري في آخر أولوياتها الاقتصادية والاجتماعية، ناهيك عن أنها تحتاج إلى كوادر مدربة تدريبا عاليا وهذا مكلف أيضا.

لا زلنا ننتظر الكثير من الأعمال حتى يقوم حوار جدي لبناء الثقة بين عالم الآثار وعالم الفيزياء أو عالم الرياضيات وغيرها ولعل تطوير الوسائل التنبؤية الحديثة وتبسيطها وتوفير الأموال للقيام بمثل هذه الأعمال يساعد على بناء تلك الثقة، عندها فقط يمكن لعلماء الآثار أن يغيروا من أفكارهم إذا ضمنوا احترام المخلفات الحضارية والمعلومات الأخرى المتصلة بها.

وأخيرا من المفيد أن نذكر أن الطرق التنبؤية الحديثة لم تطبق في العالم العربي بشكل واسع، وإن طبقت في بعض الأقطار كعمليات تجريبية، وأغلب الظن أن تطبيقها كان من قبل بعثات أثرية أجنبية، ومن المعتقد أنه لن يمضي وقت طويل بعد أن تتوفر الكوادر الأثرية والعلمية حتى يسهم الباحثون العرب بدور فاعل في تلك الطرق التنبؤية ويمارسونها بأنفسهم عندها فقط يمكن أن يقيموا تلك التجارب تقييما صحيحا.

المراجع

أولا ـ المراجع العربية :

(1) بني عدنان : التنقيب الأثري الحديث، وزارة الثقافة، دمشق، 1986.

(2) ييبونيه دني : الطرائق الموضوعية للتأريخ أو قياس الزمن في الأركيوكوجيا/ علم الآثار، دمشق 1988، المعهد العلمي للدراسات العربية.

(3) طربوش أمين : الاستشعار عن بعد، جامعة دمشق، 1988/87.

(4) مرقس سليم : حضارات غارقة، قصة الكشوف الأثرية تحت البحر، مكتبة الدراسات التاريخية، دار المعارف بمصر.

(5) شعث شوقي : مناهج علم الآثار، محاضرات ألقيت على طلاب الدراسات العليا، جامعة حلب، 1980.

(6) فروست كاننغ : التنقيبات الأثرية في جزيرة أرواد، الحوليات الأثرية، 1965، تعريب الدكتور بكري أسود.
(7) هس أ. : المسح الكهرومغناطيسي لأحد مواقع المليحة، في المسح الأثري بإمارة الشارقة، التقرير الثاني، 1985، تعريب دائرة الآثار والمتاحف بالشارقة.
(8) مجموعة مؤلفين : فكرة الزمان عبر التاريخ، عالم المعرفة والمجس القومي للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 151، 1992.

ثانيا - المراجع الأجنبية :

(8) Hall E.T., Physics as an aid to archaeology in application of science in examination of Works of arts; proceedings of the seminar. Sept. 15-18, 1958. Conducted by Research laboratory Museum of fine arts. Boston 1959.
(9) BARTOCCINI R. et al., TARQUINIA, LA TOMBA Delle olimpiadi 1959 Milano.
(10) AITKEN MARTIN, Magnetic locations in (Science in archaeology) A survey of progress and research, revized and enlàrged edition 1971. Thames and Hudson.
(11) LENINGTON, R.E., A summary of Simple Theory applicable to magnetic Prospecting in archaeology in Prespezioni Archaeologiche 1972-1973 Fondazione Lerici, Italy.
(12) CLARK ANTIONY, Resistivity Surveying in (Science and Archaeology) 1971.
(13) AMPHORAE; Excavations of A sunken ship found of the Syrian coast ANINNTERIM report, Operation, commettee for the Syrian coastal Archaeological Exacavation.
(14) CARABELLI E. Electrical Methods in Archaeological prospecting Apaper Presented in atraining course organized by Fondazione Lerici prospezioni.
(15) Philpot F.V., An improved Fluxgate gradiometer for archaeological Surveys, in Prospezioni Archeoloiche 1972-1973 Fondazione Lerici.

الاستكشاف الأثري :
المستويات والتقنيات

الأستاذ : رياض المرابط(*)

مقدمة :

الاستكشاف في معناه الواسع والتقليدي هو رصد المخلفات التاريخية من مواقع ومعالم. ولقد ظل لفترة طويلة معتبرا كمقدمة للدراسة الأثرية وخاصة الحفريات وليس غاية في حد ذاته.

عرفت أهمية الاستكشاف وأهدافه تطورا كبيرا في العقود الأخيرة موردها تطور التقنيات المستعملة في البحث الميداني وخاصة الكشف الجوي حيث مكنت الصور الجوية في العقدين الأخيرين من قلب المفاهيم بخصوص عدد وكثافة المواقع الأثرية وإمكانية استغلال معطيات الاستكشاف في المعرفة الأثرية والتاريخية الذي صار مجالا مستقلا في علم الآثار. ومن جهة أخرى تضاعفت أهمية الاستكشاف بفضل تطور توجهات المدارس الأثرية المعاصرة خاصة المدرستين الأمريكية والبريطانية : فالأولى التي تطلق على نفسها مدرسة علم الآثار الجديد (New Archeology) تسعى إلى فهم أنماط تعمير واستغلال المجال محاولة إعادة رسم تواتر مراكز الاستيطان[1] أما الثانية والتي تدعى مدرسة علم آثار المشاهد فهي تنطلق من أن الأرياف حافظت على آثار تهيئتها المتعددة منذ عصور ما قبل التاريخ لتوضح تواصل بعض الحدود الترابية عبر العصور ومثبتة انه بالامكان عمليا إعادة تصور مختلف الطرق التي نظم بها الانسان المجال الذي عاش فيه[2] وتعتمد هاتان المدرستان بدرجة أولى على الاستكشاف كمنهج علمي للحصول على نظرة شمولية وقد وصل الأمر ببعض الباحثين إلى اقتراح نظام للمقاربة بين صورة السطح والآثار المغمورة تحته[3].

بصفة عامة نلاحظ أن الاستكشاف يرتبط بأهداف البحث الأثري نفسه وبما أن هذه الأهداف متنوعة فإن أهداف الاستكشاف بدورها وتقنياته باتت متعددة إلى درجة أنه عندما يتحدث الباحثون عن استكشافاتهم يستشعر المرء أنهم لا يتحدثون عن شيء واحد[4] وهو فعلا كذلك إذا ما أدركنا أنه يتم على مستويات مختلفة لا في ما يخص مجال الاهتمام الترابي

(*) باحث في الآثار الاسلامية جامعة تونس الأولى.

والمعرفي فحسب بل وكذلك عل مستوى الأساليب والتقنيات ويهدف هذا العرض إلى تقديم المستويات المختلفة للاستكشاف انطلاقا من تجارب ذاتية[5] ومن بعض التجارب الحديثة والتي يمكن حصرها ضمن أربعة أصناف :

- الاستكشاف الاحصائي
- الاستكشاف الجهوي
- الاستكشاف المركز
- الاستكشاف التدخل

1 ـ الاستكشاف الاحصائي :

1-1 ـ أهدافه :

يهدف هذا الصنف من الاستكشاف إلى إنجاز وثائق عمل أساسية تتضمن إحصاء دقيقا وشاملا للمواقع الأثرية والمعالم التاريخية وتقديم أقصى ما يمكن من المعطيات حول القسم الظاهر منها من حيث مواقعها وامتدادها ومكوناتها ووضعيات صيانتها... الخ.

وثيقة العمل التي يسعى الاستكشاف الاحصائي إلى إنجازها لا تخص الأثريين وحدهم بل يمكن أن يمتد استغلالها على نطاق واسع من مدارس ومعاهد وبلديات وإدارات تهيئة عمرانية وترابية ومصالح سياحية أو منجمية وعموما كل المهتمين سواء بدراسة أو تنظيم أو استغلال المجال علاوة على اعتمادها كمنطلق للدراسات الأثرية المعمقة و/أو المتخصصة.

المطلوب إذن عند هذا المستوى من الاستكشاف أشمل ما يمكن من المعطيات ضمن آجال معقولة.

2-1 ـ وسائله وتقنياته :

يحمل الاستكشاف الاحصائي في طياته مشروع رصد مواقع ومعالم غير معروفة كليا أو جزئيا ولكنه مع ذلك لا ينطلق من فراغ حيث يسعى في مرحلة أولى إلى تجميع أقصى ما يمكن من الوثائق المتعلقة بالتراث الأثري وعلى الصعيد الوطني من خرائط أثرية أو دراسات جزئية أو مصادر بيبليوغرافية وغيرها. ثم يقسم المجال الوطني إلى وحدات متساوية اعتمادا على الخرائط الطوبوغرافية التي تغطي أقصى ما يمكن من هذا المجال (مثال اعتماد خرائط 1/50000 التي تغطي معظم تراب الجمهورية التونسية) ويمكن هذا التقسيم من :

- برمجة عمليات الاستكشاف نسق تقدمها.

- تحديد طبيعة الوحدات كل على حدة من الناحية التضاريسية والمناخية والعمرانية بحيث توجه طبيعة المنطقة :
- رحلات الاستكشاف إذ يستحيل العمل مثلا في فصل نمو الأعشاب والمزروعات التي تحجب أديم الأرض.
- نوعية الأجهزة المستعملة مثلا تكفي السيارات العادية في المناطق الحضرية وذات التضاريس السهلة.
- نوعية تكوين الباحثين ففي بيئة عربية يستحسن أن تكون نسبة عالية من الباحثين من ذوي الاهتمام بالآثار الاسلامية إذا كانت المنطقة حضرية بالأساس و/أو تحتوي على مواقع إسلامية...
- نوعية الاحتياطات الادارية والأمنية (مناطق عسكرية، حدودية، حقول ألغام قديمة... الخ.).
- تحديد مراكز الاهتمام على الخرائط وترتيبها وذلك بالاعتماد على الآثار المشار إليها، القرى والتجمعات الحضرية، الأسماء ذات الدلالات التاريخية والأثرية ففي القطر التونسي مثلا تتطابق عبارة « هنشير » في كثير من الأحيان مع موقع أثري...

انطلاقا من محاور الاهتمام المرصودة يتحول الباحثون للاقامة في أقرب نقطة من الميدان المستكشف والتي تضمن أقل ما يمكن من حركة ذهائبية يومية وينقسمون إلى مجموعات صغيرة تتوزع حسب كثافة المادة المتوقع استكشافها والأمثل أن تتكون كل مجموعة على الأقل من :

- باحثين من ذوي الخبرة اهتمامهم متنوع
- مساعد (باحث متربص)
- عون فني لانجاز رسوم سريعة
- سائق.

والملاحظ أن حدا أدنى من التناغم والانسجام داخل الفريق الواحد ضروري ويحبذ أن يستعين الفريق كلما أمكن بدليل من المنطقة المستكشفة إلا أن فريق العمل المذكور يمكن أن يتقلص أو يتوسع حسب الظروف والامكانيات.

ينطلق العمل الميداني بجولة أولية عبر مختلف محاور المواصلات غايتها أخذ فكرة أولية عن الميدان المستكشف وترقيب أولويات الانطلاق ثم تتحول فرق الاستكشاف لتفحص أديم الأرض وتغطيته إلى أقصى حد ممكن راصدة كل أثر لتواجد بشري من أقل شظية فخار إلى الهياكل الظاهرة وعموما كل ما يبدو غير عادي على حقل الاستكشاف.

لا توجد في تقديرنا طريقة قادرة على حصر جميع المظاهر الأثرية الواجب الانتباه لها غير تجربة الباحث التي تربي فيه حس المستكشف. وعلى ضوء المعطيات المتوفرة يدون

الباحث جميع ملاحظاته مشفوعة بأرقام الصور والأفلام المستعملة من جهة أخرى لا يكتفي الفريق باستكشاف محور الاهتمام الذي رصد مسبقا بل يشفع عمله ببحث شفوي لدى المواطنين أو المزارعين في النقطة المستكشفة حول المظاهر الغير عادية للأرض في منطقتهم مع الاصغاء بكل اهتمام لملاحظاتهم والصبر الجميل على أسئلتهم واستفساراتهم والأخذ مأخذ الجد جميع إرشاداتهم مهما بدت خرافية والتثبت من المواقع التي يشيرون إليها لأنها غالبا ما تؤدي إلى تسجيل مواقع إضافية.

وجدير بالذكر أن الاستفادة من البحث الشفوي مشروطة بتمتع الفريق بروح اجتماعية عالية وتقدير لعادات وتقاليد أهالي المناطق المستكشفة علاوة على المعرفة بلهجاتهم المحلية وإتقانها إن لزم الأمر. وفي نهاية كل يوم تلتقي مختلف الفرق لتبادل المعلومات والخبرات حول المهام المنجزة.

وأخيرا يحرر الباحثون تقارير يومية حول كل ما أمكن رصده أو زيارته ولو جزئيا ويحبذ أن ينجز التقرير قبل إتمام رحلة الاستكشاف.

إن العمل الميداني والوثائق المقدمة على أساسه من تقارير وخرائط تعتبر منقوصة إذا لم تشفع بأعمال تكميلية من ترقيم وأرشفة للصور والتقارير وأبحاث بيبليوغرافية والاشارة إليها في هوامش التقارير النهائية.

3-1 ـ نموذج التجربة التونسية :

المنهج والوسائل المعروضة أعلاه مستوحاة من تجربة تونسية انطلقت في جانفي 1986 مستجيبة لطلب ملح من قبل مصالح التهيئة الترابية بوزارة التخطيط (في تلك الفترة) وأطلق على المشروع اسم « مشروع الخريطة الوطنية للمواقع الأثرية والمعالم التاريخية » وانطلق المشروع من الأطلس الأثري الذي أنجزه الفرنسيون في بداية هذا القرن على خرائط من سلم 1/50000 ثم حولت المواقع المرصودة في الأطلس الأثري على خرائط حديثة من نفس الصنف في شكل نقاط حمراء أضيفت إليها محاور الاهتمام كما وضحنا أعلاه وتغطي هذه الخرائط ثلثي تراب القطر. ثم قسمت فرق العمل إلى مجموعتين :

- مجموعة ريفية تستعمل الخرائط الطوبوغرافية المشار إليها وتتكون فرقها من باحثين ذوي اهتمامات مركزة على الفترات الما قبل إسلامية مع مساهمة متقطعة لمتربصين أو باحثين في مجال الآثار الاسلامية.
- مجموعة حضرية تعنى بالمعالم وبالمناطق البلدية وتسجل ما ترصده على أمثلة مدن سلمها 1/20000 يقع مسح المجال الحضري بطريقة شاملة حيث تسجل المعالم بحدودها على الأمثلة ويقع وصفها بأكثر ما يمكن من الدقة وذلك بالاستعانة بالمصالح المحلية والأهالي. ولقد مكن هذا المشروع إلى غاية أوت 1992 من إنجاز حوالي ثلث

المتوقع إنجازه والرصيد المحصى لحد الآن مثل في نفس الوقت أرضية انطلقت وتنطلق منها أبحاث علمية متخصصة تقوم على تحليل نتائج الاحصاء(6).

2 ـ الاستكشاف الجهوي :

2-1 ـ أهدافه :

الاستكشاف الجهوي كما يوحي اسمه محدود في المجال الجغرافي بحيث يتدرج الاهتمام من قسم من الاقليم الوطني كجنوب المغرب الأقصى(7) إلى جهة في حدود 900 كلم² مثلا(8) إلى مجرد منطقة بلدية(9) وهو إلى جانب ذلك محدود في أغلب الأوقات في ميدان الاهتمام من حيث الفترة التاريخية أو محور الاهتمام(10) وفي هذا الاطار تتنزل العديد من الدراسات في الآثار الاسلامية القائمة على المسح الشامل لصنف من أصناف المواقع أو العمائر الاسلامية(11).

2-2 ـ بعض التقنيات المستعملة :

في هذا المستوى من الاستكشاف وعلى عكس المستوى السابق يعرف الباحث عادة عمّا يبحث وله متسع نسبي من الوقت ولهذا السبب فإن التقنيات والأساليب المستعملة تتميز بأكثر دقة وتتعامل بأكثر كثافة مع ما تجود به التكنولوجيا من منجزات متسارعة ويتم العمل على مرحلتين :

2-2-1 ـ مرحلة العمل التحضيري :

تتميز هذه المرحلة بدراسة الاطار الايكولوجي (Ecologique) للمنطقة المستكشفة حيث ان مختلف العوامل البنيوية والتضاريسية والمناخية تتداخل لتحدد لا فقط توقيت وبرمجة الاستكشاف كما أشرنا أعلاه بل وأيضا الظروف المحيطة بالمخلفات المتوقع استكشافها. تتبع هذه الدراسة بمرحلة انتقالية وهي تمحيص ما هو موجود من الصور الجوية والقيام بالاستكشاف الجوي الذي لم يعد مجرد رفاهية علمية كما كان في بداية هذا القرن(12) بل إحدى ضرورات العمل حيث كثيرا ما تمكن الصورة الجوية من ربط العناصر التي تبدو على سطح الأرض منعزلة وتنظيمها في مجموعات وضبط أولويات الاستكشاف الميداني(13) وقد أنشئت في بعض البلدان مثل ألمانيا وبريطانيا مصالح خاصة بالاستكشاف الجـوي.

2-2-2 ـ مرحلة العمل الميداني :

وتستعمل فيها التقنيات والأساليب التالية :

2-2-2-1 ـ الالتقاط الخطي Ramassage de surface en ligne :

تتمثل هذه الطريقة في توزيع الباحثين على مسافات منتظمة على طول أقصر محور في الموقع وذلك لضمان تحكم أفضل في المساحة المستكشفة ويعطي لكل محور عدد رتبي بينما يقوم الباحثون بالتقاط ما يصادفهم ووضعه في أكياس تحمل رقم المحور ورقما تعريفيا خاصا باللقطة وتتنوع اتجاهات المحاور حسب طبيعة المواقع إذ يتبع مثلا اتجاه الحرث في الحقول المحروثة لأن طرف خط الحرث يمثل تراكما لمختلف النقليات الأثرية كما يتنوع التباعد بين محاور الاستكشاف حسب كثافة المادة الأثرية بالمواقع وحسب خبرة الباحثين حيث يقل هذا التباعد كلما قلت خبرة الباحثين وهو عموما يتراوح بين 15 و 30 مترا[14].

2-2-2-2 ـ التربيع Le carroyage :

يتمثل في تقسيم المواقع إلى شبكة من المربعات يختلف حجمها ودقتها حسب المساحات المستكشفة والاطار المتوفر وعموما يتراوح ضلع المربع الواحد بين 30 و 50 مترا وترقم جميع المربعات بطريقة منتظمة ويقوم باحث أو مجموعة باحثين باستكشاف كل مربع على حدة سواء باختراقه من طرف لآخر أو ضمن محورين متعامدين[15].

2-2-2-3 ـ المعايرة Echantillonnage :

وتتمثل في تقسيم الجهات المستكشفة إلى عينات تتراوح مساحة الواحدة من كلم^2 فما فوق[16] وتتسع مساحة العينات كلما اتسعت مساحة المنطقة محل الدرس بحيث قد تمتد لتشمل قرية بأكملها[17] ويتركز البحث أكثر في العينات التي تكثر فيها احتمالات وجود المخلفات الأثرية باعتبار خصائصها الطبيعية المناسبة لتوطن أو لنشاط الانسان وتطبق فيها طرق الاستكشاف المذكورة من التقاط خطي و/أو تربيع.

2-3 ـ نماذج من تطبيقاته :

هذا المستوى من الاستكشاف هو الشائع في كثير من البلدان المتقدمة في مجالات البحث الأثري نظرا لالمامها عادة بمجموع تراثها وقد طبقت التقنيات المشار إليها جمليا أو جزئيا سواء للفحص الشامل مثل منطقة (Comines-Warneton) ببلجيكا التي تمسح حوالي 63 كلم^2[18] أو للاستكشاف المركز حول محور معرفي محدد كدراسة المشاهد والسكان جنوب منطقة قاند (GAND) على امتداد 260 كلم^2 حيث مكن الاستكشاف من توضيح تطور استغلال المجال وتوزع السكن منذ العهد الروماني وإعادة توجيه الأبحاث التاريخية ضمن أفق أرحب[19] وقد مكن الاستكشاف الأثري الجهوي عموما آلاف المواقع والمعالم من الخروج من طي النسيان والأمثلة على ذلك أكبر من أن يشملها حصر ولا عدّ.

3 ـ الاستكشاف المركز :

3-1 ـ خصائصه :

هو أرقى مستوى من الاستكشاف الأثري حيث يمثل الحلقة الأدق في رصد وتحليل المواقع الأثرية لذلك فهو ينحصر في مساحة محدودة ويهدف إلى الحصول على أقصى ما يمكن من المعطيات بدون الاضطرار إلى تقليب أديم الأرض ولئن استبق هذا المستوى من الاستكشاف كثيرا من الحفريات الناجحة ووجهها فإنه بفضل تعدد التقنيات وتطورها كاد يصبح بديلا عن الحفر لدقة ما يوفره من المعطيات.

3-2 ـ أساليبه وتقنياته :

تستعمل في هذا المستوى من الاستكشاف الأساليب والتقنيات المشار إليها على مستوى البحث الجهوي كمقدمات ضرورية للعمل تشفع بتقنيات أكثر دقة أهمها :

3-2-1 ـ الدراسة الايكولوجية :

هي مرحلة تحضيرية من جميع مستويات العمل لكنها تأخذ عند هذا المستوى مقدمة يستحيل تجاوزها لسببين رئيسيين :

أولها معرفي حيث لا يمكن أن نتصور دراسة معمقة لموقع أو مجموعة محددة من المواقع دون الالمام الدقيق بجوانب المحيط التي تتدخل بشكل أو بآخر في مدى استقرار المخلفات (دور التعرية المائية مثلا) ودرجة تآكلها والاستدلال على وجودها لذلك فإن هذه الدراسة تشمل مدى انتظام الأشكال التضاريسية الدنيا ونوعية التربة (مثلا دور التربة الصلصالية في إخفاء المؤشرات التقليدية للمواقع من خزف وشظايا صوان وغيره) والصخور وعوامل التعرية والنبات فضلا عن الالمام بالتاريخ الجيولوجي للجزء المدروس وقد اقترحت كما سبق أعلاه قواعد للربط بين مظهر السطح ومحتوى باطن الأرض[20] وإن كنا لا نشك في وجود علاقات عديدة بين السطح والباطن فإننا نرتاب في إمكانية ضبط قواعد تطبيقية شاملة نظرا لاختلاف البيئات.

السبب الثاني تطبيقي حيث أن طبيعة الميدان هي التي تحدد مدى الاعتماد على تقنيات دون أو أكثر من غيرها.

3-2-2 ـ تحليل الخزف :

يمتاز الخزف بصلابته الشديدة وقدرته الفائقة على تحمل تقلبات المناخ والأحداث لذلك فإن التقاطه (إن وجد) بطريقة منهجية وشاملة (أنظر أعلاه طريقة التربيع وطريقة الالتقاط الخطي) ثم تصنيفه ودراسة كثافة كل نوع منه يعتبر أولوية قصوى في هذا المستوى من

العمل خصوصا وأن الدراسات الخزفية حققت إنجازات باهرة وتتوفر في أغلب أنحاء العالم كاتالوجات مصنفة ومؤرخة للخزف تسهل المقارنات وتحديد الهوية التاريخية للمواقع أو لآخر مستوطنيها ولا تخفى في حالات وجود الخزف بكثافة ضرورة تواجد خزفي في صلب فريق الاستكشاف.

3-2-3 ـ الاسبار الاستكشافية Le Carrotage :

تختلف الأسبار الاستكشافية جذريا عن الأسبار التقليدية **(Sondage)** على مستوى الأهداف والامتداد والتقنيات حيث تهدف الأسبار الاستكشافية إلى دراسة طبيعة مستويات التربة المختلفة بصفة شاملة إذ تمتد على كامل المساحة المستكشفة أو على جزء واسع منها جامعة لعينات نقاطية ومستفيدة من طريقة التربيع وتستعمل لتحقيق ذلك أنابيب معدنية جوفاء قطر الواحد منها بين 5 و 10 سنم تدق في الأرض حتى تصل مستوى التربة العذراء وتوفر نماذج الترب المتحصل عليها والمتعددة تعدد الأنابيب فكرة حول محتويات الباطن. غير أن هذه الطريقة تمثل خطرا على المخلفات ذات الأحجام غير الدقيقة.

4-2-3 ـ التحليل الكيميائي :

هو تقنية مكملة الأسبار الاستكشافية إن تحليل عينات الترب المستخرجة وتضاف إليها مواد كيمياوية تبرز درجات كثافة الفسفاط الذي يعبر عن مدى الحيواني و/أو البشري والبشري وبرصد توزيع نقاط الكثافات العالية نحدد كثافة المواقع[21].

5-2-3 ـ التحاليل الجيوفيزيائيا :

توظف التحاليل الجيوفيزيائيا للبحث عن مواقع جديدة ولمعرفة ما يحتويه باطن الأرض مما تستحيل معرفته بالطرق الاستكشافية التقليدية ولقد عرفت التقنيات الجيوفيزيائية في العقدين الأخيرين تطورا كبيرا[22] على مستوى سرعة تغطية المواقع بالاختبارات الضرورية بحيث أصبح من اليسير تغطية العديد من الهكتارات[23] اعتمادا على وحدات قياس محدودة وبواسطة آلية متقدمة[24] وأهم هذه التقنيات هي :

1-5-2-3 ـ الاستكشاف الحراري :

هي تقنية متفرعة عن الاستكشاف الجوي وتتمثل في أخذ قياسات عديدة لحرارة السطح على امتداد العديد من الكيلومترات المربعة مؤلفة شبكة قياسات بحيث تمثل عينات الحرارة نحو المتر المربع. ورغم أن هذه التقنية لا تدعي التعرف على المواقع في كل جزئياتها فإنها تمكن عادة من رصد البنى الهامة كالجدران والأسوار والخنادق والمقابر اعتمادا على مقارنة معدلات الحرارة غير العادية على السطح مقارنة بمعدل الحرارة النوعية لعموم الميدان.

وتمكن هذه التقنية على الأقل من رصد الحوادث التي تتعرض إليها الآثار والتي وإن لا تبين الرسوم الحرارية كنهها دائما فإنها تفيد في عمليات التثبت على السطح[25] ولقد استغلت هذه الطريقة بنجاح في رصد ودراسة بعض المواقع الفرنسية[26].

3-2-5-2 ـ الاستكشاف عن طريق الرجات المفتعلة[27] :

تنطلق هذه التقنية من مبدأ حساسية الأرض للرجات التي تسببها الأثقال المرتطمة بها حيث تحدث تموجات صوتية تختلف باختلاف نوعية مكونات القشرة التي تصادفها كما أن طبقات القشرة الأرضية الخارجية حساسة للتموجات التي تختـرقـهـا.

ويمكن في كلتا الحالتين تسجيل ردود الفعل وتحويلها إلى رسوم بيانية قابلة للتحليل والدراسة. وحري بالاشارة أن الرجات المفتعلة لا معنى لها في المناطق الصخرية.

استعملت الأجيال القديمة من الأثريين مبدأ الرجات المفتعلة بضرب سطح الأرض بالقضبان المستعملة للرصد لدى عمال المناجم وذلك من أجل تحديد الفراغات تحت السطح أما البحث الحديث فيستفيد من التطور التقني في ميادين الرصد الجيولوجي ونحوها مستعملا بصفة عامة طريقتين :

ـ **الطريقة الأولى** تعتمد على إشعاع التموجات الزلزلية ورصد هذا الاشعاع على الطبقات الأرضية في محيط المركز السطحي الواقع فوق بؤرة الرجة وتترجم هذه الاشعاعات على الرسوم البيانية بخطوط ممطة تعبر عن وجود مخلفات أثرية غير أن استعمال هذه الطريقة في تراجع لأنها لا تمكن من رصد سوى البنى الأثرية الكبيرة الحجم نـسـبـيـا.

ـ **الطريقة الثانية** وهي الأكثر انتشارا تعتمد على تسجيل انكسار التموجات الناجمة عن الرجات المفتعلة في نقاط متباعدة عن المركز السطحي الواقع فوق بؤرة الرجة وبرصد هذه الاستجابات تترجم في رسوم بيانية يختلف اتجاهها حسب طبيعة الأرض والآثار التي تـحـتـويـهـا.

والملاحظ أن الزلزلة المستخدمة للأغراض الأثرية لا تستعمل المتفجرات بل آلة تضرب أرضية الموقع بكتلة من حوالي 5 كلغ يحدث ارتطامها بالأرض طوقا كهربائيا مغلقا يمثل وقت انطلاق التموجات ويوضع بجانب مركز الرجة راصد صوتي أرضي شاهد géophonne témoin يسجل وقت الانطلاق للموجة بينما توضع مجموعة من الرواصد الصوتية الأخرى التي يصل عددها إلى اثني عشر راصدا منتظمة التباعد مقدار مترين حول الراصد الشاهد مشكلة خطا مغلقا قطره حوالي العشرين مترا وتسجل الاستجابات على راصد زلازل معطية رسما بيانيا تمثل فيه البنى الأثرية المغمورة انحرافا تصاعديا أو تنازليا بالنسبة للمنزع العام للخط البياني المسجل.

3-2-5-3 ـ الاستكشاف المغناطيسي والكهرومغناطيسي :

ينطلق الاستكشاف المغناطيسي والكهرومغناطيسي من البحث عن حقل مغناطيسي غير عادي بالنسبة للخصائص المغناطيسية المعروفة بالمنطقة المدروسة ويقع رصد الكثافات المغناطيسية بآلات قيس المغناطيس العادية بحيث تعبّر كل كثافة عالية أو غير عادية عن وجود آثار مغمورة غير أن هذه الطريقة محدودة النتائج ذلك أن تغيير الكثافة المغناطيسية نقاطيا يمكن أن يتأتى من مصادر أخرى غير الآثار كوجود صخور بركانية أو القرب من موازير معدنية أو الأسلاك الكهربائية وغيرها من العوامل المؤثرة.

4 ـ الاستكشاف/التدخل :

هو صنف من الاستكشاف المركز لا يختلف عنه من حيث الوسائل والتقنيات لكنه يختلف عنه قساما من حيث الأهداف أن يلتصق هذا المستوى من الاستكشاف عادة بالأشغال الكبرى (مد طرقات، تهيئة أنفاق، سدود... الخ.) ويسعى إلى استكشاف منطقة الأشغال بحثا عن مواقع أثرية ودارسا للمحيط الاجتماعي والثقافي المهدد بالاندثار[27] يستبق عادة الاستكشاف التدخل الأشغال لأن قيمة المكتشفات قد تؤثر لدى الأمم التي تحترم تاريخها ـ على التحديد النهائي لمنطقة الأشغال خصوصا إذا ما ثبت وجود مخلفات تستحيل المغامرة بمحوها.

خاتمة :

إن الأثري وهو على مشارف القرن الواحد والعشرين ليجد نفسه أمام حقيقة جديرة بالتوقف عندها على بساطتها وبداهتها وهي أن معظم القسم المأهول من الأرض يحمل بشكل أو بآخر آثار النشاط الانساني منذ آلاف السنين نحن إذن نعيش في موقع أثري شاسع مقدار اتساع وقدم نشاطاتنا عليه ومن العبث أن نستمر في الاعتقاد بأن الحفرية هي الدرجة الأرقى من المعرفة الأثرية وإلا استحال الكوكب بأسره إلى مشغل لا حدود لاتساعه خصوصا وأن الاستكشاف قادر من خلال القليل من التجارب المعروضة على مدنا بمعرفة دقيقة مع منزع شمولي وتكاليف أقل.

ويبرز أخيرا من خلال ما سبق أن مستويات الاستكشاف المعروضة تتدرج حسب ترتيبها في مدى اعتمادها على الوسائل التقنية المتطورة ومدى تعويلها على خبرات ضيقة التخصص وطويلة التجربة وعلى هذا الأساس نرى أن واقع البحث الأثري في الوطن العربي أو في أغلب أجزائه لا يستجيب إلى المستويات الأكثر تركزا في ميدان الاستكشاف خصوصا وأننا نفتقر إلى معرفة شاملة بعموم ثرواتنا الأثرية ومن هنا تبدو لنا أهمية إعطاء الأولوية للاستكشاف الاحصائي على مستوى الوطن العربي بأسره لأنه قادر أن يسهل لنا تصورات أوضح بخصوص الأولويات الاقليمية والجهوية والمحلية مع الالحاح على أن هذه الأولوية

لا تعني استبعاد أو إقصاء المستويات الأخرى الأكثر تركزا ودقة وإنما غايتها ضبط سلم أولويات يمكننا من تيسير الأبحاث الاقليمية والجهوية والمحلية وحسن توجيهها لتدعم بدورها نظرة شاملة لتراثنا وتاريخنا وحتى « نتحمل المسؤولية التي لا بد أن نتحملها فلا نستهين بها ولا نهرب منها »...

الــهــوامــش

(1) أنظر بهذا الخصوص :

— REDMAN (G.L); WATSON (P.J.);
Systematic, intensive surface collector, in **American Antiquity**, 35, 1970.

— WILLEY (G.R), PHILLIPS (P);
Method and theory in American Archeology, Chicago-University of Chicago Press, 1958.

(2) — TAYLOR (ch);
Fieldwork in medieval Archeology, London, 1974.

(3) — FOARD (G);
Systematic Fieldwalking and the investigation of Saxon settlement in Northamptonshire, **in World Archeology**, Vol. 9, 3, 1978, PP. 357-374.

— FREDERIC (L)
Manuel Pratique d'archéologie, 2ème Ed. Robert-Lafont. Paris, 1978, PP. 64-68.

(4) أنظر مثلا أعمال المائدة المستديرة حول الاستكشاف الأثري المنعقد بباريس يومي 14-15 ماي 1982 المنشورة تحت إشراف FERDIERE (A) و ZADORA RIO (E) في :

— FERDICERE (A), ZADORA-RIO (E)- dir;
La prospection Archéologique : Paysage et peuplement, **Documents d'archéologie française N° 3**, Paris, 1986.

(5) حظينا بالمشاركة في مشروع الخريطة الوطنية للمواقع الأثرية والمعالم التاريخية منذ انطلاقه في جانفي 1986 (تونس) ونحن الآن بصدد إعداد أطروحة تعمق من البحث تعتمد إلى إحصاء المعالم التاريخية بجزيرة جربة.

(6) أنظر مثلا :
المرابط (ر)، الحصون الساحلية في العرض الوسيط محاولة تقييم أعمال الملتقى الثالث لجمعية المؤرخين الجامعيين في الكراسات التونسية، 1982، (تحت الطبع).

— ANNABI (K);
Archéologie de paysage à Oued Cherta, **Bulletin des travaux de l'Institut National d'Archéologie et d'Art**, Fascicule 4, Avril 91.

— BEN BAAZIZ (S);
Prospection Archéologique dans les régions d'Elmeknassi, (premier bilan), **Bulletin des travaux de l'Institut National d'Archéologie et d'Art, Fasco 4, Juin/Avril 91.**

– **KALLALA (N);**

La localisation du site de Ruspina d'après une prospection récente dans la presque'île de Monastir. Travaux du 113ème colloque des sociétés savantes. Strasbourg 1918, IV colloque sur l'histoire de l'archéologie de l'Afrique du Nord T. II, pp. 521-533.

(7) – MICHOUN (J.L);

Un patrimoine en danger : les architectures en terre du sud Marocain. **ICOMO information,** Oct. Dec. 1986, pp. 1-14.

(8) – BEN BANAZIZ (S);

La haute vallée de l'oued El Hateb. **Document d'archéologie française.** N° 3 / pp. 87-89.

(9) – VERMEULIN (F); Les communes de SINT-MARTENS-LATEM

Document d'archéologie française N° 3 opcit pp/99/95.

(10) – CELLUZZA (M.G.), FRETRESS (E)

L'occupation du sol dans l'Ager-Cosanus et Izuzllo'e de l'olgigna (italie). Documentation pp. 111-117.

– MILL (S);

Recherches sur l'habitat et la société au cours et la société au cours de l'âge du fer en Auvergne (France). **Documents d'Archéologie française,** N° 3, p. 121-126.

وغيرها من الأعمال في نفس المرجع من ص 85 إلى ص 108.

(11) أشهر هذه الأعمال على سبيل المثال :

– د. سعاد ماهر، مساجد القاهرة وأولياؤها الصالحون، القاهرة، 1973.

– أحمد فكري، مساجد القاهرة، 3 ج، مصر، 1969.

بالاضافة إلى عشرات الرسائل الجامعية المطبوعة والمرقونة حول الأمثلة، الزوايا، المدارس... الخ.

(12) حول استعمال الصورة الجوية أنظر البيبليوغرافيا المتصلة التي يقدمها الأستاذ CHEVALIER (فرنسا) في :

– CHEVALIER (R);

Bibliographie des Applications archaologiques aeriennes. **Bulletin d'Archéologie, II,** 1957 Rabat (Maroc). Les méthodes de prospections archéologie. A.N.D. RW II, 12, 1. Berlin - New-York, pp. 51-646 (stt p; 110-117).

(13) – FREDERIC (L); manuel

opcit pp. 46-79, 394.

(14) – FASHAM (P.J.)

Approaches de la prospection systématiques. **Documents d'archéologie Française** N° 3 opcit PP. 20 et suite.

ويحيل المرجع المذكور للتوسع في وسائل الالتقاط الخطي على :

– WOODWARD (P.S.);

Flint Distribution, Ring Ditectes and Bronze seltlement Patterns inthe Reat OUSE-Valley... In Archaeological Journal, 135, 1978.

(15) – FASHAM (PJ) ibidem pp 20-21

(16) – CHERRY (JF), GAMBLE (C), SCHENNAN (S) dir, sampting in contemporary British Archaeology, dans British Arichaeologyal Reportes, British Serres, 50, 1978.

(17) – HALL (D), Recherches dans les plaines Tourbeuses des Fenlands dans l'est de l'Angleterre, dans documents d'archaeologie Française n° 3... opcit p. 39-45.

(18) – BOURGEOIS (J), La région de Comines-WARNETON (Belgique) dans documents d'archeologie Française opcit 97, 99.

(19) – VERHAEGHE (F) la prospection sensus-Lato . quelques experiences en Flandere, dans Documents d'archeologie Française n° 3 opcit p. 101-105.

— FREDERIC (L) manuel... opcit p. 66. (20)
— ELOT (R.C) Arapid chemical field test For Archaeologiecal site surveying dans American Antiquity, Vol. 38, 2 april 1973, pp. 206-210. (21)
— CHEVALIGER (R), les methodes de la prospection... opcit pp. 120-138 orient Bib. (22)
— HESSE (H) presentation d'un paralatype de resistivimotre tracté enrigistreur dans, colloque National d'Archeometrie. Valbanne (France) 1981. (23)
— HESSE (A), et al succès de l'archeologie prospective à Saint Romain en Gal dans Archeologia, n 122, 1978, pp. 717. (24)
— PERISSET (M-L), TABBAGH (A), interpratations of thermal prospection on bare soils, in Archaeometry, Vol. 23-2, pp. 169-188. (25)
— HESSECA, pour une contrucution possible des methodes géophysiques à les decouvertes des cités, dans Documents d'archéologie Française n° 3 opcit pp. 85-86. (26)
— FEDERIC (L) manuel, opcit, pp. 118-134. (27)
FOORTEAU (AM) Prospection systematique sur le tracé de l'autoroute A 71 sectin Bourges-Sud Ducher dans, Documents d'archéologie Française n° 3, pp. 71. (28)

تجارب بعض الدول في المسح الأثري

الأستاذ : محمد مسعود الشابي(*)

تعرضت الآثار الأرضية في السنوات الأخيرة إلى تأثيرات عدة عوامل منها : الوعي العميق تجاه عمليات الهدم المتواصلة للمواقع في الريف، من أجل أشغال بناء الطرقات أو مد قنوات النفط، أو الغاز، أو نتيجة عمليات التنقيب عن النفط أو الماء أو المناجم، كذلك بسبب توسع الأعمال الزراعية واستعمال المكننة والآلات ذات التأثيرات العميقة على باطن الأرض. ومنها تكوين أفكار ونظريات تتعلق بأسباب ونسق التحولات التي حدثت في المجتمعات القديمة، تؤسس، في جزء منها على الأقل، على إدراك أوضح لتوزيع التعمير، هذان العاملان اللذان يبدوان متأخرين، أحدهما عملي تطبيقي، وثانيهما نظري، أبرزا في أمريكا وبريطانيا ومجموعات الدول المتقدمة، أهمية وفوائد المسح الأثري، وبالأخص عمليات التقاط الآثار المتناثرة على السطح.

لهذه الأسباب ولأسباب أخرى اكتسبت عمليات المسح الأثري، في السنوات الأخيرة، استقلالية وتميزا عن الحفريات، وقد أضفى هذا التطور أهمية جديدة على مفهوم الموقع الأثري والذي يشكل القاعدة لأغلب المستوطنات ولاستغلال الأرض. ولذلك ليس ضروريا ضبط المعنى المفهوم لمصطلح (موقع) الذي وضع أولا وبالذات لوظيفة الحفرية. إنما لتوضيح حدّ النتائج التي يمكن الحصول عليها من دراسة السطح.

اعتبرت عمليات المسح لمدة طويلة، كتمهيد مبدئي بسيط للحفرية، يتمثل دورها الأساسي في كشف المواقع، والعرضي في إعطاء بعض الاشارات المفيدة لسير الحفرية التي ينتظر منها كل المعلومات التي نريد الوصول إليها.

لكن الفوائد المتصلة بالمسح توفرت بغزارة خلال السنوات الأخيرة لأسباب معروفة جيدا، ففي المقام الأول، ان تعود المكتشفات الأثرية، الناتجة أساسا عن استعمال التصوير الجوي منذ خمس عشرة أو عشرين سنة، قد قلب كليا الأفكار السائدة حول كشافة المواقع : حيث أصبحنا نعلم اليوم أن عددا ضئيلا فقط من هذه المواقع يمكن حفره. ومن هنا فإن

(*) مدير دراسات بالمعهد الوطني للتراث ـ تونس.

المعطيات المستخلصة من عمليات المسح هي في الغالب الوحيدة التي يمكن استعمالها في مواقع مهددة بالاندثار. كذلك فإن تطور المسح استفاد من تغير النظرة الناتجة عن التأثر المقترن بالطريقة الأمريكية (الآثار الحديثة nem archeology)، والآثار الريفية الانكليزية (archeologie du paysage) فالأولى باتجهادها في بناء أمثلة للمستوطنات، واستعمال الأرض وتصور التدرج في مراكز السكن، قد ميزت الأطراف القريبة والمجاورة للمستوطن، في حين أظهرت النظرة الثانية، الانكليزية، أن الريف احتفظ بالبقايا الواضحة للتحولات المتتابعة، التي وقعت منذ عصور ما قبل التاريخ، مع إبراز خلود بعض الحدود الاقليمية واكتشاف أجزاء واسعة متحجرة، تدل على إمكانية تصور الاعادة الصحيحة للطريقة التي نظمته بها الشعوب الفضاء الذي عاشت فيه.

داخل هذا النسيج الأثري المتواصل، الذي يحتوي على المساكن وشبكة الطرقات والمزارع، لم يفقد مفهوم الموقع مبرر وجوده على الرغم من بعض المحاولات للتخلص منه بل إنه تحصل على أهمية جديدة، بحيث أنه أصبح ينطبق على المواقع، كما تظهرها عملية المسح، في كثافتها وتوزيعها.

يحاول بعض العلماء أن يعطوا تعريفا للموقع الأثري، فقد كتب ديتز DUTZ في مجلة invitation to archeology الصادرة في سنة 1967 « اننا نستطيع تحديد الموقع الأثري بالطريقة الأسهل والأنسب كمكان للحفر » فعلا، ان طبيعة إمكانية الحفر هي التي تحدد الموقع وليس العكس، فلو نظرنا إلى الأدلة غير المباشرة لوجدنا أن الحفرية لا يحددها أي تقييد. وفي المقابل فإن المساحين الذين عالجوا عمليات المسح يعطون الكثير من التحديدات التي لا تتطابق دائما، فبالنسبة لويلي Willey وفيليبس Philips (1958) ان الموقع (هو أصغر وحدة فراغية استعملت من طرف الاثاريين)، هذا التحديد يمكن أن يعني المستوطن سريع الزوال، كما يعني المدينة الكبرى، أما بالنسبة لبلوغ وهيل (Plog et Hill) (1971) فإن كل موضعة لأثر ثقافي، ولو كان حجرا صوانا Silet أو شقفا فخاريا، يقتضي وجود موقع أثري، وخلافا لهما فإن معظم الاثاريين يجعلون فارقا في الحالة بين اللقية المنعزلة وبين الموقع. وغالبا ما تنجم صعوبات في تتبع الحدود التي تفصلهما. أما بالنسبة لمازورفسكي (Mazurowski) (1980) فإن الفرق بين الموقع وبين اللقية المنعزلة، أقل تعلقا بالطبيعة أو بعدد اللقى منه بالعمل القصدي لموضعته، الذي يكون ناتجا عن قرار مسبق لتهيئة الفضاء، كمسكن أو مقبرة، أو قبرا منعزلا، أو كنزا، التي تسجل كمواقع أثرية في حين أن عظاما آدمية غير مدفونة، أو قاربا في قاع نهر أو غيرها تعتبر لقى منعزلة. وهذا التحديد يبدو مقبولا في المنطق لكنه ليس كذلك في التطبيق : لعدم معرفة مقاييس العمل القصدي التي هي بعيدة جدا على التناول الحالي. ونظرا لفقدان تعريف محدد للموقع، رأينا أن نكتفي بما قدمنا من تعاريف ومراجعها في مظامينها من أارد التوسع.

تحديد مناطق البحث :

لنعد الآن إلى تحديد مناطق البحث التي يجب أن تكون أثرية أو لا تكون : فتحديد الحقل الأثري في عمليات مسح معروفة تبدو بسيطة في الظاهر، لكنها معقدة جدا في الواقع لأنها مبنية على اختيارات غالبا ما تكون أقل تأكدا وللوصول إلى فهم ومقارنة نتائج البحث، من البديهي أن نتمكن من التمييز بين ما وقع أبعاده وحذفه من محيط البحث وبين ما كان غالبا عن المنطقة أو بالأحرى، فإن تحديد هذا المستوى صعب، كما أن الميدان التقديري الفرضي للآثار لا يتوقف عن التوسع، وأن الاختيارات السلبية نادرا ما يشار إليها، وبالنسبة للنسيج الترابي، مثلا، فإن تصنيفا واضحا نوعا ما له يمكن أن يستخدم كقاعدة للاختيار، وعلى هذا الأساس تكون المقارنة بين قوائم الجرد الأثري المنجزة في كل من فرنسا وبريطانيا مفيدا جدا في هذا الصدد.

إن المتتبع لأساليب وطرق التسجيل في كل من فرنسا وبريطانيا سيلمس أن تعريف الحقل الأثري يختلف في الحالتين : ففي فرنسا تسجيل أكمات المقابر، وتحصينات الأرض، وتضاريس القرى الخالية حيثما وجدت، أما في بريطانيا فتلال الارحية، وأحواض السمك وسدود البحيرات سجلتها دفاتر المسح الانكليزية (Taylor : 1974, Aston, Rowley 1974) إذن فإن التعريف قد يأخذ أحيانا مظهرا كميا ينطبق على المواقع المكتشفة بواسطة تجميع الملتقطات المتناثرة على وجه الأرض، وتسميد الحقول بفضلات الحيوانات الممزوجة بكسرات الفخار، التي تصعد إلى عصور ما قبل التاريخ، وقد مثلت هذه العادة أهمية كبرى في العصور الوسطى، حتى انه في بعض الأحيان يصعب اكتشاف مسكن في قطعة أرض مسمدة بكثافة. يضاف إلى ذلك أن المواقع مختلفة العصور ليست متساوية في المشاهدة أو الظهور على سطح الأرض، إذن فإنه غير ممكن إضفاء أهمية متساوية إلى نفس الكمية من اللقى (الملتقطات) التي تنتمي إلى ثقافات مختلفة، فبعض العصور في أوروبا، مثلا، كالعصر الوسيط الأعلى، لم تخلف، عمليا، تجمعات مرموقة سواء من حيث استعمالها القليل للخزف، أو من حيث سوء حفظه، أو أيضا في عدم استقرار السكان لمدة طويلة، الذي ينتج عنه قلة تراكم الفواضل والمخلفات. وباعتبار هذه الندرة، فإن وجود الشقاف من تلك العصور، ولو بكميات ضئيلة، يعتبر إشارة لوجود موقع أثري (Foard 1978).

علاقة الصورة بالأرض وبالأنسجة المطمورة :

تتأتى الصعوبة التي تحدث لتحديد أو تقسيم الحقل المراقب، في عمليات المسح، من كوننا لا نستطيع إعطاء تعريف مدقق للموقع الأثري، من غير أن نستعين بشروح (أو تفاسير) وظيفية أو تاريخية : فبمقتضى بعض التفاسير التي يشملها ميدان الآثار بصفة عامة، تعد التلة المحاطة بخنادق قصر من العصور الوسطى، موقعا، بينما تحذف الجزيرة الاصطناعية المكونة في محيط التهيأة السياحية، وهذا يثير شكل الحدود الاستدلالية التي يمكن

منها استخلاص معطيات فريدة من عمليات المسح، وبصيغة أخرى ما هي درجة تطابق صورة الموقع على السطح مع أنسجته المطمورة ؟

إننا نعلم أن العوامل المسماة (ما بعد التراكمات ـ Post-dépositionnels) كظواهر الانجراف والترسبات، والغطاء النباتي، وطبيعة استعمال الأرض، تساعد على إزالة الآثار وتلعب دورا حاسما في النتائج الكمية (توزيع المواقع وكشافتها) وتؤثر كذلك في تفسير التسلسل التاريخي والوظيفي، إلى حد أنها تقدر أن تبرز على السطح أصنافا مختلفة تماما مع أصناف الأنسجة المطمورة. ففي المناطق الغابية أو المروج الطبيعية، نجد المواقع غالبا محفوظة وبارزة، على هيأة تركيبة ترابية، بينما في الأراضي الزراعية يقع عكس ذلك إذ تمحى وتزال التراكيب الترابية، فلا يكتشف الموقع إلا بكثافة الملتقطات (artefacts) وان تجويد وتنويع فنيات وأساليب المسح، لا تعمل إلا على تكثير أنواع من الصور يحتمل إنتاجها في نموذج واحد في المواقع : فمن الصعب، غالبا، أن نتبين العلاقة والتشابه بين المواقع المكتشفة بواسطة التصوير البصري (Photologique) أو بدراسة التربة (Pédologique) وبين المواقع التي يظهرها المسح الكهربائي أو المغناطيسي أو الحراري، أو بين تلك التي وجدت بواسطة عينات قياس الفوسفات على مسافات قريبة أو المناطق الغابية.

إن التفسير التاريخي للمواقع المعدة للمسح تشكل هي أيضا صعوبات جدية. فالمواقع التي تكتشف بواسطة جمع الملتقطات (اللقى) artefacts هي فقط التي لا يمكن تأريخها إلا بالتسلسل التاريخي النسبي، أو بتصنيف البناءات المتماسكة نوعا ما، ولكن في هذه الحالة، متى استعمل الموقع لمدة طويلة، فإن الأطوار الأولية لا تكون ممثلة إلا ببعض الأشياء فلا يقع تمثيل مجمل الأدوار التاريخية بمواد السطح في حالة تضرر الطبقات الأقدم في الاستعمال، إذن فإنه من الوهم محاولة تقييم الأهمية المتعلقة بأطوار الاحتلال المختلفة بتحديد كمية المواد.

وحتى إذا كان هناك طور احتلال واحد، فيكون من الصعب تأريخه بدقة : بما أن المواد المعثور عليها أثناء المسح منضدة، بحيث يتحتم تأريخ كل قطعة خزفية أو أي شيء آخر على حدة، وقليل منها له قابلية ضبط التأريخ، ثم نقتصر على إثبات أن البقية تتطابق مع هذا التاريخ دون أن نثق أنها لا تعود إلى طور آخر مخالف. وحتى تواجد نوعان أو أنواع كثيرة من الدلائل (indices) في مكان واحد، فإنها يمكن أن تتعلق بحقائق ليس من الضرورة أن تكون متعاصرة : فمن الخطر، مثلا، أن يقع تأريخ الشواذ النباتية (anomalies phytologiques) بتحليل المواد الملتقطة من السطح، وأخيرا فإننا لا نستطيع تقريبا التأكد من ضبط تعاصر المواقع، أو حتى بعض أجزاء من موقع واحد واسع الأرجاء، حيث يفرض تفسير العوامل الديمغرافية حذرا شديدا.

قد تقتصر هذه الحقائق على أشياء قليلة، فالنتائج التي يمكن استخلاصها من عملية مسحية، أنها تبعد دفعة واحدة كل إمكانية المقارنة مع نتائج الأبحاث المخالفة. وفعلا يجب

التمييز بين الملاحظات الايجابية وحالة غياب بعض المعطيات، فالمقارنة يمكن، عموما، أن تحمل على الأوائل فحضور (نوع من المواقع، أو صنف من الملتقطات، أو كسرات فخارية من عصر ما)، يمثل، حقيقة، دلالات لها معنى. والعائق الرئيسي يبقى هنا في الالتواء الذي تسببه عوامل (ما بعد التراكم pot-déposition) أو تنوع تقنيات المسح المتعمدة في صورة السطح التي يحتمل أن ينتجها أي موقع من نفس الصنف.

حاول بعض المؤلفين بواسطة الحفرية، تكوين قاعدة للعلاقة بين الصورة على الأرض (الآثار المدفونة)[1] واقترحوا منهجية هذه التجربة. لكن يبدو أنه احتمال ضعيف، لكل الأسباب المذكورة أعلاه، أن يتاح تكوين نماذج من العلاقات، في الوقت الذي تكون فيه درجة التطابق بين السطح والباطن، خاضعة إلى عوامل متعددة قد يكون قسم ضعيف يمكن التحكم فيه، ومع ذلك فإنه لا يزيد مصلحة هذا التمشي، ويجب أن يسمح، خاصة بتحليل الصور المختلفة الملتصقة من موقع آخر من نفس الصنف بطريقة أكثر تأكيدا ونجاعة. وتقارن النتائج المتحصل عليها، بكفاءة عالية، بواسطة تقنيات متنوعة.

وفي المقابل فإن أدلة الغياب لا تستعمل إلا مع احتراس شديد. إنه من الضروري موازنة النتائج مع تقدير صنف الموقع الذي يمنع المحيط الطبيعي أو التطور الجيومورفولوجي، واختيارات المسح ان لا نجد غيره إلا بمساعدة ظروف غير متوقعة. فقد ظهر حديثا في إيطاليا أن مخزنا من عدة أمتار من الغرين، كشف على مخلفات عديدة من مساكن الامبراطورية العبيا (القرن II م).

أساليب وتجارب المسح :

مهما كان هدف البحث، فمن البديهي أن تكون عمليات المسح منهجية منظمة في بداية التنفيذ أو في تسجيل المعطيات، كي تسمح بمقارنة النتائج المستخلصة.

إن طرق وأساليب المسح تختلف من منطقة لأخرى، فإن منطقة السهول مثلا، حيث تتكثف المواقع، بسبب ندرة الضغوط التي تعوق تشييد المساكن، يختلف المسح فيها عن المناطق الجبلية، أين تتحكم العوامل الطبوغرافية في تشييد المنازل، بحيث لا نستدل على وجود الموقع إلا بتناثر القطع على السطح.

أما في الأودية[2] فإن أبعاد حلقات المسح لها أيضا تأثير هام على النتائج، فتمشيط الأرض كل عشرين مترا، كافية، من غير شك لكشف المواقع الغالو - رومانية (Gallo-Romains)، لكن تجارب أجريت في بريطانيا أظهرت أنه لكي نعثر عن المساكن

(1) Redman Watson 1970, Hess 1970, Gowgill 1975, Foard 1978.

(2) Potter 1976, 1979.

العائدة إلى أعلى العصور الوسطى يجب تحديد عرض المنظور بمتر على الأقل، والسير ببطء شديد[3].

إذن فإن تعريف الموقع الأثري، في المسح، هو في نفس الوقت، اختياري، وتقريبي بسبب ضيق خاصيات التفاسير التاريخية والوظيفية التي يمكن أن تقوم بها بداية من اختبار المخلفات على الأرض. وإذا وقع الالحاح على محدودية الاستدلالات التي يمكن الحصول عليها من معطيات المسح، فليس ذلك للخدش في منافع طريقة هذا البحث : التي بقيت لنا كإمكانية وحيدة لاعادة تشكل تأريخ الاعمار، وأيضا فهل يتحتم تحسين معرفتنا بتأثير الشروط الطبيعية واختيارات المسح، على النتائج، وتحليل منهجي للعلاقة بين الصور المختلفة التي يستطيع أن ينتجها نفس النوع من المواقع. إن عمليات المسح المتقدمة لبعض الأشغال الكبرى كبناء شبكات الطرق الكبرى، أو التفتيشات المنجمية، تقدم إمكانية اختيار أصناف المسح المختلفة، على مستوى عال، ويجب أن تسمح بتطوير أحسن كمردودية الفنيات المتباينة.

1 ـ طريقة المسح بالتقاط اثار السطح على خطوط مستقيمة :

يقع توزيع الملتقطين لآثار السطح على خطوط مستقيمة ذات مسافات متساوية على طول اقصر محور للحقل، ويقومون بجمع اللقى أثناء سيرهم، وفعلا فإن عملية الالتقاط على طول المحور الأقصر تسمح بمراقبة أدق للحيز الممسوح. يرقم كل محور ويقع وضع اللقى التي تجمع منه في أكياس تحمل نفس الرقم، كما يقع في لقى الحفريات. وتحمل كل وحدة التقاط رقما خاصا. هذا الخيار يسمح باتصال المحاور أو شبكة المربعات بحدود القطعة الممسوحة. لكن يعترض، في هذه الطريقة، مشكلان : **الأول،** قد يحدث أن يكون المحور الأقصر هو الأكثر طولا، بمقدار 100، أو 150 م، فمن المستحسن في هذه الحالة تقسيمه إلى عدة وحدات، ويسند لكل وحدة رقم خاص لضمان مراقبة أفضل للحيز الممسوح. **الثاني،** توزع الملتقطات على حقلين متجاورين، خاصة إذا كانت المحاور الأقصر لكلا الحقلين غير متصافة : التجربة الانكليزية في هذه الحالة، يمكن ربط المحاور إلى ثوابت جغرافية (خطوط الطول والعرض) ثم يقع تجاهل التواصل والتقطعات المحدثة بواسطة حدود الحقلين، كما يمكن إذا كان ضروريا، أن نعد مربعات اصطناعية على كامل المنطقة (الحقلين المتجاورين) المراد مسحها.

2 ـ طريقة المربعات :

المسح بطريقة المربعات أسلوب لدراسة جزء من التقسيمات أو موقع بأكثر دقة وثبات. إن إبعاد المشبك ودرجة دقة الالتقاط داخل هذا المشبك تتعلق بالوقت المتاح، واستعداد

(3) Foard 1978.

الأشخاص، وأهداف المسح. لقد كشفت التجارب أن الوحدات التي تمتد أضلاعها بين 30 إلى 50 مترا تلائم أكثر، كما يبدو أن 10 أمتار للحيّز الداخلي للمربع معقولة. إن مربعا أصغر والتقاطا مكثفا يتطلب وقتا أطول. وتتمثل أسرع طريقة للمسح داخل شبكة المربعات، في عبور المربع من قسم لقسم، بينما هناك طريقة ثانية أقل سرعة، لكنها أنجع من حيث الحاصل، تتكون من عملية التقاط متقاطعة في اتجاهين متعامدين. أما الطرق الأخرى التي تستعمل شبكة مربعات أصغر، أو عملية التقاط مكثفة، فتتطلب وقتا أطول كذلك يرقم كل محور من شبكة المربعات برقم وحيد، ومن الضروري أن تسبق الأعمال الميدانية تحضير عمل المكتب، لأن اعداد عملية مسح تتطلب إعداد وثائق مثل خرائط المنطقة المراد مسحها، ويستحسن أن تكون بمقاس : 1/10000 أو 1/3500، توضح عليها المحاور أو المربعات التي ستستعمل للالتقاط السطحي، كما يؤشر على المواقع المعروفة، وسيساعد الترقيم المسبق لكل وحدة من وحدات الالتقاط، وللأكياس المعدة لحمل اللقى، على ربح وقت هام وثمين على الميدان.

إن الالتقاط السطحي، كما وصف أعلاه، لا يتوصل إلى جمع تام لكل اللقى المبعثرة على الأرض، فإضافة إلى الفراغ الذي تحدثه المسافة بين الجامعين، مما يحتمل وجود لقى فيه لا ينتبه إليها الملتقطون، لا ننسى أن كل حرث يدفع بأشياء جديدة إلى السطح. وهناك أساليب أخرى للمسح، فالمسح في الغابات وفي الأودية والجبال وغيرها من الأماكن التي تركنا مراجعتها لمن أراد ذلك في مظاها.

الدول التي قامت بعمليات المسح :

تفطنت بعض الدول الأوربية إلى أن عملية التوسع الحضاري والعمراني سيأتي على مخلفات وثقافات الشعوب الغابرة، فبادرت بالقيام بعمليات متنوعة لصيانة وحماية المواقع والمعالم التاريخية كالتصوير بأنواعه، والتوثيق والتسجيل والمسح متبعة أساليب متنوعة تحدثت عن بعضها باختصار فيما سبق، هذه الدول يقع معظمها في القارتين الأوربية والأمريكية : فرنسا، وانكلترا، وايطاليا، وفنلندة، وهولاندة، وألمانيا، وبلجيكا، واسبانيا وغيرها.

أما في البلاد العربية فقد وقفت على بعض العمليات المحدودة التي قامت بها بعثات أثرية وطنية كما في العراق وتونس، أو بعثات أجنبية كما في سوريا وسلطنة عمان. ولا أعلم تجارب أخرى قامت بها دول عربية عدا ما ذكرت.

وبما أن طبيعة هذه الدراسة لا تساعد على التعرض لكل التجارب التي قامت بها الدول الأوروبية التي ذكرتها فقد اكتفيت ببعض الاشارات إلى عمليات مسح قامت بها كل من فرنسا وانكلترا. وتعرضت ببعض الاطناب إلى تجارب الدول العربية.

1 ـ العـراق[4] :

قامت مديرية التراث في المؤسسة العامة للآثار والتراث ضمن خططها للمسح والتوثيق التراثي الشامل لمحافظة بغداد، وبقية المحافظات، وقد تشكلت لذلك عدة فرق من الفنيين المتخصصين شملت مساحين، واثاريين، ورسامين، ومصورين وغيرهم، قاموا في فترات متقطعة بمسح المباني التراثية في منطقة الكرخ : الجانب الغربي الحالي لمدينة بغداد.

تبدو فرق المسح هذه بجرد كامل المنطقة، حيث يتم المرور ببعض البيوت ذات الطابع التراثي من أقصى شمال المنطقة إلى نهايتها جنوب المحلات السكنية في الكرخ.

ونظرا إلى أن عمل المديرية يتناول التراث سواء كان مستخدما أو في طريقه إلى الانقراض فإنها تتعامل مع الجوانب المضيئة في التركات التراثية بصرف النظر عن مدى الاستفادة منها في الوقت الحاضر، لذلك عمدت المديرية إلى مسح كثير من المباني التراثية قبل إزالتها بسبب مشاريع البناء الحديثة، وهدفها من وراء ذلك تثبيت مجموعة العناصر الأساسية للمنشآت التراثية في المستقبل.

تتركز أعمال المسح والتوثيق التراثي في تعيين المباني التراثية وجمع المعلومات اللازمة عنها ثم تثبيت الجوانب التخطيطية والبنائية والعمارية والزخرفية للمبنى في استمارات خاصة وضعت لذلك، أي بذل العناية اللازمة لتوثيق المباني التراثية عن طريق الوصف والرسم والتصوير.

حرصت مديرية التراث على إعداد استمارات مسح وتوثيق تتضمن معلومات تاريخية لكثير من الأمور الهامة في المباني التراثية، وتقع الاستمارة أصلا في استمارتين، دعيت الأولى رقم (1) ودعيت الثانية رقم (2) في الوقت الذي لا تتجاوز الأولى صفحة واحدة، يكون مسموحا بتجاوز الصفحة الواحدة لمعلومات الاستمارة رقم (2) لأنها مخصصة في الأساس للمعلومات العامة والتفصيلية التي يجتهد القائمون بأعمال المسح والتوثيق بضرورة تسجيلها ووضعها.

تتضمن الاستمارة في مقدمتها معلومات دلالية للمكان حرص الفنيون على دقتها وعلى تطابقها مع الدلالات والأرقام المعمول بها في الخرائط الحديثة لأقسام بغداد الصادرة عن أمانة العاصمة العراقية باعتبارها الجهة صاحبة الاختصاص.

---

(4) المباني التراثية في بغداد : دراسة ميدانية لجانب الكرخ، بقلم السيدة سليمة عبد الرسول، المؤسسة العامة للآثار، بغداد، 1987.

اهتمت التجربة العراقية بمسح المعالم الشاخصة، خلافا للتجارب الأوروبية والعربية المعروضة في هذا البحث.

كما تتضمن الاستمارة معلومات عن الاستخدام الأصلي والاستخدام الحالي. ويعني ذلك كأن يكون البناء أصلا شيد للسكنى ويستخدم الآن ورشة صناعية أو حرفية، والمقصود من وراء ذلك متابعة التحولات الاجتماعية والاقتصادية للمناطق. كما أنها تساعد العاملين في حالة رغبتهم المحافظة على بعض المباني التراثية، التأكد من سلامة وصحة استخدام هذه الأبنية، فالبيت التراثي الذي يستخدم ورشة للحدادة أو للنجارة، ستترك الآلات الحديثة المستخدمة في هذين الحرفتين، بدون شك، أثرا سيئا على البناء، تساعد على سرعة هدمه أو اندثار معالمه.

وتختتم المقدمة بذكر تاريخ التشييد، الذي نحصل عليه اما من الوثائق من كتابة تذكارية على الأمكنة أو في مكان ما من المعلم، أو بجمع معلومات عنه من المسنين من أبناء المنطقة، وتستطيع فرق المسح نتيجة خبراتها المكتسبة أن نتأكد من صحة تواريخ التشييد بالمقارنة مع بعض العناصر في المعلم ذاته، كمواد البناء، وأساليب العمارة، وطرز الزخارف إن كانت.

تنتقل الاستمارة في حقل آخر إلى تأشير المستوى التراثي للبناء، حيث قررت لذلك ثلاثة مستويات (أ ـ ب ـ ج).

أ ـ عندما يكون المبنى محافظا على عناصر التصميم الأساسي للدور التراثية مثلا، بشكل كامل ومتطابق، وعندما تكون معالمه البنائية والفنية الزخرفية تؤشر قدما ملحوظا، وينسجم ذلك مع مساحة البناء ووحداته، وحالته البنائية الحالية، من حيث المتانة والضعف، فالبناء من درجة (أ) يعني أنه بحالة جيدة جدا وبالامكان الاستمرار في استخدامه، واعتباره نموذجا يعتمد عليه، ويمكن لبعض الجهات استملاكه واعتماده نموذجا للعمارة التراثية، أو إعادة استخدامه في مجالات إعلامية وسياحية وتثقيفية.

وتطبق نفس المقاييس على المباني في المستويين (ب ـ ج)، فدرجة (ب) تعني أنه بحاجة إلى صيانة، ودرجة (ج) تعني أن أعمال الصيانة لا تنفع معه، ويمكن فقط الاستفادة من بعض بقاياه للتسجيل التصوير كوثائق أو نقل بعض أقسامه لاعادة توظيفها في أبنية تراثية أخرى.

كذلك تعنى الاستمارة بهوية البناء، كأن يكون بيتا لشخصية تاريخية على المستوى الفكري أو الفني أو غير ذلك. كذلك تسجل مدى توافر المحلات التجارية والمرافق المكملة لها التي تدل على الأهمية الاقتصادية للمنطقة.

بعد ذلك يسجل حقل آخر أبرز مقومات التصميم الأساسي للمبنى التراثي فيؤشر عدد طوابق البيت وعدد غرفه وساحاته وسراديبه، وغيرها مما يتعلق بالتصميم.

ثم تمر الاستمارة إلى ذكر مواد بناء السقوف لأنها تختلف من بيت لآخر، ومن فترة لأخرى.

أما الحقل الأخير فيتعرض لمواد ومواصفات بعض الأقسام التكميلية في البناء، كمادة الشبابيك، ونوع الشناشيل أو السلالم، كما يتطرق هذا الحقل إلى المرافق الصحية.

وتشير الاستمارة إلى أعمال الصيانة إن وقعت على المبنى التراثي ومدى احترامها للأصل، أو تذكر التغييرات التي أحدثت والعصور المختلفة التي تمت فيها، ومدى تأثير تلك التغييرات في شكل وتصميم أو تخطيط المبنى أو في استخدام مواد أولية جديدة.

أما الاستمارة الثانية (2) فإنها تردف المعلومات الأولى بإضافات كثيرة عن المبنى وقد تتعدى صفحة واحدة إلى اثنتين أو ثلاث صفحات. ويتم في هذه الاستمارة عرض لمعظم النقاط التفصيلية منها، مثلا، عدد درجات سلم السرداب التي توحي عادة بمعرفة عمق السرداب على أساس ارتفاع الدرجة الواحدة بحدود ثلاثين صنتمترا، كما يتم وصف السرداب وتأشير تخطيط الطابق الأرضي من حيث الدواوين والغرف، وتؤشر فيها أيضا أية معلومات عمارية أو فنية أو بنائية أو اجتماعية أو اقتصادية لها علاقة بالمبنى.

ومع كل الوصف التفصيلي للمبنى، يكون في تقدير العاملين أن ذلك لا يرقى إلى مستوى الصورة الفوتوغرافية والمخطط الهندسي. لذلك تؤخذ لقطات عديدة وتفصيلية لأقسام البيت ووحداته وتحلياته وزخارفه، وكل ما يلفت الانتباه ويصعب وصفه تحريريا، لتكون الصورة وثيقة حية تكشف عن ثنايا الشيء وتسبر أغـواره.

أما عمل المخططات الأرضية والمقاطع الطولية لأقسام البيت فلأنها أعمال تستغرق وقتا طويلا وبحاجة إلى كادر (إطار) واسع، وهو ما تقتصر إليه مديرية التراث العراقية، فيحرصون على تنفيذه في مبان وبيوت تعد حقا بيوتا تراثية نموذجية.

2 ـ التجربة التونسية[5] :

إن أعمال المسح الأثري، يجب أن تسود، في نظرنا، جميع الأنشطة في ميدان الآثار، وأن تحظى بأولوية الرعاية من قبل السلطات الساهرة على حماية التراث. اتضح لنا ذلك إثر أعمال المسح التي أنجزناها في منطقة المنخفض الأعلى لوادي الحطب. وفعلا فإن التطور الذي شهده القطر أخذ في السرعة والنمو، خاصة في هذه المنطقة، الواقعة في وسط البلاد، التي تحتضن من ناحية مشاريع المقاطع المنجمية على نطاق واسع، مثل منجم فسفاط « صراورتـان » الذي ينتشر جانب منه فوق سطح الأرض، وهو مشروع في طور التكوين. ومن ناحية أخرى مد قنوات الغاز الجزائر ـ ايطاليا عبر مضيق صقلية مرورا بجبال الظهر التونسية، توجد منطقتنا. وقد اجتازت هذه القنوات مناطق ملأى بعديد الأطلال القديمة،

---

(5) الصادق بن باعزيز : المنخفض الأعلى لوادي الحطب... في :

Document d'Archeologie Française : prospection, Paris, 1982.

يضاف إلى ذلك التحولات الزراعية المتنوعة، سواء عمليات التشجير المكثف، أو توسع زراعة الخضر والبقول. ثم إن الحراثة العميقة بالآلات تسبب أضرارا كبيرة إلى الحقول الأثرية، زيادة على ذلك فإن بناء السدود العديدة عبر مناطق البلاد قد كشف كثيرا من المواقع الأثرية بواسطة العلمي والترسبات التي ترفع لتكوين البحيرات، كما أن الانجراف الطبيعي يعد من أهم عوامل الاتلاف في بعض المناطق. وأخيرا فإن حركة التعمير السريعة المصحوبة بتغيير نسق الحياة في الريف قد جعلت المواقع الأثرية المصدر الرئيسي لالتقاط مواد البناء.

وللقيام بعملية مسح نموذجية، يستفيد الباحث بعدة امتيازات تسهل له مهنته :

أ - وفرة المادة الأثرية، وثراء التراث (حوالي موقع كل 3 كلم في الحوض الأعلى لوادي الحطب) الذي يمكن أن يكون دافعا قويا للباحث.

ب - سهولة التنقل بين المواقع التي تعود أساسا إلى ضعف التضاريس. وفعلا فإن جبل الشعانبي، أعلى قمة في تونس، يرتفع إلى حدود 1400 م فقط. وعلى العموم، فإن المستويات قليلة الارتفاع، بحيث ان السيارة، حتى السياحية، تستطيع المرور في كل مكان تقريبا، وكذلك بفضل سهولة المسالك الفلاحية. هذا إضافة إلى أن صغر مساحة البلاد يشجع على أن إنجاز أطلس أثري مدقق وشامل للقطر ليس عملا صعبا. إذ نعتقد أنه بواسطة فريقين أو ثلاث فرق تتركب كل واحدة من ثلاث أو أربع باحثين، يكون الأطلس جاهزا خلال عشر سنوات. بحيث يلزم حوالي مائة يوم عمل فوق الأرض لتغطية مساحة مساوية لورقة مقاس 1/50000 من الخريطة.

ج - توفر الوثائق الأساسية المفيدة في عمليات المسح وهي :

1) وجود تغطية كاملة من الخرائط الطبوغرافية الدقيقة مقاس 1/50000 لكل البلاد، أشارت إلى مجموعة كبيرة من المواقع المهمة.
2) كذلك تغطية كاملة من الصور الجوية الحديثة (1975) أنجزها المعهد الوطني الجغرافي.
3) مسودة قديمة للأطلس الأثري تعود إلى نهاية القرن الماضي، وبداية القرن الحالي.
4) نصوص الرحالة والمستكشفين، الذين تمكنوا خلال القرن الماضي من زيارة أغلب الأطلال الهامة.

تشكل هذه الوثائق القاعدة الضرورية للبحث الأثري.

د - انتشار اللغات الأجنبية في البلاد، حتى إن الباحث الأجنبي يستطيع التنقل والتفاهم مع الناس بسهولة، وإتمام عمليات المسح في ظروف مرضية تقريبا.

أجرينا تجربة المسح بطريقة تقليدية بسيطة، كما استفدنا بنصائح لويس موران (Louis Maurin)، الذي قام بعملية مسح في الشمال التونسي.

بدأنا عمليتنا بزيارة كل المواقع المرئية أو المؤشرة على الخريطة لطبوغرافية أو بواسطة إرشاد السكان، كذلك زرنا كل الأماكن المتوقع احتواؤها على آثار كالهضاب، والمنحدرات الصخرية... وقد حددنا هدفنا أن نزور في كل خرجة مجموعة من البناءات الحديثة والضيعات ومساكن الفلاحين والقرى، ومقامات الصالحين وأن نتجنب الطرق المستعملة عادة، لكي نغطي أوسع رقعة ممكنة من الأرض. وهكذا وقع تصوير كل موقع أثري ووصفه ورفعه باختصار، إذا كانت العناصر البارزة تدل على وجود بناءات.

وقد استفدنا في هذه التجربة بعدة ملاحظات :

الأولى : أن أهمية العامل البشري في المسح تتمثل في الأساس في اللغة والفريق العامل، فإن معرفة لغة البلاد المراد مسحها ضرورية، لأنها تسمح بالتنقل بسهولة والتفاهم مع السكان، للوقوف ومعرفة المعلومات اللازمة. كما نستطيع بواسطة اللغة الدخول إلى كل المنازل التي يصعب دخولها أحيانا حتى على المواطنين. كما يتحتم على الباحث حتى إذا كان مواطنا أن تكون له بعض العلاقات مع المنطقة ليتسنى له فهم سلوك وعقلية الفلاح بصفته أعمق، لأن الفلاح أحسن من يعرف أرضه، وغالبا ما يكون ملما بمعلومات شفوية لا يمكن إهمالها في عمليات المسح. ومن المفيد أيضا أن تعقب عمليات المسح بحوث اثنوغرافية لعادات السكان وتقاليدهم كذلك دراسة إطار العيش الحالي ومدى مواجهته للضغوط الطبيعية لأنها تساعدنا على تفهم شبكة المواقع واختيار أماكنها التي كانت تمثلها في الماضي.

الثانية : تركيب الفريق. إن العمل المسحي في جوهره لا يكون إلا جماعيا، لأن الباحث بمفرده لا يتمكن، في بلد غني بالآثار كبلادنا، أن يجمع المعلومات الوافرة، ولا يتمكن كذلك من معالجة مجموع المعطيات، فهو لا يستطيع أن يكون ممثلا بعدة اختصاصات، كقارئ كتابات أو دارس فخار، أو مهندس معماري أو عالم نميات وغير ذلك من التخصصات، ومع أن ضرورة العمل المسحي تتطلب عدة تخصصات، فالأفضل والأنجع تحديد الفريق مع مراعاة تكامل التخصصات وتنوعها. والعلاقة الشخصية بين أفراد الفريق مهمة جدا.

إن معوقات الحركة، وصعوبة الأرض، تجعل من المسح عملا أكثر تعبا ومشقة من عمل التنقيب والحفر، لذا فإن تماسك وتلاحم الفريق عامل مهم في نجاح العمل وحسن سيره.

ومع أن عمل المسح له حدود، فإن عملنا لم يتجه إلا إلى الآثار الشاخصة، أي العمل السطحي، بحيث أبعدنا الالتجاء إلى أي مسابر لمعرفة المواقع المطمورة، وقد كان الأجدر وضع حدود مضبوطة بين عمليات المسح والحفريات. حتى ان الحدود المقيدة التي أقمناها

أثارت لنا عدة مشاكل أثناء التطبيق، بسبب نوعية الأرض التي نعمل فوقها، فأي موقف نتبنى أمام نقيشة هامة أو أي وثيقة أخرى يظهر نصفها فقط ؟ فهل ننبش عليها لتسجيلها بأكملها ؟ وهذا عمل الحفرية، أم نجازف بتركها هكذا على الحالة التي هي عليها عرضة للتلف والضياع ؟

لقد تبين لنا أن عمليات المسح يجب أن يكون لها تعريف مرن نوعا ما، يحدد قبل كل برنامج، يراعي طبيعة الأرض المراد مسحها، والأهداف التي يروم البحث الوصول إليها. ففي تونس يجب أن تتوسع عمليات المسح وتتجاوز التفتيشات السطحية البسيطة، آخذة في الاعتبار، خاصة بعض المتابعات الضرورية، التي تمر من استرجاع الوثائق إلى عمليات التعرية الأرضية (دون الغوص في الحفريات المكلفة التي لا حاجة لها)، إلى عمليات الصيانة ذات الصبغة الادارية، والاتصال بالسلط الجهوية من أجل الحماية والصيانة، والشكايات والتقارير وغير ذلك.

إن المسح لا يمكن إلا أن يكون عملية فنية بسيطة يقوم بها فريق من التكنوقراطيين جامعي المعلومات.

نستعمل غالبا، مصطلح المسح المنهجي المنظم، وهو خطأ، لأن ميزة المسح على الحفرية اننا نستطيع إعادته وتجديده متى نشاء، فهو تدخل (نظيف) في التراث. وهو كذلك لا يمكن أن يكون منهجيا ومنظما لأن المخلفات، حتى خارج الفعل الانساني المتفق عليه، تتحول أجزؤها، الظاهرة، حسب عوامل تخريب عديدة، طبيعية أحيانا، مثل الفيضانات أو التآكل، بحيث أن أجزاء جديدة من الموقع ستظهر، وستمدنا في كل زيارة بعناصر جديدة، حتى لو لم يتعرض إلى أي ضرر، وما دامت التعرية مرتكزة على الملاحظة والمشاهدة، فلا شيء يتوقع أن يتحصل على عمليات منهجية.

لكن حينما نطبق طرقا مختلفة على موقع واحد، سنتحصل حتما على نتائج مختلفة. فعملية مسح السطح تعطي نتائج أقل من عملية مسح مغناطيسية، وهكذا تحد الثانية من عملية المسح. ويجب تحديد الأدوات المستعملة للمسح حسب الأهداف وطبيعة الأرض المراد مسحها.

إن مشاكل المصطلحات، تطرح أكثر فأكثر في المسح، وتأخذ أهميتها بالتدريج، فمفهوم الموقع يثير الانتباه، ويلزم الوصول بسرعة إلي التحديدات الواضحة، فالموقع قبل كل شيء فضاء طبوغرافي يحتفظ بآثار أو بمخلفات الأحداث الماضية للانسان. إن بروزا صخريا يمثل شرخا بسيطا لاستخراج كتلة حجرية، أو هضبة تحمل مدفنا على علو عدة أمتار، أو اثارا لمدينة تغطي 40 هكتارا، تعتبر كلها مواقع، فموقع الدولمان dolmen، يجب أن يعامل بنفس المستوى الذي يعامل به مسجد يعود إلى القرن XIX م.

بل يتحتم إعتبار حتى المواقع غير الأصلية (أي بالتبني)، أين يقع تحويل بعض القطع عن أماكنها الأصلية مما يصعب تحديد مصدر نشأتها بدقة، فبعض المساكن الحديثة مثلا، تحتوي على عناصر أثرية، تساوي من بعض الوجوه مدفن ولي صالح بني بمواد قديمة، أو قلعة بيزنطية بنيت رغم قدمها بعناصر جلبت من مواقع أو معالم أخرى أقدم منها.

إذن فإن الصعوبات مازالت موجودة، رغم التعريفات الواسعة التي اخترناها، والتي لم تحسم التساؤلات المتراكمة، مثلا، كثيرا ما نعثر على عدة تراكيب متجانسة ومن نفس الجوهر، فهل نعتبرها مجموعة مواقع أو موقعا واحدا ؟ فقناطر الماء aqueduc، تركب من جانب للمياه، وساقية، تحتوي هي نفسها أحيانا على أعمال فنية، كما يتكون مكان الوصول من أحواض وأسبلة وغير ذلك. في هذه الحالة هل يعتبر المجموعة موقعا واحدا أو مواقع متعددة ؟ مثل آخر : مزارع قديمة تظهر في شكل حفر لمزروعات كانت موجودة. هل سطح الحفرة فقط هو الذي يمثل الموقع، لأن الفراغ بين لا يحتوي على أي أثر للعمل الانساني أم مجموع المزرعة ؟

هذه بعض الملاحظات والأفكار التي نجمت أثناء عمللية مسح تطلب القيام بها 120 يوما على الميدان، أي 120 خرجة. وللعلم، فإنه يستحيل الخروج في أي وقت تشاء على مدار العام، بل هناك فترتين فقط يمكن العمل فيهما في هذه المنطقة **الأولى** : في شهر أفريل، لأن سنابل القمح لما تطل حتى تخبىء وجه الأرض، **الثانية** من بداية شهر سبتمبر إلى بداية شهر نوفمبر أي زمن حراثة وقلب أديم الأرض حيث تسهل عملية المراقبة والبحث.

3 ـ التجربة السورية(6) :

تتجمع في الجنوب السوري شروط استثنائية تساعد على إعداد برنامج مسح قصد توضيح الغموض والشكوك التاريخية الملتصقة بها. تتكون هذه المنطقة من محافظتين السويداء ودرعة. وتشبه في مساحتها مقاطعة فرنسية. تحتوي على عدد معتبر من مخلفات، ومعالم منفردة، إضافة إلى تجمعات كاملة، محاطة بالأراضي الزراعية، وتشرف على شبكة من الطرقات يمكن إعادتها بسهولة. تتوزع هذه المخلفات فوق الأرض في توازن وانسجام. وليس ذلك عفوا أو بدون سبب. مما يسمح بطرح الأسئلة الكثيرة لا فقط بالنسبة لموقع واحد، بل لمجموع المنطقة.

عرفت هذه المنطقة طور توسعها الكبير في العصر الهلنستي ـ الروماني وهو الذي وسمها بطابعه نهائيا. بينما خلفت الأطوار اللاحقة الوسطى والمعاصرة تراجعا واضحا في الزراعة والتعمير، بسبب الخوف خاصة، إلى درجة أن قسما كبيرا من الأراضي الصالحة

(6) Un programme de prospection en Syrie du Sud, par S.M. DENTZER, Université de Paris I, in Document d'Archéologie Française, la prospection archéologique 1982.

للزراعة بقيت مهجورة إلى مطلع القرن XX م بالرغم من إعادة سكنها من طرف قبائل الدروز الذين عملوا على تنميتها خلال القرن XIX م بالخصوص. وفي المقابل فإن التوسع الديمغرافي للسنوات العشر الأخيرة، وتكاثر البناء يبعثان على الخوف من المحو التدريجي للمخلفات الأثرية، التي يتحتم الاسراع برفعها ودراستها.

يضاف إلى ذلك أن هذه المنطقة ذات التشكيل البركاني التام، تؤلف وحدة جيومرفولوجية، يعد فيها عصر الانصهار الذي سبب درجات تلفها، هو العامل الرئيسي للتمييز، فهي تقدم مادة للبناء فريدة : البازلت الذي أصبح، في غياب الخشب، أساس تقنية تعويضية، وتربة طينية يتكون منها خزف متميز جدا، يعرف بسهولة في الاختبار الطيني pétrographique بصفائحه الرقيقة، كما أن هذه التربة مادة أساسية للزراعة حتى توفر الماء بكميات كافية.

وفي هذه الأرض البركانية التي تنعدم فيها مجاري المياه، وتندر العيون، وتتقلص الزراعة لاقتصارها على الأمطار الشتوية، تتعلق الزراعة البشرية بأماكن لحفظ الماء في خزانات مفتوحة (برك)، يسهل التعرف عليها فوق الأرض، وفي الصور الجوية، والعناصر المختلفة لتقييم زراعة المنطقة، لا يمكن فقط تحديدها بدون صعوبة، لكن أيضا، معرفة كميتها، حسب بعض المقاييس.

إن المحافظة اللافتة للنظر، غالبا، على عدد من القرى وعلى كمية من بقايا المساكن لا تسمح فقط بدراسة علاقتها بالأرض الزراعية، وبالروابط بينها بسبب طرق مواصلات ليست من الصنف الروماني فحسب، لكنها أيضا مسالك ودروب من النوع المحلي التقليدي القديم.

طبقت هذه التوجهات للبحث منذ سنة 1974 على مستوى مجموع الجنوب السوري البازلتي، أثناء عملية مسح على الأرض معتمدة على دراسة للصور الجوية القديمة، أخذت قبل الحرب العالمية الثانية، ثمينة لأنها احتفظت لنا بمنظر المنطقة وهيأتها قبل إعادة تعميرها الحديث، في عدد لا بأس به من المواقع، غالبا ما تكون حالة بعضها دون المتوسط، وقد تبين أن الضرورة تدعو إلى إتمام هذه الدراسة الموسعة باختيار أعمق لمنطقة محدودة هي : (قنوات سيع Qanawat SI')[7] في منظور خريطة أثرية. هذه المنطقة الواقعة على الحد بين الخاصرة الغربية للجبل، وبين السفح، على منفذ طريق، تنحدر إلى السهل أين توجد في مزار (سيع SI') أقدم كتابة مؤرخة في المنطقة، مهيأة بالخصوص إلى دراسة نقطة الانطلاق التحسينية واندماجها في المحيط الطبيعي. هنا نستطيع أن نؤمل ضبطا ودقة أجود للجانب المحترم من الزراعة وتربية الماشية، من سكان مستقرين ورحل ونصف رحل.

وقد قررنا في النهاية القيام بعدة أسبار أو حفريات محدودة داخل المنطقة كتكملة ضرورية لعملية المسح، وكانت الأوقات الحاسمة في تدخلنا هي عندما، تجاوزنا عمليات

---

(7) هكذا استطعت تعريب هذا الاسم عن النص الفرنسي فإذا كنت مخطئا فالمعذرة.

الوصف والتصنيف للمخلفات إلى تاريخها، وليس في الحفريات ما يسمح باعتماد نقاط ارتكاز تاريخية. وقد كشفت أسبار على بقايا جدران، انها بنيت على واجهة خزفية مجاورة لمعلم صغير (سبع 8، SI' 8) مؤرخة من النصف الثاني للقرن الأول الميلادي. يجب مراجعة هذا التاريخ من اختبار نقاط ارتكاز أخرى للموقع، ومع ذلك فقد تأكد بعدة تحقيقات (تاريخ مجموعة من المقابر) أظهرت أن التنظيمات الأصلية للحيّز في (وادي سيع 'SI)، في حقل غير منتظم، ذات أشكال مضلعة، وزعت داخلها قبور تعود إلى طور أسبق من طور اندماج المنطقة النهائي في المقاطعة الرومانية السورية. وتستجيب إلى تقليد محلي أصيل، ثم بعد ذلك قطعت هذا التنظيم طريق رومانية بدون عناية أو اعتبار.

ويعتبر أصيلا جدا أيضا تنظيم الفضاءات القروية التي هددت في أنماط الشرق الأدنى العائدة إلى عصري البرونز والحديد، ومبرزة الميزات الخاصة بالمدينة الشرقية. إن مخطط التجمع السكني لا تتحكم فيه المحاور الرئيسية أو شبكة الشوارع، لكن يخضع إلى تطور بعض الوحدات السكنية المتجمعة من غير شك، على شكل عائلات أو قبائل.

ووفق شروط خاصة بالمحافظة في سوريا الجنوبية، تصحح عمليات المسح المتممة بحفريات محدودة جدا بالوصول مباشرة إلى الأحداث الكبرى لتاريخ المنطقة كمرحلة تطور زراعي قصوى، حتى على مستوى التقنية الزراعية الحديثة، أو إدراك أشكال تنظيمات اجتماعية أو ثقافية، تبقى مطبوعة بقوة في التقاليد المحلية.

نفذ هذا البرنامج بتعاون كبير مع مصالح الآثار في الجمهورية العربية السورية ومجموعة المتخصصين في كل من سوريا وفرنسا.

4 ـ التجربة العمانية[8] :

زارت في شهر نوفمبر 1974 بعثة بريطانية صغيرة، سلطنة عمان، للقيام بمسح أثري وحفريات، وذلك بالتعاون بين وقفية ونستون تشرشل التذكارية، والأكاديمية البريطانية وجمعية الأثريين في لندن، ووزارة الاعلام والثقافة والقوات المسلحة، وشركة تنمية نفط عمان المحدودة.

بدأنا بزيارة المواقع المؤرخة في مساحة تمتد من أزكى إلى عبري ليتعرف الفريق على الآثار التي وقع اكتشافها من قبل بعثات سابقة ولا سيما البعثة الدانمركية سنة 1972، وبعثة هارفارد للمسح 1973.

---

(8) دراسة لآثار عمان بقلم : بياتريس دي كاودي ودونالد س. وتكومب عدد 39 من سلسلة (تراثنا) الصادرة من وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان، يناير، 1983.

بعد ذلك زارت البعثة أجزاء من الشرقية حيث عثر على عدد من قبور « خلايا النحل » قد يرجع تاريخها إلى أوائل الألف الثالث ق. م. مع مقابر أخرى على حافة الجبال، في جوار المصيبي وأفلاج البدو.

وكشفت الاستكشافات غربي أزكى ثلاث مواقع حيث كان يكثير الصوان المصنع وقد وجد اثنان منهما على مرتفعين يطلان على وادي مقنيات والوادي الكبير، ويقع الثالث على أرض مسطحة من الحصى في أسفل جبل الكور. قرب عملي في وادي العين، وتجري الآن دراسة مواد جمعت من سطح أرض هذه المواقع.

وعمان غنية بآثار المدافن، وقد تبين من عملية المسح وجود عدد كبير من نماذج متباينة من الشواهد والقبور بما في ذلك أمثلة من المباني المتميزة بواجهة مبنية بحجارة مربعة في جزيرة أم النار وفي هيلي وفي البريمي.

وقد نقبت البعثة الدانماركية من عهد قريب على قبور مماثلة في بات شرقي عبري، وقد أمكن، نتيجة لعملية المسح، أن نبين امتدادها إلى الباطنة وعملي، حيث تم فحص عدد منها.

وقد أظهر المسح وجود مجموعات مركزة من الآثار على ضفاف وادي العين بين جبل الكور الشامخ وقرية عملي، ولذلك أقمنا مخيما في المنطقة. وكانت المواقع المجاورة تحوي آثار مدافن ومنطقة مأهولة وأساسات حجرية لمبان مربعة كبيرة وقاعة مدورة.

وقد تبين من حفريات اختبارية في آخر هذا الموقع (الموقع 4) أن السور الضخم المبني بأحجار ضخمة (وقطره 27 مترا) كان يضم منطقة امتلأت بالتراب والحصى والحجارة، إلى ارتفاع يقارب ثلاثة أمتار، ولم نجد أنقاض مساكن ضمن المنطقة المحدودة بالسور، ومع أن شقف الفخار كان كثيرا على سطح المكان إلا أننا لم نجد شيئا منه في سياق طبقات أثرية داخل القاعة.

وبين الموقع 4 والوادي ما لا يقل عن ستة آثار لمدافن وعلى المرتفعين الصخريين في الجنوب ما يقارب خمسة عشر رجما. وتبين أن الموقع (1) وهو قبر مدور (قطره 9,50 مترا) قد أزيلت أحجاره إزالة شاملة ولم يبق منه في الواقع إلا جزأين صغيرين من حائطه الخارجي، سمكهما متران، يضمان أرضية مبلطة بحجارة تقع على عمق 20 صم فقط تحت سطح الأرض.

وكان إلى شرق القبور اثار منطقة سكنية أعاننا على معرفة حقيقتها الشقف الواسع الانتشار أكثر مما أعانتنا التلول التي لا تكاد ترى، والتي ربما كانت مساكن منفردة، وكان واحد منها، الموقع (3)، يتكون من كثيب منخفض ارتفاعه حوالي متر وقطره حوالي خمسين مترا.

وفي عام 1975 عادت بعثة هارفارد للمسح الأثري إلى سلطنة عمان لتواصل برنامجها في تسجيل البقايا الأثرية من عصور ما قبل التاريخ والعصور التاريخية في عمان.

وكان التركيز الأساسي منصبا على مسح منهجي مكثف في عمان الوسطى من مساقط مياه وادي بهلا شرقا إلى الشرقية. وبالاضافة إلى ذلك قامت البعثة باستطلاع عام للمواقع الأثرية على ساحل الباطنة وفي المنطقة الجنوبية الشرقية حتى رأس الحد.

والهدف من هذه الدراسة هو أن نعرض كافة المواد الأثرية من جميع العصر الاسلامي التي تجمعت لنا من هذا الاستطلاع. وتحقيقا لهذا الوصف الأثري اخترنا مواقع قليلة باعتبار أنها مثل فترات تاريخية ومواقع جغرافية معينة في شمال عمان.

لقد واجهت بعثة استطلاع 1975 كل ما في شمال عمان من تنوع يمكن بيان أهم خصائصه هنا وأبرز ظاهرة جغرافية هي سلسلة الجبال الصخرية الممتدة من رأس مسندم إلى رأس الحد، والجزء الأوسط منه يسيطر عليه الجبل الأخضر (ارتفاع فوق 3000 متر).

كانت أقدم بناية إسلامية اكتشفتها بعثة هارفارد للمسح الأثري، عند أطراف وادي بني خروص ساحل الباطنة، وموقع وادي بني خروص ليس بعبارة دقيقة، موقعا أثريا بمعنى أنها مستوطنة بدائية، بل هو بالأحرى منطقة ينتشر فيها شقف خزف.

ويبلغ أكبر تراكم لها نحو 500 م في قطره على كلا جانبي الوادي، والوضع يكاد يشبه وضع المنطقة الداخلية الزراعية وراء ميناء صحار في القرنين التاسع/العاشر م.

وقد أفرد مسر ولكنس دراسة مكثفة لاعادة تصور وتركيب نماذج الزراعة القديمة في منطقة صحار، وهو يرى أي وجود شقف الخزف في حقول مثل التي على مقربة من وادي بني خروص، قد يكون نتيجة تجميع القمامات القديمة، أي أنها بقايا لا تتحلل من قمامات قديمة جلبت من المدينة القريبة.

وشقف بني خروص يدل أيضا على إعادة استعمال هذه المنطقة في الفترة الاسلامية الأولى، أي أن استغلال الأرض في هذين الفترتين المتميزتين يدل على الرخاء في ساحل الباطنة، وتعود أغلب شقف الفخار الموجود في المنطقة إلى الطراز العراقي في أوائل العصر الاسلامي، ولا سيما مجموعة فخار سامراء.

وهذا التنوع في الفخار معروف في كل منطقة الخليج مثل سيراف وتيز وفي جوار الظهران وفي الامارات العربية المتحدة. كما وجد فيها فخار قد يعود إلى الفترة الاسلامية المتأخرة.

وقد كشفت عمليات الاستطلاع والمسح سنة 1975، أدلة على اثنين من مناجم أوائل الاسلام وهما المنجم الذي في لسيل والمنجم الذي في أعلى وادي عندام.

وتقع لسيل في الجبال التي وراء صحار مباشرة غير بعيدة عن ممر وادي الجزي، وقد قدر خبراء التعدين أن أكوام نفايات المعادن التي تغطي الموقع تزيد على 100,000 طـن.

وفي الموقع بين نفايات المعادن وبقايا الكبريت والحديد المتحللة خرائب عدة أبنية. وقطع الفخار التي عثر عليها في موقع صهر المعادن فيها كل أنواع الانية الجديدة الصنع المستوردة التي وجدت في صحاري ووادي بني خروص.

وقد شملت عمليات المسح الفترة الاسلامية الوسطى (447-906 هـ ــ 1055-1500 م) والفترة الاسلامية المتأخرة (906-1163 هـ ـ 1500-1700 م) وقد آثرنا عدم ذكرها لأن دارستنا تهتم بالتجارب، وقد رأينا أن الأسلوب الذي اتبع في مسح الفترتين المذكورتين يشبه إلى حد بعيد الأسلوب في الفترة الأولى.

المـراجـع

(1) DOCUMENTS D'ARCHEOLOGIE FRANCAISE : La prospection Archeologique, paysage et peuplement. Acte de la table ronde du 14 et 15 Mai 1982, Paris, publiés sous la direction d'Alain Ferdière et d'Elisabth Zadora—Ris, DAF, Edition de la Maison des Sciences de l'Homme, Paris, 1982.

(2) المباني التراثية في بغداد : دراسة ميدانية لجانب الكرخ، بقلم السيدة سليمة عبد الرسول، المؤسسة العامة للآثار، بغداد، 1987.

(3) دراسة للآثار عمان : بقلم بياتريس دي كاردي ودونالدس س. وتكومب عدد 39، من سلسلة (تراثنا) الصادرة عن وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عمان، يناير، 1983.

أساليب المسح الأثري في الأردن

أ. عبد السميع أبو دية
أ. محمد وهيب(*)

مقدمة :

المسح الأثري هو إعادة كتابة التاريخ لمنطقة معينة من خلال التفحص السطحي الدقيق وتسجيل المواقع الأثرية والشواهد والظواهر والمخلفات المعمارية والمنحوتة والمحفورة في مواقعها وجمع اللقى المتناثرة على السطح وإجراء بعض الحفريات الاختبارية الصغيرة ودون اللجوء إلى استخدام أسلوب الحفر الأثري الموسع.

الموقع الأثري :

يتفق الأثريون على تعريف الموقع الأثري بأنه ذلك المكان الذي يتميز بانتشار الكسر الفخارية والأدوات الصوانية وغيرها من المخلفات المعمارية والمحفورة والمنحوتة وأية مخلفات أخرى كان الانسان سببا في تكوينها وتعود إلى ما قبل عام 1918، هذا التاريخ الذي شهد مرحلة التاريخ الحديث.

نبذة موجزة عن أعمال المسح الأثري المبكرة :

بدأت أعمال المسوحات الأثرية في المنطقة من أوائل القرن التاسع عشر وبشكل يوصف بأنه تقارير رحالة. ففي عام 1822 قام الرحالة السويسري بيركهارت Burkhardt بجولة من دمشق وحتى البتراء وعرف بالشيخ ابراهيم وزودنا بمعلومات عن التكوين الطبيعي وعن الأماكن الأثرية التي صادفها في طريقه. كما أعطى وصفا للمحاصيل الزراعية في المنطقة.

وفي عام 1817–1818 قام الرحالة آربي ومانجلاس Irby and Mangles بزيارة محددة إلى منطقة جنوب البحر الميت عبثا استطاعا العثور على المواقع التي ذكرت في التوراة.

وفي عام 1949 كرّر لنيش ذات العملية وفشل في تحقيق مأربه.

(*) باحثان في الآثار من المملكة الأردنية الهاشمية.

وفي عام 1852 كرّر دي سولي نفس المحاولة وباء بالفشل أيضا.

ما بين عامي 1805–1806 نجح سيتزن في تثبيت بعض المواقع الأثرية عندما سار بمحاذاة الطريق السلطاني.

وفي عام 1895 حاول الرحالة هيل Hill عبثا دخول مدينة البتراء الأثرية فتحول إلى وادي عربة حيث سجل شرحا عن المصادر الطبيعية في المنطقة.

وفي الأعوام 1881–1882 قام الرحالة الانجليزي كوندر بإجراء مسح أثري لم يكتمل في شرق الأردن.

وفي نهاية القرن التاسع عشر كان الرحالة الأمريكي بتلر قد أجرى مسحا للأوابد الأثرية في المنطقة وخاصة في الأردن وسوريا حيث قدم شرحا عن المصادر الطبيعية.

وفي عام 1907 سجل الرحالة موزيل Musil الذي قام بالتجول في أرجاء الأردن سجل وصفا دقيقا لكثير من المواقع الأثرية.

ما بين الأعوام 1897 و 1898 قام كل من الرحالة برونو ودوماسوفسكي بوصف العديد من المواقع الأثرية التي زاروها.

وتبدأ مرحلة المسح الأثري الحديث مع الثلث الأول من القرن العشرين عندما قام الأثري الأمريكي نيلسون جلوك في الثلاثينات بإجراء مسح شبه شامل للأردن وبعد هذا المسح بدأت أعمال مسح محددة تجرى من قبل علماء ودارسين وبشكل دقيق ومحدد.

ملاحظات عن أعمال المسح المبكرة :

1) لا شك أن المنجزات التي قدمها الرحالة في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين قد حققت نتائج جيدة إذ أنهم كانوا الرواد الأوائل الذين أشاروا إلى مواقع العديد من المواقع الأثرية، وهم بجهودهم قدموا خدمة جليلة إلى علم الآثار.

2) إلا أن الكثير من هؤلاء الرواد بالرغم م النتائج التي قدموها كانوا يركزون على فترات تاريخية محدودة ولم يعيروا الانتباه إلى المواقع ذات التواريخ التي لا تعنيهم.

3) بعض هؤلاء الرواد كان يحدوهم الأمل التثبت من تحقيق ما ورد في التوراة من مواقع تعنيهم.

4) كانوا جميعا لا يثبتون المواقع الأثرية التي اكتشفوها على خرائط طوبوغرافية تساعد في إعادة تثبيت مواضعها.

5) كما لم ينتبه أي منهم إلى إعطاء إحداثيات جغرافية للمواقع.

6) ولأن دراسة التتابع الزمني للمخلفات الأثرية وخاصة الفخارية منها لم تكن دقيقة وجاءت بعض التواريخ الواردة في تقاريرهم مغلوطة.

7) اعتمد البعض منهم على الرسم دون التصوير لتثبيت حالة الأبنية الأثرية.

8) اهتموا جميعا بالمواقع الأثرية الرئيسية الكبيرة وتجاهلوا المواقع الصغيرة والثانوية. لذا لم تكن معلوماتهم دقيقة.

وهكذا اعتور أعمالهم بعض النواقص التي استطاع الدارسون في العصر الحديث تحاشيها والتنبه إليها.

أساليب المسح الأثري الحديث :

تنقسم أعمال المسح في العصر الحديث إلى قسمين :

1) أولهما المسح الأثري الدراسي وهو المسح الذي يقوم به الدارسون الأثريون في منطقة متسعة بهدف حصر المواقع الأثرية في أوسع منطقة وفي أقصر وقت. إذ تستعمل في هذه الحالة السيارة في المناطق التي تستطيع فيها. وفي هذه الحالة يعتمد الدارسون إلى حد بعيد على أعمال المسح الأولى وكذلك يسترشدون بأدلاء محليين وعلى جهودهم الخاصة وعلى الصور الجوية المتاحة. ومهما كانت أعمالهم دقيقة إلا أنهم لا يستطيعون حصر كل صغيرة وكبيرة إذ لا بد لهم أن يغفلوا عن بعض المواقع الصغيرة والثانوية ذلك لأنهم لا يغطون الدراسة تغطية دقيقة.

كما أن البعض من تلك الدراسات المساحية لازالت في بعض الحالات مركزة على أنواع انتقائية معينة من المواقع الأثرية. وبالتالي فإن هذا الأسلوب من المسح الأثري لا يمكن اعتباره لأغراض التنمية لا بد في هذه الحالة من اتباع الأسلوب الثاني وهو الأسلوب الشامل.

وفي هذه الحالة تقدم المنطقة المحددة إلى وحدات كيلومترية في بعض الحالات وفي حالات أخرى حيث تكون الأرض وعرة يتتبع الدارس التضاريس الطوبوغرافية إذ في بعض الحالات يغفل أو يتعمد عدم زيارة بعض المناطق لوعورة التضاريس.

2) الأسلوب الثاني وهو المسح الشامل. ويتبع هذا الأسلوب في حالات الخطط التنموية في منطقة. إذ قبل إجراء التنمية وحيثما يتطلب الأمر يقوم الفريق المكلف بإجراء المسح الشامل في المنطقة المحددة لأعمال التنمية. فلو افترضنا اتجاه النية لدى أحد المجالس المحلية شق طرق ومد أنابيب مياه وقنوات الصرف الصحي وضم المنطقة داخل حدود التنظيم فإن الفريق المكلف يقوم بإجراء المسح مرتجلا. إذ يسير في تلك المنطقة خطوة خطوة. ويتم ذلك عن طريق تقسيم المنطقة إلى وحدات كيلومترية وحسبما هي موزعة

على الخريطة. يستحسن في هذه الحالة أن يكون مقياسها 10,000:1 وحديثة من أجل التعرف على جميع وأدق التفاصيل على الخريطة ومطابقتها على الواقع. ويعاد تقسيم كل وحدة كيلومترية إلى شرائح أو مسارات مستطيلة عرض الواحد منها مائة متر. إذ يكلف الشخص الواحد أن يسير في أحد هذه المسارات أو الشرائح ذهابا ويعود في الشريحة المجاورة. ويستعان في التعرف على حدود هذه الشرائح بالظواهر الطوبوغرافية والمعمارية المستحدثة كما هي واضحة على الخريطة.

كما يستعان بهذا الأسلوب في دراسة موقع أثري متسع له تشعبات مجاورة ومتصلة. وهكذا يعتبر هذا الأسلوب سجلا وافيا ودقيقا لكل دقائق الأمور في المنطقة المعنية.

1. يستعين الدارسون في كلا الأسلوبين بخرائط طوبوغرافية يتدرج قياسها ما بين 5000:1 إلى 50,000:1. وكلما كبر المقياس كانت الخريطة أفضل. وبالطبع يستعين الدارس بالخريطة المتوفرة.

2. ولكل أسلوب يوضع نموذج يعبأ في الميدان لئلا تضيع أية معلومة. كما يحدد الموقع المكتشف على الخريطة وحسب الاحداثيات التي يتعرف عليها. وفي الأردن يستعمل للاحداثيات، القراءة الأولى محلية وتسمى بالاحداثيات الفلسطينية Palestine Grid وهي تتبع البعد شرقا أو شمالا عن نقطة وهمية افترضت في مدينة غزة في فلسطين. واما نظام الاحداثيات الثاني فهو العالمي والمسمى (Universal Transverse Mercator UTM). والنظام العالمي أدق من نظام الاحداثيات الفلسطيني وذلك لأن هذا الأخير يعتريه بعض الانحراف كلما ابتعدنا أكثر لناحية الشرق.

3. كما يستعين المساحون بالصور الجوية المتوفرة، إذ أن هذه الصور تساعد في التعرف عن بعد على بعض المواقع التي يصعب مشاهدتها أفقيا.

4. التصوير من ضرورات المسح الأثري إذ يتم التصوير بوسيلتين على الأقل ألا وهما الأبيض والأسود وتصوير الشرائح الملونة لكل موقع. وفي بعض الأحيان تلتقط الصور الجوية.

5. كما أن الرسم من أهم أدوات المسح الأثري.

6. يكون في بعض الأحيان من ضمن الفريق المكلف بالمسح الأثري كثير من الاختصاصات المتنوعة. فمنهم الجيولوجي ومنهم المختصون بعلم الأحياء والبيئة وكذلك الرسامون المحترفون وعلماء الانثروبولوجيا.

7. تلتقط من المواقع الأثرية المعثورات السطحية وتدرس دراسة أولية في الميدان. ويعاد دراستها دراسة مستفيضة في المعمل فيما بعد على أيدي مختصين من أجل إعطاء أكمل وأفضل النتائج.

8. تؤخذ عينات من أجل الفحص الكربوني وعينات أخرى تصلح لدراسة البيئة والأحياء.

9. في بعض حالات المسح الشامل يستعان بأجهزة متطورة تساعد في معرفة بعض الجدران الدفينة والتجويفات المخيفة. من هذه الأجهزة ما يعتمد على الموجات فوق الصوتية، ومنها ما يعمل على طريقة الموجات الألكترومغناطيسية. كما يستعان بأية أجهزة قيد التطوير والتجربة. وفي بعض الأحيان يستعان في تصنيف ومعالجة المعلومات بواسطة الحاسب الآلي.

10. عند الانتهاء من أعمال أي مسح أثري تعد خرائط مثبت عليها المواقع الأثرية لتنشر ضمن التقرير.

11. بعد دراسة كل المعلومات المتاحة يعد تقرير ويرسل إلى الحولية المتخصصة لينشر فيها ليتاح الاطلاع عليه من كافة المهتمين.

12. وفي حال المشاريع التنموية يرسل إلى الجهة التنموية تقرير مفصل لنتائج المسح الأثري ومتضمنا التوصيات التي يجب أخذها بالاعتبار عند الشروع في أعمال التنمية.

13. تعبأ بطاقات معلومات عن نتائج المسح وترسل إلى قسم التسجيل والأبحاث في دائرة الآثار ليتم إدخال تلك المعلومات في برنامج الحاسب الآلي لتضاف إلى المعلومات المخزنة. إذ يمكن بعد ذلك استخراج تلك المعلومات حين الحاجة إليها مصنفة ومعالجة.

14. يقوم رئيس الفريق الذي أجرى المسح الأثري بشخصه أو من يفوضه بإلقاء محاضرة أو عدة محاضرات يقدم فيها النتائج التي توصل إليها. يتم ذلك من خلال التوعية الأثرية التي تقوم به دائرة الآثار العامة بالتعاون مع المعاهد والمؤسسات الأثرية المحلية والأجنبية في البلاد.

مرفق نماذج من بطاقات المسح التي استحسن استعمالها من قبل فرق المسح الأثري.

نماذج من أعمال المسح الأثري الحديث :

1) المسح البيئي في وادي زقلاب :

كان الهدف من المسح هو دراسة الحالة الحضارية والاقتصادية في الفترات القديمة، حيث من انتشار المواقع وانتشار الأدوات في مناطق مختلفة، ومن خلال دراسة مقارنة لهذا الاختلاف يستدل من ذلك على تغيرات حدثت في استغلال الأراضي في الماضي. مثل هذه التغيرات والتحولات ربما تكون مرتبطة بالطقس ونوع المزروعات والتنقيبات المستخدمة وغيرها من العوامل الأخرى. النتائج التي يمكن استخلاصها من هذه المنطقة ربما تسهل

معرفة أين ستكون المواقع الأثرية في المناطق التي لم يتم مسحها بعد إجراء دراسات مقارنة مع مواقع أخرى.

رغم صعوبة المنطقة من حيث الارتفاع وانتشار أشجار البلوط مما جعل عملية المسح صعبة، إلا أنه تم إعطاء كل منطقة حقها من البحث والدراسة للوصول إلى نتائج مثمرة. فقد تم استخدام خارطة ذات مقياس 50,000:1 واستخدام أسلوب المسارات بحيث يسير ثلاثة إلى أربعة أشخاص في كل وحدة إذ يقومون بعملية جمع الأدوات والمخلفات الأثرية وتثبيت المواقع على الخرائط.

2) المسح الأثري الأنثوغرافي لمنطقة البيضاء :

كان الهدف من المسح هو تثبيت مواقع المخيمات السكنية في منطقة البيضاء في مدينة البتراء الأثرية، وقد تم تحديد المنطقة جغرافيا بواسطة الظواهر في المنطقة لتحديد الحدود النهائية للمسح. وتم تقسيم المنطقة إلى قسمين جغرافيين : المنطقة الجبلية والمنطقة السهلية. وتم استخدام خارطة ذات مقياس 50,000:1 وتم أخذ عينات من التربة لفحصها وعمل خرائط أولية للمواقع الت يتم الكشف عنها. كما استخدم أسلوب الوحدات للمسح. كما تم دراسة العادات والتقاليد عند البدو في المنطقة وذلك لأغراض المقارنة وتتبع تسلسل تلك العادات عبر العصور وانعكاسها على مختلف نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

3) مسح مواقع النقوش الصخرية في معادن ـ العقبة :

كان الهدف من هذا المسح هو تثبيت المواقع الأثرية والعثور على مزيد من النقوش وتوضيح ماهية النقش على الصخر، وقد تم تسجيل كافة الأسماء والمواقع المعروفة والمنوي تأكيد تثبيتها على الخارطة. وتم استخدام خارطة ذات قياس 250,000:1. ومسحت كافة الجبال والأودية والقيعان والكهوف حيث بحث عن كتابات وأماكن الاستقرار المبكر وتفحص بقايا الحياة النباتية في المنطقة. وتم دراسة حالة المنطقة الجغرافية ومعدل سقوط الأمطار. وكانت نتائج المسح مشجعة ومثمرة حيث تم الكشف عن مئات من النقوش الشمودية بالاضافة لعدد من المواقع الأثرية.

4) مسح مناطق الوديان وادي (اسال) جنوب الأردن :

تم استخدام خرائط ذات قياس 50,000:1 وتم اعتماد المظاهر الجغرافية من أجل تسهيل عملية تثبيت المواقع المكتشفة. تم تقسيم المنطقة إلى أجزاء مستطيلة بحيث يكون عرض كل مسرب 50 مترا يتم المشي خلال هذه المساحة المحددة لكل شخص حتى يتم تغطية كامل المسرب. وقد تم تغطية كافة المنطقة بالمسح.

5) المرحلة الأولى من مسح مدينة عمـان الكبرى :

استخدم أسلوب المسح ضمن المسارب الطويلة. كما استخدمت خريطة بمقياس 10,000:1. وأسفر المسح عن رصد 222 موقعا أثريا، إذ كان الهدف منه تزويد أمانة عمان الكبرى بقائمة المواقع الأثرية قبل تطوير المنطقة المحددة للمسح.

المـراجـع

— Abu Dayya, A.S., et. al., Archaeological Survey of Greater Amman, Phase 1. Fihal Report. Annual of the Department of Antiquities of Jordan, Vol. XXXV, 1991, p. 361-395.

— A lbright, W.F. 1924. The Archaeological Results of an Expedition to Moab and the Dead Sea, Basor, 14, 2-12.

— Atkinson R.J. 1952 Methods Electriques deprospection en archeologie, P. 59-70 in La Decouverte du passe, Paris.

— Brûnnow, R.E. and Domaszewski A. Von 1904. Die Provincia Arabia : Auf grund Zweier in den Jahren 1897 und 1898 unterrommenen Reisen und der Berichte Früherer Reisender. Erester Band : Die Romerstrasse von Madaba über Petra und Odruh bis el-Akaba. Strassburg : karl. J. Irünbnen.

— Bruvchhardt, J.L. 1822 Travels in Syria and the Holy Land. London, Jhon Murray.

— Frank, F. 1934 Aus der Araba I : Reiseberichte. ZDPV 57, 191-280.

— Glueck, N 1935. Explorations in Eastern Palestine 11. AAsor, 15, 1934-1935. New Haven.

— Hill, G. 1896 A Journey East of the Jordan and the Dead Sea, 1895, PEFQS, 24-46.

— Irby, C.L. and Mangles J. 1823 Travel in Egypt and Nubia, Syria, and Asia Minor : During the Years 1817-1818, London.

— Klein, F.A. 1880. Notes on a Journey to Moab, PEFQS, 149-55.

– Kitchener H.H. 1884. Major Kitcherner's Report. PEFQS.

– Lynch, W.F 1894. Narrative of the United States. Expedion to the River Jordan and the Dead Sea. London Richard Bentley.

– Mallon, A. 1924. Voyage d'exploration au sud-est de la Mer Morte. Biblica 5:413-55.

– Musil, A. 1907. Arabia Petraea. I Moab. 11 Edom, Topographische Reiseberch. Wien.

– Palmer, E.H. 1871. the Desert of the Exodus : Journeys on foot in the Wilderness of the forty years Wanderings, Part 11. Cambridge.

– W. Mohammed-Ghor Feifa Tafielh Survey un published Report. Dept of Antiquities.

– Seetzen U.J. 1854-55. Reisen durch Syrien Palestina Phönicien, die Trens Jordan-Lander. Arabia Patraea and Unter Aegypten. 3 vol. Berlin.

– Schaub, R.T., and Rast, W.E., eds 1989. Bab edh-Dhra Excavations in the Cemetry, Directed by paul lapp 1965-67. Winona Lake.

– Tristram, H.B. 1866. The Land of Israel : A Journal of Travels in Palestine Undertaken with Special Reterence to physical Characters, Second Edition London.

توثيق نتائج المسح الأثري

ميشيل المقدسي[*]
المديرية العامة للاثار والمتاحف
دمشق ـ سورية

أ ـ المقدمة :

يعتبر المسح الأثري المرحلة الأولى والأساسية لدراسة وفهم طبيعة الاستيطان في منطقة ما قبل البدء بعمليات التنقيب المنهجي، وقد مرّ وتطور مفهوم هذا العمل الأثري في منطقة الشرق الأوسط بعدد من المراحل إلى أن أخذ شكله الحالي والمألوف لدينا.

هذه المراحل يمكننا أن نلخصها بالنقاط الأربعة التالية[1] :

1 ـ الأعمال الأثرية الأولى المنفذة اعتبارا من منتصف القرن التاسع عشر بحثا عن المنحوتات الحجرية الأشورية والتي تحمل قيمة متحفية عالية واذكر منهم على سبيل المثال :

- حفريات قنصل فرنسا في الموصل بول اميل بوتّا (Paul-Emile BOTTA) في موقعي نينوي وخورسباد بين عامي 1842 و 1844.
- حفريات السير اوستين هنري لايارد (Sir Austen Henry LAYARD) بمساعدة هورموسد رسّام (Hormuzd RASSAM) في موقعي نمرودو نينوي بين عامي 1845 و 1854[2].

2 ـ بداية أولى المسوحات والأعمال الأثرية المنهجية والتي استمرت من نهاية القرن التاسع عشر وحتى بداية الحرب العالمية الأولى وتم خلالها المسح والدراسة والتنقيب في المواقع الأساسية التالية : سوزه (1897)، بابل (1899)، تللو (1903)، آشور (1903)، جرابلس (1911) وتل حلف (1911). بالاضافة إلى ذلك فقد أنجز عدد من المسوحات الهامة أذكر منها أعمال الدراسة الشاملة والرفع الهندسي والتوثيق لعلماء المدرسة الألمانية في الكثير من المواقع الرافدية[3].

3 ـ مع انتهاء الحرب العالمية الأولى وبداية فترة الانتداب الفرنسي لسورية ولبنان والانكليزي للعراق نظمت أعمال التنقيب والمسح الأثرية وبوشرت الدراسة والتوثيق لعدد من المواقع الأساسية[4].

(*) باحث بالمديرية العامة للآثار والمتاحف ـ دمشق ـ سورية.

4 ـ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ورحيل السلطات المنتدِبة بدأت مرحلة جديدة تميزت بالحضور الكثيف والمنهجي للبعثات الوطنية وأُنجزت أعمال التوثيق والتنقيب في كثير من المناطق والمواقع الجديدة[5] بالاضافة إلى متابعة العمل في الكثير من المواقع الأساسية[6].

ب ـ المسوحات الأثرية في سورية :

بعد هذا العرض السريع لمراحل البحث الأثري الميداني لمواقع الشرق الأدنى القديم، سوف أقوم بتحليل مفصل لطبيعة توثيق أعمال المسوحات الأثرية التي نفذت في سورية خلال الفترة الممتدة بين عام 1920 وحتى يومنا هذا لأستخلص في نهاية هذا البحث بعض الخصائص والنتائج المميزة التي توصلت إليها تلك الأعمال[7].

بشكل عام، تميزت المسوحات والجولات الأثرية التي أنجزت في سورية خلال السبعين سنة التي مضت بتنوع أهدافها بالرغم من قلة عددها النسبي، وقد تعرض الباحث في كثير من الأحيان لعدد من العوائق أهمها أن الطبيعة الجغرافية المتنوعة لمجمل الأراضي السورية[8] تجعل من الصعب القيام بمسح شريحة نموذجية تدرس وتعمم من خلالها الخلاصات الأثرية ـ المعمارية ـ التاريخية، فتبقى في مجمل الأحيان المنفذة متقوقعة في إطارها المحلي[9] وسوف نلاحظ من خلال هذه الدراسة وجود نوعين من المسوحات الأول يهدف إلى طرح مسألة عامة محددة بفترة زمنية ضيقة وتغطي مساحة جغرافية فسيحة نسبيا في حين أن الثاني على العكس تماما يطرح مسألة خاصة تغطي مساحة جغرافية ضيقة. أما التكامل والتنسيق بين هذين النوعين فتفتقد إليه الدراسات بشكل واضح وملموس.

أما من حيث طبيعة تنفيذ هذه المسوحات والطرائق التي تم من خلالها توثيق هذه النتائج يمكننا أن نعرضها في الفترات الخمس التالية :

1 ـ المسوحات الأثرية الأولية
2 ـ المسوحات التي رافقتها أسبار استكشافية
3 ـ المسوحات التحليلية لمنطقة محددة جغرافيا
4 ـ المسوحات التي رافقتها تطبيقات لتقنيات جديدة
5 ـ المسح الانقاذي

1 ـ المسوحات الأثرية الأولية :

نقصد بالمسح الأثري الأولي هو محاولة الاستكشاف والتحري عن منطقة مجهولة وتسجيل المشاهدات بصورة مباشرة دون الدخول في تفاصيل، أي بمعنى آخر يعتبر هذا النوع من الأعمال الأثرية المحاولة الأولى التي ستمهد في المستقبل لأعمال أوسع تُبحث

فيها التساؤلات التي تركت جانبا. من بين هذه الأعمال التي نفذت في سورية نذكر على سبيل المثال :

- مسوحات البعثة التي نفذها جان كلود كورتواه (Jean-Claude COURTOIS) عام 1969 في سهلي الغاب والروج (سورية الداخلية) حيث تم خلالها توثيق أغلب التلال ونشرت المعلومات المجموعة في دراسة أولية ضمن وصفا مقتضبا للمواقع واللقى المكتشفة[10].
- مسوحات البعثة الايطالية في منطقتي تل مرديخ جنوبي مدينة حلب ووادي المطّخ جنوبي سهل الجبول، بين عامي 1964 و 1974 لمعرفة طبيعة النسيج الأثري الذي يحيط موقع تل مرديخ ونشرت ووثقت النتائج في تقارير أولية[11] شملت العديد من المعلومات عن طبيعة اللقى الأثرية المتناثرة على سطح المواقع والتلال[12].
- المسوحات المكثفة المنفذة في منطقة أدلب ضمن الاطار العام للحفريات السورية في تل دينيت[13] برئاسة الدكتور شوقي شعث والتي نشرت نتائجها في تقارير أولية ضمت وصفا عاما للمواقع الممسوحة بالاضافة إلى دراسة دقيقة توثيقية لطبيعة توزع الاستيطان في مجمل تلال منطقة أدلب[14].

2 ـ المسوحات التي رافقتها أسبار استكشافية :

مع تطور مفهوم المسح الأثري ومحاولة البعثات الحصول على معلومات تاريخية وأثرية دقيقة بدت الحاجة ماسة إلى أن يرافق عمليات المسح السطحية عدد من الأسبار الاستكشافية التي توفر للباحث معلومات ووثائق عن نوعية الاستيطان في موقع ما، بالاضافة إلى ذلك فإن هذه الأسبار سوف تمكننا من الحصول على شريحة طبقية مفيدة لمعرفة مراحل تطور مفهوم الاستيطان منذ عصوره الأولى وحتى عصوره الأحدث. الأمثلة على هذا النوع من المسوحات الأثرية متنوعة أهمها تلك التي نفذت من قبل البعثة الأمريكية برئاسة روبرت بريدوود (Robert BRAIDWOOD) لعدد من مواقع سهل عكار (الساحل السوري، جنوبي مدينة طرطوس) والتي وسعت معرفتنا عن مواقع هامة كانت مجهولة كتل سيميريان (تل أبو علي)، المنطار وتبة الحمام وقد تم نشر وتوثيق النتائج في دراسات مفصلة تضمنت معلومات عن فترات النيوليتيك والبرونز[15]. بالاضافة إلى ذلك لا بد من الاشارة إلى أعمال البعثة الاسبانية والبعثة الهولندية في واي البليخ حيث وثقت في المرحلة الأولى وبشكل دقيق كافة التلال المتواجدة على ضفتي مجرى نهر البليخ[16] ومن ثم بوشر العمل والتنقيب في عدد من التلال الهامة التي تغطي شريحة زمنية شبه متكاملة من فترات النيوليتيك والكالكوليتيك[17] وحتى نهاية فترات البرونز[18].

3 ـ المسوحات التحليلية لمنطقة محددة جغرافيا :

إن هذا النوع من المسوحات الأثرية يعتمد بشكل أساسي على القيام بجرد كامل ودقيق لمواقع منطقة محددة جغرافيا بحدود طبيعية (السهول، الهضاب، الشواطىء...) يليه تنفيذ

مجموعة من الأسبار الطبقية في عدد من المواقع الهامة لكي نحصل في نهاية الأمر على صورة واضحة لأسباب وميزات التوضعات البشرية وعلى ضوء هذه النتائج تتم الدراسة التحليلية لكامل مواقع المنطقة وتعمم الخلاصات في إطارها السوري أو الشرق أوسطي.

إن أفضل ما يمثل هذا النوع من المسوحات ما قامت بتنفيذه المدرسة الأمريكية المتمثلة بمعهد الاستشراق في جامعة شيكاغو الذي قام بين عامي 1932 و 1937 برئاسة س. ماك إوان (C. McEWAN) وروبيرت بريدوود (Robert BRAIDWOOD) بتنظيم حملة أثرية مهمتها الرئيسية دراسة وتوثيق المواقع الأثرية المتواجدة في سهل العمق في شمال غربي سورية. وقد اختيرت هذه المنطقة بالذات لعدد من الأسباب أهمها ما يتيح به موقعها الاستراتيجي كمفصل للطرق التجارية من إمكانية دراسة طبيعة العلاقات التي كانت تجمع مواقع سورية الشمالية بجنوبي الأناضول وشرقي البحر الأبيض المتوسط. وقد تميزت هذه الأعمال بدقتها وعمد المشرفون لتنفيذها وتوثيق نتائجها على اتباع المراحل التالية :

1 ـ المسح والجرد الأثري لمجموع المواقع الأثرية المتواجدة في سهل العمق وذلك بوضع المخططات والخرائط العامة والتفصيلية وفق التوزيع الجغرافي ـ الزمني لكل فترة زمنية[19].

2 ـ القيام بنشر الدراسات الأولية بعدد من المقالات التي تلخص تطور الأعمال الأثرية[20].

3 ـ وضع الجداول الزمنية الدقيقة وتصنيف المواقع الأثرية تبعا لأهميتها ومحاولة تحديد مراكز الاستيطان الرئيسية.

4 ـ القيام بإجراء عدد من الأسبار والحفريات في عدد من المواقع الأساسية ومحاولة تحديد طبيعة التسلسل الطبقي لسهل العمق من الفترات النيوليتية الأولى وحتى العصور الكلاسيكية[21].

5 ـ نشر الدراسات النهائية في عدد من المجلدات وتضمنت الكثير من المعلومات الهامة حيث سلطت الأضواء على عدد من المجالات التي كانت مغمضة في تاريخ المنطقة في فترات الألف الرابع والثالث والثاني قبل الميلاد[22].

6 ـ القيام بدراسات متميزة للبقايا الأثرية المكتشفة خلال أعمال السبر والحفريات وأخص هنا بالذكر النشر الدقيق للانتاج الفخاري والصواني لسهل العمق للفترات التي سبقت الألف الثاني قبل الميلاد[23] بالاضافة إلى التحليل الشامل للجماجم الانسانية المكتشفة في كامل السويات المنقب عنها[24].

لا بد قبل أن ننهي هذه الفقرة من أن نشير إلى المسوحات العامة لمواقع ما قبل العصر الكلاسيكي المنفذة في الجنوب السوري خلال أعوام الثمانينات من قبل الفرنسي فرانك بريمر (Frank BREAMER) والتي رصدت ووثقت كافة طرق الري العائدة بشكل رئيسي إلى فترات البرونز[25] بالاضافة إلى توثيق هام حول العمارة المحلية.

بالاضافة إلى ذلك فقد قامت البعثة الفرنسية العاملة في تل الحريري (ماري) برئاسة جان كلود مرغورون (Jean-Claude MARGUERON) بتطوير مفهوم جديد لتحليل المعطيات الأثرية لمنطقتي وادي الفرات الأوسط ووادي الخابور يعتمد بشكل أساسي على الاستفادة أثناء المسح والتوثيق الأثري من المعطيات اللغوية، المعمارية والأثرية المكتشفة في موقع الحريري[26]. النتائج لم تنشر بشكل نهائي لكن التقارير الأولية تبشر بأهمية هذا النهج الجديد الذي قد يغير الكثير من المفاهيم القديمة للعلاقات بين مواقع ومدن بلاد ما بين النهرين وقد يفتح الطريق لفهم جديدة لطبيعة قيام المدن التجارية الأولى في وادي نهر الفرات[27].

4 ـ المسوحات التي رافقتها تطبيقات لتقنيات جديدة :

يعتمد هذا النوع من المسوحات على تطبيق تقنيات توثيق لم يألفها علم المسح الأثري التقليدي كالرصد الجوي والمسح في أعماق البحار والتحليل الجيوفيزيائي أو الجيومورفولوجي وقد بوشر تطبيق هذا النوع من الأعمال باكرا مع بداية الانتداب الفرنسي لسورية ولبنان حيث توفرت الشروط السياسية الملائمة كالتعاون مع وحدات القوات الجويّة الفرنسية الذي مكّن الأب بوادبارد (Père A. POIDEBARD) من القيام بدراسة عامة لحدود الامبراطورية الرومانية الشرقية (Limes) مع شبكة المواصلات التي تربطها في البادية السورية بواسطة المسح الجوّي وذلك خلال فترتين امتدت الأولى بين عامي 1925 و 1932[28] والثانية بين عامي 1934 و 1939[29].

كان الهدف الأساسي من هذه الأعمال الأثرية هو توثيق الآثار الرومانية/البيزنطية عن طريق تكثيف الوثائق الفوتوغرافية العمودية والمأخوذة من الجو وقد تميزت هذه المسوحات بدقتها ووضوح نتائجها حيث تم العمل على تنفيذها وتوثيقها في أربع مراحل :

1 ـ الدراسة النظرية لتاريخ العصر الروماني والنصوص التي تبحث في الحدود الشرقية للامبراطورية الرومانية.

2 ـ المسح والتصوير الجوي للمواقع الواقعة ضمن منطقة الدراسة بواسطة طائرات الجيش الفرنسي.

3 ـ المسح والدراسة الأرضية لواقع التلال والمواقع التي تم تصويرها من الجو ورسم المخططات التوبوغرافية والهندسية ودراسة تحليلية للبقايا المعمارية والأثرية.

4 ـ نشر وتوثيق النتائج بعدد من المقالات والدراسات الأولية[30] تبعتها منشورات نهائية مرفقة بكامل الصور الفوتوغرافية والخرائط الجغرافية والمخططات التفصيلية[31].

مع تقدم العلوم النظرية والمحاولات الناجحة لتطبيقها في الاختراعات الحديثة

والتسهيلات التي توفرها بالنسبة إلى علم الآثار ظهرت عدة محاولات لسبر إمكانية الاستفادة من هذه الاختراعات في مجال المسح والتوثيق أذكر أهمها :

1 ـ قيام البعثة الألمانية بتكليف من أطلس توبينغن للشرق الأوسط (Tübingen Atlas of the Middle East) اعتبارا من عام 1975، برئاسة ولفغان روليش (Wolfgan RÖLLIG) وهارتموت كونة (Hartmut KHÜHNE) بمسح شامل للمواقع الأثرية المترامية الأطراف على طول وادي الخابور وقد استخدمت لتوثيق هذه الأعمال طرق تصوير جوية حديثة اعتمدت بشكل أساسي على إطلاق مناطيد هوائية تم بواسطتها التقاط العديد من الصور الفوتوغرافية وعلى ارتفاعات ومقاييس مختلفة، أضف إلى ذلك فقد طبقت طرق جديدة لتحليل ودراسة المعطيات الجغرافية أو التوبوغرافية والنتائج النهائية قيد النشر[32].

2 ـ أعمال الدراسة والمسح والتنقيب تحت سطح البحار لسفن النقل الغارقة بالاستخدام الواسع لطرق التوثيق الاليكترونية (الحاسوب) بالاضافة إلى دراسات نمطية واسعة للجرار التي كانت على سطح تلك السفن، كذلك فقط طبقت تحاليل التفريق اللوني الغازي لمعرفة نوعية الحموض الدسمة والمواد التي كانت تحتويها تلك الجرار[33].

3 ـ أعمال المسح الجيومورفولوجية والجيولوجية المنفذة تحت إشراف بول سنلافيل (Paul SANLAVILLE) بحثا عن طبيعة التشكلات الجيولوجية في الزمن الرباعي في العديد من المناطق السورية وقد طبقت مناهج جديدة لمسح وتوثيق مواقع ما قبل التاريخ حيث درست بشكل دقيق ومتميز التبدلات المناخية والتحولات الناتجة عن تشكل السواحل ووديان الأنهر وبالتالي عرفت طبيعة تشكل المصاطب والأسرة المتتالية التي كانت تضم أقدم مراكز الاستيطان في سورية[34].

5 ـ المسح الانقاذي :

تتم أعمال المسح الانقاذي في المناطق المهددة بالزوال الجزئي أو الكلي نتيجة تنفيذ مشاريع لها في أغلب الأحيان صفة وطنية (إنشاء السدود والطرقات، استصلاح الأراضي الزراعية، إشادة المنشآت الاقتصادية...) وهي مرحلة أساسية تسبق أعمال التنقيب، يجب أن تنفذ بصورة سريعة ويتم خلالها رصد وتسجيل لكافة المواقع والتلال الأثرية مع التركيز على توفير الوثائق الأساسية (التاريخية، الطبقية، الفوتوغرافية...) لكي تكون نقطة الانطلاق للمراحل اللاحقة. وقد شهدت سورية في الآونة الأخيرة تجربة هامة وناجحة لانقاذ مواقع حوض بحيرة سد الطبقة على نهر الفرات والتي مرت بالمراحل التوثيقية التالية :

1 ـ المسح والتوثيق الأثري للمواقع المهددة بالغمر والتخريب وذلك بالتصوير الجوي والمسح التوبوغرافي[35] مع دراسة مفصلة لطبيعة وتاريخ الاستيطان في المنطقة بشكل عام[36].

2 ـ المسح الفوتوغراميتري والتوثيق الهندسي والدراسة الجيولوجية للآوابد المهددة بالغمر ومباشرة بحث السبل لنقلها إلى مناسيب أعلى من مستوى غمر المياه[37]، بالاضافة إلى ذلك فقد بوشر العمل والتنقيب بعدد من المواقع والتلال الأثرية من قبل البعثات الوطنية والأجنبية[38].

3 ـ تكثيف التنقيب والتوثيق الأثري للمواقع المهددة بالغمر (نداء اليونسكو الدولي) وذلك خلال السنوات الثلاث الأولى من السبعينيات[39].

4 ـ إقامة معرض أثري ـ توثيقي لمكتشفات الحملة الدولية في متحف حلب في نهاية عام 1974[40].

5 ـ تنظيم مؤتمر دولي عام 1977 محوره نتائج المسوحات والتنقيبات التي نفذت في منطقة الغمر والبدء باستخلاص النتائج العلمية على المستوى السوري والشرق أوسطي[41].

6 ـ البدء بنشر النتائج النهائية للأعمال الأثرية في مجلدات متعددة وأنكر هنا على سبيل المثال ما تم طبعه عن مواقع مسكنة ـ ايمار، ممباقة، المريبط وحلاوة.

يجدر بنا الاشارة قبل أن ننهي هذه الفقرة إلى أن الجزيرة السورية تشهد في هذه الآونة حملة إنقاذ دولية ثانية لحوضي بحيرة سد الحسكة الجنوبي وبحيرة سد الحسكة الشمالي الغربي وقد تم القيام بأعمال المسوحات الأثرية الانقاذية حيث درست ووثقت كافة المواقع المهددة[42] وبوشر التنقيب في العديد منها.

ج ـ مراحل توثيق نتائج المسح الأثري :

بشكل عام عملية توثيق نتائج المسح الأثري تتم عبر عدد من المراحل يراعى فيها الانتقال بشكل منهجي من الوثائق العامة إلى الوثائق الخاصة ولكي يتم هذا الانتقال بشكل ناجح ومفيد للتطبيق العملي سوف أعرض الخطوات التي ابتعتها المديرية العامة للآثار والمتاحف في سورية أثناء قيامها بمسح منطقة شرقي اللجاة بين عامي 1984 و 1985 والتي تقع في الجنوب السوري[43].

المرحلة الأولى (تحضيرية) :

الدراسة النظرية لتاريخ البحث الأثري في منطقة المسح وتجميع وثائق الرحالة وكل ما كتب من تقارير ودراسات أثرية وتاريخية (راجع النموذج رقم 1 المقترح لتوثيق هذه المعطيات).

المرحلة الثانية (تحضيرية) :

تجميع ودراسة الوثائق الجغرافية، التوبوغرافية والجيولوجية لتكوين صورة واضحة عن طبيعة المنطقة من حيث الموارد المائية والمعدنية، طبيعة التبدلات المناخ ودور التشكلات الجيولوجية والجيومورفولوجية في التكوين التوبوغرافي للمنطقة.

المرحلة الثالثة (تنفيذية) :

البدء بعمليات المسح وتوثيق المواقع والتلال الأثرية وفق النموذج رقم 2 وتسجيل كافة اللقى السطحية من فخارية أو غير فخارية وذلك وفق النموذجين المقترحين رقم 3 و 4.

المرحلة الرابعة (تنفيذية) :

القيام بعمليات الاسبار الاستطلاعية لدراسة طبيعة الاستيطان والتسلسل الطبقي لبعض المواقع أو التلال الهامة وتسجيل وتوثيق المراحل في النموذج رقم 5 ومن ثم يجب البدء محاولة دراسة وتعميم هذه النتائج على كامل المنطقة الممسوحة.

المرحلة الخامسة (نهائية) :

توثيق النتائج واللقى الأثرية وتنفيذ عمليات التصوير والرسم والوصف وتحضير الوثائق الأثرية للدراسات الأولية أو النهائية.

المرحلة السادسة (نهائية) :

نشر النتائج بشكل تقارير أولية أو دورية ومن ثم القيام بنشر التقارير النهائية والتي تعتبر الوثيقة الأكمل والتي يفترض فيها أن تضم كامل مراحل الأعمال الأثرية مع كافة المخططات والرسومات بالاضافة إلى الخلاصات العامة والوافية.

د ـ الخلاصة :

إذا كانت طرق توثيق التنقيبات الأثرية قد تطورت منذ منتصف الخمسينيات من هذا القرن بشكل سريع وذلك عبر عدد من المراحل إلى أن أصبحت لها قواعد شبه ثابتة ومنهج يرشد المنقب إلى الحلول الصحيحة[44] فإن طرق توثيق المسوحات الأثرية بقيت في كثير من الأحيان تتخبط في متاهة التجارب الفردية[45] وبات من الضروري مع تطور علم الآثار أن تبدأ المحاولات لخلق منهجية تعتمد بشكل أساسي على قواعد صحيحة لتشكل النواة الثابتة لتسهيل تطور البحث الأثري نحو فهم شامل لتطور المجتمعات البشرية منذ عصورها الأولى وحتى يومنا هذا.

الـهـوامـش :

(1) في هذا البحث أعزل جانبا رحلات المستشرقين الاستكشافية العامة التي بدأت تتكاثف في مطلع القرن السابع عشر، راجع بهذا الخصوص الخلاصة الوافية المنشورة من قبل Parrot 1946 : pp. 13-35.

(2) نفذت هذه الأعمال خلال ثلاث مراحل.

(3) من بين هذه الأعمال أذكر المسوحات المنفذة من قبل ماك فرايهير أو بينهيم (Max Freiherr von OPPENHEIM 1899) في مناطق الجزيرة العليا والبوادي : ارنست هرزفلد وارنست سارا (F. SARRE et E. HERZFELD 1911) على طول حوض الفرات بالاضافة إلى أعمال الدراسة المنهجية لعدد من المواقع الرافدية مثل الوركاء، تل الدير، أبو هبية...

(4) أذكر منها على سبيل المثال : الدراسة الشاملة لعدد من مواقع حوض نهر الديالا، الدراسة والتنقيب الأثري لمواقع تل العقير، تل الحريري، الوركاء، تللو، لارسا - تل سنكرة تل براك، شاغار بازار...

(5) أخص بالذكر هنا مواقع تدمر، الحضر، اريدو، نمرود، تل مرديخ، تل براك، تل الخويرة، تل الدير...

(6) أذكر منها على سبيل المثال المواقع التالية : تل الحريري، تل براك، تل سنكرة، السامراء...

(7) ألخص أعمال المسوحات الأثرية في سورية الساحلية والداخلية التي سبقت الفترة الزمنية المقترح دراستها بالنقاط الرئيسية التالية :

- أعمال المسح الشاملة المنفذة من قبل الفرنسي ارنست رونان (Ernest RENAN) في عام 1860 على طول الساحل السوري - اللبناني بحثا عن المواقع الفينيقية Renan 1846.
- المسح الأثري الدقيق المنفذ من قبل الفرنسي رونيه دوسو (René DUSSAUD) في نهاية القرن الماضي وبداية هذا القرن في إطار دراسته الشاملة عن التوبوغرافية التاريخية لسورية في العصور القديمة والوسيطة Dussaud 1927.
- الجولة العامة للسويسري ماكس ڤان بيرشم (Max van BERCHEM) في عام 1895 بحثا عن الكتابات والنقوشات العربية الاسلامية van Berchem et Fatio 1914.
- جولات العالم الأمريكي بوتل (H. C. Butler) التوثيقية لمواقع سورية الداخلية والجنوبية، راجع بهذا الخصوص المجلدات الكثيرة المنشورة في المجموعتين التاليتين : PAAES و PPUAES.
- جولة المسح الأثرية العامة المنفذة من قبل الأمريكي ويليام ألبريت (Williams ALBRIGHT) في عام 1924 بين مدينتي القدس وبغداد مرورا بسورية الداخلية وحوض الفرات وذلك بغية محاولة تحقيق أسماء بعض المواقع والتلال Albright et Dougherty 1926.

(8) أثريا يمكننا أن نقسم مناطق الاستيطان في سورية إلى ثلاث : ساحلية، داخلية ورافدية.

(9) بطبيعة الحال لا يمكننا أن نعمم ما سبق على العصور الكلاسيكية والعربية الاسلامية.

(10) راجع : Courtois 1973.

(11) راجع : Liverani 1965.

(12) راجع : de Maigret 1978.

(13) راجع مقالة الدكتور شعث 1990.

(14) راجع مقالة الدكتور شعث 1988-1989.

(15) راجع المقالين التاليين : Braidwood 1940 et Hole 1959.

(16) راجع بهذا الخصوص المسوحات المنفذة من قبل البعثة الاسبانية عام 1986 : Cordoba 1988 بالاضافة إلى الدراسات الشاملة المحررة تحت إشراف Van Loon 1990.

(17) عمليا تلي الدامشية والصبي الأبيض : Akkermans 1989.

(18) راجع الدراسة الهامة لفترات البرونز المعتمدة بشكل أساسي على المعطيات الطبقية المكتشفة في تل حمام التركمان : Cuvers 1991.

(19) راجع بهذا الخصوص مجموع المخططات والخرائط المنشورة في المجلد التالية : Braidwood 1939.

(20) أذكر من بين هذه المقالات : McEwan 1937.

(21) عمليا تم إجراء الاسبار والحفريات في المواقع التالية : شطل هويوك، تل الجديدة، تل طينات، تل ذهب وتلك كوردو.

(22) الدراسات النهائية التي نشرت حتى الآن هي التالية : Swift 1958، Braidwood et Braidwood 1960 و Haines 1971.

(23) راجع بهذا الخصوص : Braidwood et Braidwood 1960.

(24) راجع : Krogman 1949.

(25) راجع المقالتين الهامتين : Braemer 1984 et Braemer 1988.

(26) راجع مجموع الدراسات الحديثة المنشورة عن ذلك الموقع في المجلدات التالية : MARI, 1, 1982 — MARI, 6, 1991.

(27) راجع المقالات الهامة التالية : Geyer et Monchambert 1987, Margueron 1990 et Monchambert 1990.

(28) راجع بهذا الخصوص : Poidebard 1934, pp. 1-16.

(29) راجع Mouterde et Poidebard 1945, pp. VII-XI.

(30) راجع لائحة المقالات المنشورة في مقدمة الكتاب المذكور في الحاشية السابقة وذلك في الصفحة XV.

(31) بالاضافة إلى المجلدين المذكورين في الحواشي السابقة لا بد من التنويه إلى البحث النموذجي الذي نفذ لدراسة الميناء القديم لمدينة صور، راجع بهذا الخصوص الكتاب التالي : Poidebard 1939.

(32) بالنسبة للتقارير الأولية راجع : Röllig et Kühne 1983 و Pfälzner 1984.

(33) راجع التقرير الأولي المنشور تحت اسم : Amphone.

(34) راجع بهذا الخصوص الدراسات المنشورة تحت إشراف العالم الفرنسي : Sanlaville 1979 و Sanlaville 1990 بالاضافة إلى الخلاصة الوافية المحررة من قبل الدكتور محيسن 1987 : ص ص 134-136.

(35) راجع البني 1973 : ص 4.

(36) راجع بهذا الخصوص : الريحاوي 1965، Van Loon 1967، Bounni 1975، Margueron 1976 و Bounni 1979.

(37) راجع البني 1973 : ص ص 4-5 والبني 1974 : ص ص 14-15.

(38) راجع البني 1974.

(39) راجع المرجع السابق : ص ص 17-116 و Margueron 1976.

(40) المرجع السابق.

(41) راجع وقائع هذا المؤتمر المنشورة في المطبوعة التالية : Margueron 1980.

(42) راجع بهذا الخصوص الدراسات التالية : Monchambert 1984 و Bounni 1990.

(43) راجع بهذا الخصوص : المقدسي 1988-1989، Al-Maqdissi 1984 و Al-Maqdissi 1991.

(44) راجع بشكل خاص : Wheeler 1989 و Courbin 1982.

(45) أخص هنا منطقة الشرق الأوسط.

و ـ المراجع المحررة باللغة العربية :

البني 1973
البني (عدنان) : « إنقاذ آثار منطقة غمر سد الفرات » دمشق.
البني 1974
البني (عدنان) تحت إشراف : « معرض مكتشفات الحملة الدولية لانقاذ آثار الفرات » دمشق.
المقدسي 1988-1989
المقدسي (ميشيل) : تقرير أولي عن الأعمال الأثرية في المنطقة الشرقية من اللجاة، 1 ـ موقع قرية المتونة » الحوليات الأثرية العربية السورية »، 38-39، ص ص 63-73.
الريحاوي 1965
الريحاوي (عبد القادر) : حول إنقاذ الآثار في منطقة سد الفرات » الحوليات الأثرية العربية السورية »، 15/1، ص ص 15-28.
محيسن 1987
محيسن (سلطان) : سورية في عصور ما قبل التاريخ » دراسات تاريخية »، 25-26، ص ص 131-164.
شعث 1988-1989
شعث (شوقي) : التحريات الأثرية في منطقة تل دينيت في محافظة أدلب » الحوليات الأثرية العربية السورية »، 38-39، ص ص 41-51.
شعث 1990
شعث (شوقي) : التنقيب الأثري في تل دينيت (عرض عام) » الحوليات الأثرية العربية السورية »، 40، ص ص 57-74.

ز ـ المراجع المحررة باللغات الأجنبية

Albright et Dougherty 1926.
W.F. Albright W.F. et R.P. Dougherty R.P.: From Juresalem to Baghdad Down the Euphrates; BASOR, 21, pp. 1-21.

Akkermans 1989.
Akkermans P.M.M.G. (éd.): Excavations at Tell Sabi Abyad, Prehistoric Investigations in the Balikh Valley, Northern Syria, BAR International Series 468, Oxford.

Al-Maqdissi 1984.
Al-Maqdissi M.: Compte rendu des travaux archéologiques dans le Ledja en 1984; Berytus, XXXII, pp. 7-17.

Al-Maqdissi 1991.
Al-Maqdissi M.: Sites et matériel du Sud de la Syrie à l'âge du Bronze moyen;

Le Djebel al-Arab, histoire et patrimoine au Musée de Suweida, Paris, pp. 11-18.

van Berchem et Fatio 1914.

van Berchem M. et Fatio E.: Voyage en Syrie, Mémoire publiés par les membres de l'Institut français d'Archéologie Orientale du Caire, Le Caire.

Bounni 1976.

Bounni A.: La campagne de sauvegarde des antiquités de l'Euphrate; Archéologia, 82, pp. 24-33.

Bounni 1979.

Bounni A.: Campaign and Exhibition from the Euphrates in Syria; AASOR, 44, pp. 1-7.

Bounni 1990.

Bounni A.: The Khabur and Haseke Dam Projects and the Protection of Threatned Antiquities in the Region (A Preliminary Report); Tall All-Hamidiya 2 (Recent Excavation in the Upper Khabur Region), Freiburg, pp. 19-20.

Braemer 1984.

Braemer F.: Prospections archéologiques dans le Hauran Syrie; Syria, LXI, pp. 219-250.

Braemer 1988.

Braemer F.: Prospections archéologiques dans le Hauran, II. Les réseaux de l'eau; Syria, LXV, pp. 99-137.

Braidwood 1937.

Braidwood R.: Mounds in the Plain of Antioch, an Archaeological Survey, OIP, XLVIII, Chicago.

Braidwood 1937.

Braidwood R.: Report on Two Sondages on the Coast of Syria, South of Tartous; Syria, XXI, pp. 183-221.

Braidwood et Braidwood 1960.

Braidwood R. et Braidwood L: Excavations in the Plain of Antioch, I, The Earlier Assemblages, Phases A-J, OIP, LXI, Chicago.

Cordoba 1988.

Cordoba J.M.: Prospeccion en el valle rio Balih (Siria), informe provisional; AuOr, 6, pp. 147-188.

Courbin 1982.

Courbin P.: Qu'est-ce que l'archéologie? Payot, Paris.

Courtois 1973.
Courtois J.-Cl.: Prospection archéologique dans la moyenne vallée de l'Oronte (El Ghab et Er Roudj-Syrie du nord-ouest); Syria, L, pp. 53-99.

Curvers 1991.
Curvers H.H.: Bronze Age Society in the Balikh Drainage (Syria), Ph.D, Amsterdam.

Dussaud 1927.
Dussaud R.: Topographie historique de la Syrie antique et médiévale, BAH, IV, Paris.

Geyer et Monchambert 1987.
Geyer B. et Monchambert J.-Y.: Prospection de la Moyenne vallée de l'Euphrate, rapport préliminaire: 1982-1985; MARI, 5, pp. 293-344.

Haines 1971.
Haines R.C.: Excavations in the plain of Antioch, II, The Structural Remains of the Later Phases, Chatal Hüyük, Tell el-Judaidah and Tell Ta'yinat, OIP, XCV, Chicago.

Hole 1959.
Hole F.: A Reanalysis of Basal Tabbat Al-Hammam, Syria; Syria, XXXVI, pp. 149-183.

Krogman 1949.
Krogman V.M.: Ancient Cranial Types at Chatal Hüyük and Tell al-Judaidah, Syria, from the Late Fifth Millennium B.C. to the Mid-Seventh Century A.D.; Belleten, XIII, 1949, pp. 404-477.

Layard 1853.
Layard A.H.: Discoveries in the Ruins of Nineveh and Babylon, London.

Liverani 1965.
Liverani M.: I tell pre-classici; MAIS, campagna di scavi 1964, Rome, pp. 107-133.

de Maigret 1978.
de Maigret A.: Fluttuazioni territoriali e caratteristiche tipologiche degli insediamenti nella regione del Matah (Siria), nota preliminare; Atti del 1 Convegno Italiano sul Vicino Oriente antico, Rome 22-24 Avril 1976, Rome, pp. 83-94.

Mergueron 1976.
Mergueron J.-C.: La campagne de sauvegarde des antiquités de l'Euphrate; Ktema, 1, pp. 63-80.

Margueron 1980.
Margueron J.-C. (éd.): Le Moyen Euphrate, zone de contacts et d'échanges, Actes du Colloque de Strasbourg 10-12 mars 1977, Leiden.

Margueron 1990.
Margueron J.-C.: L'aménagement de la région de Mari, quelques considérations historiques; Techniques et pratiques hydro-agricoles traditionnelles en domaine irrigué, Actes du colloque de Damas 27 juin-1er juillet 1987, tome 1, éd. B. Geyer, BAH, CXXXVI, Paris, pp. 171-191.

McEwan 1937.
McEwan C.W.: The Syrian Expedition of the Oriental Institute of the University of Chicago; AJA, XLI, pp. 8-16.

Monchambert 1984.
Monchambert J.-Y.: Le futur lac du moyen Khabour, rapport sur la prospection archéologique menée en 1983; Syria, LXI, pp. 181-218.

Monchambert 1990.
Monchambert J.-Y: Réflexions à propos de la datation des canaux, le cas de la basse vallée de l'Euphrate syrien; Techniques et pratiques hydro-agricoles traditionnelles en domaine irrigué, Actes du colloque de Damas 27 juin-1er juillet 1987, tome 1, éd. B. Geyer, BAH, CXXXVI, Paris, pp. 87-100.

Mouterde et Poidebard 1945.
Mouterbe R. et Poidebard A.: Le limes de Chalcis, organisation de la steppe en Haute Syrie romaine, BAH, XXXVIII, Paris.

Oppenheim 1899.
Max Freiherr von Oppenheim: Vom Mittelmeer zum persischen Golf durch den Hauran, die syrische Wüste und Mesopotamien, 2 vol., Berlin.

Parrot 1946.
Parrot A.: Archéologie mésopotamienne, I. Les étapes, Albin Michel, Paris.

Pfälzner 1984.
Pfälzner P.: Eine archäologische Geländebegehung im Gebiet des Zadi Agig/Ostsyrien; AfO, XXXI, pp. 178-185.

Poidebard 1934.
Poidebard A.: La trace de Rome dans le désert syrien, le limes de Tranjan à la conquète arabe, BAH, XVIII, Paris.

Poidebard 1939.
Poidebard A.: Un grand port disparu, Tyr, Recherches aériennes et sous-marines (1934-1936), BAH, XXIX, Paris.

Rassam 1897.
Rassam H.: Asshur and the Land of Nimrod, New-York.

Renan 1864.
Renan E.: Mission de Phénicie, Paris.

Röllig et Kühne 1983.
Röllig et Kühne: The Lower Habur, Second Preliminary Report on a Survey in 1977; AAAS, XXXIII/2, pp. 187-199.

Sanlaville 1979.
Sanlaville P. (éd.): Quaternaire et Préhistoire du Nahr et Kébir Septentrional, les débuts de l'occupation humaine dans la Syrie du Nord et au Levant, Paris.

Sanlaville 1990.
Sanlaville P.: Milieu naturel et irrigation en Syrie; Techniques et pratiques hydro-agricoles traditionnelles en domaine irrigué, Actes du colloque de Damas 27 juin-1er juillet 1987, tome 1, éd.B. Geyer, BAH, CXXXVI, Paris, pp. 3-21.

Sarre et Herzfeld 1911.
Sarre F. et Herzfeld E.: Archäeologische Reise im Euphrat-und Tigris-Gebiet, I, Berlin.

Swift 1958.
Swift G.F.: The Pottery of the 'Amuq Phases K to O, and its Historical Relationships, PhD, University of Chicago, Chicago.

Van Loon 1967.
Van Loon M.N.: The Tabqa Reservoir Survey 1964, Damas.

Van Loon 1990.
Van Loon M.N. (éd.): Hamman et-Turkman I, Report on the University of Amsterdam's 1981-84 Excavations in Syria, 2 Vol., Leiden.

Wheeler 1989.
Wheeler M.: Archéologie la vois de la terre, Adisud, Paris.
وهي الترجمة الفرنسية للكتاب الانجليزي المعروف تحت عنوان :
Archaelogy from the Earth.

ح ـ قائمة المختصرات

AASOR = Annual of the American Schools of Oriental Research.

AFO = Archiv für Orientforchun.

AJA = American Journal of Archaeology.

AuOr = Aula Orientalis.

Amphorae = Excavations of a Sunken Ship Found Off the Syrian Coast, an Interim Report, Operation Committee for the Syria Coastal Archaeological Excavation, Tokyo.

BAH = Bibliothèque Archéologique et Historique.

BASOR = Bulletin of the American Schools of Oriental Research.

Hauran I = Hauran I, Recherches archéologiques sur la Syrie du Sud à l'époque hellénistique et romaine, (éd, J.-M.Dentzer), Paris, 1985-1986.

MAIS = Missione Archeologica Italiana in Siria.

MARI = Mari Annales de Recherches Interdisciplinaires.

OIP = Oriental Institute Publications.

PAAES = Publications of an American Archaeological Expedition to Syria in 1899-1900, New York, 1908.

PPAAES = Publications of the Princeton University Archaeological Expedition to Syria in 1904-1905 and 1909, Leyden, 1909-1938.

جزازة المراجع والدراسات	مسوحات المنطقة الشرقية من اللجاة البعثة الأثرية السورية	
الرقم :	الموقع :	
المرجع رقم 1 :	المؤلف	
	العنوان	
	مكان النشر	سنة النشر
	الصفحات	
	الخلاصة	
	المخططات	الصور
المرجع رقم 2 :	المؤلف	
	العنوان	
أهمية المرجع	مكان النشر	سنة النشر
	الصفحات	
	الخلاصة	
	المخططات	الصور

الدراسة رقم 1 :	المؤلف	
	العنوان	
أهمية المرجع	المجلة	مكان النشر
	العدد	السنة
	الصفحات	
	الخلاصة	
	المخططات	الصور

الدراسة رقم 2 :	المؤلف	
	العنوان	
أهمية المرجع	المجلة	مكان النشر
	العدد	السنة
	الصفحات	
	الخلاصة	
	المخططات	الصور
	المنفذ	التاريخ

جـزارة الـمـواقـع والـتـلال	مسوحات المنطقة الشرقية من اللجاة البعثة الأثرية السورية	
الرقم :	الاسم الكامل : الأسماء الثانوية :	
الاحداثيات :	خط الطول	خط العرض
	الارتفاع عن سطح البحر	
	نوعية النقطة التوبوغرافية	
	إحداثيات النقطة التوبوغرافية	
شكل الموقع أو التل :		
أبعاد الموقع أو التل :	الطول	العرض
	القطر	المساحة
طبيعة البقايا الأثرية على السطح :	الجدران	
	الفخار	
	اللقى غير الفخار	
التأريخ المقترح :		
المراجع التي ذكرت الموقع أو التل :		

<table dir="rtl">
<tr><td>الصورة الجوية : الرقم :</td><td rowspan="4">الرسومات : الرقم :</td></tr>
<tr><td>الصورة الأرضية : الرقم :</td></tr>
<tr><td>صورة الأقمار الاصطناعية : الرقم :</td></tr>
<tr><td rowspan="2"></td></tr>
<tr><td>المنفذ التاريخ</td></tr>
</table>

جزارة اللقى الفخارية	مسوحات المنطقة الشرقية من اللجاة البعثة الأثرية السورية	
الرقم :	الموقع :	
طريقة الصناعة :	اليد	الدولاب
	القالب	
العجينة :	اللون	
	الشوائب	
تقنيات تنفيذ السطح :	التلوين	التلميع
	التحزيز	الطلاء
الزخارف :	التلوين	التحزيز
	التنقيط	التلميع
	الطباعة	الطلاء
شكل الأبنية :	مفتوح	مغلق
الأبعاد :	قطر الفوهة قطر القاعدة الارتفاع الكامل	القطر الأعظمي سماكة الأطراف الارتفاع المحفوظ
التأريخ المقترح :	المراجع المباشرة :	

الصورة الرقم :	الرسومات الرقم :
	المنفذ التاريخ

جـزارة اللـقـى الـغـيـر فـخـاريـة	مسوحات المنطقة الشرقية من اللجاة البعثة الأثرية السورية	
الرقم :	الموقع :	
الـمـادة :	الحجـر	المعدن
	الخشب	الزجـاج
	العظم	
تقنيات تنفيذ السطح :	التلوين	التلميع
	التحـزيـز	
الـزخـارف :	التلوين	التحـزيـز
	التنقيط	التلميع
	الطباعـة	الطـلاء
الـشـكـل :		
الأبـعـاد :	الارتفاع الكامل	الارتفاع المحفوظ
	قطر الفوهة	القطر الأعظمي
	قطر القاعدة	سماكة الأطراف
التأريخ المقترح :	المراجع المباشرة :	

الصورة الرقم :	الرسومات الرقم :
	المنفذ التاريخ

جـزازة الأسـبـار الأثـريـة	مسوحات المنطقة الشرقية من اللجاة البعثة الأثرية السورية	
الرقم :	الموقع :	
رقم السير :		
الاحداثيات :	خط الطول	
	خط العرض	
الأبـعـاد :	الطول	العرض
	العمق	
التسلسل الطبقي :	السويات	الطبقات
	1	1
	2	2
	3	3
	4	4
	5	5
العناصر المعمارية :	الجدران	
	الأرضيات	
	المداف والقبور	
	الحفر	الحواصل
	العناصر الأخرى	
اللقى الفخارية الهامة :	1	2
	3	4
	5	6
اللقى الغير فخارية الهامة :	1	2
	3	4
	5	6
التأريخ المفترح :		أرقام الصور :
		أرقام المخططات :
	المنفذ	التأريخ

تكوين الاطارات في ميدان المسح الأثري بالريف

الأستاذ نبيل قلالة(*)

المسح الأثري هو أولا افراز لتطور علم الآثار ونظرة الأثري لشواهد الماضي. وهو ثانيا علم جاء لانقاذ ما تبقى من تراثنا الأثري والتاريخي أمام انعكاس برامج التنمية والزحف السريع للتهيئة العمرانية التي أتت على عدد هام من المواقع الأثرية وما زالت تهددها حاضرا ومستقبلا.

وقد شهد المسح الأثري في السنوات الأخيرة دفعا بارزا يتبلور مفهومه بالتوازي مع تطور تقنيات المسح والبحث. اذ كان الغرض منه في البداية جمع معلومات متنوعة ـ على سطح الأرض ـ لاختيار مكان الحفريات وتحديد مساحتها واثارة سبيل الأثري في تسييرها وانجازها. ثم تطور مدلوله ليشمل نطاقا واسعا اذ تبين ان المسح هو الكفيل باستقراء جملة من الشواهد التي تفقد معناها عندما تكون معزولة ويعطينا بالتالي قراءة متكاملة تماشيا مع الاشكاليات الجديدة التي يطرحها علم الاثار اليوم. فلم يعد الأمر يقتصر على دراسة بعض المعالم والطبقات الأثرية الدالة على كربولوجيا المعلم وانما تجاوز ذلك لدراسة أشمل تتمثل في قراءة تاريخية لكامل الموقع أو الجهة الأثرية، حيث أصبح المسح يمكننا من التعرف على التنظيم الاجتماعي والبلدي والاداري وعلى الحياة الثقافية والدينية والاقتصادية والتقنية وعلى ملامح الاستقرار بالأرض والانتشار وتطور المشاهد الدينية.

فالأرض هي اذن مخزون تراثنا الثقافي والحضاري. فقد عاش الانسان على أديمها وتفاعل معها واثر بها بل وفعل فيها وترك لنا بصمات واضحة وادلة على ما أفرزه من مشاهد، وذلك أولا بالعمل وبالاستغلال الأرض، وثانيا بما انجزه من بناءات. فكان لعمله انعكاس على الجيولوجيا والنبات والحيوان وفي بعض الأحيان على المناخ نفسه. ويقول في هذا الصدد ل. فريديريك في كتابه (Manuel pratique de l'Archéologue) « منذ ان أصبح الانسان مزارعا ومستقرا (بداية من العصر الحجري الحديث) كان شغله الأساسي سيطرته على الطبيعة وتطويعها خدمة للحاجيات المتزايدة للفلاحة ». وهو ما يفسر انه أباد مساحات شاسعة من الغابات لحماية فضائه الحياتي واقام الحواجز وأتلف النبات لمد الطرقات. ثم أتت عملية بناء

(*) أستاذ بالجامعة التونسية.

الأسواق والقرى ثم المدن التي أحيت الأرض فنوعت الزراعة والغراسة وتغيرت بذلك ملامح ظهيرها. كما ان حاجة الانسان للماء جعلته يغير مجرى المياه ويقوم بخزنها. وقد انعكس عمل الانسان على المشاهد فتغيرت ملامحها على انه يمكننا اليوم أن نقتفي آثارها بالرغم من مرور مئات السنين على التحولات التي لحقتها : فغراسة الزياتين في العهد الروماني مثلا تركت لنا حفرا في شكل منتظم وفي أرض سهلة الحراثة.

أما الجانب الثاني من تأثير الانسان على المشاهد فيتمثل فيما أنجزه من بناء بعد تحويله لبعض الهضاب الطينية والحجرية والرخامية إلى مقاطع واستخرج منها مواد بناء أنجز بها عددا كبيرا من البناءات تركت بصماتها على المشاهد حتى ولو كانت مطمورة أو وقع هدمها أو دكها أو اضمحلت تماما.

وقد انعكس عمل الانسان على عناصر الطبيعة وعلى المناخ نفسه ولو بصفة سيئة عندما أتى على بعض النبات والأشجار والحيوان فتقوى الانجراف واختل التوازن البيئي وهو ما يفسر في بعض الحالات ان أماكن كانت آهلة قديما أصبحت متروكة اليوم أو قفرة أو بالعكس ان الانسان استقر بمناطق لم تكن آهلة بالسكان قديما.

فحيث ما وجود الانسان اذن تؤكد لنا بصمات بصفة دائمة والشواهد كما أسلفنا غزيرة ومتنوعة ومتشعبة. ولكي نضمن تكوينا شاملا للعاملين والباحثين في هذا الميدان يجب أن تكون المعرفة والدراية متنوعتين ومتعمقتين وتتحديا في بعض الأحيان ان لم نقل في أغلبها امكانيات الشخص الواحد. فالمسح الأثري تعددت اختصاصاته وتقنياته فبالاضافة إلى المسح التقليدي نجد المسح الجوي والجيوفيزيائي والكهربائي والمغناطيسي والكهرمغناطيسي.

ففائدة هذا العلم سواء لانقاذ مواقع مهددة بالتهيئة العمرانية والتطور العام للبلاد والمحافظة على تراثنا أو لاستقراء الوثائق وقراءة التاريخ وكتابته تحتم علينا الاسراع بتنظيم هذا العلم وجعله احدى مقومات التدريس بالكليات والمعاهد حتى يقع تكوين الاطارات الأكفياء والنهوض بها.

ومن المفارقات اننا لم نهتم بتونس ــ وهو البلد الذي يعتبر من أغنى البلدان في العالم من حيث نسبة الكثافة الأثرية ــ بتدريس الآثار ومن باب أولى وأحرى علم المسح الأثري إلا في السنوات الأخيرة وبصفة محتشمة جدا فكليات الاداب والعلوم الانسانية التي تحتوي على قسم التاريخ وصل عددها إلى أربعة منها اثنتان لا تدرس تماما علم الاثار في حين لا تخصص الكليتان الأخرتان أكثر من شهادة في اثار ما قبل التاريخ والاثار البوني والكلاسيكي. أما المعهد الوطني للفنون والآثار فركز جهوده على البحث والترميم والصيانة فقط ومن حسن الحظ انه وقع التفكير أخيرا في تدريس علم الاثار. أما الأثريون الحاليون العاملون بالمعهد فمنهم من تعلم أسرار المهنة على عين المكان مع الاحتكاك بالأجانب والمشاركة في بعض التربصات بالخارج ومنهم من زاول تعلمه بالخارج. ولكن لا احد تخرج من كلياتنا ومعاهدنا بصفة أثري.

وان انفرد المشرق العربي عن مغربه بتدريس علم الاثار منذ عدة سنوات إلا أن علم المسح الأثري وهو أحد روافد علم الاثار لم يحض بعد في علمنا بالعناية اللازمة بحيث لا نملك حاليا سوى عدد قليل جدا من الاطارات في هذا الميدان لا يفي بالحاجة قط وعليه وجب الاهتمام بهذا الموضوع وبصفة ملحة.

وتجدر الاشارة :

أولا : إلا ان المسح الأثري ليس سوى أحد علوم الاثار والفنون. وهو ما يستوجب ان يقع تدريسه في نطاق وحدة متكاملة يكون اطارها المعهد الوطني للفنون والاثار أو كلية الاداب والعلوم الانسانية.

ثانيا : ان يضطلع بالتدريس كل من الأساتذة الجامعيين والأثريين واختصاصيون آخرون على حد السواء لتمكين الطلبة من تكوين متنوع متكامل.

ثالثا : أن يشتمل على ثلاث مراحل تكوين قصير بسنتين وثانيا بأربعة سنوات، وثالثا بمرحلة التعمق في البحث وذلك بحسب مؤهلات الطالب واختياراته.

رابعا : التعامل مع مؤسسات تعليمية ومراكز بحث مختصة أما لبلورة الاختصاص والتعمق فيه أو لتعلم اختصاص لا تقدر على تدريسه وحدة علوم الاثار والفنون.

وفي رأينا، يوجد صنفان من الاطارات الفنيون بشتى أصنافهم ومستوياتهم والباحثون ذوو الاختصاصات المتنوعة.

الاطار الفني :

ان المسح الأثري في مدلوله الحديث ميدان ثري ومتشعب يشتمل على عدة مراحل وعمليات يصعب على الشخص الواحد الالمام بها كليا وادراكها ادراكا جيدا، لذا وجب تنويع تكوين الاطارات بأصنافهم وفي شتى الاختصاصات. ويأتي الاطار الفني في الدرجة الأولى ويمكن أن نقسمه إلى صنفين أحدهما يمارس العمل الميداني والاخر يمارسه في المخبر.

1) العمل الميداني :

ويتمثل أولا في الرفع الهندسي وثانيا في الرفع الطوبوغرافي.

أ ـ المهندس المعماري الأثري :

عندما يعثر الباحث على معلم أو انقاض معلم يقوم بطبيعة الحال بتصويره وأخذ قياساته ورسمه ووصفه ثم تعريفه.

ولكن عندما يتعلق الأمر بمعلم هام اما من حيث حجمه أو وظيفته أو معلم غامض سواء كان في حالة جيدة أو تداعى للسقوط، لا بد انذاك من القيام بالرفع الهندسي من طرف مهندس.

ولا يجب الاعتقاد ان أي مهندس معماري يمكنه القيام بالعملية لأن لها خصوصياتها المميزة. فطريقة البناء وتوزيع الفقارات داخل المباني، ونوعية المعالم أيضا كانت مختلفة عن المباني الحديثة. أضف إلى ذلك ان الأمر لا يتمثل في استنباط مبنا ما وتصوره وانما في الانطلاق مما تبقى من المعلم لرسم ملامحه الأصلية. والعملية لا تخلو من دقة بل ومن صعوبة في بعض الأحيان. فالمعلم لا يوجد دوما في حالة جيدة بل انقرضت منه بعض الأجزاء خاصة في ارتفاعه وفي بعض الأحيان في طوله وعرضه. زد على ذلك امكانية ترميمه قديما أو اعادة بنائه أو طمسه بسبب تناضد بناءات أخرى.

كل هذه الاشكاليات تفترض ان يكون المهندس المعماري متطلعا على الحضارات القديمة أولا وفي الهندسة المعمارية القديمة ثانيا، هذا بعد تلقي دروس أساسية ـ في نطاق جذع مشترك ـ في الهندسة المعمارية عموما، فيكون على بينة من وظيفة المعالم وخصوصياتها الهندسية والفنية مع التحولات التي طرأت عليها. هكذا يصبح مختصا في هندسة المعالم الأثرية بصفة مهندس معماري أثري.

ب ـ المهندس الطوبوغرافي :

نشير بادىء ذي بدء انه بقدر ما نعتبر عمل الطوبوغرافي لا بد منه بقدر ما لا يستوجب ذلك تكوينا خاصا في ميدان المسح الأثري. فتكوينه العام يسمح له بضبط ملامح مكان معين باعتبار تضاريس الجهة ورسمها على خرائط فالمطلوب اذن هو :

- ضبط المواقع الأثرية على الخريطة لاعتماد على سلم معيّن.
- وتحديد مساحتها انطلاقا مما تبقى من أنقاض عادة ما يشير لها بها المنقب.

مع العلم ان القياسات التي يضبطها هي التي يعتمدها واضع الخرائط لرسم خريطته.

فيكفي اذن ان يتوفر هذا الاطار على الساحة لكي يتم اقحامه في الفريق المكلف بالمسح الأثري.

وبالاضافة إلى العمل الميداني يحتاج المسح الأثري أيضا إلى العمل في المخابر.

2) العمل في المخابر :

هناك في رأينا ثلاثة أنواع من المخابر يتعامل معها المنقب الأثري وهي :

أ ـ مخبر الصور :

ان للصورة الأثرية فنيات وخصوصيات يسعى المنقب الأثري إلى ابرازها عند أخذ صورة

المادة أو المعلم أو الموقع على أن الفني في المخبر لـه دوره أيضا في عملية تحميض الصور وسحبها.

ولكن المصور يقوم أيضا بطلب من المنقب بأخذ الصور بنفسه وهنا يستحسن أن يكون له اطلاع عام بالهندسة المعمارية وبالمواد الأثرية والفنون القديمة حتى يبرز الخصوصيات الهندسية والفنية للمعالم. فلا بد من معرفة ان الحجارة علاوة على كونها مادة بناء تحتوي أيضا على رسوم ونحوت ونقوش وكتابة، كما يحتوي الخزف والعملة على رسوم ونقائش أيضا. فقيمة المادة الأثرية ليست في حجمها وفي شكلها فحسب وإنما هي محتواها أيضا. فالصورة أحيانا تبرز ما لا تقدر على مشاهدته العين المجردة لذا فالتعرف على جوانب من الحضارات القديمة من شأنه أن يساعد المصور على ابراز جزئيات وتفاصيل تكون في بعض الأحيان هي المحددة في تعريف المادة الأثرية من حيث خصوصياتها أو تاريخها.

هذا مع العلم ان هذا العمل يحتم من جهة أخرى معرفة ودراية كبيرتين بفن التصوير الشمسي وحسن استغلال جميع آلات التصوير ومشكلاتها وهو ما يستوجب تكوينا فنيا أيضا.

ب ـ مخبر معالجة المواد الأثرية :

عند القيام بالمسح يعثر المنقب على قطع ومواد أثرية صدت من خزف ومعادن ليست دائما في حالة طيبة بعد تعرضها للتلاشي والتأكسد مما يجعل استقراء الوثيقة صعبا وفي بعض الحالات مستحيلا.

وهنا يأتي عمل الكيميائي لمعالجة المواد الأثرية وازاحة التلوث والتصدي عنها. ومن البديهي أن يكون لهذا الكيميائي المختص أولا تكوينا عاما على غرار الكيميائيين الاخرين ثم تأتي مرحلة التعمق بصفة خاصة في ميدان معالجة المواد الأثرية والحفاظ عليها.

وأصبح هذا الميدان اليوم علما كاملا ودقيقا ومتعدد الجوانب والاختصاصات ويعتمد على شتى أنواع المواد الكيميائية والالات نظرا لتعدد المواد الأولية التي صنعت منها القطع الأثرية ولتفاوت درجات التلوث والتآكل حسب الفترة الزمنية التي مرت عليها واختلاف عوامل التلوث إلى آخره.

هذه الخصوصيات تستوجب تكوينا متعمقا ودقيقا في هذا الميدان. ويضاف إلى ذلك أهمية الاطلاع على الحضارات القديمة وعلى كل ما يتعلق بالحرف والصناعة حتى يستأنس الكيميائي المختص بالمواد الأولية التي كانت تستعمل لصنع ما يحتاجه الانسان قديما في حياته اليومية.

أما المخبر الثالث والاطار الفني الأخير يتعلق بالخرائط.

ج ـ مخبر وضع الخرائط :

ان ما ذكرناه عن الطوبوغرافي ينسحب تماما على الخرائط والميدانان متكاملان. فوضع الخرائط لا يحتاج إلى تكوين خاص في ميدان المسح الأثري، ذلك ان كل الخرائط لها نفس المعايير المتمثلة أولا في اعتماد مقاييس الطوبوغرافي ثم اختيار السلم والاتفاق في عمل الحال، مع المنقب الأثري على ضبط بعض الرموز. فيقع اظهار المشاهد والتضاريس وخطوط متساوي الارتفاع وعلامات أقرب والتمييز بين الموقع والمعلم وبين مختلف الفترات الزمنية الخ... وهنا أيضا، يساعد الاطلاع العام على الحضارات القديمة على اختيار السلم واستنباط الرموز وتقديم عمل يكون ناجعا وسهل الاستعمال.

هذا بالنسبة للعمل الفني البحت، أما الصنف الثاني من الاطارات فيتمثل في الباحثين المختصين.

الـبـــاحـــثـــون :

1) التكوين الأساسي (النظري) :

أ ـ التكوين في التاريخ :

من نافلة القول ان نعتبر التاريخ أساسيا في عملية المسح الأثري هو القاعدة التي بعونها يصبح مفهم الوثائق الأثرية واستقراءها أمرين مستحيلين. فعلم التاريخ هو الذي يمكننا من فهم ملابسات الحضارات الغابرة وما الاثار سوى شواهد عليها. وعملية المسح تبدأ كما هو معلوم أولا بجمع المعلومات في مختلف المصادر الأدبية والمراجع ان توفرت والقيام بقراءة تاريخية أولى للمنطقة المزمع دراستها.

أما القسم الثاني من التعلم يتعلق بعلوم الاثار.

ب ـ التكوين في علوم الآثار :

عادة ما يتخصص الأثري الصرف، بالاضافة إلى تكوينه العام، في فترة معينة أو حتى في نوع معين من المعالم اذ بامكانه ان يختار المعلم الذي يريد حفره أو نوع المادة الأثرية التي يريد دراستها. وعلى عكسه، لا يجب أن يقتصر اختصاص المنقب الأثري على نوع من المواد أو المعالم دون سواها لما يمكن أن يكشف له المسح من مواد ومعالم متنوعة ومرتبطة بجميع جوانب حياة الانسان.

اذن من المفروض ان يكون المتخصص في فترة كاملة وإلى جانب ذلك يستحسن أن يكون له اطلاع بالحضارات الأخرى. فالمتخصص في الفترة الرومانية في بلادنا مثلا يجب أن

يكون أيضا مطلعا على عصور ما قبل التاريخ والبوني والاسلامي نظرا لتلاقي الحضارات وتعاقبها. فعادة ما أقيمت هذه الحضارات حيث توفرت الظروف الملائمة للاستقرار وهو ما يفسر انها تواجدت في نفس الجهات الا ان هذه الملاحظة لا يجب اعتبارها قاعدة ثابتة لأن الخيارات الاستراتيجية يمكن أن تتغير من فترة إلى أخرى هذا بالاضافة إلى ما عرفته المعطيات الطبيعية من تحولات. وزيادة إلى التواجد في نفس المكان أو على الأقل الجهة فقد تناضدت المباني أيضا وأحسن مثال على ذلك هو اقامة أضرحة الأولياء وتهيئة المزارات على أنقاض المباني السابقة.

كل ذلك يجعل الالمام بمختلف الحضارات أمرا مفيدا ويساعد على بلورة نظرة أثرية تاريخية شاملة للجهة. وبخصوص اختصاص المنقب يجب أن يكون هو الاخر متنوعا ويشمل :

- **فن العمارة وتهيئة المدن** والحياة الحضارية عموما لمعرفة نظام توزيع المباني داخل المدينة كأن نعرف مكان اقامة المباني الرسمية والمعابد وتلك المخصصة للألعاب والنشاط الحرفي والاقتصادي وكيفية جلب المياه وتوزيعها وصرفها. فالعثور على بعض المعالم يمثل نقطة انطلاق للبحث عن المعالم الأخرى كما ان موضع بعضها مع الملامح الهندسية يمكن أن يعين على تعريفه وضبط وظيفته اذا ما انعدمت القرائن المكتوبة أو المنحوتة.

- **الهندسة المعمارية** من حيث مواد البناء وطرقه وقواعده والزخرف بأنواعه من رسم ونقش. ففي المحددة في بعض الأحيان لتاريخ المعلم ولهويته. فيحسن المنقب بذلك وصفه وضبط تخطيطه وتعريفه.

- **علم الخزف** ان التطور الذي يشهده هذا العلم في السنوات الأخيرة وما زال، وضع بين أيدي الأثري وسيلة هامة في ميدان المسح الأثري ذلك نظرا لكثافة انتشار القطع الخزفية ببلادنا وما يمكن أن تمدنا به من معلومات تاريخية وعلى مستوى النشاط الحرفي والشبكة التجارية ناهيك واننا لا نعثر أحيانا في بعض المواقع الا على قطع خزفية فحسب وتصبح بذلك الشاهد الوحيد لتعريف الموقع. فالالمام الجيد بهذا العلم ضروري خصوصا اذا ما تعلق الأمر بعمل علمي شامل والا فيجب الاستعانة باختصاصي في علم الخزف أما في صورة المسح الانتقائي أو القيام بجرد للمواقع واحصائها فالاطلاع فحسب على أنواع الخزف يمكن أن يكون كافيا.

- **علم النقائش** هو أحد دعائم علوم التاريخ القديم والوسيط والآثار فمن عادة القدامى تدوين بعض الأحداث واثباتها بالكتابة على المواد الصلبة وعلى وجه التخصيص على الحجارة. هذا يفسر غزارتها وتنوع مواضيعها اذ تفيد الباحث بشتى المعلومات والأخبار المفيدة بل وتكون في بعض الأحيان حاسمة سواء في الميدان الاجتماعي أو الديني أو حياة المؤسسات البلدية والعلاقات الادارية بين المدن والطرقات الخ... ويستوجب علم النقائش أولا حذق اللغة

القديمة من فترة اختصاص الباحث والاختصاص في هذا المجال ضروري اذ يصعب الالمام مثلما باللغات السامية واللاتينية معا وهذا أيضا يحتم العمل في نطاق فريق متكامل.

- **العلوم الأخرى** كالفسيفساء والنحت والمسكوكات استثنيناها من بقية العلوم الأخرى لا لقلة أهميتها في المطلق بطبيعة الحال، فالكل يعرف ما لها من قيمة على المستوى التاريخي والفني والحرفي ولكن المسح الأثري لا يحتاجها بصفة متأكدة لأن وجودها على سطح الأرض نادر. فعادة ما تكون الفسيفساء مغمورة لأنها تستعمل للتبليط ولا يعثر الا على بعض الأجزاء منها فقط لا تكفي لدراستها اذ يجب تعريتها وهذا ليس من مشمولات المنقب.

أما التماثيل سواء كانت كاملة أو جزئية فقد سعى الانسان منذ القديم إلى تحطيمها أو الاستيلاء عليها وجمعها، بصفة انه لا يقع العثور في أغلب الأحيان إلا على أجزاء صغيرة ليس من السهل تعريفها وضبط التمثال الذي كانت تنتمي إليه إلا عن طريق مختص في النحت.

والمسكوكات أيضا لا نجدها بكثرة على سطح الأرض خصوصا وان حجمها لا يجعلها بارزة للعيان. وعند العثور على بعض القطع يمكن للمنقب مبدئيا أن يقوم بقراءتها والا يقع اللجوء إلى عالم المسكوكات خصوصا اذا ما تعرضت إلى التأكسد.

فالاطلاع على هذه العلوم مفيدة بدون شك ولكن يكفي أن يكون عامًا، فهو ليس متأكد وعلى كل لا يمكن للشخص الواحد أن يلمّ الماما جيدا بكل هذه العلوم. ثم ان الحل الأمثل للمسح هو أن يتم في نطاق فريق متكامل ومتعدد الاختصاصات، ليضمن أكثر شمولية وفائدة.

ويضاف إلى كل ذلك مكونا في بعض ميادين الجغرافيا.

التكوين في الجغرافيا :

من الطبيعي جدا أن يتلقى المنقب الأثري تكوينا في الجغرافيا وتحديد الجغرافيا الفيزيائية وفي الخرائطية.

فالتكوين العام في الجغرافيا الفيزيائية يجعله يدرك كل شكل من أشكال التضاريس وملامح تطورها المرفولوجي وعلاقتها بالتطورات التي عرفتها الشبكة المائية والمشاهد. فيكون على بينة من الاطار الطبيعي الذي يعمل فيه.

أما تكوينه في الخرائطية فهو أمر هام كذلك اذ يجب أن يحسن قراءة الخريطة المستعملة في التنقيب (نستعمل في تونس خريطة من سلم 1/50.000) وذلك لفهم المناخ وكل الرموز المذكورة حتى لا يخطأ التعريف ويحسن التمشي والتنقل على الميدان. ويوازي هذا التكوين الأساسي والنظري - في علوم التاريخ والآثار والجغرافيا تكوينا فنيا وميدانيا.

التـكـويـن الـفـنـي :

أ ـ **التصوير الشمسي** هو فن يجب أن يدركه الباحث ادراكا جيدا لما للعودة من أهمية في التنقيب من بعض الجزئيات الهندسية والفنية والخاصة بالنقائش اضافة إلى وجوب تدعيم الوصف بالضرورة فهي المجسمة للوثيقة أو في بعض الأحيان تبقى هي الشاهد الوحيد على المعلم بل وتصبح هي الوثيقة التي تحفظ. فبعض الجزئيات لا يمكن أحيانا التثبت منها خاصة اذا ما كانت مرتفعة نسبيا إلا في طريق الصورة. اذن آلة التصوير ومكملاتها هي الكفيلة للتثبت من بعض الجزئيات وتقريب ما ابتعد عن العين المجردة. لذا وجب معرفة فنيات التصوير وحذقها.

ب ـ **الرفع الهندسي والرسم** والصورة وحدها لا تكفي اذ لا يمكن لها أن تلم في كل الحالات بكامل المعلم من الداخل ومن الخارج وفي كل جزئياته. وهنا يأتي دور الرفع الهندسي لاعطاء نظرة شاملة للمعلم من حيث شكله العام الخارجي وتقسيم فضائه الداخلي والقيام بمقطع أو اثنين بحسب تشعب تصميمه. هكذا يمكن مقارنة الرسم بالصورة والتثبت من بعض أجزاء المعلم ووصفه وصفا دقيقا.

كما تضاف إلى الرفع الهندسي معرفة رسم النقوش والنحوت الموجودة على المعلم أو حواليه بعد أن سقطت من جدرانه وهذا ينسحب أيضا على النصب والعناصر الهندسية التي يعثر عليها مبعثرة.

لكن ليس معنى ذلك أن يتحول الباحث إلى مهندس معماري أثري أو رسام بل يجب أن يتلقى تلقينا فيهما اذ لا يمكن عمليا توفير المهندس المعماري في كل عمليات المسح ومراحله كما أن بعض المعالم البسيطة أو تلك التي لم يبق منها سوى القليل لا تتطلب أكثر مما يقوم به المنقب كما يكون هذا التلقين صالحا لتوجيه عمل المهندس المعماري.

ونأتي الآن إلى ما لم تعر له بلادنا أي اهتمام ـ على الأقل في الميدان الأثري ـ كما لم يتخصص فيه أحد بالرغم من أهميته البالغة في المسح الأثري ونعني به الصورة الجوية.

3 ـ التكوين في تفسير الصورة الجوية :

يقول ر. شوفاليي، وهو أحد رواد هذا العلم في كتابه «la photographie aérienne» ص 211 « ان الاتساع المتزايد لمختلف الاستعمالات للصورة المفسرة يجعلنا نستشف ان مسألة تكوين المفسرين للصورة أمر خطير (بمعنى الهام) وملح ».

فيما تكمن أهمية الصورة المفسرة ؟ للاجابة عن هذا السؤال لا بد من تعريف الصورة الجوية وما يسمى بالآثار الجوية.

يعود أول استعمال للصورة الجوية إلى سنة 1858 حيث تحصل نادار (Gospar Felix Tounnechon) من خلال مذكراته (Quand j'étais photographe) على اجازة للقيام بصور منطادية (photos aérostatiques) واستعمالها في رفع التخطيط الطوبوغرافي وشبكة المياه والتقسيم العقاري ومن ثمّة في الميدان العسكري. وقد أخذت الصورة الجوية في التطور منذ ذلك التاريخ فانتشر استعمالها وتنوع.

ولقد اكتفى الأثريون والمؤرخون في البداية بما توفر الصورة الجوية من معلومات شاملة ودقيقة للمعالم والمواقع الأثرية البارزة وأصبحت منذ أعوام ضرورية للقيام بالحفريات ومراقبة المواقع وتقدم المقاطع وكل الأعمال المضرة بالآثار.

ولكن علم الآثار الجوي لم يعد محصورا في وظيفته الأولى فحسب اذ يمكن بالخصوص من اكتشاف الأنقاض المطمورة جزئيا أو كليا. وهنا تكمن قيمة الصورة الجوية وأهميتها. وهو ما يفسر الدفع الذي عرفه هذا العلم خلال الحرب العالمية الثانية ببريطانيا. ويتفق الاختصاصيون اعتبار الأب بواديبار (1878-1955 Poidebard) هو باعث هذا العلم اذ حدد ملامحه وقواعده من خلال عدة مهمات مكنته من تحديد اللّيماس الروماني بسوريا ومن القيام برفع للمدينتين الفينيقيتين صور وصيدا وقد سار على دربه عدة باحثين أوروبيين بمنطقة الشرق الأوسط. أما المغرب العربي فسيعرف أول مسح بالصورة الجوية بعد الحرب العالمية الثانية بفضل الكولونيل باراداس (Baradan) الذي تمكن في سنة 1949 من ضبط اللّيماس الروماني بنوميديا (جنوب الجزائر) وأصبح كتابه (Fossatum Africae) مرجعا كلاسيكيا (أساسيا) هكذا أصبح علم الآثار الجوي مصدر معلومات أساسية للأثري وحتى للمؤرخ وهو ما ينشر انتشاره السريع بكل أوروبا وأمريكا.

ويمكن أن نقسم علم الآثار الجوي إلى قسمين :

أولا : المشاهدات الجوية بالعين المجردة وهي تمكننا من نظرة شاملة لكامل الجهة المدروسة ومن التعرف الأولي على الميدان مما يسهل حسن اختيار منطقة التنقيب الشيء الذي يصعب مشاهدته على عين المكان : فالأنقاض التي سويت بالأرض وأصبحت تمثل تضاريس دقيقة لا يمكن مشاهدتها الا عن طريق الطائرة. نفس الشيء بالنسبة للنباتات حسب الفصول ومكان زراعتها وكيفية نموها ان كانت على أنقاض مطمورة أم لا. ومجموعة الطرقات لا تشاهد الا من الطائرة أيضا، ويشير التقاؤها نظريا إلى وجود موقع أو ميناء مثلا ان كانت على الساحل.

ثانيا : الصورة الجوية وتكمن من ابراز المجموعات ومن الحصول على مشاهد ساشعة نسبيا وهي لا تساعد على ضبط الاطار الجغرافي الذي توجد ضمنه الآثار وثانيا تسمح بالقيام برسوم خرائطية وثالثا توفر وثائق تمكن من دراسة متأنية. وهذا الاستعمال هو الهدف الأسمى من هاته العملية.

وإن دراسة الصورة الجوية واستغلالها أمران دقيقان ويتطلبان بطبيعة الحال معرفة بل وتخصصا في الميدان حتى يقع ضبط التضاريس والشبكة المائية والنباتات من غابات وزراعات ـ ووسائل الاتصال ـ من طرقات وسكك حديدية وخطوط كهربائية ـ وأخيرا العمران. ذلك ان الصورة العادية للأشياء تتغير من حيث الشكل والقياسات والألوان والظلال وتركيب عناصر الصورة واستغلالها. ويكون تفسير الصورة الجوية واستعمالها مرتبط بنوعية الصورة عمودية أو منحنية ومدى تطور الآلات واطار أخذ الصورة (والساعدة والفصل والمناخ) ووسيلة القراءة (العين المجردة أو المجساد (stéréoscope) وأخيرا استعمال الصورة العادية أو الرسم المجسامي (Stéréogramme).

فالمسألة اذن دقيقة ومتشعبة والوقوع في الخطأ وارد لذا يجب تشريك اختصاصات متعددة والقيام بعمل جماعي مع التحلي بكثير من الصبر والتمتع بثقافة عامة واسعة اذ يجب تحليل كل عنصر وجزئية من الصورة.

وتكمن التغطية الجوية بالمقارنة مع المعلومات التاريخية والخرائطية من طرح المسائل على مستوى كامل الجهة وأولها الطبوغرافيا التاريخية ان تغييرات المشاهد منذ العهد القديم وعلاقة الموقع الأثري بها كما تمكن أيضا من وضع ملامح كرونولوجيا نسبية للاستقرار بالأرض وذلك من خلال العلاقة بين العناصر الأساسية للمشاهد وهي الطرقات والعمران وتقسيم الأرض. فالصورة الجوية وثيقة أساسية لدراسة علم الآثار الزراعي والعمراني الريفي وعلاقته بمحيطه في كل أشكاله والعلاقة بين المدينة والقرية والمركز الحضري والريفي فاستعمالها اذن في الميدان التاريخي البحث يستعمل كل الأنشطة والميادين التي يتعاطاها الانسان.

كل ذلك يبرز مدى أهمية علم الآثار الجوي وفضله على المسح الأثري والدراسات الجهوية ومراجعته لعدة معطيات وانشآت عدة آثار ومواقع (وهو ما توصل إليه الباحثون ببريطانيا وفرنسا). لذا ولمواكبة تطور البحث يجب التفكير في خلق وحدة تدريس كاملة تعد للمعرفة الفنية ولتكوين المختصين وتيسير (شوفاليين) ص 214 إلى وجود توجهين في التكوين، أحدهما انكلوساكسوني الذي يفضل تكوين المختصين مع الانتماء إلى نفس الفريق والثاني لاتيني ويفضل التكوين الشامل لمفسر الصور. وفي رأينا يجب أن يكون التكوين في البداية عاما الا ان الاختصاص لا بد منه لما يشهده هذا العلم من تطور مطرد على المستوى التقني والفني. وان أحسن صيغة تمثل في العمل في فريق متعدد الاختصاصات اذ يجب ادراك كل العناصر المؤثرة في الوسط الطبيعي والبشري.

ولكن وبقدر ما ندرك أهمية الصورة الجوية بقدر ما ندرك أيضا حدودها كعدم تمكيننا من كرونولوجيا دقيقة وسوء نشر بعض الصور وكلفة الصورة التي يقع انتقاؤها من بعض الأحيان من بين مئات أو الاف صور سلبية وبعد طلعات متكررة وموزعة على كل الفصول والأوقات. على أن هذه الحدود لا تنقص من قيمة الصورة الجوية.

أخيرا نشير إلى ان الصورة لم تعد تؤخذ من الطائرة فقط ولكن من الأقمار الصناعية أيضا، بفضل الاستشعار عن بعد الذي يمكننا بالخصوص من اظهار بعض الهياكل القديمة كالمسح العقاري القديم مثلا. لكن لا يبدو انها ارتقت إلى قيمة الصورة العادية إلا ان فائدتها أكيدة بخصوص تغطية مناطق يصعب التنقل فيها.

الخاتمة :

لقد بات من الواضح ان تكوين اطارات في ميدان المسح الأثري أمر متأكد وملح. فتراثنا متعدد يوميا بالانقراض أمام انعكاسات التهيئة العمرانية وبرامج التنمية ببلادنا دون الحديث عن عمليات النهب والسرقة فالمسح وحده يمكن من تغطية شاملة للمواقع الأثرية وللمعالم التاريخية وتعريفها وضبطها. تلك هي العملية الأولى لانقاذ تراثنا. والدافع الثاني لتكوين الاطارات فهو مرتبط بما يعرفه هذا الميدان من تطور علمي وفني مطرد في البلدان المتقدمة ووجوب مواكبة التقدم الذي يعرفه هذا العلم.

وتكوين الاطارات يجب أن يكون متنوعا وشاملا ومتفاوت الدرجات نظرا لتشعب ميدان المسح الأثري.

هناك صنفان من الاطارات : الاطار الفني ومنه العامل على الميدان مثل المهندس المعماري الأثري (الطوبوغرافي) والعامل في المخابر كالمصور (ويمكنه أيضا القيام بعمل ميداني أيضا) والكيميائي الأثري واضع الخرائط.

اطار البحث ويجب أن يشتمل على نوعين من التكوين : أولا) التكوين العلمي الأساسي ويشمل بطبيعة الحال التكوين في التاريخ اذ لا معنى للآثار بدون الاطار التاريخي ناهيك وان الهدف العلمي من المسح الأثري يتمثل في طرح الاشكاليات التاريخية أما التكوين الثاني فيهم علوم الآثار بأنواعها. وتتفرع إلى تكوين منعتق في بعض الاختصاصات وإلى تكوين عام فقط. لا يجب فهم الاختصاص بمفهومه الضيق أي التخصص في نوع معين من المعالم أو المواد الأثرية ولكن بمفهومه الواسع أي الاختصاص في فترة كاملة وهذا يستوجب معرفة أساسية في فن العمارة وتهيئة المدن والحياة الحضرية عموما والهندسة المعمارية وعلم الخزف والنقائش والاطلاع العام على الفسيفساء والنحت والمسكوكات والتكوين في الجغرافيا الفيزيائية وفي علم الخرائط. ويضاف إلى هذه المعرفة تكوين ميداني في التصوير الشمسي والرفع الهندسي والرسم. وأخيرا لا بد من تعليم تفسير الصورة الجوية.

فالمسألة اذن متشعبة وتحتاج إلى تكوين أساسي علمي وفني متعدد الاختصاصات. وهو ما يصعب في بعض الأحيان ان يلم به الشخص الواحد لذا يجب العمل في نطاق فريق متكامل ومتعدد الاختصاصات. هذا فيما يخص المسح التقليدي والجوي دون الحديث عن المسح الجيوفيزيائي والكهربائي والمغناطيسي والكهرمغناطيسي الذي يستوجب بدون شك التعامل مع ذوي الاختصاص.

المسح الأثري والتهيئة العمرانية :
التجربة التونسية

الأستاذ حامد العجابي(*)

المقدمة :

يحق للشعوب أن تفخر بماضيها وبحضارتها المتعاقبة وبما خلّفته يد الانسان من ابداع، فأصبح عنوان تاريخها ومجدها واستمرارها وعلامة دالّة على مدى مساهمتها في الحضارة الانسانية.

هذا التراث الذي بدأ ينحت حجر الصّوان وانتهى إلى انشاء المدينة بكل مكوناتها وعناصرها لم يكن يثير اهتماما خاصا لدى الناس بل كانوا يتعاملون معه بحسب الحاجة، فقد يستغلونه مسكنا لهم أو مربطا لحيواناتهم أو خزانا لمياههم أو غير ذلك مما تهيئه النماذج المتوفرة لديهم.

لكن التفطن إلى أهميته ارتبط بعصر النهضة الأوروبية وبالمحاولات الاستعمارية لبسط نوفذها على بقية الشعوب ونهب ثرواتها. وفي تونس مثلا بدأت خيوط الاستعمار تنسج منذ أواسط القرن 19 م، وقد تزامنت مع حركة أصبحت نشيطة في أوربا تتمثل في جمع التّحف واقتنائها ثم عرضها سواء داخل قصورهم الخاصة أو في أماكن عمومية أطلق عليها فيما بعد اسم « متحف ».

ومما زاد في تعميق هذه النظرة ما تقوم به الحملات الاستكشافية الاستعمارية بصورة فردية أو جماعية وتدوينها لكل ما يعترض سبيلها مما شجع على الاهتمام بالآثار الموزعة على كامل التراب التونسي، فاستغلوها أحسن استغلال ووظفوها ضمن اهتماماتهم بدليل أنه لم تمض سوى خمس سنوات على احتلال البلاد التونسية سنة 1881 م حتى أسسوا فيها متحفا في احدى القصور التي أهداها « الباي عليّ » انذاك بمنطقة باردو وأطلق عليه اسم « المتحف العلوي » وتم تدشينه في سنة 1887 م. ثم زاد الاهتمام أكثر فأكثر بالمعالم والمواقع الأثرية لأنها تعتبر المموّل الرئيسي لقطاع المتاحف اضافة إلى الشراءات الاهداء.

التشريع التونسي لحماية الآثار :

لا شك أن لكل بلد تراثه الحضاري المميز لكيانه والمؤكد لجذوره وصل إليه رغم الهزّات العديدة عبر التاريخ والتي أحدثت شروخا عميقة في كتير من الأحيان أتلف مدنا بأكملها ولا زالت تحدث إلى الآن.

(*) باحث بالمعهد الوطني للتراث ـ تونس.

فلذلك جاء دور القوانين والقرارات لحماية آثارنا بجملة من النصوص التي من شأنها أن تضع جدا لكل التجاوزات سواء كانت بقصد أو بغير قصد، ويمكن تقسيمها إلى فترتين :

1) الفترة الاستعمارية :

حيث كان التركيز فيها على كل ما هو سابق للفتوحات العربية لغاية ايديولوجية حاول تعميقها المستعمر دون جدوى وكان يرمي من ورائها طمس الهوية وقطع الجذور العربية الاسلامية. على أن تلك القوانين كان لها دور فعال ونتائج ايجابية لأنها حافظت قدر الامكان على ما تبقى من آثار في عدة جهات.

وللدلالة على ذلك فان القانون الصادر في 18 فيفري سنة 1920 يعتبر أن المناطق الأثرية بكامل التراب التونسي محضورة يحجّر فيها البناء.وغرس الأشجار الا اذا ثبت بعد اجراء أسبار أنها لا تحتوي على آثار وكل ما يعثر عليه سواء كان منقولا أو غير منقول انما هو ملك للدولة سواء كان تابعا للمجالس البلدية أو أملاك خاصة. وللدولة ان تتخذ الاجراءات اللازمة لحوز الأراضي التي في ظاهرها أو باطنها آثار، ويتم انتزاعها للمصلحة العامة طبقا للقوانين الجاري بها العمل وللمؤسسات المختصة في حفظ الآثار وصيانتها وابرازها، أن تقوم بالأشغال الضرورية في أي زمان ومكان وتفقدّها بصورة دورية.

كما يحجّر هدم أو افساد أو تغيير المعالم الأثرية أو اجراء أشغال بالقرب منها، قد تؤثر عليها تأثيرا لسبيا أو الانتفاع بها مثل خزّانات الماء والمواجل والحنايا والآبار. كما يمنع استعمالها كمساكن أو مخازن أو اصطبلات اضافة إلى منع المتاجرة بالآثار مهما كان نوعها. وكذلك يحجّر تعليق الاعلانات على الأبنية الأثرية، ولا يجوز لأي كان أن يقوم بأعمال حفر قصد التفتيش والبحث عن الآثار حتّى لو كان في ملكه الخاص.

2) مرحلة الاستقلال :

وفيما أنشئت كتابة دولة للشؤون الثقافية والاعلام، تعنى بكل ما له علاقة بالثقافة والتراث أسند لها مهمة احداث مؤسسة علمية لها صبغة أثرية بحتة أطلقوا عليها اسم « المعهد القومي للآثار والفنون » بتاريخ 2 أفريل سنة 1966. هذا المعهد طور نظرته للآثار فأصبحت أشمل وأعمق وأعطت دفعا جديدا للقوانين المتلاحقة ونفسا أكبر مما كان عليه للآثار العربية الاسلامية احدى ركائز الحضارة الانسانية التي لم يولها المستعمر أهمية ولم يعمل جاهدا على ابرازها أو المحافظة عليها على غرار ما قام بن بالنسبة للفترات السابقة لها.

وهو المؤسسة العلمية الوحيدة المعنية مباشرة بأمر هذا التراث، فهو المنظّم لقطاع المتاحف والحفريات والتّرميم، ينتدب الكفاءات العلمية المختّصة والمهارات الفنية التي بامكانها التعامل مع الآثار بجميع فروعها واختصاصاتها المتنوعة. وهو مدعو إلى رسكلة وتأطير

الاطار العلمي بتنظيم الندوات العلمية والمشاركات الدولية والتربصات المحلية والخارجية، وكذلك بالنسبة للاطار الفني الذي هو في حاجة إلى معرفة أساليب العمل وأدواته المتطورة يوما بعد يوم. ومع ذلك فان هذا القطاع يشكو نقصا على مستوى الاطار الفني بصفة خاصة لأنه غير قادر على تغطية كل المناطق والمدن الأثرية بالرغم من المجهود الكبير الذي يبذله لتحقيق أكبر نسب النجاح في تدخلاته وإنجازه للعديد من المشاريع على مستوى الترميم والمحافظة أو على مستوى الحفريات التي تغطّي كامل الفترات التاريخية أو انشاء المتاحف القومية والجهوية.

ومن بين مهام المعهد القومي للآثار والفنون ما يلي :

المسح الأثري :

وهو التغطية الشاملة لكل المناطق الأثرية البريّة منها والبحرية وله أوجه عديدة منها البسيط ومنها المعقّد نظرا للتقنيات الحديثة والآلات المتطورة على غرار ما يقوم به البعض باستعمال المسح المغناطيسي أو طريقة الاستشعار عن بعد وما توفره من معلومات وخرائط وفي ذلك توفير كبير للوقت وإن كانت باهضة الثمن وليس في متناول المؤسسات الناشئة ذات الموارد المالية المحدودة.

وعلى كل حال فان هذا التطور التقني العجيب لا يلغي دورا أساسيا يجب القيام به مهما كانت الوسائل ويتمثل في الانتقال على عين المكان لمراقبة المعلم أو الموقع وجمع كل المعلومات المتعلقة بهما، ويكون ذلك عن طريق تقسيم الخريطة إلى مناطق وكلّما فرغوا من احداها انتقلوا إلى المنطقة الموالية بصورة تدريجية ومنظّمة إلى أن تتم عملية المسح وتكون الملفات جاهزة بكل الوثائق المطلوبة.

ونظرا لما يتطلبه من جهد ومال وإطار علميّ وفنّي قلّما يتوفر في البلدان حديثة العهد بهذا الميدان، فالأفضل التخطيط له مسبقا وتنظيم آجال معيّنة منها ما يكون على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وكذلك تقسيم العمل داخل المدن وخارجها، فيتناولون المعلم والموقع بالبحث والدرس ويضبطونهما في سجلّات ويكوّنون ملفات لكل واحد منها.

محتويات الملف :

- بطاقة ارشادات مستوفية لكل المعلومات والملاحظات عن المعلم والموقع.
- خريطة طوبوغرافية.
- صور فوتوغرافية.

- تصاميم ومقاطع واجهات.
- رسوم لأهمّ محتويات المعلم.

أهداف المسح الأثري :

لا بد لأي عمل من أهداف محددة وأهداف المسح الأثري كثيرة منها :

- حصر جميع المعالم الأثرية.
- ضبط المواقع وتحديد مساحتها.
- تدوين كل التحف الأثرية على اختلاف أنواعها مما هو منثور فوق المواقع أو في حوزة المالكين الخواص أو مستعملا في البناءات الحديثة كالأعمدة والتّيجان والحجارة المنقوشة وشواهد القبور... الخ.

وهذا من شأنه أن يثري متاحفنا القومية والجهوية اضافة إلى معرفته معرفة دقيقة فنعمل على جلبه ومعالجته ثم عرضه قبل أن يضيع ويتلف بطريقة أو بأخرى.

التسجيل والترتيب :

وهذا بطبيعة الحال يستلزم بالضرورة القيام بتسجيل الآثار المنقولة وغير المنقولة طبقا لأحكام التسجيل والترتيب الصادرة في الرائد الرسمي بتاريخ 13-16 ماي سنة 1986 كما يلي :

الفصل 4 يتم ترتيب الآثار غير المنقولة والمواقع الطبيعية والعمرانية المسجلة لدى السلط الاثارية بمقتضى أمر يصدر باقتراح من الوزير الذي ترجع إليه شؤون الآثار بعد أخذ رأي لجنة استشارية يقع ضبط مهامها وتركيبها وكيفية تسييرها بمقتضى أمر وبعد اجراء بحث لا تتجاوز مدّته الستة أشهر من الاعلان عليه بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

الفصل 5 يحدد أمر الترتيب المنصوص عليه بالفصل السابق منطقة الصيانة التي توجد بها الآثار والمواقع المعنية بالترتيب.

الفصل 6 يمنع استعمال الآثار والمباني والمعالم التاريخية والمواقع الطبيعية والعمرانية المسجلة والمرتبة طبقا لاحكام هذا القانون لأغراض تختلف وأهدافها والنراتيب التابعة لها الا في حالات استثنائية يقع التنصيص عليها بمقتضى أمر.

الفصل 11 تتولى السلط الآثارية تسجيل الآثار غير المنقولة بسجلّ خاص بالمناطق الآثارية والأبنية العتيقة والمعالم التاريخية في انتظار ترتيبها حسب اجراءات

الترتيب. تتولى السلط الآثارية تسجيل الآثار المنقولة بسجلاتها الرسمية وتحرير وثائق وصفية في شأنها تسلم لماسكيها لترفق حيث كانت.

الفصل 12 ينجرّ عن عملية تسجيل وترتيب الآثار غير المنقولة حقوق ارتفاع داخل مناطق الصيانة تتمثل فيما يلي :

1) عدم المساس بها أو الحاق الضرر بما من شأنه أن يغير صبغتها الاثارية أو طابعها التاريخي أو المعماري.

2) عدم فصل أي جزء منها.

3) عدم الصاق الاعلانات أو الكتابة أو وضع اللافتات داخل المناطق المذكورة أو على الآثار أو على المعالم التاريخية.

4) عدم استعمال جدران الأبنية الآثارية والمعالم التاريخية لحمل أجهزة الكهرباء أو الهاتف وغير ذلك من الأجهزة التي تشوّه مظهر تلك الأبنية الآثارية والمعالم التاريخية وتصدّع بنيانها، وعند الضرورة يجب ردم هذه الأجهزة في التراب حسب الكيفية التي تحدّدها السلط الآثارية.

5) عدم اقامة أية بناية سطحية أو علوية داخلها إلا اذا كانت منسجمة من حيث طراز الأبنية وألوانها وارتفاعها ومواد بنائها وملاءمتها مع المحيط.

6) عدم فتح نوافذ أو شرفات عليها.

7) عدم غرس الأشجار أو مدّ القنوات أو الأنابيب داخلها.

8) عدم استعمال المعدات وكل ما من شأنه الحاق الضرر بها أو بالمعالم التاريخية الموجودة بها.

9) حق الزيارة والتصوير والدرس من قبل السلط الآثارية أو ممّن لديه رخصة في ذلك منها بالنسبة للآثار غير المنقولة التي لم تكن في حوزتها أو تصرّفها.

الفصل 13 تخضع الآثار المنقولة المسجلة لدى السلط الآثارية لحقوق ارتفاع تتمثل فيما يلي :

1) عدم جواز تحوير الأثر أو اصلاحه أو ترميمه أو نقله داخل تراب الجمهورية أو تصديره خارجها بدون ترخيص مسبّق من السلط الآثارية.

2) حق الزيارة والتصوير والدرس للآثار المنقولة في أي يد كانت لفائدة السلط الاثارية وهو مضمون لمن له رخصة خاصة منها في ذلك.

3) عدم الحاق الضرر بها أو القيام بما من شأنه المساس بمنظرها.

الفصل 27 يأخذ أمر التهيئة العمرانية بعين الاعتبار أمر الترتيب السابق له والخاص بالموقع الطبيعي أو العمراني المعني بأمر التهيئة العمرانية المذكورة أعلاه.

ويقع تغيير أمر التهيئة العمرانية السابق لأمر الترتيب إن دعت الحاجة إلى حماية موقع طبيعي أو عمراني داخل منطقة الصيانة الخاضعة له.

الفصل 28 في حالة وجود خطر يهدد موقعا طبيعيا أو عمرانيا له أهمية تاريخية لم يقع ترتيبه ويوجد داخل منطقة بصدد تهيئتها عمرانيا، فانه يقع استشارة اللجنة المنصوص عليها بالفصل 4 من هذا القانون في خصوص أعمال التهيئة المزمع انجازها في ظرف لا يتجاوز الستة أشهر من تاريخ فتح البحث المشار إليه بالفصل 4 من هذا القانون ويعتبر الموقع طيلة هذه المدة كما لو كان موقعا مرتّبا وتنطبق عليه أحكام هذا القانون.

التهيئة العمرانية :

هذا الحرص الشديد على ضمان الاحاطة باثارنا قابله حرص متزايد من قبل وزارة التجهيز والاسكان على تخطيط المدن وتهيئتها موازاة مع حركة البناء والتشييد التي أخذت تتعاظم شيئا فشيئا.

ولذلك أحدثت الوزارة قسما خاصا بالتهيئة العمرانية يسهر على تخطيط وتنظيم المدن والأرياف بتنفيذ عديد الأمثلة (التوجيهية والتهيئة العمرانية والتفصيلية).

الأمثلة التوجيهية للتعمير :

هذه الأمثلة تضبط الاتجاهات الأساسية للتهيئة خاصة فيما يتعلق بتوسيع التجمعات العمرانية وهي توجه وتنسق برامج الدولة والجماعات العمومية والمحلية والجهوية والمؤسسات والمصالح العمرانية المسطرة في اطار افاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمخططات القطاعية وباعتبار العلاقات بين تلك التجمعات العمرانية والجهات الجاورة وما يتعيّن المحافظة عليه من التوازن بين التوسع العمراني، ومباشرة النشاطات الفلاحية وتواجد المزارع المختصة وحماية المرتفعات المشجرة والمواقع الطبيعية ومناطق حماية المعالم التاريخية والمواق الأثرية بالمناطق القابلة لتوسع التجمعات العمرانية على المدى المتوسط والبعيد ونموّها، وتحدد الأمثلة التوجيهية على وجه الخصوص مآل الأراضي بصفة عامة وتركيز التجهيزات الكبرى للهياكل الأساسية والتنظيم العام للنقل وتحديد مواقع المصالح والنشاطات الأكثر أهمية. كما تأخذ بعين الاعتبار المخاطر الطبيعية والتأثيرات على البيئة.

أمثلة التهيئة العمرانية :

تضبط أمثلة التهيئة العمرانية في نطاق اتجاهات الأمثلة التوجيهية للتعمير. فهي تحدّد تخصيص المناطق الترابية حسب الاستعمال الرئيسي الذي يتعين اتباعه أو حسب طبيعة النشاطات السائدة التي يمكن أن تباشر بها والنشاطات التي يجب تحجير القيام بها فيها. كما تضبط كثافة البناء المخوّلة بالنسبة لكل منطقة ترابية مخصصة أو كل جزء منها وذلك خاصة باعتبار طاقة التجهيزات الجماعية الموجودة أو هي بصدد الانجاز.

وهي توضح كذلك تخطيط وخاصيات طرقات الجولان الرئيسية التي يجب المحافظة عليها أو تغييرها أو احداثها.

ثم تحدد الأحياء والمباني التاريخية والمواقع الأثرية أو الطبيعية التي يجب حمايتها أو احياؤها وكذلك المناطق التي يجب المحافظة عليها.

وهي تضبط المواقع المخصصة للطرقات والمنشآت والتجهيزات العمومية وللأجهزة ذات المصلحة العامة وكذلك المساحات الخضراء.

ومن جهة أخرى تضبط قواعد التعمير المتعلقة بحق تركيز البنايات ومآلها وطبيعتها وتدعيم الاندماج الاجتماعي وسط التجمعات السكنية والاستعمال الأفضل للأراضي عبر البناء العمودي كلّما تسنى ذلك.

أمثلة التهيئة التفصيلية :

ترمي هذه الأمثلة إلى دراسة تهيئة وتجهيز الأراضي المبنية أو غير المبنية خاصة لغرض انجاز تقاسيم وبنايات أو منشآت وتجهيزات عمومية ونشاطات مختلفة.

وتضبط كذلك طبيعة ومآل البنايات وغيرها من طرق أشغال الأرض والطرقات والشبكات المختلفة وكذلك ارتفاقات المظهر.

كما تضبط البرنامج الجملي للبنايات والمنشآت أو التجهيزات العمومية أو الخاصة فهي بالضرورة تطابق توجيهات المخطط التوجيهي ومقتضيات مثال التهيئة. ويتولى اعداد مثال التهيئة التفصيلية المصالح المختصة التابعة للوزارة المكلفة بالتعمير بطلب من الجماعات العمومية المحلية المعنية بالأمر أو بعد أخذ رأيها، كما يمكن اعداده من طرف الجماعات العمومية التي يهمها الأمر أو من طرف الوكالات العقارية المعنية بالأمر داخل مناطق شفعتها. وفي هاتين الحالتين وقبل كل اشهار أو تطبيق لمثال التهيئة التفصيلي يجب عرضه على موافقة الوزارة المكلفة بالنعمير النى تتأكد من مطابقنه لمقتضيات مثال التهيئة.

اذن بهذه الأمثلة وشيء من النسيق بين مختلف المختصين والمؤسسات مثل الولاية والمعتمدية والبلدية يمكن مراقبة مناطق العمران عن كثب مما يسمح لهم بتوزيع جغرافي

لاحياء لمدينة بشكل منظّم ومدروس كما يمكن ضبط المواقع والمعالم الأثرية والتاريخية وحمايتها من كل ما يهدّدها من أخطار.

وقد يخطىء البعض عندما يرى أن التراث الحضاري يشكل عائقا للتهيئة العمرانية، لذا يجب التخلص منه بأي صورة من الصور، وهذا في الحقيقة قصور في الرؤيا يجب التصدّي له وبكل الوسائل لأن التهيئة العمرانية عليها أن تأخذ في اعتبارها هذا الارث الحضاري الذي لا يمكن الاستغناء عنه، بل يجب أن نعطيه المكانة والحيّز اللازمين في كل مخططاتنا لنكون قد ساهمنا بذلك في المحافظة عليه وإبرازه واحيائه وتقديمه في أحسن صورة للأجيال القادمة فيكون حلّ اعتزاز وفخر وشحذ للعزائم ودافع لغد أفضل.

وسائل العمل :

وللقيام بهذا العمل الجبّار لا بدّ من وسائل عمل ضرورية لا مندوحة عنها يلتقي فيها الأثري والمهيّء العمراني وتتمثل في :

- المصادر والمراجع.
- الأطلس الأثري.
- الخرائط الأثرية بمقياس :
  - 1/500.000
  - 1/200.000
  - 1/100.000
  - 1/50.000
  - 1/2.000
- التغطية الكاملة بالصور الجوية.
- الرسائل الجامعية المتعلقة بالجهات.
- الأرشيف القومي.
- أرشيف البلديات.
- أطلس ما قبل التاريخ.

فالمهيء العمراني لا بد له أن يجمع كل هذه الوثائق ويركز بصفة خاصة على المناطقة التي ينوي تهيئتها ويلجأ إلى معلومات اضافية إذا لم تتوفر له عن طريق ما جمعه من وثانق بالاتصال بمن يهمهم الأمر في جميع المجالات والاختصاصات حتى يضمن لنفسه حظوظا أكبر لتقديم عمل يصبح فيما بعد مرجعا يعتمد عليه في كل الحالات العاجلة والآجلة.

فالمثال التوجيهي الذي نشر سنة 1985 مضافا إليه تقرير واطلس توضيحي للخطوط العريضة التي يجب اتباعها لدعم النمو المتوازن لمختلف جهات البلاد التونسية ولتفادي

التفاوت الذي حصل لبعض الجهات على حساب البعض الآخرَ مثلما هو الشأن بالنسبة للشمال الشرقي الذي تكدّست فيه المشاريع لحد التخمة بينما لم ينل بقية الجهات من المشاريع ما يستحق الذكر.

هذا المثال من شأن أن يعطي للمسؤولين على قطاع التنمية نظرة شاملة سواء فيما يتعلق بالاقتصاد أو الصناعة أو التجهيزات الثقافية بما فيها المعالم والمواقع التاريخية ويقدم لهم المناسبة لتعديل اختياراتهم وتوزيعها توزيعا عادلا يضمن لجميع الجهات تكافأ الفرص في جميع المجالات.

واذا كان مقياس 1/1000.000 هذا شأنه فان مقياس ما بين 1/500.000 إلى 1/200.000 له نفس الاختصاصات تقريبا وإنما ميزته تقسيم البلاد إلى ستة جهات هي : الشمال الغربي، الشمال الشرقي، الوسط الغربي، الوسط الشرقي، الجنوب الغربي، الجنوب الشرقي، ويركّز بصفة خاصة على كل جهة بصورة منفردة.

أما المقياس ما بين 1/50.000 إلى 1/10.000، فيحدد لنا الخيارات الكبرى في كيفية تهيئة المدن والمواقع التاريخية وتنظيم المواصلات والتجهيزات الكبرى التي تتميز بها المدن عن سائر المناطق الأخرى ومن مهامه تحديد المنظور المستقبلي على المدى البعيد من حيث :

- ضبط مناطق التوسع أو الامتداد العمراني.
- تخصيص مساحات لاستغلالها عند الحاجة تكون تحت تصرف الفنّيين والمختصين في عمليات التقسيم.
- ضبط برامج العمليات العامة والخاصة.

وبهذه الطريقة يمكن تحديد المراكز التاريخية والمناطق ذات الكثافة السكانية والمناطق السياحية.

على أن المقياس ما بين 1/5.000 إلى 1/1.000 بدوره يحدد القواعد العامة لاستعمال الأرض مصحوبا بنظام وطريقة ملزمة لكل الناس على فرص احترام تطبيقها وهو يخصّ المدن والتجمعات الريفية ويتحدد ذلك برخص البناء وعندئذ يمكن تحديد المناطق الخضراء والمواقع التاريخية المسجلة وغير المسجلة.

وأخيرا فان المقياس ما بين 1/2.000 إلى 1/500 يهدف إلى انجاز التقاسيم والتجهيزات العامة مصحوبة بتراتيب خاصة. وكما هو ملاحظ فانه أكثر تفصيلا ودقة وضبطا من الأمثلة السابقة بل هو تطبيق عملي للمشاريع المقترحة في الأمثلة السابقة.

من هنا جاء دور التنسيق مع مختلف المصالح المعنية وبصفة خاصة مع المعهد القومي للآثار والفنون الذي يهمه أمر التراث وحتى لا ترتكب هفوات من شأنها أن تضر بمصلحة المواقع والمعالم التاريخية. وذلك لم يغفل المشرّع التونسي عن هذا الجانب، ففي قانون 2 أفريل 1966 فصل ينصّ على مراقبة الاعداد الجارية في المدن والأرياف والسهر على تسجيل التدابير المتخذة لوقاية المعالم والمواقع بكراريس الشروط، وعلى المشاركة في أعمال لجنة البناءات المدنية وغيرها من الهيئات الرسمية أو الخاصة الموجودة الآن أو التي ستوجد اذا كان نشاطها أثر على المعالم التاريخية أو المواقع الأثرية وبالعناية بوقاية المجموعات العمرانية التي تقرّر أن لها صبغة تاريخية، ثم يؤكد المشرع بعد ذلك في قانون 13-16 ماي 1986 في فصليه 27 و28 على أخذ أمر التهيئة العمرانية بعين الاعتبار أمر ترتيب المعالم والمواقع.

لذلك تكون فريق عمل يجمع بين أثريين وأساتذة وفنيين تابعين لوزارة التجهيز قصد اعداد خرائط أثرية تمسح كامل البلاد التونسية متوخّين في ذلك :

1) المنهجية العلمية.

2) وحسن استعمال التقنية الحديثة.

وقد أملى هذا الاختيار ظروف معيّنة منها اعادة النظر فيما نشر من اطالس وخرائط أثرية نظرا للاضافات الجديدة على مستوى المعالم والمواقع نتيجة الدراسات الجامعية أو البحوث العلمية التي يقوم بها الباحثون الأثريون.

فالاكتشافات تتلاحق يوما بعد يوم، ولذا وجب التدارك من ناحية أخرى فان عمليات التوسع العمراني والتهيئة العمرانية التي شملت كل البلاد التونسية تقريبا لم تأخذ بعين الاعتبار تراثنا الثقافي والتاريخي.

ثم بصفة خاصة البرنامج القومي لوضع خرائط لكل المناطق المهددة بأخطار الفيضانات «Plan Danger» تساهم فيه اليونسكو لحصر هذه المناطق وضبطها بصورة دقيقة. فكانت الفرصة ثمينة لجمع كل الأطراف المعنية بهذا البرنامج وتحديد تصور وآجال لانجازه. وقد انطلقت الأشغال بتمشيط المدن والقرى والأرياف وسجلت كل الظواهر التي صنعتها يد الانسان سواء كانت معلما أو موقعا أو تحفة فنية مهما كان مصدرها ووضعتها في سجلات خاصة لتصبح بعد ذلك ملكا عاما أو على الأصح ملكا للدولة لا يحق لأي كان أن يشوّهه أو ينقله أو يستعمله لأغراض غير التي أعدت له سواء كان ظاهرا أو خفيا ما زال في باطن الأرض. ويكتسي هذا العمل طابعين متميزين أحدهما داخل المدن نظرا لما له علاقة بالحياة اليومية. فالمدن الاسلامية العتيقة مستمرة في أدائها دون انقطاع. استطاعت أن تصمد في كثير من الأحيان رغم ما طرأ عليها من تغيير نتيجة التطور في أساليب الحياة، هذه سنة الكون وهو سرّ بقائها والا هجرت وأصبحت خرابا وينتهي أداؤها ودورها التاريخي والوظائفي مثلما هو الشأن

بالنسبة للعديد من المواقع التي كانت بدورها عواصم مثل « رقادة » و« صبرة المنصورية ». والمدينة عبارة عن مجموعة من المكوّنات منها المؤسسات الدينية والمدنية والدّفاعية وكلّها عناصر تتآلف فيما بينها لتكوّن نسيجا معماريا تتميز به العصور بعضها عن بعض لذلك وجب على كل باحث أن يتلمس أثر هذه المنشآت ويلاحقها بالدرس والتمحيص ويسجل كل صغيرة وكبيرة ويدون كل ملاحظاته حتى تتاح له ولغيره رصد كل التغيرات وتبويبها فتصبح بعد ذلك أداة عمل بل احدى المركتزات التي لا يمكن لأي باحث أن يعزف عنها.

أما العمل خارج المدن فيتطلب معرفة أدق وأشمل، معرفة بضبط المواقع والمعالم ودقة في ملاحظة اللّقى الأثرية ومعرفة بالأسماء القديمة والحديثة ومقاربة بعضها ببعض وكذلك ملاحقة الرّوايات الشفوية فقد تكون عاملا أساسيا للتوصل إلى معرفة الأثر.

الـمـوقـع والـمـعـلـم :

ولتحديد مفهوم للموقع والمعلم يمكن القول بأن الموقع هو فضاء طبوغرافي يكتسي أهمية من الناحيتين الطبيعية والعمرانية وله صبغة جمالية وعلمية وتاريخية يكون منظره من زاوية ما أو من عدة زوايا مظهرا لحياة بشرية ولتقاليد ومعطيات تاريخية وحضارية.

بينما المعلم هو كلّ عمل أو مجموعة أعمال قام بها الانسان منذ فترة ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا تقوم شاهدا على حضارة ذلك العصر وتاريخ المنطقة التي أحدث فيها.

ولا بد من التأكيد بأن مقاييس ضبط المواقع والمعالم على الخريطة الأثرية يختلف احداهما عن الآخر لأنه اذا كان بالامكان رصد المواقع ووضعها في سلّم 1/50.000 فان المعالم سواء كانت داخل المدن أو في الأرياف ليس بامكانها أن تبرز في هذا السّلم وإنما يجب أن تتعامل معها مثلا بسلّم 1/2.000.

المـحـافـظـة عـلـى الـتـراث :

وللمحافظة على ما تزخر به بلادنا من آثار أحدثت وزارة الثقافة هياكل على النحو التالي :

المجلس الاستشاري :

لقد ارتأت الوزارة مرجع النظر أن تكوّن لجنة استشارية لترتيب الآثار تجمع العديد من ممثلي الوزارات ومن مهامها أن تدلي برأيها بشأن كل الملفات المتعلقة بترتيب الاثار العقارية التي وقع جردها من قبل السلطات الأثرية مباشرة وباقتراح من المجموعات الجهوية والمحلية، ويمكن للّجنة أن تأذن بالالتجاء إلى الاختبار قبل أن تدلي برأيها بشأن أي ملفّ ترتيب يكون محلّ نزاع. كما تتولّى متابعة الملفات التي هي بصدد التحقيق.

المجلس الأعلى لصيانة التراث :

ثم أحدثت الوزارة مجلسا أعلى لصيانة التراث والممتلكات الثقافية، له من الصلاحيات ما يمكنه من احداث وتركيز هيآت استشارية جهوية ومحلية عند الاقتضاء كما يعمل على نشر قائمات التراث قصد مراجعتها كل خمس سنوات من طرف المؤسسات والدوائر المختصة. كذلك بامكانه احداث جمعيات تدخل لصيانة التراث.

ومن مشمولاته التعريف بأهمية التراث وضرورة حمايته والعمل على جمع المعطيات والمعلومات والوثائق التي تسهل انجاز البرامج التربوية ويشجع على بعث المتاحف المتخصصة وينظم التظاهرات الثقافية بعقد النّدوات والملتقيات واصدار الدوريات والنشريات التي تخدم أهداف الصيانة ويشجع كل المبادرات الهادفة إلى بعث المؤسسات والمخابر المختصة في المحافظة على التراث. ومن مهامه وضع علامة مميزة على كل اثر تم جرده وتسجيله قصد ابرازه.

جمعيات صيانة المدن التاريخية :

لقد تأسست في أغلب المدن الكبرى جمعيات لصيانة التراث وحفظه وابرازه، وتدخلت في عديد المناسبات وكانت لها المبادرات التي أثّرت بها تأثيرا ايجابيا على غرار ما قامت به جمعية صيانة مدينة تونس خاصة فيما يتعلق بمشروعي « باب سويقة ـ الحلفاوين » و« الحفصية ». فقد كان لها نشاط كثيف وحركة دائمة وقفت بندّية أمام قرارات كانت ستكون كارثة على التراث وعلى النسيج العمراني داخل مدينة تونس العتيقة وفرضت البديل للمشاكل المطروحة والمتفاقمة يوما بعد يوم. منها تحويل السيارات عبر نفقين تحت الأرض في منطقة باب سويقة حتى يجنّبها الاكتظاظ الذي لم يعد مقبولا من أحد لأنه وصل درجة الاختناق، ولتهذيب المنطقة شرعوا في اقامة مبان عمومية سكنية وتجارية ومساحات فسيحة للمترجلين بامكانهم التمتع بها في أوقات فراغهم أو في المناسبات الدينية والوطنية خاصة وان منطقة « باب سويقة ـ الحلفاوين » لها طابعها الذي ميزها عن بقية المناطق في شهر رمضان المعظم بالذات، فهي قبلة التونسيين سواء كانوا من داخل المدينة أو من خارجها.

أما منطقة الحفصية فقد قامت الجمعية بدراسة مشروع يمكنها من اعادة انشاء السوق القديمة والمساكن حسب التقاليد والأنماط المعروفة، اضافة إلى ترميم المعالم التاريخية وصيانتها آخذين بعين الاعتبار كل التراتيب القانونية والاجراءات الادارية. بهذه النماذج أمكن الحفاظ على طابع المدينة العتيقة بمختلف مميزاتها مع مراعاة ادماجها في حركة التطور الاقتصادي والاجتماعي حتى لا تبقى معزولة عن محيطها طبقا للمقاييس والتوصيات المتّفق عليها في منظمة اليونسكو أو الصادرة عن ندوة « نيروبي » التي انعقدت بتاريخ 26 نوفمبر 1976.

على ان هذا الوضع الجديد نتج عنه بعض السلبيات منها تعويض مجموعات من الناس تعودت على مدى أحقاب من الزمان أن تعيش حياة معينة بحسب دخلها المتواضع نتيجة المهن التي كانوا يتعاطونها في تلك الأماكن، فأصبح لها نمط وسلوك وعادات تميّزوا بها عن غيرهم يغلب عليها البساطة والقناعة في نفس الوقت. هؤلاء أصبحوا غير قادرين على مسايرة النسق الجديد، لا من حيث اقتناء المحلات السكنية أو جارية نظرا لارتفاع تكاليفها، لذلك اضطروا إلى تحويل وجهتهم إلى مناطق أخرى والعيش فيها وفي المقابل حل محلهم أناس لهم القدرة على المنافسة ومجابهة الأوضاع الجديدة، فطوّروا تجارتهم وعروضهم وخدماتهم بما يتماشى مع هذه التجهيزات والفضاءات، الشيء الذي أحدث نقلة نوعية في اتجاهين مختلفين ولغرضين متباينين فُرضت على البعض، بينما سعى اليها البعض الآخر.

أما جمعية صيانة مدينة القيروان فقد بذلت جهدا كبيرا في سبيل المحافظة على أولى منارات الاسلام في شمال افريقيا وعرفت كيف تنفث في أعماق التاريخ وإلى جذوره وتمدّ يدها إلى جامع عقبة بن نافع الفهري، وإلى مسجد ومدرسة وضريح الصّحابي أبو زمعة البلوي وإلى أسوار المدينة ومسالكها ودروبها وإعادت الحياة إلى أسواقها وإلى مقام ومنشآت سيدي عمر عبادة وإلى مدرسة سيدي عبيد الغرياني وإلى فسقية الأغالبة وما انشيء حولها من بوّابة عظيمة وسور لحمايتها، اضافة إلى ما تقرر من اقامة مشروع اسمه « المعزّ » سوف يكون له شأن في المستقبل القريب نظرا لما يحتويه من برامج لها مساس بالصناعة التقليدية القيروانية.

لقد أقنع المشرفون على هذه الجمعية بأدائهم الجيّد وحرصهم الشديد على تحمّل المسؤولية وحفظ الأمانة الشيء الذي مكّنهم من التتويج والاحراز على جائزة « آغا خان » لسنة 1992 بحصولهم على المرتبة الأولى.

وهناك مشاكل أخرى تهدّد المدن التاريخية نسوقها لأهميتها، فالتحولات الاجتماعية غداة الاستقلال أصبحت واضحة ونتيجة مباشرة للاختيارات الجديدة المتمثلة في اعادة الموازنة بين المجتمع الفلاحي والمجتمع الصناعي، هذا الأخير استقطب كثيرا من اليد العاملة وخاصة منها أهل الريف الذين كانوا يتعاطون المهن الفلاحية ويمارسونها بصفة يومية، فتركوا الأرض لأصحابها ونزلوا أفواجا إلى المدينة.

هذه الهجرة المتدفقة خلقت أزمات عديدة لأن المدن لم تكن مهيأة لاستقبالهم واستيعابهم الشيء الذي أحدث ما اصطلح عليه « بالاحياء القصديرية » المحيطة بالمدن ثم حاولوا التدرج شيئا فشيئا والتسلل داخل المدن كلّما سمحت لهم ظروفهم المادية. وفي نطاق سياسة الدولة السكانية، نشطت حركة التشييد والعمران في عدة مناطق وخضعت إلى تخطيط مسبق وتهيئة عمرانية، وبدأت تنشأ الأحياء والتجمعات السكنية الجديدة وهي على نوعين : أفقية وعمودية مجهّزة تجهيزا كاملا وتتوفر فيها جميع المرافق، فهرعت اليها الناس وخرجت أغلب العائلات من قصورهم داخل المدينة العتيقة فقامت بما يمكن تسميته بالهجرة المضادة وانخرطوا في سلك

هذا التيار الجديد وذلك لأن الجيل الجديد من الأسر التونسية لم يعد يقبل بالحياة الأسرية مثلما عاش أجدادهم ورام كل واحد منهم العيش في استقلال تام وفي حدود تضمن لهم حياة عصرية جديدة.

ومن ناحية أخرى فان تكاليف صيانة القصور والمحافظة عليها أصبحت باهضة الثمن أثقلت كاهل أصحابها اضافة إلى قلة اليد العاملة المختصة التي تتطلبها الأشغال داخل القصور بصورة مستمرة.

هذا الوضع استفاد منه الريفيون الذين اقتحموا ميادين الصناعة، فسكنوا المدينة العتيقة ودخلوا قصورها المهجورة واستأجروا بأثمان زهيدة في شكل مجموعة من العائلات كل واحدة منها تكتفي بكراء غرفة واحدة أوغرفتين فيما يبقى الصّحن وبقية المرافق مشتركا بين كل المتساكنين فنشأ ما يسمّى بـ « الوكايل ».

هذا النمط الدخيل على القصور القديمة أضر ضررا فادحا بها لأن التعامل معها نزل إلى أدنى مستوى وبات الخراب ينذر هذا التراث الثقافي الفريد في نوعه على غرار ما حصل لـ « دار المنستيري » وغيرها من قصور العاصمة.

الوكالة القومية لاحياء واستغلال التراث :

ولدعم هذا الاتجاه القومي للمحافظة على التراث، أنشأت وزارة الثقافة وكالة قومية لاحياء واستغلال التراث الأثري والتاريخي وقد أنيط بعهدتها القيام بتحقيق وتسيير وتعهد برامج احياء و استغلال التراث الأثري والتاريخي والمتحفي طبقا للدراسات المعدة مسبقا للغرض بالتعاون مع الجهات المختصة والعمل على تطوير وتنمية السياحة الثقافية وذلك بتحسين وتمديد مسالك الزيارات في المواقع الأثرية واحياء المسالك في المراكز العمرانية التقليدية (المدن القديمة) وكذلك مساندة الأعمال التي يقوم بها المعهد القومي للاثار والفنون في مجال المحافظة على التراث وصيانته واثرائه ومجهود المجموعات المحلية وجمعيات صيانة المدن وكل من له علاقة بالدفاع عن التراث.

وزارة أملاك الدولة :

ثم احدثت وزارة خاصة بأملاك الدولة لها من الخصوصيات ما يمكنها من فض المشاكل العقارية المتراكمة والمعرقلة لسير أعمال الصيانة والمحافظة رغم وجود القوانين الملزمة لأصحاب العقارات أو الضيعات الخاصة التي يوجد بها أثر تاريخي يجب صيانته سواء كان داخل المدن أو خارجها، هذا بالاضافة للمشاكل المطروحة نتيجة التطور السريع للأوضاع الاجتماعية فرضته عوامل النموّ الديموغرافي والعمراني والثورة الصناعية، مما شكّل خطرا على المعالم التاريخية والمواقع الأثرية وخاصة منها المتاخمة للمدن على غرار

« صبرة المنصورية » التي لا تبعد إلا بحوالي 2 كيلو مترا جنوبي القيروان والتي تعتبر موقعا اثريا فريدا في نوعه نظرا لكونه ثاني عاصمة فاطمية بعد المهدية وبعد ان أثبتت الأسبار أهميته، بدأ الزحف العمراني يكتسحه بصورة فوضويّة دون التوصل إلى حل سريع ونهائي لانتزاع الأرض وإيقاف الهجمات السّكانية عليها.

ادماج التراث في الحياة العامّة :

لعله من المفيد ادماج التراث التاريخي في الحياة العامة بتهيئة موقع أثري وجعله منطقة خضراء يؤمها الناس في أوقات فراغهم قد تكون عاملا أساسيا في تحسيسهم لأهمية الموقع والتراث والمحافظة على ما فيه من معالم أثرية مع برمجة الحفريات التي يعتزم القائمون على حظوظها القيام بها حسبما تقتضيه طبيعة المنطقة وتوفّر الامكانيات المادية.

ولا بدّ من التمييز بين شيئين أساسيين المواقع والمعالم التاريخية داخل المدن وخارجها فالمشاكل المطروحة والملحة على هذه المعالم والمواقع داخل المدن تختلف عمّا هي خارجها لذا، وجب على الهيئات المعنية مراعاة هذه النّواحي ووضع كل الطاقات والامكانيات لانقاذ ما هو داخل المدن مع الالتزام أكثر ما يمكن على خصوصياتها وحتى على وظيفتها الأصلية ان أمكن ذلك وفي أسرع الأوقات لأنها مهددة في كل لحظة وحين.

بالاضافة إلى المواقع والمعالم التاريخية لا بد من مراعاة المدن التاريخية والتجمعات السّكنية لما لها من خصوصيات تتميز بها عن غيرها مما أكسبها الاحترام والتقدير مثلما هو الشأن بالنسبة لمدينة تونس والقيروان وسوسة... الخ، والتجمعات مثل سيدي بوسعيد الذي تعمل من أجله كل الجهات للحفاظ على هذا النمط الفريد من نوعه سواء من حيث موقعه الجغرافي أو تماسك نسيجه العمراني. لذلك لا بد من العمل على احترام ومنع كل المتغيرات التي يمكن أن تحدث من حين لآخر سواء بالبناءات الجديدة المعدة للسكنى أو المؤسسات العمومية باجبارها على اتباع التقاليد المعمول بها في هذه الرقعة حتى لا تشوّه وتخرج عن المألوف وتصبح بعد ذلك مهدّدة بالزّوال.

الـخـاتـمـة :

جميل أن نتحدث ونعدّد المؤسسات الخاصة والعامة التي تعنى بالحفاظ على التراث التاريخي والقوانين والتشريعات المتعلقة بهذا القطاع الثقافي، وأمثلة التهيئة العمرانية على اختلافها وتنوعها في أحكام السيطرة على هذا الجانب الحيوي حتى يقوم شاهدا على مدى تعلق البلاد التونسية بكل مقومات حضارتها.

ولكن أجمل منه أن نزرع الوعي والحسّ الحضاري وننشره بين كافة الناس ونعمل من أجله بمختلف الوسائل السمعية والبصرية وعن طريق أجهزة الاعلام المختلفة وضمن برامج

التعليم الابتدائي والثانوي، لنحصد بعده حبّا متبادلا بين المواطن وتراثه وشعورا بالغيرة على هذا المجهود الانساني الذي أصبح ملكا للبشرية عامّة.

المؤسسات المعنية مباشرة بالتراث :

وزارة الثقافة

- المعهد القومي للاثار والفنون
  - المجلس الأعلى للاثار
  - الهيئات المختصة
- الوكالة القومية لاحياء واستغلال التراث الأثري والتاريخي
- اللجنة القومية للترسيم
- المجلس الأعلى للثقافة
- الهيئات الثقافية الجهوية والمحلية
- جمعيات صيانة المدن

الوزارات المعنية بصورة غير مباشرة :

- وزارة الدفاع الوطني
- وزارة الداخلية
- وزارة الشؤون الدينية
- وزارة أملاك الدولة
- وزارة التجهيز والاسكان
- وزارة السياحة

المؤسسات الجهوية والمحلية :

- الولايات
- المعتمديات
- اقليم تونس
- البلديات

المـراجــع

- الرائد التونسي : 29 ربيع الثاني 21/1338 جانفي 1920
28 جمادى الأولى 18/1338 فيفري 1920

ـ الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : 1-5 أفريل 1966
14-17 أوت 1970
21 ديسمبر 1982
09 ماي 1986
13-16 ماي 1986
01 سبتمبر 1987
06 ماي 1988
20-24 ماي 1988
13 سبتمبر 1988
20-24 جانفي 1989

— Atlas archéologique au 1/50.000 (de 1892-1913) par Babelon, Cagnat et Reinach.
— Le Complément à l'Atlas archéologique réalisé au 1/100.000 (de 1914-1932) par Cagnat et Merlin.
— Atlas des centuriations romaines, par Chevalier, les années cinquante.
— Atlas archéologique préhistorique au 1/200.000, par Zoughlami, Camps, Gragueb, Momerie, Riahi, Haïbi, et M'timet.
— Divers mémoires ou thèses comportant des cartographies sur des régions déterminées.
— Les nombreuses couvertures photographiques aériennes disponibles à l'O.T.C.
— Projet/Tun/86/009.
Cartographie pour l'intégration des sites archéologiques et historiques dans l'aménagement du territoire.
Manuel méthodologique, épreuve de travail en vue de rédaction du «deuxième draft»/Rédateur/ Jean pierre Hamel (Consultant du C.N.U.E.H) Lausanne, Mars 1989.
— Projet/Tun/86/009
Cartographie pour l'intégration des sites archéologiques et historiques dans l'aménagement du territoire.

Manuel Methodologique (Deuxième draft).

Rédacteur/Jean pierre Hamel (Consultant du C.N.U.E.H.) Lausanne, Mai-Juin 1989.

— P.N.U.D
D.G.A.T.U.
Identification des tâches à accomplir en matière de protection des sites archéologiques et des monuments historiques et présentation des

institutions habilitées à accomplir ces tâches.
Présentée par : Mme Hafidha Chekir
Assistante à la Faculté de Droit de Tunis I
et M. Fethi Jemâa
Assistant à la Faculté de Droit de Tunis
Tunis, 1989.

— Projet/Tun/86/009
Carthographie pour l'intégration des sites archéologiques et historiques dans l'aménagement du territoire.
Manuel Méthodologique, (Troisième draft)
Rédacteur / Jean pierre Hamel (Consultant du C.N.U.E.H) Lausanne, Décembre 1990.

— D.N.U.D
Phase 4 du projet Tun/86/009
Propositions pour l'amélioration de l'appareil juridique et du fonctionnement des institutions en matière de projection du patrimoine archéologique.
Par Hafidah Chekir
Fethi Jemâa.
Assistant à la Faculté de Droit de Tunis I

— P.N.U.D
D.G.A.T.U.
Receul des textes relatifs à la protection juridique et institutionnelle des sites archéologiques et des monuments historiques en Tunisie.
Présentée par : Mme Hafidha Chekir
Assistante à la Faculté de Droit de Tunis I
et M. Fethi Jemâa
Assistant à la Faculté de Droit de Tunis

— P.N.U.D
Phase 2 du projet Tun/96/009
Analyse critique de l'appareil juridique existant et du fonctionnement des institutions en matière de protection du patrimoine archéologique.
Présentée par : Mme Hafidha Chekir
Assistante à la Faculté de Droit de Tunis I

المسح الأثري بالمدن

الأستاذ محمد بوترعة(*)

من البديهي، أن الهدف الأساسي من بعث مؤسسات على مستوى رفيع لخدمة الآثار، هو حماية التراث القومي، الأثري والتاريخي وتكوين الأطر الكفيلة بالقيام بهذه المهمة، واقامة الهياكل ووضع القوانين التي تكفل السير السليم للوصول إلى النتائج المرجوة.

أما عن الهيكلة والتقنين، فقد حقق الوطن العربي في كل أجزائه، تقريبا، خطوة طيبة إلا أن الكثير من المعوقات، وخاصة منها تداخل المسؤولية الادارية مع الاختصاص وعدم احترام الحدود بينهما وبين البحث العلمي، قد حال دون الوصول إلى الغاية المرجوة وتحقيق الهدف يتطلب المرور من خلال ثلاث مراحل أساسية، وهي :

أ - المسح الأثري بالمعنى الشامل (منه المسح الأثري بالمدن).

ب - ترميم وصيانة وابراز المعالم التاريخية.

ج - القيام بأعمال الحفر والتنقيب، الموجه حسب المقتضيات العلمية ولفائدتها.

وأول هذه المراحل وأوكدها، في اعتقادي، مرحلة المسح، التي يجب أن تكون مسبوقة، بتكوين الاطر وتأهيلها للقيام به، أو متزامنة معه على الأقل.

إلا أن أعمال المسح، رغم أولويتها، قد تأخرت في معظم بلدان الوطن العربي، قريبا من نصف قرن. ولهذا التأخر أسباب كثيرة ليس هنا مكان تعدادها. إلا أنه يمكن ارجاعها، عموما إلى قلة الباحثين في هذا الميدان.

أما لماذا اعتبرنا، منذ البداية، أن أعمال المسح الأثري يجب أن تكون المرحلة الأولى في صيانة التراث الأثري، فلانه يستحيل صيانة تراث لا نعرفه ولا نعرف أين يكون. ذلك لأن أعمال الصيانة تتطلب التصنيف والبرمجة واعتبار الأولويات، وبالتالي وضع سياسة واضحة للتعامل مع مجموع الثروة الأثرية للبلاد، ولا يمكن أن تتم هذه الممارسات الا على مادة تراثية معروفة وملموسة. وبدون ذلك يصبح العمل الأثري مجرد فوضى لا توصل إلا إلى اهلاك التراث واتلاف الأموال مقابل نفع يسير، وهو ما وصلنا إليه بالفعل بعد نصف قرن من الجهد المادي والفكري.

(*) باحث في الآثار بالمعهد الوطني للتراث ـ تونس.

وبالاضافة إلى اعطاء الأولوية لهذا العمل، فاني أدعو إلى الاسراع ما أمكن، بتحقيقه. ذلك لأن تراثنا يتعرض، منذ القرن الماضي، إلى آفات كبيرة تسرع بالقضاء عليه. وهذا موضوع ليس في نيتنا الخوض فيه، إلا بذكر بعض الملاحظات الضرورية والتي من بينها :

أ ـ قيام الاحتلال الغربي، بتنظيم حملات عنيفة، محكمة وموجهة، تهدف إلى التعتيم على كل الطرق الحيوية المؤدية إلى الوعي، ومن أقوى الحملات ما كان موجها ضد التراث الأثري والتاريخي، باعتباره الشاهد العملاق على بطلان ما أقاموه من ايديولوجيات هدفها بناء تاريخ مصطنع، لا ذكر فيه للحضارة العربية إلا كعنصر انحطاط. وقد كانوا يدركون القيمة الكبرى للتراث الأثري في هذا المجال، فسارعوا إلى ملاحقته على طريقين : الأول : الاهتمام بتراث بلادنا في العهد الروماني، ابرازه واضفاء هالة من القداسة عليه. والثاني : طمس كل ما عداه، وخاصة تراث الحضارة العربية الاسلامية وتجريده من كل مدلولاته وقيمه وحتى الساطع من هذه القيم راحوا يلتمسون له أصولا في حضارات أخرى.

وهكذا أساؤوا إلى تراثنا في الحضارتين. أما عن التراث في العهد الروماني فقد تم تشويهه، بارغامه على أداء شهادة زور حيث مني بقراءات مزيفة التصقت ببعضه بصفة نهائية حتى أدى الأمر إلى إجراء تحويرات على بعض أجزائه عن طريق ترميمات لم تراع الطرق العلمية الصحيحة.

أما بالنسبة لمعالم الحضارة العربية فالمسألة أكبر، حيث كان خدمة الايديولوجيات الموجهة من طرف نظام الاحتلال يهدفون إلى محقها نهائيا عن طريق هدمها لأتفه الأسباب وحتى بدون سبب. والأخطر من ذلك بكثير هو اقناع كل الناس بان هذه المعالم تمثل قلاع الانحطاط والتخلف في البلدان العربية وقد حجبوا هذه المعالم من قيمتها الاصلية، باعتبارها وثائق حضارية وتاريخية وركزوا على ما تقوم به من مهام اجتماعية. وكانت هذه أكبر ضربة وجهت إلى التراث المعماري العربي الاسلامي، لأنها فتحت عليه باب محاربته من طرف أصحابه أنفسهم، بحجة الخروج من عهود التخلف والانحطاط. ولا زال الكثير من الناس في بلادنا يروجون هذه الشعارات.

ب ـ اثر استقلال البلدان العربية قامت نهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية، تركزت في المدن بصفة خاصة، وانفجرت المدن سكانيا، بسبب النزوح، وأصبحت مسرحا لتغيرات فجئية ومتنوعة. وقد تطلب هذا مقرات للسكن ولممارسة الأنشطة الجديدة بأنواعها.

ولقد تزامنت هذه الأنشطة مع غياب أي حماية لمجموعة كبيرة من المعالم التاريخية، وأوكل أمر التصرف فيها إلى حكام الجهات وتحاشي أصحابها والقيمون عليها، الدفاع عنها خوفا من الاتهام بالرجعية. وهكذا حل عدد من مشاكل النمو الفوضوي، على حساب المعالم التاريخية. فلا تستغرب، اذ دخلت ورشة لاصلاح الدرجات أو قاعة انتظار في بيت أحد الاصدقاء ان تجد نفسك داخل ضريح من القرن التاسع هجري، أو بيت صلاة لأحد المساجد القديمة.

ج – كذلك كشفت السنوات الأخيرة، عن ظاهرة خطيرة على العمارة الأثرية الاسلامية. وتتمثل هذه الظاهرة في المبادرات الشخصية، حيث يعمد أحد (الخيرين) ! إلى اعلان رغبته في اصلاح أو تجديد جامع الحي، مثلا، خافيا مصلحته المادية أو السياسية، وراء المصلحة العامة، ولتقريب لله، ليتمكن من الحصول، باسم المجموعة، على ترخيص لتجديد المعلم، هذا الترخيص الذي عادة ما يكون بمثابة شهادة وفات ذلك المعلم.

وآخر الافات السياحة، فقد اكتشف المشتغلون بها، جمال العمارة الاسلامية، اكتشفوه بأعين السواح، فراحوا يستغلون العمارة الأثرية على جميع الأصعدة وفي كل الفنون السياسية وهكذا حولوا الكثير من تراثنا الأثري الدور والقصور الفخمة والخانات والأبراج بما تحويه من تحف نادرة إلى مطاعم وأسواق سياحية. ولا شك ان تطويع هذه المعالم إلى اداء مهام جديدة، ضيع تدريجيا، طابعها الأصيل وأوصافها المميزة.

والواقع ان ما ذكرناه، ليس الا عينات، من الأسباب العديدة، من اتلاف تراثنا الأثري والتاريخي، أوردتها للتأكيد على وجوب الاسراع ببعث مشاريع المسح الأثري وجعلها حيز التنفيذ في كل بلدان الوطن العربي.

والحقيقة ان الكثير من الباحثين في هذا الميدان، في معظم بلدان هذا الوطن، نادوا، في عديد المناسبات، بضرورة قيام مشروع المسح والاسراع به. إلا ان أسبابا كثيرة حالت دون ذلك.

يفترض عنوان المقال، التعريف بحديه، ما هو المقصود بكلمة المسح الأثري، وما نقصده بكلمة مدينة. وهذا فقط في مجال المسح.

1) المـســح الأثـري :

طبعا لا يتطلب المقام هنا ايراد طرائق المسح المختلفة والتتبع الدقيق لأنواعه وميزات كل منها، إلى آخر ما هنالك من التفصيلات. بل سأكتفي بتعريف الطريقة التي أفضلها وأرى أنها تلائم مطلبي، وهو سرعة الانجاز.

وأنجع الطرق، حسب ما يبدو لي، طريقة المسح التقليدي الشامل، وهي البحث عن المواقع والمعالم الظاهرة للعين، ثم تسجيلها فوق الخرائط وأمثلة المدن وتقديم تقارير بشأنها تحوي كل المعلومات الحاصلة عن المشاهدة، كما تحوي وصفا علميا وذلك بأقل ما يمكن من الجمل وأشمل ما يكون من المعلومات. يضاف ذلك إلى المعلومات المتحصل عليها من المراجع المختلفة، واضافة المواقع والمعالم المكتشفة أثناء الرحلة الجديدة، بكل ما تقدمه من معلومات.

وزيادة على نجاعة هذه الطريقة، فاني اعتقد انها الوحيدة التي يمكنها ان تكون شاملة إلى نسبة عالية، وسريعة إلى حد معقول، حد أقدره بين العشر سنوات والخمس عشرة سنة، اذا

توفرت الادارة السياسية والامكانيات المادية والاطار البشري المتحمس والادارة السليمة. كما ان هذه الطريقة، أساس لا بد منه لكل العمليات الدقيقة التي تكون شاملة ومحدودة في الزمان والمكان والغاية. وينطبق هذا على المسح الأثري عموما، سوى في الريف أو في المدينة في مشروع نطمح ان يكون بكامل البلاد العربية. أما تطبيق هذه الطريقة في أعمال المسح بالمدن، فسوف أوضحه عند الحديث عن تنظيم العمل.

2) المـــديـــنـــة :

رغم أن طبيعة أعمال المسح الأثري، والغاية منها في المدن وفي الريف واحدة، الا ان لكل منهما خصوصيات تجبرنا على التفريق بينهما على بعض المستويات :

أ ـ على مستوى التسمية. نقول أعمال المسح الأثري في الريف، مقابل أعمال المسح الأثري في المدينة. وهذا التقسيم لا يتعدى كونه تسهيلا للعمل.

وتستعمل كلمة مدينة، على وجه التغليب فقط، لأن المقصود بها في الحقيقة كل التجمعات السكنية التي تشمل المدينة والبلدة والقرية، والتي لا يمكن وضع حدود بين مسمياتها، فأصغر مدينة لا توجد حدود بينها وبين البلدة، وهذه لا تزيد كثيرا على حجم القرية.

وتجدر الاشارة، إلى ان أقل تجمع سكني يحتوي ثلاثة معالم تاريخية جامع، ومقبرة، والنواة التي تكون حولها التجمع، وعادة ما تكون ضريحا لاحد الصالحين أو محطة قطار قديمة أو معلما مائيا. هذا بالاضافة إلى ان هذه التجمعات السكانية، غالبا ما تكون فوق موقع أثري لأحد الفترات الحضارية السابقة.

والقائم بأعمال المسح، لا يهمه حجم التجمع السكاني بقدر ما يهمه المعلم الأثري، أو الموقع، اذ يمكنه أن يجني من معلم تاريخي أو موقع أثري في قرية صغيرة، من المعلومات الهامة ما لا يجده في المدن الكبرى.

ب ـ على مستوى الاختصاص : يلاحظ ان الأثر، الذي هو موضوع أعمال المسح الأثري، يختلف في الريف عنه في المدينة، حيث نجد ان نسبة المواقع الأثرية إلى المعالم، تساوي 90 % في الريف، بينما نجد أن نسبة المعالم التاريخية، إلى المواقع الأثرية في المدينة هي التي تساوي 90 % تقريبا. كذلك نلاحظ ان نسبة 90 % من المواقع الأثرية والمعالم التاريخية، الموجودة في الريف، تعود إلى العهود السابقة للاسلام بينما نجد العكس في المدن حيث ان تراثها الأثري يعود معظمه إلى العهد العربي الاسلامي.

وهكذا يعترضنا اشكال على مستوى الاختصاص. اذ تفترض نوعية المواقع، وتوزعها بين الريف والمدينة، ان يكون اختصاص أفراد الفريق المرشح للعمل بالريف، في العهود السابقة للاسلام، وخاصة منها الروماني، في حين يكون اختصاص أفراد الفريق المرشح للعمل في المدينة في حضارة العهد العربي الاسلامي.

وكل هذه التقسيمات يجب اعتمادها، بصفة مرحلية إلى حين تكوين الأطر القادرة على اتباع منهج موحد، منهج علمي دقيق وسليم لا يتهيب العمل في أي عهد من عهود الحضارة في البلاد العربية. ولا يجد العمل الأثري، نفسه يتبع تقسيمات وصعب أساسا لدراسة التاريخ.

ولا يفوتني أن أنبه إلى أن المنهج العلمي في البحث منهج واحد، وما أقصده بالتقسيمات والاختلافات ليس في المنهج وإنما هي في الطرق المتعلقة بالميزات الأساسية الخاصة بكل نوع من الأبحاث.

مقياس تحديد المعلم الأثري :

نعتمد مبدئيا في تحديد المعلم التاريخي على مقياس الزمن، فهو مقياس عالمي ذو جدوى.

وقد حدد الغرب عمر المبنى الذي يعتبر معلما تاريخيا بـ «خمسين سنة »، إلا ان سرعة التطور العمراني في البلدان المتقدمة لا يمكن أن يسوى بسرعته في بلدان العالم الثالث. ولهذا حدد عمر المبنى الأثري في بلداننا بالوطن العربي بـ 100 سنة.

ولكن هناك مباني تضاف إلى القائمة دون اعتبار لمقياس الزمن منها المباني ذات القيمة الفنية العالية التي تظهر اما في الشكل الهندسي أو الكساء الزخرفي أو النماذج الفريدة. كما تراعى في التحديد القيمة الوطنية أو الانسانية... الخ.

هذا مع العلم ان جانبا كبيرا من المعالم التاريخية يعتمد في تحديده على ذوق وخبرة الباحث المكلف بالعملية.

وهكذا نرى ان التحديد الذي وضعناه أصبح يشمل العديد من أنواع المعالم التاريخية، التي منها، كل المباني الدينية : الجوامع والمساجد والزوايا والمدارس والكنائس والبيعات والمعابد الوثنية. وكذلك الأبنية المدفنية مثل الأضرحة والترب الخاصة والمقابر. كذلك العمائر المدنية مثل : البيوت الخاصة التراثية وأحيانا الأحياء التراثية والقصور القديمة وكذلك الأبنية التي تحمل ذكرى وطنية، ومنها نصب الشهداء ومقابر الأبطال. وكذلك المباني الهامة التي أقيمت في أواخر القرن الماضي (كولونيال). ومنها المحطات القديمة لوسائل النقل وبعض مقرات الادارة والثكنات ومصانع الماء. وكذلك تجهيزات كل المصانع القديمة وخاصة آلاتها، ومنها الات استخراج الفسفاط والمعادن الأخرى والات نكريره والالات الفلاحية القديمة ومعراتها. والواقع ان السلسلة طويلة لو أردنا تتبعها.

أدوات الـعـمـل :

ليس من العسير وضع قائمة بأدوات العمل التي تحتاجها عمليات المسح، الفائمة، من المؤكد ان هذه القائمة، لن تكون نهائية، اذ سوف تحتاج باستمرار الى التغيير في الكم والكيف.

وحسب ما يعترض الباحث من المشاكل أثناء التطبيق. لهذا يجب الاكتفاء بوضع قائمة، لا يمكن للعمل أن يتم بأقل منها، ونترك الباقي لتصرف الباحث. والقائمة هذه هي :

1) مجموعة من السيارات، بحساب واحدة لكل فريق، على أن تكون من صنف متين يلائم العمل. مع سيارة قارة بمركز الادارة، وأخرى احتياطية ومستعدة للالتحاق بالفريق عند الحاجة.

كذلك يحسن أن تكون هذه السيارات مخصصة لمشروع المسح، ولا سلطان لأحد عليها غير مديره الذي يجب أن يكون مقيدا، هو الاخر، بقانون يمنعه من استعمال السيارات في غير المهام المخصصة لها.

من المفيد أيضا أن تلتزم السلطة الجهوية بمساعدة الفريق في موضوع السيارات، عند الحاجة وذلك أثناء قيامه بالعمل في المناطق التابعة لها اداريا.

الـخـرائـط والأمـثـلـة :

من الواضح، ان عملنا الأساسي والأهم، هو وضع المواقع الأثرية والمعالم التاريخية، على خرائط وأمثلة مدن، ثم ترقيمها، وحوصلة ما عليها من معلومات لنسجله ونوثقه. وفي هذا المجال نحتاج إلى نوعين : الخرائط وأمثلة المدن.

أ ـ الـخـرائـط :

العمل على الخرائط من مشمولات الفرق القائمة بالمسح الريفي وبهذه الخرائط تشكيلة من المقاسات 1/25.000 ـ 1/50.000 ـ 1/100.000 و1/200.000، ويبدو ان أفضلها 1/50.000.

وما يهم العاملين في فرق المسح في المدن، من هذا النوع من الخرائط، هو الرقم الذي يسند للتجمعات السكنية، باعتبارها مواقع أثرية في تلك الخرائط، لأن هذا الرقم مع رقم أو رمز الخريطة نفسها، هو منطلقنا في ترقيم أعمالنا في المدن، حيث يصبح جزءا من الرقم المعروف للصورة والتقرير والاضبارة والمثال... الخ.

ب ـ أمـثـلـة الـمـدن :

بالنسبة لأمثلة المدن يمكن حصر المقاييس التي يتيسر استعمالها في عملية المسح بالمدن، وهي بين 1/2.000 و1/5.000. وذلك لأن العمل على مثال مقاسه أقل من 1/5.000 يتعذر، إذ تصبح المساحات المخصصة للمعالم ضيقة يعسر تحديدها بالقلم، فضلا عن وضع الرقم المسند إلى المعلم، فوقها. كما يتعذر العمل على مثال مقاسه أكثر من 1/2.000 لأن رقعة الوثيقة تتسع ويصعب التحكم فيها أثناء فتحها وطيها في كل عملية تسجيل. أما أحسن مقاس عندي فهو 1/2.000.

آلات التصوير ومواده :

أ ـ الآلات :

التصوير بالكملة والتصوير بالآلة هما أهم عنصر من عناصر العمل في موضوع المسح، فاذا أخطأت الكلمة أو قصرت عن أداء المطلوب منها في الوصف، فان الصورة كفيلة بتغطية هذا النقص، وهي إلى ذلك أقدر على ابراز التفاصيل، والجزئيات.

والعمل يحتاج إلى نوعين من الصور : الصورة بالأسود والأبيض، والشرائح الملونة، وهذا يعني ان الفريق يحتاج إلى آلتي تصوير على الأقل، مزودتان بآلتي انارة (FLACH) تشحن كل منهما بنوع من الأشرطة : أي أبيض وأسود، وشرائح ملونة.

كذلك يمكن تعويض الآلتين بآلة واحدة مزودة بمخازن منفصلة. اثنان أو ثلاثة. واعتقد ان الطريقة العملية هي اقتناء الآلات الصغيرة الدقيقة المزودة بالتنوير الذاتي اضافة إلى الآلات الأساسية السابقة، وذلك زيادة في الاحتياط.

ب ـ مواد التصوير :

أقصد بالمواد الأشرطة، لان بقية مواد التصوير يتكفل باختيارها، المخبري. وبالنسبة للأشرطة اكتفي بالاشارة إلى اقتناء الأجود منها، سواء في النوعية أو المقاسات. فالميزات بالنسبة للنوعية، هي المقدرة على تحمل تقلب المناخ، اختلاف درجات الحرارة والرطوبة والنور. كذلك تقاس الجودة بنقاء الصورة ووضوح الألوان وثباتها. ولا شك ان هذه الميزات تتفاوت من نوع إلى آخر، ومن هنا يجب الحرص في اختيار الأجود.

أما بالنسبة للمقاسات فان الشائع منها اثنان الـ 36/24 والـ 6/6 مع الملاحظة انهما مرتبطان بنوع الآلة.

ولكل من هذين المقاسين ميزاته : فمقاس 6/6 صالح للطبع، بينما يلائم مقاس 36/24 الخزن أكثر من غيره.

ج ـ مخبر التصوير :

من الضروري التأكيد على توفير مخبر تصوير، يوضع على ذمة المشروع، ويجب أن يتكون هذا المخبر مزود بالأجهزة الكافية لاظهار جميع أنواع الصور التي يحتاجها المشروع، وكذلك مكلفا بالخزن، وبتوفير الظروف الملائمة له.

وتحدر الاشارة إلى ان خزن الصور بالأجهزة الكمبيوترية، وان أصبح ميسورا وضرورة استعماله بغزارة، متأكدة، الا انه لا يمكن ان يغنينا على استعمال الطرق التقليدية، الا بعد التأكد

من قدرتنا عليه حتى لا يصبح أداة عرقلة لمشروع نحن في أشد الحاجة إلى الاسراع بانجازه، وأقصد بالقول قدرتنا عليه، سهولة اصلاحه وتغييره في أي وقت لزم الأمر ذلك.

أدوات القيس :

أدوات القيس الجدية في عملنا، هي الأدوات العادية البسيطة، (ROLETTE) بعشرين مترا وأخرى بمترين وجهاز ثالث لقياس الارتفاع. ويفضل أن يكون هذا الأخير ايليكتروني لخفته، ويجب أن يكون الجهاز العادي موجودا بالسيارة مثلا أو في مكان قريب لأن الالكتروني قد يتعذر عليه قياس بعض الجزئيات، أو يتعطب وكل هذه عراقيل يجب الاحتياط لها.

والمهم هو ان نعرف حاجتنا في هذا المجال، بكل دقة، ثم نعرضها على مختص ونطلب منه ان يختار لنا من بين أنماط وأشكال وأدوات القيس، ما يلبي تلك الحاجة.

وتتمثل حاجتنا في أخذ أقسية أفقية وأخرى عمودية قد تصل إلى عشر مترات أو أكثر. كما نحتاج إلى قيس بعض العناصر البعيدة على متناولنا في الحالات العادية، مثلا، النوافذ المرتفعة في أعناق القباب والقرنصات والعناصر الموجودة في الأطراف العليا للجدران.. الخ.

أدوات الكتابة :

يمكن القول بان هذه الأدوات معروفة بداهة، والحقيقة أنها متروكة لاختيار الباحث ولما يلائمه منها. انما الممارسة الشخصية مكنتني من اختيار مجموعة لاءمتني في عملي، أرى من الزائد ذكرها.

من الأفضل عندي استعمال دفتر محكوم بشريط لولبي بدلا من أوراق مفردة، وأفضل أن يكون مقاس أوراق الدفتر 17/21 وبه 100 صفحة. ويفضل استغمال لوح بنفس المقياس من المعدن أو من خشب رقيق يوضع تحت غلاف الدفتر لسهولة الكتابة.

الأقلام : يجب استعمال لونين غير الأزرق لتمييز بعض الملاحظات والتفريق بين الأرقام والصور ـ العادية ـ والشرائح الملونة... الخ.

أما بالنسبة للورق الأبيض العادي المعد لكتابة التقارير في ثوبها النهائي أو الورق المقوى المعد لالصاق الصور عليه، فيجب أن تتوفر في مقر الفريق بالادارة المركزية أو الفرعية للمشروع.

كما ان هناك أدوات أخرى متصلة بأدوات الكتابة مثل (مقص، مسطرة، علب كرتون لوضع الملفات مادة اللصق يجب ان تكون هذه متوفرة أيضا في المركز.

اللبـــاس :

لا أدخل في أي تفصيلات بشأن اللباس واكتفي بالقول انه يجب مراعاة عنصر المناخ في عملنا المطلوب وإن لا نقلل من شأنه مثله مثل أي شيء آخر اذا أردنا ضمان النجاح لهذا العمل.

والمطلوب اقتناء ثياب خفيفة، وفي نفس الوقت، توفر لنا، ولأجهزتنا المحمولة، الوقاية من الأمطار والرياح، وتمكننا من السير براحة فوق مختلف الممرات. وأقرب مثال لذلك لباس الصياد البري، ولهذا اللباس المطلوب، ميزة هامة فهو يمكننا من وقت زائد نحن في أشد الحاجة إليه.

تـنـظـيـم الـعـمـل :

الفريق : يتكون الفريق من خمسة أعضاء قارين ودليل يتغير بتغير مكان العمل أي التجمع السكني، الذي يتم مسح معالمه في تلك الفترة. وهؤلاء هم : 1) باحث متخصص في أعمال المسح وهو المسؤول عن نتائج المسح العلمية وتسيير أفراد الفريق والتوجيه بما فيه تكوين المتربص وتوجيه المصور إلى الأمكان المطلوب تصويرها. ومصور البناء أو المهندس إلى ابراز نقاط في المعلم تفيد العمل وهو المسؤول على سير عملية المسح في المنطقة التي يقوم فيها الفريق، ابتداء من أولى الخطوات المقص في المقر إلى حين اتمامها وجعلها صالحة للطبع. وأقصد بالخطوات : جمع المراجع تحضير قائمة المعالم المتحصل عليها من المراجع لتثبت من كمال الأدوات الاشراف الكامل على سير أعمال المسح أثناء التطبيق إلى آخر ما يتصل بالموضوع.

2) العضو الثاني، المصور الشمسي، وعليه أن يهتم بعملية التصوير الشمسي من الآلات إلى أدوات التنظيف، مرورا بالعدسات والمصابيح والأفلام.

وعمل المصور الشمسي، لا يمنع وجوب اقتناء آلة تصوير من طرف الباحث وأخرى من طرف المتربص. لأن الصور التي يقوم بتصويرها الباحث لا غنى له عنها، باعتبار ان نظرته إلى بعض العناصر والجزئيات في المعلم تظل مميزة، كما يعتبر التصوير من الضروريات التي يجب على المتربص تعلمها.

3) العضو الثالث، المهندس المعماري أو مصور بناء ويكفي أحدهما فقط عند الضرورة. وموضوع رفع الأمثلة فيه بعض الاشكالبات يجب توضيحها.

يقوم مصور البناء (Dessinateur)، بتخطيط سريع لمسقط المعلم، ثم يأخذ في القيس ويقدم النتائج تباعا للباحث أثناء قيامه بالوصف، وفي نفس الوقت يهتم مصور البناء بالتخطيط الذي هو نواة لوضع مثال مكون من مسقط ومقطع للمعلم موضوع المسح.

فاذا علمنا أن معدل عدد المعالم التي سيتم تسجيلها ستة معالم في اليوم. وان معدل الوقت الذي يتم فيه تسجيل كل معلم لا يتعدى الـ 40 دقيقة، فاذا علمنا هذا أدركنا صعوبة امكانية قيام مصور بناء واحد بكل هذا العمل تقديم أرقام المقاسات المطلوبة للباحث أثناء الوصف وتحضير ما يمكنه من وضع مثال للمعلم. ولذا أفضّل أن تتم العملية بالصورة التالية :

يصاحب الفريق مصور بناء تنحصر مهمته في أخذ الأقيسة لتقديمها للباحث أثناء عمل الوصف، ثم تصوير بعض الجزئيات، التي يتعذر حصولها بواسطة آلة التصوير، أو بواسطة الكلمات التي قد تغيب أحيانا على الباحث. كذلك يمكن حصوله على أمثلة لبعض المعالم الصغيرة أو البسيطة.

أما بالنسبة للمعالم الكبيرة والتي تتشابك عناصرها، وتحتاج إلى أخذ أمثلة لها، فاني أرى أن يوكل أمر قسم منها إلى مهندس بلدية المكان أو مهندس المؤسسة التي لها ارتباط بالمشروع. والبعض الباقي إلى مؤسسات حرة.

وكما قلنا بالنسبة للمصور الشمسي نقول أيضا بالنسبة لمصور البناء بان عمله لا يمنع الباحث من ضرورة القيام ببعض الرسوم المعمارية لعناصر تندّ عن الصورة الشمسية، أو الكلمة، وذلك على الأقل من أجل تذكر بعض الملاحظات من الأشكال غير المألوفة أثناء اعادة تحرير التقارير في مركز المشروع. وما قلناه على الباحث في هذا الباب ينسحب على المتربص.

4) العضو الرابع في الفريق هو المتربص. منذ البداية يجب على الباحث أن يكون مقتنعا تمام الاقتناع بأن أعمال المسح وتكوين الاطار شيء واحد والباحث الناجح، في اعتقادي في هذا المجال هو الذي يستطيع في ظرف سنتين، أن يكون شخصا قادرا، تماماعلى تعويضه في المكان.

ويجب التنبيه إلى وضع خطة محكمة لانتداب المتربصين، يراعى فيها أن يكون المترشح للتربص متحصلا على دكتوراه الحلقة الثالثة بعد الاجازة في الاثار، وفي حالة التعذر، بعد الاجازة في التاريخ. وعليه أن يقدم نتائج تربصه في تقرير علمي شامل، تسند له على أساسه شهادة تمكنه من القيام بأعمال المسح بمفرده.

5) العضو الخامس، سائق لسيارة الفريق.

أما العضو الاضافي فهو الدليل البلدي.

الدليل، هو العون البلدي، المكلف من طرف البلدية التي تجرى أعمال المسح في منطقتها، بمصاحبة الفريق، طوال مدة قيام تلك الأعمال.

ويجب أن تتوفر في هذا الدليل مواصفات أساسية، منها كونه من أهل تلك المدينة، أو عمل فيها مدة طويلة من حياته. حتى يكون معروفا من كل الناس تقريبا، ومحل تقديرهم وثقتهم.

ومن مهام الدليل الأساسية، فتح الأماكن المغلقة، التي نتوقع انها تدخل تحت مقاييس المعالم التاريخية، وبعضها مساجد مهجورة أو أضرحة أو مدارس أو بيوت تراثية مهجورة. ويمكن أن تكون هذه أملاكا خاصة أو حكومية أو تابعة لمؤسسات اجتماعية أو غيرها.

وأحيانا يكتشف أثناء المسح بعض المباني التراثية أو المعالم التاريخية، مسكونة من طرف أصحابها، وبذلك يتعذر دخولها.

كل هذه المشاكل وغيرها موكولة لحلول يقدمها الدليل البلدي بطرق قد تكون عسيرة، ولهذا أكدنا على أن يكون محل ثقة الجميع في بلدته. وبالنسبة للتجمعات السكنية التي لم تبلغ درجة بلدية، يوكل أمر تعيين العون المذكور إلى العمدة.

المصطلحات :

يتعذر على باحث مكلف بمهمة عسيرة مثل أعمال المسح أن يقوم بتوحيد المصطلحات في البلاد العربية.

وبما اننا في حاجة ملحة لتوحيد المصطلحات، وأن من أكبر العوائق لمسيرة أبحاثنا المتعلقة بهذا الميدان (وربما في ميادين كثيرة أخرى) فان هذا العمل يستحق منا مجهودا خاصا يتم الاتفاق على تكليف بعض الباحثين بالقيام به والتفرغ له.

أما بالنسبة لموضوع المسح فاني اقترح أن يكتب كل واحد منا المصطلح المستعمل في بلده ثم توضع في آخر الأمر قائمة بالمصطلحات وما يقابلها من لغة أجنبية أو لغتين (ذلك لأن اللغات الأجنبية هي الأخرى لم توحد مصطلحاتها فيما أعتقد. ويضاف تفسيره باللهجات العربية وان ننتظر قيام قاموس عربي بالمصطلحات وعندها يمكننا تعويض ما كتبناه في كل بلد من الوطن العربي بالمصطلح الجديد المتفق عليه.

والواقع أن هذا العمل ضروري وملح، ولأن الاختلاف في المصطلحات كبيرا جدا.

هذا مع العلم ان المصطلحات في ميدان العمارة لم تكن موحدة حتى في أيام ازدهار هذا الوطن ولقد تفطن لذلك ابن رسته في كتابه الاعلاق النفيسة فكان يذكر المصطلح الخاص بكل بلد عند الحديث عن المباني الكائنة به، فيقول مثلا : الطابوق عند الحديث عن مادة البناء في العراق. والطوب عند الحديث عن المباني المصرية، والآجر عند ذكر مباني المغرب العربي. وهو بعرف جيدا انه ينحدث عن نفس المادة، مكعبات الطين المشوي بالنار.

بل، أحيانا، يوجد اختلاف بين باحث وباحث في نفس البلد والأمثلة على ذلك يضيق بها المكان.

وحتى بعض القواميس، التي ألفت تحت عنوان « المصطلحات الأثرية » لم تكن توحيدا للمصطلحات، ولم تتناول هذا الموضوع، بل كانت مجرد تعريف بمصطلحات البلاد التي كتب فيها ذلك القاموس، مع مقارنة ببعض المصطلحات في اللغات الأجنبية. والمثل لذلك قاموس يحيى الشهابي.

وبما أنه يجب ربط المصطلحات الحالية بالمصطلحات القديمة، فانه يجب الاطلاع على كتب الجغرافيين والرحالة الذين تحدثوا في كتبهم بمصطلحات لا تتفق دائما مع المصطلحات الحديثة.

ومن جهة أخرى يجب التأكيد على ان هذه المصطلحات اذا بقيت مشتتة بهذا الشكل فاننا سوف نحرم من الاستفادة من الكتابات التي تصدر في مختلف البلاد العربية.

ولا شك ان هذا الحديث الضيق عن المصطلحات خاص شروع الخريطة الأثرية، ذلك لأن المصطلحات تتطلب حديثا طويلا خاصا بها.

مـراحـل الـعـمـل :

يمر العمل من مرحلتين أكيدتين :

1 ـ تتم المرحلة الأولى المركز الدائم للفريق، وتهتم خاصة بجمع المراجع والاعتناء بالوثائق ثم بعقد جلسة عمل بين أعضاء الفريق في نطاق التحضير للمرحلة للقيام بالعملية في المكان المرشح لها.

أ ـ جمـع الـمراجـع :

يبدأ تجميع المعلومات في مركز العمل، من المراجع المتوفرة، والتي يقوم الباحث، بمساعدة المتربص، بالبحث عنها، في فترة تخصص لذلك. ومن المفيد أن يتفرغ أحد المتربصين إلى توفير قوائم للمراجع المتحدث عنها.

ويكتفي من المراجع ما هو مشهور ومعروف، اذ لا يجب ان تتحول عملية البحث عن المراجع، إلى عملية تنقيب واسعة المدى، لأن البحث الدقيق عن المراجع، وترتيبها بطرق علمية لتسهيل أخذ المعلومات منها، عملية مستقلة لا تقل أهمية عن عملية المسح الأثري نفسها.

ونذكر على سبيل المثال، المراجع التي يجب توفيرها ومن بينها دوائر المعارف، الأطالس الأثرية والتاريخية، المجلات العلمية المتخصصة، الأمهات أو المصادر المتكونة من كتب الرحالة والجغرافيين والسير الذاتية وكتب الاعلام.

ورغم وجوب توفير أكثر ما يمكن من هذه المراجع في حدود الوقت المخصص لذلك، الا انه يجب التنبه إلى ان معظم هذه الكتب تستقي الأخبار والمعلوات في الكتب السابقة عليه.

ونضرب لذلك مثلا كتاب « الحلل السندسية » لـ« الوزير السراج » فانك لو بحثت فيه عن بعض المعلومات عن نقطة ما، لوجدته يورد لك عليها كل ما قاله : « البكري ـ وما قيل في كتاب الاستبصار ـ ومعجم البلدان والمعجب، وكتاب السلاوى ـ ورحلة التيجاني وابن الشباط » وكل هذه المصادر تردد نفس الخبر أو المعلومة، وأحيانا دون ذكر للمصادر.

نكتفي مبدئيا من المعلومات بما يثبت اسم المعلم وتاريخه، وتحت هذا توضع قائمة المراجع التي تكلمت عنه. وتوضع هذه المعلومات أمام اسم المعلم، وفي قائمة بأسماء المعالم التي ستكون منطلقنا في العمل.

واذا وقع الحصول على معلومات أخرى أثناء عمال المسح سواء كانت مدونة أو روايات شفهية يرددها الناس، تضاف في القائمة، أو بعد وصف المعلم في حيز مخصص.

تطرح القائمة أثناء انعقاد جلسة البلدية وهناك يتم اثراؤها باسماء معالم جديدة ومعلومات عليها.

تستكمل المعلومات من الوثائق التي قد يعثر عليها في المعلم نفسه مثل الكتابات على ألواح خشبية أو حجرية أو على ألواح النحاس أو المقابر التي يعثر عليها في كثير من المعالم خاصة الأضرحة والمدافن والمساجد بصفة عامة.

هنالك نوع آخر من المراجع خاص بالمصطلحات سوف نعود له عند الحديث عنها.

ب ـ جلسة عمل لأعضاء الفريق :

يعقد الباحث بأعضاء الفريق جلسة عمل يذكر فيها بالضروريات مما تحتاجه تلك الرحلة من أدوات العمل المألوفة، وبما قد يكون بها من خصوصيات. ويذكر فيها كل من أعضاء الفريق بمهمته. كضبط الجلسة بمحضر ويصبح بمثابة برنامج عمل مكتوب يوجه إلى مدير المشروع، أو من ينوبه ليقوم بالجانب الذي يهم الادارة، من مكاتبات رسمية، وتسليم أدوات العمل والتنقل والاقامة، وبالخصوص مكاتبة المسؤول الجهوي بشأن مساعدة الفريق وتسهيل مهمته.

2 ـ **المرحلة الثانية** : وتبدأ عند الانتقال إلى مكان العمل.

أ ـ جلسة عمل بالبلدية :

بعد استقرار الفريق مباشرة، يطلب عقد جلسة عمل مع المسؤولين في البلدية لبحث بعض النقاط، منها :

ـ الوثائق الهندسية، مثل أمثلة المدن، وما هو متوفر من مقاساتها وأمثلة بعض المعالم ان وجدت، وإمكانية رفع أمثلة لبعض المعالم التاريخية.

ـ تعيين مساعد من الأعوان البلديين لمصاحبة الفريق وتسهيل مهمته أثناء قيام أعمال المسح في تلك المنطقة، والذي سميناه « الدليل البلدي ».

ـ اثراء قائمة المعالم الكائنة بالمنطقة عن طريق كل من له علم بذلك. ويتم هذا باضافة أسماء جديدة للقائمة أو معلوات من أي نوع كان ولا يستثنى من ذلك الأساطير.

ب ـ العمل على الميدان ويتمثل في :

القيام بجولة استطلاعية سريعة للاطلاع على المسالك وتعيين نقطة للانطلاق (وان كنت أفضل ان تكون نقطة الانطلاق دائما من الجامع الكبير للمدينة). ثم الشروع في التمشيط الدقيق للمدينة، تبعا للمثال بحيث لا يترك الفريق زاوية أو مسلكا دون الوقوف عليه ويتم التمشيط بالاعتماد على مثال المدينة وقائمة المعالم التي أعدت بالاعتماد على المراجع وأثريت من طرف أبناء المنطقة.

على انه لا يجب الاكتفاء بما في هذه القائمة، وسوف يتضح للباحث ان ما في القائمة لا يزيد على خمس العدد الذي سيخرج به الفريق بعد الفراغ من كل تجمع سكني.

طـــرق الـعـمـل :

عند الوقوف أمام المعلم للشروع في تسجيله نبدأ بتحديد مكانه فوق المثال بلون خاص. ونسند له رقما. وهنا يجب ملاحظة أمرين، أحدهما ان الرقم المسند للمعلم خاص بتلك المدينة، وانه مؤقت خاص بتلك المدينة، أي انه ليس مسلسلات اتماما للقائمة في المدينة السابقة عليها.

وكونه مؤقتا لأن الأرقام التي نضعها على المثال المستعمل على عين المكان تتغير عند التنظيف على مثال جديد.

حيث نعمد إلى ترتيب الأرقام في وضع أفقي من اليمين إلى اليسار. الأمر الثاني ان بعض المعالم على المثال مؤشرة عليها باشارة مميزة، والمراد منها، أحيانا، نوضيح ان هذا البناء مؤسسة عمومية، ونجد نفس الاشارة على المؤسسات العمومية مثل الادارات (شركة الكهرباء

ـ المستوصف ـ البلدية ـ المدرسة الخ) وأحيانا اخرى تكون الاشارة خاصة بالمباني الدينية. على ان الكثير من المعالم الدينية وغيرها تكون خالية من أي اشارة، وهي التي نجد ان أكثرها مجهول.

بعد الفراغ من وضع المعلم فوق المثال نضع نفس الرقم في أول التقرير الوصفي ونعطيه العنوان.

أ ـ الـوصــف :

الواقع ان الباحثين في الوطن العربي، الذين تخصصوا في هذا الموضوع قلة نادرة. وان الوصف في أعمال مسح المعالم والمواقع عمل دقيق وفيه مسؤولية كبيرة.

عمل دقيق لأنه يجب أن يكون وافيا، ومختصرا في نفس الوقت. فالباحث مطالب بوصف معدل ستة معالم في اليوم، واذا زاد يكون أفضل، والوصف الدقيق لمعلم متوسط، مع القيام بمقاسات عناصره : المساحة التي يقوم عليها ـ أقسامه، المكونة عادة من غرف وأبواب ونوافذ، وأحيانا مئذنة وقبة، أقواس وعقود وتيجان، وتغطيته بالصور الشمسية، لا يمكن أن يفي به في أقل من نصف يوم.

هذا من ناحية الدقة أما من ناحية المسؤولية فواضح ان عملية المسح قد لا تقوم الا مرة واحدة في القرن. وان أي غلط في قياس أو في ذكر معلومة، سوف يظل مصدرا للخطأ طيلة ذلك القرن. وهي كما سبق أن قلت مسؤولية كبيرة.

لتجاوز هذه الصعوبات يجب أن يكون القائم بالمسح له خبرة واسحة وعناية كبيرة، بحيث يتمكن من اعطاء الفكرة المطلوبة من الوصف بأقل ما يمكن من مفردات، وفي مدة وجيزة.

بعد ذلك نضع الرقم في أول التقرير الوصفي ونعطيه العنوان ثم نحدد المساحة الجملية للمعلم شكلا ومقاسا، بعدها يتم تعداد أقسام المعلم ثم يقع الشروع في الوصف مبتدئين بالواجهة ثم بكل الأقسام بالتوالي ثم عناصر كل قسم من الأقسام.

أثناء الوصف يقوم المساعد بالقياسات المطلوبة منه، ثم يمليها تباعا والباحث ينتقل من قسم إلى قسم.

وعند الفراغ من قسم، وقبل الانتقال إلى القسم الموالي، نطلب من المساعد المكلف بالتصوير الشمسي، ان وجد، بتغطية ذلك العنصر أو ان يقوم الباحث نفسه بذلك العمل.

نبدأ مثلا بالواجهة ـ المدخل الرئيس ـ كيف يفضي إلى الصحن ـ وصف الصحن، وتحديد أماكن الأبواب التي تفتح في كل من أضلاعه الأربعة، نذكر الأقسام التي تفتح عليها ثم نوالي الدخول إلى تلك الأقسام ونفصل كل أجزائها.

وإثر كل رحلة، عند العودة إلى مركز العمل، يقع إعادة تنظيم النتائج بتنظيف التقارير وترتيب الأرقام والصور والخرائط. ومن المفروض بعد هذه العملية، أن يصبح العمل جاهزا للطبع.

خـاتـمـة :

ما أدعو الان ليس عسيرا ولا صعب المنال وأتوجه به إلى الجميع لتكاتف الجهود حتى نتمكن من انقاض تراث هذا الوطن فعوامل التهديم والطمس كثيرة ومتنوعة، وما بينته منها في المقدمة ليس الا الجزء اليسير.

وما ينقص لتحقيق هذا الأمل الا شيء من الارادة الصادقة والايمان بقيمته كعامل ازدهار على مستوى العلم والاقتصاد والاعتزاز بالمنبت والنبات.

واطمئن إلى انه ليس من الصعوبة بحيث يخيفنا الاقدام عليه لا من حيث الامكانيات المادية ولا البشرية، ان امكانيات اقامة مركب سياحي متوسط تكفي لانجاز المشروع في بلد من الوطن العربي مع التأكيد على ان المردود من الناحية الاقتصادية فقط، يفوق مردود أكبر مركب سياحي في بلدنا.

أما الامكانيات البشرية في هذا المجال، فلا أحد يشك في ان النواة الموجودة حاليا، قادرة على القيام بهذا المشروع، إذا فتح الباب للتكوين.

ويجب التأكيد على أن باب التطوع سوف يقوم بقسم وافر من الأعمال، ويكفي لذلك توجيه الدعوة والاعلام المكثف في الجامعات ومراكز البحث القريبة من الاختصاص.

ومن أهم أسباب النجاح بعد توفير الاعتمادات الاسراع بالانجاز بحيث يحدد له زمن لا يزيد على العشر سنوات. لأن اطالة الوقت في مثل هذه المشاريع تشكل السبب الرئيسي في القضاء عليها.

يتم الاتفاق بين بلدان الوطن العربي على مجموعة من المبادىء في طريق العمل ونوع نتائجه وكل الأساليب المتعبة ليمكن الوصول إلى توحيد أقسام العمل عند الفراغ منه في عمل واحد. كما يجب الاتفاق على تبادل الخبرات دون أي صعوبة.

وفي هذا المجال أريد التأكيد، إلى درجة الالحاح على أبعاد العنصر الأجنبي بصورة قطعية، من حقول العمل في أي من مجالاته، وما عندنا من الخبراء يكفي لسد هذا الفراغ الوهمي.

أقول هذا من منطلق التجربة الطويلة لعمل الاجانب في وطننا العربي في هذا المجال، وفي مجال الثقافة بصفة عامة، بكل ما قاموا به من الأعمال، سواء من جهتهم وحدهم أو

بالاشتراك كانت لفائدتهم ولمضرتنا سواء من الناحية المادية أو من الناحية الفكرية. وبذلك ألحقوا بتراثنا أذية سوف نحتاج إلى زمن طويل لازالتها، ومعظمها من قصد.

في انتظار التوحيد السياسي، وتمهيدا له يجب اقامة مثل هذه المشاريع والحرص على تنقيتها من الشوائب.

وأخيرا أوجه طلبا، أعتقد انه ضروري جدا وأكيد لكمال مشروعنا. ويتمثل ذلك في السعي عن طريق المسؤولين عن الثقافة في وطننا العربي إلى القيام بأعمال المسح لاثارنا في اسبانيا وفي فلسطين المحتلة وهو الصورة الوحيدة التي يمكن فيها السماح للأجانب بالعمل في المشروع.

وانني متأكد، عند قيام هذا المشروع، وبهذه الصورة، اننا سنصل إلى نتائج مذهلة، تدل على ضخامة تراث الحضارة العربية وعظمته، وعلى قوة ومقدار ما يحمل من العناصر المتمثلة في كل أجزاءه وهو بالتالي من أعظم العوامل على تقريبنا من الهدف الذي أعتقد أن كل أعمالنا يجب أن توجه إلى خدمته، أعني الوحدة العربية الشاملة.

مـســح الـمــواقــع الأثــريـــة

الأستاذ خيـر الـديـن الـعـنـابي(*)

« تعتبر في معظم الدول المواقع الأثرية جزءا من الذاكرة الوطنية يستوجب حمايتها » ويمكننا اعتبار هذا المبدأ حافزا ذو عدة جوانب :

ـ فمن جهة أولى تعتبر المواقع الأثرية وثائق مادية تدلنا علميا على المجتمعات التي عاشت واستغلت الأرض في العصور الماضية : حمايتها اليومية، تنظيمها الاجتماعي، معتقداتها وحضارتها بصفة عامة.

ـ ومن جهة أخرى تعتبر المواقع الأثرية جزءا من المحيط الذي نعيش فيه اليوم فتثري بذلك مفهومنا للثقافة وتساعد المواطن على ربط حاضره بجذوره.

ـ ومن جهة ثالثة تحتل المواقع الأثرية عنصرا هاما ضمن مجموعة الموارد الاقتصادية التي تعتني بها الدول حتى تزداد ثرواتها.

لهذه الأسباب تشكل المواقع الأثرية منافع ذات بال بالنسبة للمجموعة الوطنية كما تعتبر الحماية التشريعية للمواقع الأثرية شاملة حيث أنها تهم الآثار البارزة أو المغمورة المعروف منها والغير معروف. ولكن رغم منافع هذه الحماية القانونية فانها تبقى غير كافية اذا ما جهل المشرفون على المخططات الاقتصادية والتنموية والباحثون وعامة الناس المعطيات الدقيقة للتراث الأثري من حيث موقعه ونوعيته وحالته ومدى اتساعه، إلى غير ذلك من المعلومات الضرورية.

وتحصلت جل الأقطار العربية على ارث تاريخي ذو أهمية قصوى يكمن اعتباره ثروة عظيمة تحمل بصمات الحضارات المختلفة التي تعاقبت على مر الزمان ويحمل هذا الارث التاريخي وجوه متنوعة مثل المعالم والمواقع والعادات والتقاليد والفنون على مختلف أشكالها وأنواعها، تكون كلها رموز الشخصية الوطنية.

وان قيمة هذا الارث العظيم تحمل جميع المسؤولين في كل الدرجات والاختصاصات عبىء العناية به وحسن التصرف فيه.

(*) باحث بالمعهد الوطني للتراث ـ تونس.

وقد لوحظ في جل البلدان بما فيها الأقطار العربية أن الحالة التي عليها تراث الأثري قد تدهورت بشكل سريع خاصة في العقدين الأخيرين وتفاعلت الأخطار المحدقة بالتراث الذي صار شيئا فشيئا في حالة اضمحلال وذوبان.

ويعتقد معظم الملاحظين أن عدة عوامل تظافرت للوقوع في هذه الحالة من بينها العوامل الطبيعية التي أثرت بشكل ملحوض ومع طول السنين في العناصر المكونة للتراث التاريخي الغير المنقول رغم أنه وقع تشيده بمعدات صلبة مثل الحجارة ويمكن حصر أهم العوامل الطبيعية في الأمطار والرياح والأعشاب والمد البحري والرطوبة.

الا أن تأثير هذه العوامل الطبيعية يبقى ثانويا بالنسبة للعوامل البشرية والمتعلقة أساسا بالتطورات الاقتصادية التي تشهدها المجتمعات العربية منذ ربع قرن. ويمكن ذكر أهم هذه العوامل في الأشغال الكبرى التي تقام لتشييد الطرقات السريعة وقنوات الري والسدود. كما أن تطور الأعمال الفلاحية مثل الحراثة العميقة بوسائل مكانيكية حديثة أثر كثيرا في المحافظة على عدة معالم كانت مغمورة في السابق. وأخيرا نذكر أن التوسع العمراني قام على حساب عدة مواقع تاريخية.

وحتى تتمكن السلط من توجيه مخططات التنمية في اتجاه سليم ويحفظ في نفس الوقت التراث التاريخي أضحى من المتأكد القيام بمسح شامل للمواقع الأثرية لحصرها وتقييم أهميتها وذلك بهدف درسها والمحافظة عليها واستغلالها.

وقد اتسع مفهوم الأبحاث الأثرية والتي أصبحت لا تنحصر على جمع التحف الجميلة بل توسع ليشمل الميدان الاجتماعي والاقتصادي خاصة في الأرياف حيث تبرز بصمات الحضارات القديمة فيها بكيفية فريدة وعميقة وواضحة.

وبدأت الأبحاث تختص شيئا فشيئا في دراسة تعمير الأرياف، وأصبحت هذه الدراسات ركنا أساسيا في معرفة تاريخ الحضارات المنقرضة حيث أن البصمات التي خلفها الانسان تبرز جليا في الأرياف أكثر منها في المدن.

ويحاول الباحث عند شروعه في دراسة احدى المناطق الريفية وضع جملة من الأسئلة ترافقه يوميا عند تجوله الميداني ويحاول في آخر المطاف الاجابة عنها اعتمادا على ما استنتجه من معلومات ويمكن حصر الموضوع الأساسي في :

تعمير الأرياف :

يبدأ الباحث بالقاء السؤال الأساسي : هل أن سكان المنطقة المعنية بالدرس من المقيمين أو من الرحل ؟ فاذا ما دلت الزيارات الميدانية على أنهم من المقيمين تطرح أسئلة تهتم بأماكن اقامتهم كالمدن والقرى والتجمعات السكنية والمنازل المنفردة وهنا يجب على الباحث

التعمق في موضوع اختيار الأماكن الاستراتيجية حيث أن مفهوم الأمن يشكل المبدأ الأساسي في اختيار المواق ثم تطرح مجموعة من الأسئلة المتعلقة بتغذية السكان انطلاقا من موضوع استغلال المياه : مباشرة كالابار وعن طريق قنوات أو صهاريج ثم التعرف على الطرق الفلاحية والزراعية المتبعة كالزراعات الكبرى (القمح) أو الأشجار المثمرة (كالزيتون أو الغلاف) أو الخضر.

والاجابة على هذه الأسئلة تبين لنا أن سكان المنطقة كانوا منعزلين عن المناطق الأخرى أو يتعاملون معها ـ فاذا كانت لهم مبادلات مع الأرياف المجاورة يعثر الباحث على عدة علامات تبين ذلك (اعتمادا على الخزف أو الرخام وبعض القطع الأثرية المستوردة من مناطق أخرى). وهذه الاستنتاجات تطرح بدورها موضوع التجارة وشبكة الطرقات التي تربط المنطقة المعنية بالدرس بالمدن الكبرى وبالقرى. وعندما يتعمق الباحث في دراسة شبكة الطرقات يمكنه ابراز أهمها أي الطرقات الأساسية الرابطة بين المدن الكبرى والطرقات الثانوية الرابطة بين القرى والمسالك الريفية الرابطة بين الحقول والقرى والتي يستعملها أهل الريف لبيع منتوجاتهم الزراعية وشراء لوازمهم، كما يعتني الدارس لمنطقة ريفية بعدة مظاهر عمرانية تخص أسوار المدن والأبراج والمقابر وعدة معالم بارزة وأساسية في حياة المجتمعات الريفية.

أما اذا كانت الاجابة على السؤال الأساسي بأن سكان المنطقة المذكورة كانوا من الرحل فان الاهتمام ينحصر أولا في التعرف على مصادر المياه في المنطقة ودراسة مناخها وتضاريسها فخالصة القول هي أن عملية مسح المواقع الأثرية تبدأ بطرح مجموعة من الأسئلة قبل بداية العمليات الميدانية ومحاولة الاجابة عليهاعند انتهائها.

ويجدر قبل الشروع في تقديم المعلومات الفنية حول عمليات مسح المواقع ذكر بعض الملاحظات.

1 ـ يجب ألا تكون عمليات مسح المواقع الأثرية في الأرياف مقيدة بأي نوع من الحدود سواء أكانت زمنية أو نوعية. ذلك ان المسح يشمل جميع أنواع الآثار التي تركتها يد الانسان منذ ظهوره في المنطقة المعنية.

2 ـ يجب أن تكون عملية المسح سطحية تعتمد على الملاحظة دون اللجوء إلى التنقيبات أو الحفريات حتى يتمكن فريق البحث من مسح أكبر عدد ممكن من المواقع وتقديم الملفات في أسرع وقت لاعداد برامج التنقيب والحفظ والاستغلال.

وينقسم برنامج « مسح المواقع الأثرية » على ثلاثة مراحل، وهي :

1) اعداد ملف المسح
2) الملاحظة الميدانية
3) اعداد التقارير.

إعـداد الملـف :

تعتبر المرحلة الأولى المخصصة لاعداد الملف ذات أهمية قصوى في نجاح المرحلة الثانية المخصصة للمسح الميداني ذلك أن جدواها مرتبط بالعناية الفائقة التي يوليها الباحث في جمع أكثر عدد ممكن من الوثائق حول المنطقة المعنية بعمليات المسح.

أما أول هذه الوثائق فهي البيليوغرافية وهي مجموعة المؤلفات التاريخية والأثرية والفنية والمصادر العامة التي اهتمت بالمواقع الأثرية والمعالم التاريخية سواء أكانت مؤلفات أو دوريات ويعتبر الاطلاع على ما نشر بهذه المؤلفات سندا حقيقيا للتعرف على الأعمال والأبحاث التي قام بها من سبق من مؤرخين وأثريين ودارسين للمنطقة المعنية سواء أكانت مؤلفات ذات صبغة عامة وشاملة أو أبحاث مختصة في بعض الميادين الدقيقة كالهندسة العمرانية، أو النقائش أو النحوت أو الفسيفساء، أو الخزف أو النقود إلى غير ذلك من الاختصاصات.

أما الجانب الثاني من الوثائق فهو يهتم بالنتائج المنشورة والدراسات المعروفة في ميادين فنية أو علمية أو تقنية مثل :

أ) الصور الوثائقية التي ترجع إلى أعقاد سابقة وتجسم المناظر الطبيعية للمنطقة المدروسة قبل أن تعرف تحولات جديدة قد تكون عميقة.

ب) التنقيبات العلمية : وهي مجموعة من الأبحاث المعتمدة على تجارب كيميائية وفيزيائية في الميادين الكهربائية والمغناطيسية.

ج) المواقعية : وهي دراسة لغوية أو تاريخية لأصل أسماء المواقع الجغرافية وتنحصر أهمية هذه الدراسة في العثور على بصمات الحضارات المنقرضة من خلال تداول بعض الأسماء القديمة للمواقع أسماء مثل المواقع البربرية أو الأسماء اللاتينية الأصل، كما يمكن الاعتماد على بعض أسماء المواقع للعثور على الآثار، ذلك أن سكان الريف كثيرا ما تشير بألفاظ خاصة للدلالة على المواقع الأثرية مثل كلمات : هنشير وقصر أو قصور وداموس.

د) الصور الجوية : تعتبر المراقبة الجوية ذات مصلحة كبيرة للمعرفة الأولية للمنطقة المدروسة، حيث انه يمكنها الكشف عن آثار مغمورة اعتمادا على الانارة الجانبية من الشمس عند الفجر أو الغروب ذلك أن أشعتها تبرز الأشكال الدقيقة بين محيطها. وتمكن التحاليل الدقيقة لهذه الصور الجوية من التعرف على التعمير القديم للأرياف وعلى الطرقات المهجورة وقنوات المياه المغمورة والمراسي المتروكة، ونمكن دراسة هذه الصور الجوية من وضع الخريطة التاريخية للمنطقة.

كما ظهرت في السنوات الأخيرة طريقة « الاستشعار عن بعد » التي تعتمد على التقاط المعلومات عن طريق الأقمار الصناعية وقد بدأ استغلالها في ميدان البحوث الأثرية، نشرت عدة دراسات في هذا الشأن.

وإلى جانب جمع الوثائق والدراسات حول اثار المنطقة المعنية بالمسح يجب على الباحث ربط الصلة مع عدة مؤسسات سبق لها أن اشتغلت بالمنطقة مثل مؤسسات جيولوجية مختصة في دراسة الطبقات الأرضية وكذلك المؤسسات المختصة في التنقيب عن النفط وفي دراسة المياه والتحكم فيها وفي استغلال الكهرباء والغاز ومؤسسات الهندسة المعمارية والتهيئة العمرانية وشبكات الطرقات والسكك الحديدية وقد سبق لكل هذه المؤسسات العمل في المنطقة المعنية بالمسح. وقد يمكن ربط الاتصال بها والاطلاع على بعض وثائقها من الحصول على عدة معلومات مفيدة للعثور على مواقع أثرية غير معروفة.

نفس الفوائد نتحصل عليها عند الاتصال بعدة جمعيات ونوادي لها نشاط في الأرياف المعنية بالدراسة مثل : نوادي الصيد البري وجمعيات المحافظة على الطبيعة ونوادي الطيران الشراعي إلى غير ذلك من الجمعيات العلمية والثقافية.

وهكذا تحصل منافع جمة في جمع معلومات كثيرة ومتنوعة وبمقارنة بعضها ببعض يتمكن الباحث من الحصول على رؤى عامة وشاملة ودقيقة في آن واحد، علاوة على جمعه لوثائق قد تكون نادرة تهم معالم وآثار انقرضت وإضمحلت في السنوات القليلة الماضية.

وخلاصة القول ان الوثائق المكتوبة تعتبر في مجمل تاريخ تطور الانسان مصدر للمعلومات الأثرية، حيث أن الكتب القديمة والنقائش وكذلك النقود تزودنا بأخبار مفيدة، حتى اذا كان بعضها غامض أحيانا أو عسير التأويل فان المعلومات التي يحويها لا تكون في مجموعها غير صحيحة، فعندما نقارن الخرائط القديمة بالخرائط الجديدة نلاحظ تغييرات سواء في ترتيب بعض العناصر أو في وجود بعض المواقع والمعالم، كما أن الجميع يعلم أن القيمة الطبوغرافية للخرائط القديمة مشكوك فيها ولكن رغم ذلك فانها تشير في غالب الأحيان إلى وجود معالم اضمحلت اليوم.

الملاحظات الميدانية :

1) تحديد :

قبل الدخول في المرحلة الثانية من هذا البحث نشير أن المواقع التي يهتم بها موضوعنا ليست المدن الأثرية المشهورة عالميا والمدروسة بعمق والعروفة من الخاص والعام وإنما يهم المواقع الأثرية الثانوية أو البسيطة ذات الحجم المتوسط أو الصغير ولكن ذات الكثافة الكبيرة في الأرياف الشيء الذي يجعل منها المحور الأساسي في حياة الشعوب في الماضي اذا ما

اعتبرنا أن أكثر من 80 بالمائة من السكان كانوا يقطنون الأرياف. أما المدن الأثرية الكبرى فيقع اعداد ملفاتها العلمية انطلاقا من الأبحاث المنشورة وتدرج ضمن الملفات الأخرى.

2) أهـداف المـهـمـة :

تتلخص أهداف المهمة في التجول الميداني بغية جمع أكثر ما يمكن جمعه من معلومات حول جميع المواقع التاريخية والأثرية في منطقة وقع تحديدها جغرافيا بواسطة خريطة نشرتها المصالح الطبوغرافية.

3) الاعـداد المـادي :

قبل أن يتحول الباحث والأعوان المصاحبين له يأخذ معه ما يلزمه من أدوات وهي : خريطة الجهة المعنية بالدرس ودفتر لتدوين المعلومات وآلة لقيس الأحجام والمسافات وبوصلة وآلتان فتوغرافيتان احداهما لأخذ صور بيضاء وسوداء والثانية للصور الملونة الشفافة ومنظار مقرب.

4) اخـتـيـار الـزمـان :

يتوقف نجاح مردودية الأعمال الميدانية رهينة حسن اختيار المدة المناسبة والفصل الملائم ذلك أن الملاحظة الميدانية للآثار تعسر مع انتشار الأعشاب وكذلك نزول الأمطار يؤثر سلبيا على حركة المرور حيث تصبح المسالك الريفية واعرة. إلا أن اختلاف المناخ بين عدة مناطق يمكن من القيام بالتنقيب الميداني بنسبة تفوق معدل 7 أشهر في كل سنة.

5) الـمـسـح الـمـيـدانـي :

يخصص فريق المستكشفين اليوم الأول بالتجول السريع مستعملين لذلك « سيارة » عبر جميع طرقات المنطقة المعنية قصد التعرف عليها بشل سطحي وملاحظة نقط الاستدلال والاطلاع على أنواع تضاريسها (السهول والهضاب والأودية) وزيارة القرى والتجمعات السكنية والاتصال بالمسؤولين الجهويين قصد اعلامهم بوصول فريق الباحثين للجهة والتماس الاعانة عند الحاجة.

تبدأ عملية استكشاف المواق الاثرية بالانتباه إلى عدة مؤشرات تبرز فوق الميدان وتدل على وجود اثار مغمورة : مثل المؤشرات الطبوغرافية للبنية الطبيعية والتغيير النباتي كخروج بعض الزراعات عن القياس وتغيير رطوبة التربة قد تشير إلى وجود هياكل بناء مطمورة.

ما هي الأعمال التي يقوم بها الباحث عند عثوره على موقع أثري ؟ يبدأ بوصف الموقع بجميع أجزائه ومختلف معالمه مع ذكر توجيه الجدران وقياساتها وتقدير المساحات ؟ كما

يستحسن رفع بعض الرسوم الهندسية وامعان النظر في طريقة البناء والمواد المستعملة في ذلك ثم تؤخذ مجموعة من الصور بمختلف أنواعها (السوداء والبيضاء ـ الملونة والشفافة) لاعداد ملف الصور ولمساعدة الباحث بعد أيام في تحرير تقريره حول الموقع، كما يقوم الباحث بضبط مدى حدود الموقع مستعينا بكل التفاصيل الدقيقة التي يعثر عليها سواءا كانت أسس لمباني أو أجزاء من قطع أثرية أو زخرفية وهنا نشير إلى أهمية امعان النظر في الجزئيات التي قد تمثل البصمات الأخيرة لعدة معلومات واستنتاجات تاريخية هامة للموقع المذكور مثل : قطع من الخزف المحطم أو النقود أو حتى بعض المكعبات المبعثرة لفسيفساء.

وبعد الانتهاء من استكشاف الموقع يرفع مكانه بدقة فوق الخريطة الطبوغرافية مع تميزه برقم خاص يقع ذكره في كل الحالات (التقارير ـ الصور ـ الجذاذات...) وأخيرا يقوم الفريق بتحقيق مع الأهالي والسكان المجاورين للموقع للحصول على عدة معلومات تخص الملكية العقارية للموقع (مثل ملك الدولة ـ أو بعض المجموعات كالقبائل ـ أو الأوقاف أو ملك خاص لبعض المواطنين).

وفي كثير من الحالات يتحصل الفريق على بعض القطع الأثرية سواء يعثر عليها بالمواقع أو يتسلمها من الأهالي فعليه أن يودعها إلى أقرب متحف أو ممثل لادارة الاثار أو عند الاقتضاء إلى نائب السلطة العامة مقابل وصل في ذلك الايداع ـ ويمكن العثور على هذه القطع الأثرية داخل المنازل أو المزارع المجاورة للمواقع الأثرية حيث جرت العادة لدى الأهالي في جمع بعض القطع الأثرية الزخرفية لتزيين بيوتهم (مثل الأعمدة الرخامية والتيجان وقواعدها وقطع الخزف التي يعثرون عليها عند قيامهم بأشغالهم الفلاحية إلى غير ذلك..).

6) أنواع المواقع بالريف :

يحاول فريق المستكشفين من الاجابة على السؤال المطروح : أين كان يقطن السكان في العصور الماضية في هذه المنطقة ؟ فيقع البحث عن المغارات أو « المخابىء تحت الصخور » التي سكنها الانسان في عصور ما قبل التاريخ ـ ثم نزل السهول عند اكتشافه للفلاحة مع اختياره دائما المواقع المرتفعة للاستقرار وتشييد بيته وذلك حرصا لمراقبة الوسط الذي يعيش فيه والتفطن للخطر في الابان وكذلك تجنب فيضانات الأودية والأنهار ـ فعلى الباحث اذن أن يحاول تحديد الأماكن الملائمة للاستيطان الانسان باحثا على جميع الجزئيات والتي تحصل معها عدة معلومات دقيقة ومفيدة مثل :

- شواهد لحركة صناعية حجرية (صوان) ومعدنية أو خزفية بأنواعها المختلفة.
  - أ ـ شهواد بيولوجية : عظام بشرية أو حيوانية.
  - ب ـ شواهد اجتماعية : نقود ـ تحف دينية أو عقائدية.
  - ج ـ مساكن وقتية : بقايا مخيمات.
  - د ـ مساكن قارة : المغارات، المنازل المنعزلة، التجمعات السكنية، القرى والمدن.

هـ ـ المقابر : الفردية (بالدفن او بالحرق) ولكل منهما بصماته الخاصة به الجماعية (مقابر ذات أشكال مختلفة ومتنوعة).

و ـ الأماكن المقدسة : المعابد المشيدة

بعض الأماكن الطبيعية المقدسة مثل عيون المياه بعض الآبار والأشجار الخ...

ذ ـ المنشآت الدفاعية : كالأسوار والأبراج.

ح ـ المعالم العمومية : مثل القنوات والسدود والصهاريج والطرقات والجسور والمعالم السياسية والمعالم الترفيهية (المسارح والملاعب) الخ...

وإلى جانب دراسة ووصف هذه المعالم الأثرية المتواجدة في الأرياف يستحسن أن يصغي الباحث لكل الأحاديث التي تبلغه من الأهالي والمتساكنين والأخبار والمعلومات والخرافات المتداولة بينهم ويتمعن فيها رغم ما يكتنفها في بعض الأحيان من غموض أو لا معقولية ذلك أن أهل الريف كثيرا ما يحاولون شرح وتأويل ما لا يفهمونه من علامات طبيعة أو معالم بشرية، فعلى الباحث أن يفحص ويحقق كل ما يبلغه من معلومات ولا يرفضها مبدئيا لكونها مشكوك فيها.

اعـداد الـملـفـات

عندما ينتهي الفريق من عملية المسح الميدانية ينتقل إلى المرحلة الثالثة التي تتمثل في اعداد الملفات، وتبدأ بتحرير التقارير المنظمة لجمعي المعلومات والاستنتاجات التي جمعها الفريق أثناء زياراته للمواقع الأثرية. ثم يقع تلخيص المعلومات الأساسية في شكل جذاذات بيانية. ومن جهة أخرى تتولى المصالح الفنية والهندسية من طبع الخريطة الأثرية الجهوية كما يعتني مخبر الصور بعملية تمحيظ الصور بجميع أنواعها وسحبها.

وبعد جمع كل هذه الملفات يتم ترتيبها وتنظيمها وحفظها.

ثم تتولى المؤسسة المكلفة بالسهر على حفظ التراث الأثري بعملية نشر وتوزيع وتعميم هذا الرصيد الهام من المعلومات وذلك بمد الادارات المعنية بنسخ من الملفات التي تم اعدادها مبرزة في نفس الوقت التوصيات الواجب اتباعها : ويمكن ذكر الادارات المعنية في القائمة التالية :

- ادارة التجهيز والاسكان
- ادارة الفلاحة
- ادارة السياحة
- ادارة التعليم
- ادارة الشعائر الدينية أو الأوقاف
- البلديات.

وهنا نلح على أهمية نشر المعلومات لدى الخاص والعام حيث أن عملية المحافظة على التراث مرتبطة كثيرا بتحسيس الأهالي للموضوع حتى يشعروا أن التراث الوطني ليس حكرا على بعض العلماء والمثقفين أو السواح الأجانب وإنما هو أولا وبالذات ذاكرة الوطن بلغتنا وعلينا أن نحافظ عليها لكي نبلغها إلى الأجيال القادمة.

وفي الختام يمكننا القول أن عملية مسح المواقع الأثرية تمثل في آن واحد تمشيا علميا وأداة عمل بين أيدي ادارة التهيئة العمرانية فمن الصبغة العلمية يمكّن هذا العمل من فهم تاريخ سيطرة الانسان على الطبيعة دون التقيد بالأطر الزمنية التقليدية وذلك بجمع المعالم التاريخية القديمة والوسيطة والعصرية بالمحيط الطبيعي. وتبرز من خلال هذا العمل قيمة الأبحاث الجهوية الدقيقة والتي تتنافى والعموميات التاريخية، فتتسلط الأضواء على الخصوصيات الجهوية الشيء الذي يثري التراث والشخصية الوطنية.

أما فيما يخص المنافع المنجرة عن هذا العمل فانه يكفي أن نشير إلى امكانية الاستغلال الفوري للمعلومات المجمعة لاعداد دليل سياحي، كما أن الطريقة المتوخاة في اعداد هذا المسح تعتمد على السرعة في الانجاز مع ضعف التكاليف، الشيء الذي يجعل من نتائجه أداة عمل جيدة بين أيدي السلطة.

أهمية التلال الأثرية وعلاقتها ببعضها

الأستاذ أسعد المحمود(*)

عبر تاريخ البشرية نشأت مواقع التجمعات السكنية والمدن على ضفاف الأنهار وقرب مصادر المياه من ينابيع وآبار وسيول وأودية واقترنت فاعلية الانسان بسكنه بتعاطي الزراعة فنشأت القرى في المواقع الصالحة للزراعة وظهرت المدن التجارية الواقعة على الطرق التجارية التي سلكتها القوافل في ترحالها ناقلة المنتجات والمواد من كان إلى آخر فكان وقوعها على المصادر الزراعية أو الطرق التجارية سببا في نموها وتطورها وازدهارها.

ونهر الخابور الذي ينبع من رأس العين ويصب بالفرات عند بلدة البصيرة الحالية (قرقيسيا) هو من الأنهار التي وضعت على ضفتيه العديد من المواقع التاريخية والأثرية. اننا نجد ذكرا لهذا النهر عند السوريين الذين أطلقوا عليه اسم (شابور)[1] وذلك في الألف الثالثة ق.م. ولا زال النهر محافظا على اسمه مع تبدل الحرب الأول فقط. واستمر ذكره في الألف الثانية والأولى ق.م. وفي العهود العربية الاسلامية لعبت المدن الخابورية دورا هاما في هذه الحقبة فهذا الشاعر الأخطل يقول فيه :

أراعتك بالخابور نوق وأجمال

ورسم عفته الريح بعدي باذيال

ونهر الخابور بروافده الفريدة هو الشريان الحيوي لمنطقة الجزيرة التي توضعت الحضارات في سهولها الغنية منذ القديم وحتى عصرنا الحالي. وعلى الرغم من أهمية منطقة الجزيرة وقدمها التاريخي الا ان الأبحاث الأثرية لا زالت بسيطة بالنسبة لتعدد تلالها اذا استثنينا الرحلات الأثرية في العصر الحديث التي قام بها هرزفلد[2] وماكسرفون أوبنهايم[3] ومالوان[4] أو التنقيبات السريعة التي أجراها هنري لايرد[5] في موقع عربان. وقد دل المسح الأثري الذي قامت به البعثة الأثرية الألمانية لجامعة توبنجن عام 1975-1977 لغرض احصاء المواقع الأثرية على ضفتي الخابور من مصبه وحتى مدينة الحسكة ان هناك مائة وتسع وعشرون موقعا أثريا على شكل تلال[6] تحتضن في طبقاتها مدنا وقرى تختلف عن بعضها بموقعها أو باتساعها أو بقدمها الزمني.

(*) باحث في الآثار بالجمهورية العربية السورية.

ان المقارنة بين عدد المواقع الأثرية على نهر الخابور وبين ما ذكر منها في المصادر التاريخية يبدو لنا بفروقات كبيرة تعزى للأسباب التالية :

- هناك مدنا ذكرتها المصادر الشرقية القديمة كانت قائمة في تلك الفترات واغفلت في المصادر المتأخرة وذلك اما لأن أهميتها زالت فأهملت وهجرت ولم يعد لها أهمية أو ذكر في العصور اللاحقة.
- هناك مدنا أنشأت ثم هجرت بعد تاريخ المصادر فبقيت بدون ذكر أو تسمية. إلا أننا نعرفها على شكل تلال أثرية أخذنا نطلق عليها تسمية حديثة نسبة للقرية المجاورة أو أي معلم جغرافي آخر.
- هناك مدنا ومواقعا تاريخية كانت قائمة ولم توثق المصادر لعدم أهميتها مقارنة مع المدن الهامة التي تناولتها المصادر وجاء ذكرها وبقيت مجهولة الاسم.

ان المواقع الأثرية على نهر الخابور التي أعالجها في بحثي هذا هي المواقع التي تم الكشف الأثري عنها ونعرف تاريخها والتي نجد ذكرا لها في المصادر التاريخية كذلك المواقع التي جاء ذكرها في المصادر العربية الاسلامية فمنها ما هو معروف ومحدد المواقع ومنه لا زلنا نجهل أو لم نتمكن من تحديد موقعها وأخيرا المواقع والمدن التي ذكرتها المصادر الشرقية القديمة وأخص منها الحوليات الاشورية في القرن الحادي عشر والقرن التاسع ق.م. ومحاولة تحديد المجهول منها مستعينا بالمقارنة مع المصادر العربية الاسلامية أو نتائج الدراسات خلال التنقيب أو المسح الأثري أو الوصف الطبوغرافي للموقع أو تجمع اللقى الأثرية المتناثرة على سطح التلال على شكل كسر فخارية مميزة تعطي مدلولا بسيطا للفترة الزمنية للموقع.

أ ـ المواقع الأثرية المحددة الموقع من خلال التنقيب الأثري :

ـ تل العشارة (ترقا) :

وهو موقع أثري على نهر الفرات وسأتناوله لأنه ذكر في حوليات الملوك الاشوريين وكان بمثابة نقطة انطلاق باتجاه نهر الخابور ومحطة وصول للحملات والقوافل الذاهبة أو القادمة من الخابور. نقب في الموقع تيرونزجان لفترة وجيزة ثم بعثة أمريكية وأكدت الدراسات[7] بأن العشارة تبدل اسمها من (ترقا) إلى مدينة (سيرقو) في الفترة الاشورية وأهم مركز في مقاطعة (لاقي) في العصر الاشوري الحديث. الا ان المصادر العربية أغفلت ذكرها رغم وجود طبقات اسلامية في الموقع.

ـ تل عجاجة (عربان، شاديكاني) :

وهو تل أثري يقع على الضفة اليمنى للخابور. وقد كان احدى المراكز الهامة في العصر الاشوري الأوسط (القرن 11 ق.م) وكذلك في العصر الاشوري الحديث (القرن 9 ق.م)

وجاء ذكره في الحوليات الاشورية تحت اسم شاديكاني وقد عرف هذا الموقع تحت اسم عربان في المصادر العربية وبقي الموقع يحمل هذا الاسم حتى عام 1853 حيث نقب في الموقع هنري لايرد[9].

ـ تل شيخ حمد (دور كاتليمو) :

ويقع على الضفة اليسرى من نهر الخابور وبقي مجهول التحديد والتسمية حتى عام 1977 حيث تم اكتشاف العديدم ن الرقم المسمارية خلال المسح والتنقيب الأثري التي دلت بالتأكيد على تحديد (دور كاليمو) احدى المراكز الهامة في الفترة الاشورية التي جاء ذكرها لأول مرة على النصب الحجري للملك آشور بعل كالا والمحفوظ في المتحف البريطاني. وكذلك نجد ذكر هذا الموقع في حوليات الملوك الآشوريين.

ـ تل حلف (غوزانا) :

موقع أثري عند منبع الخابور نقب عنه أونبهايم، وهو احدى المقاطعات الآرامية الهامة والتي جاء ذكرها في العديد من المصادر الكتابية[10].

ب ـ تحديد المواقع والمدن المذكورة في المصادر العربية الاسلامية :

أعطت المصادر العربية أهمية لمنطقة الجزيرة. وأقدم ذكر نعرفه عن الجزيرة في العهد الاسلامي يتصل بأخبار الفتوح التي يحدثنا عنها البلاذري في كتابه (فتوح البلدان) وذلك الطبري في كتابه (تاريخ الأمم والملوك). فالبلاذري يقول عنها : (الجزيرة كلها فتوح عياض بن غنم. وبعد وفاة أبي عبيده بن الجراح ولاه اياها عمر بن الخطاب سنة 18 للهجرة. وأتم عياض فتح ما بين دجلة والفرات ولم يبق في الجزيرة موقع قدم الا فتح في عهد عمر بن الخطاب[11].

ومن أهم المدن والمواقع التي أتي ذكرها عند البلاذري والواقعة على نهر الخابور عين الوردة وترقرقيسيا وهما موقعان أثريان الأول في رأس العين (سكان تل الفخرية) والثاني في موقع البصرة عند التقاء الخابور بالفرات كذلك اهتم الجغرافيون العرب بالجزيرة كابن خردانبه[12] وقدامة بن جعفر[13] وابن الفقيه[14] وهم من القرن الثالث الهجري والمقدسي[15] وابن حوقل والاصطخري[16] من القرن الرابع الهجري.

فالمقدسي قسم الجزيرة بحسب بطون العرب إلى ثلاثة أقسام كديار ربيعة وقصبتها الموصل وجعل رأس العبن من المدن النابعة لها وديار مضر وقصبتها الرقة وديار بكر وقصبتها آمد وتحدث عن مدن الخابور وقصبتها عربان (نل عجاجة حاليا) ومن مدن الخابور الحسين ـ الشمسينية ـ مكسين ـ سكير العباسي ـ الخيشية ـ السكنية ـ التنانير وكذلك نجد

العديد من المدن الواقعة على نهر الخابور والتي رسمها ابن حوقل من الشمال إلى الجنوب. رأس العين ـ سكير العبار ـ طلبان ـ الجحشية ـ تنينر العبدية وإلى الشرق من الخابور رسم بلدة ماكسين.

فاذا تتبعنا مواقع هذه المدن نجد بعضها لا زال محافظا على أسماءها وهذا ما يفيدنا في تحديد موقعها ومقارنتها مع المدن التي ذكرت في المصادر الاشورية فمدينة رأس العين التي مر ذكرها محددة في موقع بلدة رأس العين الحالية وبالقرب منها تل الفخرية (سيكان)[17] وهي معروفة في العصر الاشوري حيث ذكرها المصادر الارامية والاشورية. وكذلك شأن مدينة (عربان) التي مر ذكرها هي نفسها مدينة (شاديكاني) في المصادر الاشورية في مدينة سكير العباس آثار لسدود قديمة عند بلدة الشدادي التي يقوم بجانبها تل أثري كبير يعرف باسم (تل الشدادي) جمعت بعثة المسح الأثري الألماني منه العديد من الفخار الاسلامي. ومن المرجح أن يكون هذا التل هو بلدة سكير العباس والتي يتفق اسمها الأول مع التسمية الاشورية ببلدة (سيكري) التي سوف يمر ذكرها من المدن في المصادر الاشورية. وقد حاول لوسترانغ تحديدها على نهر هرماس (جغجغ) وبالتحديد عند وادي الثرثار المتفرع عن نهر جغجغ في الشمال الشرقي من مدينة الحسكة[18]. أما بلدة طلبان والتي حددها ابن حوقل بين بلدة سكير العباس والجحشية فمن المرجح أن تكون هي قرية (طلابا) الواقعة على الضفة اليسرى للخابور. كذلك يمكننا ان نحدد مدينة (الجحشية) التي ذكرها المقدسي تحت اسم (الخشية) واستنادا للوصف الدقيق الذي ذكره ياقوت بانها تبعد أربعة أميال من بلدة المجدل (وهي تل مجدل الحالي قرب الحسكة). وبهذا نكون عند موقع (تل الجحاش) الكائن على الضفة اليمنى للخابور في منتصف الطريق بين تل مجدل ورأس العين.

ومن المدن التي حافظت على اسمها والتي تقوم على شكل تلال أثرية مدينة (التننير) المعروفة اليوم (تل تنينر) إلى الجنوب الشرقي من الحسكة على الضفة اليسرى للخابور. أما مدينة (العبيدية) التي وضعها ابن حوقل على مصورة جنوب التننير فمن المرجح ان تكون (تل طلبان) أو (تل خبنينج) وهما تلان اثريان تدل اللقى السطحية على وجود آثار عربية اسلامية. ومن المدن التي تغير اسمها في العصر الحاضر مدينة (ماكسين) وتدعى اليوم (تل مركدة) التي أحلتها صلاح الدين عام 579 هـ والواقعة في منتصف الطريق بين دير الزور والحسكة ومن مدن الخابور التي لا زالت تحافظ على اسمها وتتوضع على شكل تلال اثرية على ضفتيه بلدة الحصين (وهي تل الحصين بالقرب من بلدة الصور) على الضفة اليمنى للخابور و(الشمسانية) وهي تل الشمساني وهي المدينة التي غرق فيها السلطان قليج ارسلان السلجوقي ودفن فيها[19]. أما بلدة (الصور) فتتوضع في تل الصور الحالي. وبلدة (الفدين) وهي بتل الفدين وجميع هذه المدن على الضفة اليمنى للخابور.

ج ـ المواقع والمدن في المصادر الآشورية :

منطقة الخابور أصبحت في القرن الثاني ق.م. من تعداد مناطق نفوذ الآراميين الذين أسسوا الامارات مستغلين ضعف السلطة الآشورية في العصر الآشوري الأوسط. وهذا ما

نستقرأه من خلال الحملة العسكرية التي قادها الملك آشور بعل كالا (1073-1056 ق.م) المذكورة على النصب الحجري المحفوظ بالمتحف البريطاني[20] والذي حاول بحملته العسكرية أن يعيد السلطة الآشورية على منطقة الخابور فذكر مدنها (ماغاريزي ـ دور كاتايمو ـ سنفاريت).

لكن السلطة الآشورية عادت تفرض نفسها على منطقة الخابور وذلك في العصر الآشوري الحديث (القرن التاسع ق.م) وأخذت المدن الخابورية تدفع الجزية للملوك فنجد ذكرا للمدن في الحملة التي قادها الملك حدد نيراري الثاني عام 896 ق.م[21]. تبدأ بمدينة (غوزانا) وتنتهي بمدينة (سيرغو) على الفرات.

كذلك نجد تعداداً للمدن على الخابور في حوليات الملك تيكولتي نينورتا الثاني[22] عام 885 ق.م الذي سار بجيشه من (سيرقو) حتى مدينة (نصيبا) (وهي بلدة نصيبين على الحدود السورية التركية) وتوقف في الكثير من المدن التي سأقوم بتحديد موقعها.

وبين أيدينا أخيرا حوليات الملك آشور ناصر بال الثاني الذي قاد حملته على نهر الخابور عام 878 ق.م من مدينة (كلخ = نمرود) للوصول إلى موقع (بيت خلبا)[23].

وسوف أتناول بدراستي هذه المدن الوارد ذكرها عند الملك تيكولتي نيتورتا الثاني للأسباب التالية :

- لانها أكثر شمولية من المدن التي ذكرت عند الملوك الآخرين.
- نقطة بدء الحملة ونهايتها هي من المدن المعروفة وتم تحديد موقعها.
- أغلب المدن الواردة في حولياته نجدها عند الملك حدد نيراري وآشور ناصربال.

وهذه المدن هي التالية :

سيرقو ـ رومونينه ـ سرورو ـ اوزالا ـ دور كاتليمو ـ قطني ـ لاطيخ ـ شاديكاني ـ طابيت ـ ماغرايزي ـ غوريت ـ تابت ـ كخدت ـ نصيبا.

فاذا استعرضنا هذه المدن نجد ان الكثير من أسماءها قد تبدل بالمقارنة مع المصادر العربية من جهة والتسميات الحديثة من جهة أخرى. وان بعضها لم تذكر في المصادر اللاحقة.

ولكي نحدد هذه المواقع التي أغلبها لا زال مجهول الموقع لا بد من الافتراضات التالية :

1) ان حملات الملوك الآشوريين لم تذكر سوى المدن الهامة التي كانت قائمة في عصرهم وأغفلت المدن الأخرى. لأن هناك العديد من التلال الأثرية تبدو أنها سكنت في العصر الآشوري وواقعة ما بين المدن التي مرّ ذكرها.

2) نشوء مدن جديدة بعد الحملات لم يكن لها وجود ابّانها.

3) مدن ذكرتها المصادر على الضفة اليمنى أو اليسرى للنهر فتبدل موقعها نتيجة تبدل مجرى النهر.

4) خط سير الحملة ليس بالضرورة على جهة واحدة للنهر. بل كانت الحملة تختار سهولة الطبيعة والأماكن التي يسهل منها عبور النهر فتنتقل تارة على اليمين وتارة على الشمال.

5) من الضروري معرفة مقدرة الحملة على السير وتحديد المسافة التي تقطعها في اليوم الواحد. وهذا الافتراض هام جدا. وقد قامت بعض الأبحاث فحددته بحدود 18–20 كلم تقريبا[24] ومن خلالها سنحاول تحديد المدن المجهولة اذا علمنا نقطة الانطلاق من مدينة معروفة الموقع وتوقفنا عند مدينة معروفة الموقع أيضا. فاذا أخذنا المسافة التي كان بمقدور الحملة اجتيازها 18–20 كلم وانطلقنا من موقع (تل شيخ حمد / دور كاتليمو) وهي مدينة تم تحديدها ومعرفة موقعها وجاء ذكرها في جميع حوليات الملوك الثلاثة للوصول إلى موقع (تل عجاجة / شاديكاني) وهي أيضا معروفة الموقع وذكرت في نفس المصادر الثلاثة فسوف تمر الحملة بأول محطة باتجاه الشمال (بجبل بوصو) المذكور في حوليات الملك حدد نيراري. وعلى بعد 18 كلم من دور كاتليمو يقع (جبل قطارى) وهذا مناسب جدا للمسافة من جهة والطبيعة الاسم الوارد تحت (جبل) ونستطيع تحديد جبل بوصو الأثري في جبل قطارى الحالي.

فاذا تابعت الحملة سيرها في اليوم الثاني بنفس المسافة وعلى الضفة نفسها فسوف تحط الرحال في مدينة (قطني) التي جاء ذكرها عند الملوك الثلاث وهذا يدعونا ان نحدد هذه المدينة الأثرية (بتل الفدغمي) الحالي وهو تل مناسب من حيث المسافة والمساحة على أنه (قطني) الأثرية. وبعد هذه المدينة تأتي مدينة (سيكري) والواقعة على بعد 20 كلم من الفدغمي. وهنا نصل إلى (تل الشدادي) الحالي والذي حددنا انه (سكير العباس) في المصادر العربية الاسلامية. فنجد ان هناك اتفاق في المسافة المفترضة والاسم أيضا. ومن هذا الموقع يبدو أن الحملة قد غيرت سيرها وانتقالها من الضفة اليسرى إلى الضفة اليمنى للخابور لسهولة عبور النهر في هذا الموقع من جهة ولتأخذ اتجاه المحطة القادمة من جهة أخرى والتي تبعد نفس المسافة وهي مدينة (شاديكاني) أي تل عجاجة الحالي أو بلدة (عربان) الاسلامية التي مر ذكرها.

وبعد مدينة (شاديكاني) تتابع الحملة سيرها لتصل إلى مدينة (طابيت) وهذه المدينة تتفق أيضا من حيث المسافة وربما التسمية أيضا مع (تل طابان) الحالي.

ومن المدن الهامة التي وردت في جميع المصادر الآشورية مدينة (ماغاريزي) وأفضل تحديد لها من حيث المسافة هي مدينة الحسكة والتي تحتوي على تل أثري واسع المساحة عثر

في طبقاته عن طريق الصدفة الفخار الآشوري الذي يتناسب زمنيا أيضا مع القرن التاسع ق.م. وقد وصفها الملك آشور ناصربال وهذا الوصف يتفق أيضا مع مدينة الحسكة حيث حدد ماغاريزي عند التقاء (نهر هوماس اي جغجغ) بنهر الخابور وقربها من (جبل باري) وهو (جبل كوكب الحالي) المشرف على مدينة الحسكة.

وبعد بلدة (ماغاريزي) تتابع الحملة سيرها تاركة نهر الخابور متجهة نحو الشمال على ضفاف نهر بغبغ لتنتهي عند بلدة (ناصيبيا) أي بلدة نصيبين مارة بمدينة (ككخت) التي تم تحديدها من قبل البعثة الأثرية الايطالية (بتل برى) الحالي فاذا أخذنا المسافة ما بين الحسكة (ماغارئري) ومدينة القامشلي قرب (ناصيباة وهي 90 كلم (تابت) و(ككخت).

أما القسم الجنوبي لخط سير الحملة فيبدأ من الضفة اليسرى للفرات بعد تركها وعبورها مدينة (سيرتو = العشارة الحالية) باتجاه نهر الخابور. فالحملة في هذا القسم لا تذكر المدن الفراتية وانما جاء ذكر أول مدينة على الخابور وهي (رومونينه). ان الوصف الطبيعي لهذه المدينة كما تذكرها مصادر الحملة هي المنطقة التي تتم فيها اتصال الخابور بالفرات. وهنا يخطر ببالنا مباشرة موقع (قرقيسيا) بلدة البصيرة الحالية التي تحتوي على تل أثري كبير على الضفة اليمنى للخابور.

وعندما تترك الحملة هذه المدينة على وتيرة السير والمسافة فانها ستصل على بعد 20 كلم التل الأثري (تل الفدير) الذي يصلح ان يكون موقعا للمدينة الآشورية (سورو). واذا بقيت الحملة على نفس الضفة وبالوتيرة نفسها فانها ستصل إلى المحطة التالية مدينة (أوزالا) والتي يمكن تحديدها ببلدة الصور التي تحتوي لعى تل أثري لا زال قائما. ومن مدينة الصور وعلى مسافة 18 كم ستصل الحملة إلى تل شيخ حمد (دور كاتليمو) المدينة التي تم معرفة موقعها كما ذكرت.

وبهذا نكون قد استعرضنا المدن التاريخية التي جاء ذكرها محاولا بهذه الدراسة النظرية تحديد المجهول منها آملا أن نكون بعيدين عن الحقيقة في تحديدها منتظرين التنقيب الأثري وما يتوصل إليه من نتائج تدعم هذه الدراسة.

الـهـوامـش :

1 ـ E. Edzard: Die Orts-und Gewässername der Zeit der 3. denastie van Ur.

2 ـ E. Herzfeld: Archäologiache Reise im Euphrats-und Tigrisgebiet.

3 ـ M. Von Oppenheim: Vom Mittelmeer Zem Persischen Golf.

4 ـ M. Mallowan: An Archaeological Survey of the Habur Region, Iraq 3 1934.

5 ـ H. Layard: Ninevehs and Babylons.

6 ـ H. Kühne: Archief für Orientforschung 25, 1974.

7 ـ G. Buscellati: Syre—Mesepotamian stadies 1/2, 1977.

8 ـ A. Mahmoud: Die Ausgrabung auf dem Tell Agaga, DamaszererMitt. 3p. 241.

9 ـ H. Layard: op. cit.

10 ـ M. Von Oppenheim: Der Tell Halaf Bd. I-V.

11 ـ البلاذري فتوح البلدان ص 182.

12 ـ بان خردانبه : المسالك والممالك 1989.

13 ـ قدامة ابن جعفر / كتاب الخراج.

14 ـ ابن الفقيه : كتاب البلدان.

15 ـ المقدسي : أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم.

16 ـ ابن حوقل : صورة الأرض، الاصطخرى : المسالك والممالك طبعة مصر عام 1963.

17 ـ أبو عساف : الحوليات الأثرية السورية 32، 1982، ص 35.

18 ـ Le Strange: The lands of the Eastern Calife p. 98.

19 ـ ابن العبري : مختصر تاريخ الدول.

20 ـ W. King: Annals of the kings of Assyria.

21 ـ J. Seidmann : Die Inschriften Adad-Nirari II, MAOG 9, 1935.

22 ـ W. Schramm: Die Annalen des Assyrischen Königs Tikultininurt Bi Or 27.

23 ـ W. King: op. cit.

24 ـ S. Horn: Zeitschrift der Assyrologie, 34.

المسح الأثري مناهجه وطرائقه الفنية
(طريقة جمع اللقى الأثرية)

د. سلطان محيسن(*)

ان جمع اللقى الأثرية عملية منتظمة تتم أثناء القيام بالمسح الأثري الشامل أو المحدد وهي على علاقة وثيقة بهذا المسح بل انها تمثل احدى هأم مراحله لذلك فان المسح الأثري Archaeological Survey تجد اهتماما متصاعدا بين أوساط الباحثين لما له من ميزات علمية وفنية ومالية اذا ما قورن بالتنقيب الأثري. فالمسح عملية سريعة يمكن أن تشمل منطقة واسعة تعطي فكرة تاريخية كافية، فيها معلومات مفيدة عن تلك المنطقة. ويمكن ان ينجز المسح باستخدام اعداد قليلة من الباحثين واجهزة بسيطة وامكانيات مالية محدودة.

ان العديد من الباحثين، والمؤسسات، أصبح يفضل المسح على التنقيب لان التنقيب طويل ومكلف وبحاجة إلى تكاليف واجهزة كثيرة دون ان نضمن دائما طبيعة النتائج التي قد لا توازي في أهميتها الجهد المبذول. ناهيك عن ان التنقيب عمل رتيب متكرر على نفس المنوال وحمّل في بينما في المسح الكثير من الحركة والتجديد والتشويق. ولكن هذا الكلام يجب الا يفهم على اننا نعطي الأفضلية المطلقة للمسح على التنقيب بل انهما يتكاملان وان اختلفا في الطبيعة والأهداف. والمسح غالبا ما يسبق التنقيب ويمهد له وهو يعطي القليل من المعلومات عن الكثير من المواقع ويمكن ان ينجز عدة مرات وكما نريد ولكنه غالبا ما يطرح أمامنا اسئلة عديدة لا يمكن الاجابة عليها إلا من خلال التنقيب المنتظم الذي وحده كفيل باعطائنا الكثير من المعلومات عن القليل من المواقع أي انه يقدم لنا معلومات شاملة حول نقاط محددة.

كما ان المسح الأثري يقترن في الكثير من الأحيان مع تنقيب محدود كالقيام باسبار مختلفة الحجوم والأهمية بهدف التحقق من الوضع الكرونولوجي أو الطبقي للموقع المدروس. والمسح عملية استطلاع ورصد علمي، دقيق، أشبه ما تكون بالعمليات العسكرية من حيث اعدادها وتنفيذها وصولا إلى الغاية المنشودة. اذ لا بدّ من حشد الرجال والمعدات والامكانيات التي يجب ان تتعاضدا في الحقل بشكل كامل كما تتعاضد مختلف أنواع الأسلحة في ميدان

(*) أستاذ بكلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة دمشق.

المعركة. وهكذا فليس من باب الصدفة ان يكون رواد البحث الأثري الأوائل مثل بت ريغرز (Pitt-Rivers) وويلر (M. Wheeler) عسكريين نفذوا أعمالهم الأثرية بتنظيم، ودقة، اكتسبوهما اثناء خدمتهم في الجيش[1].

طريقة المسح الأثري :

لم يعد المسح الأثري مجرد رصد أو التقاط عفوي للآثار وانما أصبح عملا أصوليا له مناهجه ووسائله الخاصة وبتطوره تقدمت الدراسات الاقليمية (Regional Studies) التي تعتمد على دراسة منطقة جغرافية كاملة وليس مواقع محددة. وعلى كل من يتصدى لهذه المهمة ان يضع في حسابه انجاز جملة مهام يمكن ايجازها بالتالي :

- تحديد حدود المنطقة المراد مسحها ويمكن أن تكون حدودا طبيعية، مثل وادي نهر أو حوض أو سهل، أو حدودا تاريخية ـ حضارية كمنطقة عيش شعب معين أو انتشار اثار معينة أو غير ذلك.
- وضع استراتيجية عامة تهدف إلى الاحاطة العلمية بقضية محددة أو الاجابة عن سؤال أو توضيح فكرة معينة ... الخ.
- تأمين الاختصاصيين والنفقات والأجهزة اللازمة لعملية المسح.
- تحديد الطرق والأساليب اللازمة لجمع المعلومات الهادفة إلى تحقيق الوصول إلى تلك الاستراتيجية العامة ثا إجادة تحليل المعلومات ودراستها وأخيرا نشرها العلمي الكامل.

يمر المسح الأثري بمرحلتين أساسيتين، الأولى كشف المواقع الأثرية والثانية التقاط الآثار من هذه المواقع بهدف تكون فكرة تاريخية ـ حضارية عنها وسوف نتناول كل من هاتين المرحلتين ببعض التفضيل.

كشف المواقع الأثرية :

يتوصل الباحثون إلى كشف المواقع الأثرية أحيانا عن طريق الصدفة وغالبا ما نسمح عن مكتشفات أثرية أتت أثناء القيام بأعمال عمرانية، انشائية، لا علاقة لها بالبحث الأثري مثل شق الأقنية والطرقات وإقامة المباني والسدود وحفر الاساسات وتجهيز حقول الزراعة والري وغير ذلك وهذا النوع من الاكتشاف العفوي يتطلب القيام بأعمال تنقيب فورية وسريعة بهدف انقاذ ما يمكن من الاثار قبل تخريبها. كما نحصل على مكتشفات بالصدفة من خلال مشاهدات بعض السكان المحليين أو السياح أو بواسطة التنقيبات غير الشرعية التي يقوم بها الباحثون عن الكنوز ولصوص الاثار. ومهما يكن فان هذا النوع من مكتشفات الصدفة يبقى محدودا اذ قيس بالمكتشفات التي تأتي عبر المسح العلمي المنتظم على يد باحثين متخصيصين.

هذا المسح المنتظم له طرقه ووسائله التي تختلف حسب الزمان والمكان وطبيعة الهدف العلمي[2]. هناك المسح الأرضي البسيط (ground survey) الذي يمكن أن ينجزه باحث أو مجموعة باحثين في منطقة جغرافية محددة عبر خروجهم إلى الحقل مباشرة مزودين بالأدوات الأولية اللازمة من خرائط طبوغرافية وجيولوجية وأجهزة تصوير وقياس وغيرها. ويقوم هؤلاء، مستعينين بالخرائط، بتحديد أمكنة تواجد المواقع الأثرية ووصفها، بمختلف أنواعها وعصورها ومن ثم تنزيل هذه المواقع بدقة على الخرائط وتصويرها وتوثيقها وربما التقاط بعض آثارها[3] ويمكن ان يجري المسح الأثري باستخدام وسائل أكثر تعقيدا لا تقتصر على تحري ومشاهدة ما هو على سطح الأرض وانما تحاول معرفة ما هو موجود في باطن الأرض وهي عملية تسمى بالرصد تحت السطح (Sub-surface detection).

وهذا النوع من الرصد على أنواع أكثرها بساطة طريقة الغرز (Prober) حيث تدخل في باطن الأرض قضبان معدنية يمكن بواسطتها تعيين المناطق الأثرية وتحديد مناطق الفراغات والجدران والأبنية وداخل التربة، كما يمكن بواسطة الغرز الحصول على عينات ترابية أو غيرها من داخل التربة بهدف تحليلها. لقد أدت هذه الطريقة، ومنذ الخمسينات، إلى الكشف عن العديد من القبور الاتروسكية في ايطاليا[4].

وهناك أسلوب آخر أكثر تطورا وتعقيدا ولكنه مكلف جدا، اذ تزوَّدت المغارز بأجهزة تلفزيونية وكومنبيوتر. وقد استخدم هذا النوع في الثمانينات في دراسة هرم خوفو في مصر، حيث يعتقد المختصون، الفرنسيون واليابانيون والمصريون، ان حجرات أخرى في الاهرامات المصرية لم تكتشف بعد[5].

ورغم أن طريقة الغرز مفيدة الا انها تسبب تخريبا معينا في المواقع والطبقات الأثرية لذلك لجأ الباحثون إلى تطوير طرق أخرى ليس لها آثار تخريبية على المواقع وهي الطرق الجيوفيزيائية في الاستشعار عن بعد[6] (Geographysical Remote Sensing). هذه الطرق على أنواع وتقوم في مجملها على ارسال قوة ما داخل التربة وقراءة انعكاسات سير هذه القوة عبر خطوط بيانية تنشأ نتيجة اصطدام تلك القوة بمختلف أنواع التربة.

ولعل أبسط هذه الطرق هي عملية دق التربة بمطارق خشبية أو غيرها المسماة بصدى الصوت (Echo-Sounding) ومن ثم ملاحظة الصوت المرتد من داخل التربة لان الصوت غير الرنان يدل على تربة طبيعية، بينما تعطي التربة الأثرية ارتدادا، صدى، للصوت. وهكذا من خلال دقه التربة ورصد أمواج ارتداد الصوت يتم تحديد طبيعة المناطق المطروقة كالحفر والجدران وغير ذلك. وعموما فان موجات الارتداد تكون أسرع عندما تصطدم بمواد قاسية كالحجر وهي بطيئة اذا اصطدمت بالمواد الطرية كاللبن. لقد غذت هذه المطارق أكثر تطورا وهي على أنواع وحجوم مختلفة بعضها وزنه حوالي 20 كغ ويعمل حتى عمق 10 م وهناك

مطارق أكبر تعمل حتى عمق 100 م. لقد استخدمت طريقة صدى الصوت حديثا في مصر وأدت إلى اكتشف قبور جديدة للفراعنة، في وادي الملوك في طيبة، وفي اكتشاف سفن غارقة تحت المياه على السواحل التركية[7].

وهناك طرق جيوفيزيائية أخرى لكنها لا ترصد ارتداد الصوت وانما تقوم على فحص التربة من خلال أجهزة ترسل في التربة موجات وصدمات كهربائية تجري قراءتها من خلال خطوط بيانية تحدد تواجد الجدران والفراغات وغير ذلك. وتتطور حاليا أنواع مختلفة من الرادار الأرضي (Georadar) يمكن ان ترصد عبر موجاته الارتدادية مناطق تواجد الطبقات والأدوات الأثرية بدقة كبيرة وعلى أعماق مختلفة.

وهناك أيضا طريقة المقاومة الكهربائية (Electrical Resistivity) تستخدم فيها أجهزة ترسل تيارا كهربائيا في التربة وتقيس درجة مقاومتها لهذا التيار وعموما فان المناطق الرطبة أو الغرف والممرات والحفر الفارغة تكون أقل مقاومة بينما الجدران والأحجار والطرقات تكون مقاومتها أكبر. هذه الطريقة تتكامل مع طريقة أخرى تعتمد على قياس درجة مغناطيسية التربة التي يستخدم فيها جهاز الماغنيتومتر (magnetometre) الدقيق جدا في رصد الظواهر الأثرية، وبخاصة الأدوات المعدنية، والمواقد وافران صنع الفخار عبر قياس تذبذبات الحقل المغناطيسي للتربة وقراءة اختلاف درجة المغناطيسية من نقطة إلى أخرى.

وأخيرا هناك أجهزة منوعة، كاشفات معادن (Metal Detectors) وهي تكشف وجود المعادن بسرعة وغالبا ما يستخدمها الهواة والباحثون عن الكنوز الذين يخربون الكثير من المواقع الأثرية.

إلى جانب الطرق الجيوفيزيائية التي ذكرناها توجد طرق أخرى جيوكيمائية (Geochemical methods) هي حاليا قليلة الاستخدام ولكنها تنذر بتطور سريع في المستقبل. وتعتمد على تحليل ومعرفة درجة حرارة التربة أو تركيبها الكيميائي والاستدلال من ذلك على أماكن تواجد المناطق الأثرية. فالتربة الأثرية مثلا تكون غنية بالفوسفور عكس التربة الطبيعية[8].

ان درجة دقة كل الطرق المذكورة سابقا ليست دائما واحدة وهي تخضع باستمرار لتطويرات جديدة ويمكن لعلماء الاثار استخدام أكثر من طريقة في نفس المنطقة. ولكن تبقى هذه الطرق لا غنى عنها لدقتها ولما توفر من امكانيات يتطلبها التنقيب.

إلى جانب الطرق الأرضية في الكشف عن المواقع الأثرية هناك طرق التصوير الجوي (Aerial photography) سواء حصلت بواسطة الطائرات والبوالين الطائرة أو بواسطة الاقمار الصناعية وسفن الفضاء[9]. لقد عرف التصوير الجوي منذ مطلع هذا القرن وطبق في شمال

افريقيا ثم في أوروبا. وطبقة الاب بوادبار (A. Poidbard) في دراسة طرق القوافل الرومانية في البادية السورية[10]. وفي الكشف عن الموانىء البحرية القديمة على ساحل المتوسط[11]. كما استخدم التصوير الجوي في السبعينات في الكشف عن المواقع المهددة بالغمر في سد الفرات في سورية[12].

ان الصور الجوية على أنواع منها الصور المائلة وهي التي تساعد أكثر على كشف المواقع الأثرية، وهناك الصور العامودية وهي الأفضل من اجل نقل هذه المواقع وتنزيلها على خرائط ومخططات. علما بان قراءة الصور الجوية وتحديد المواقع الأثرية عليها وتمييزها عن ظواهر أخرى، كالطرقات أو الأقنية، ومعرفة ابعادها هو عمل دقيق بحاجة إلى مهارة خاصة وتجربة كبيرة. وقد دخلت في التصوير الجوي تقنيات عالية جدا سواء من حيث أنواع الافلام المستخدمة أو طرق التصوير والتحليل.

كما ان التصوير بالاقمار الصناعية، وسفن الفضاء والاستشعار عن بعد، يلعب دورا مساعدا في البحث الأثري كما حصل في امريكا الوسطى عندما أثمر التعاون بين علماء الفضاء وعلماء الاثار في الكشف عن العديد من المواقع الأثرية العائدة لحضارة مايا في المكسيك[13]. إلى جانب ذلك هناك التصوير عن طريق أجهزة رادار فضائية عالية التقنية. ولكن كل هذه التقنيات تبقى مكلفة جدا الآن ولا بدّ ان نفقاتها في المستقبل سوف تنخفض وتصبح في متناول العديد من الباحثين.

التقاط اللقى الأثرية :

بعد اكتشاف الموقع الأثري تأتي مرحلة ثانية وهي تحديد الهوية التاريخية والحضارية لذلك الموقع والتعرف على عصره وجمع المعلومات عن الناس الذين سكنوه وتحديد درجة الاستيطان في المناطق والتشابه والاختلاف بينها، ومعرفة الانسان والحضارة عبر الزمان والمكان والعلاقة بين الناس والأرض ومصادر المياه والخيرات الأخرى. كل ذلك يتم من خلال جمع اللقى الأثرية، التي تتواجد ظاهرة للعيان على سطح الموقع، ودراستها وفق منهج أصولي.

المقصود باللقى الأثرية (Archaeological finds) هو القطع الأثرية الصغيرة أي الاثار المنقولة كالاسلحة والأدوات والأواتني والحلي سواء كانت من الحجر أو المعدن أو الفخار أو الزجاج أو غير ذلك. ان اللقى الأثرية تتباين كما ونوعا حسب طبيعة الموقع والعصر والمنطقة ويمكن العثور عليها عن طريق الصدفة واللقى العفوية ووسائل أخرى لا علاقة لها بالبحث الأثري العلمي كالهواة واللصوص. ولكن ما يعيننا هنا هو كيفية التقاط اللقى الأثرية من أدوات حجرية أو قطع فخارية أو غيرها، من خلال عملية المسح الأثري العلمي المنتظم، وفق طرق منهجية دقيقة وهادفة، هذا المسح، وبالتالي جمع اللقى الأثرية، يمكن أن يكون شاملا لمنطقة جغرافية واسعة أو مقتصرا على موقع محدد، وان يكون كثيفا يطال كلّ ما يشاهد من

لقى أثرية أو خفيفا يكتفي بعينات منها. ومهما يكن هناك سؤال أولي يواجه الباحث ماذا أجمع من الموقع أو المنطقة الأثرية ؟ هل أجمع كل شيء أم بعض الشيء وكيف اختار ؟ ومن أجل ان يتم كل ذلك بعملية وموضوعية فقد بلور الباحثون طرقا مختلفة لالتقاط اللقى الأثرية. قبل ان نستعرض هذه الطرق نؤكد ثانية انه لا بدّ أن يحدد الباحث الاطار الجغرافي للمنطقة التي يريد التقاط الاثار منها ويعرف حدود الموقع الأثري الذي يود دراسته كما أن التقاط الاثار يجب أن يتم بدرجة متوازنة من الكثافة في مختلف ارجاء المنطقة المدروسة فلا يبالغ في الاهتمام بمنطقة على حساب منطقة أخرى ولا نلتقط كل شيء من مكان والقليل من مكان آخر. كما أن كمية الاثار المتلقطة يجب أن تكون متوازنة نسبيا مع غنى المنطقة المدروسة أو فقرها. أي أننا نجمع اللقى الاثرية وفق نسبة مئوية محددة وثابتة في كل موقع. ويجب أن يتم الالتقاط في أوقات معينة من فصول السنة فالاثار مثلا تظهر أوضح بعد هطول الأمطار أو حراثة التربة أو الحصاد وقطع الاشجار وما إلى ذلك. ويمكن أن يتم الالتقاط مرة واحدة أو عدة مرات وعلى الباحث بشكل عام ان يضع في حسابه هدف الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات المنهجية بأقل قدر ممكن من الجهد. وعليه ان يدرك بان العلاقة بين اللقى السطحية وبين حقيقة الموقع ليست دائما واضحة وليس من الضروري ان تعكس هذه اللقى حقيقة ما في باطن الأرض وان الامر يختلف من موقع إلى اخر ففي المواقع ذات السوية الاثرية ـ التاريخية الواحدة يمكن ان تعبر الاثار السطحية عن طبيعة الموقع ولكن الامر يكون أصعب في حال المواقع ذات السويات الاثرية العديدة لأن اثار السويات الاقدم تكون مطمورة في الأعماق كما هو الحال في التلال الأثرية الكبيرة. لذلك يكون من الضروري في الكثير من الأحيان اجراء بعض الاسبار من اجل تحديد تتابع أو تعاصر الاثار الملتقطة من السطح أو معرفة وظيفة الموقع ودرجة حفظه أو غير ذلك.

ويجب الاخذ بعين الاعتبار بأن الاسبار أيضا، بالرغم من فائدتها، تخرب اجزاء معينة من الموقع الأثري. وبما انه في معظم الاحيان يستحيل تنقيب كامل الموقع ويكتفي بالاسبار فانه من غير الممكن أيضا التقاط كل الاثار السطحية من موقع ما لذلك يتم الالتقاط وفق اختيار معين يشبه من خطوطه العريضة نظام الاسبار ويعتمد على جمع عينات من السطح وهو ما يمكن ان نسميه بالسبر السطحي ولهذا السبر أنواع سنأتي على عرضها.

ـ ان أبسط طريقة هي الالتقاط الكيفي للاثار والسبر دون نظام محدد في مختلف ارجاء الموقع وجمع ما تقع عليه العين ويعتقد الباحث انه مهم معتمدا على تجربته الشخصية وممارسته واحساسه الداخلي أحيانا.

ولكن الطريقة الأكثر موضوعية هي التي تعتمد على مبدأ العينة الاحتمالية (Probablistic Sampling) وهي طريقة احصائية تعتمد على اخذ عينة أثرية من موقع ما ثم تعميم نتائج دراسة تلك العينة على بقية الموقع وهناك أنواع مختلفة لطريقة العينة الاحتمالية أهمها[14] :

1 ـ العينة العشوائية (Randoms Sampling) كأن نختار عشوائيا مناطق محددة ونقوم

بالتقاط اللقى منها وعموما كلما كانت المناطق أوسع كلما كانت المعلومات أوثق. ومن المتفق عليه أن التقاط 5 % من الاثار السطحية يعتبر كافيا لاعطاء فكرة مفيدة عن الموقع. ولهذه الطريقة نوعان الأول بسيط (Simple) يؤخذ عليه انه يترك مناطق واسعة دون ان يمسها الجمع للُقى في حين تكون مناطق أخرى قد استوفت حقها. والنوع الثاني طبقي (Stratified) يشمل كل المناطق وبدرجة متناسبة مع نسبة مساحتها.

2 ـ العينة النظامية (Systematic Sampling) تعتمد على اختيار مناطق محددة ومنتظمة في الموقع لالتقاط أثارها. كأن نقسم سطح الموقع إلى عدة مربعات ونجمع اللقى من مربعات مختارة بانتظام. وهذه الطريقة تكون اما بسيطة أي نختار المربعات بشكل آلي وميكانيكي وفق مسافات متساوية في كل ارجاء الموقع وهناك النوع الطبقي لهذه الطريقة اذ يتم اختيار المربعات لجمع اثارها وفق محور معين يحدد الباحث بنفسه، كأن يجمع على امتداد محور شمال جنوب أو شرق غرب.

رغم التباين الظاهري لهذه الطرق فهي في الواقع تتكامل وليس هناك من افضلية حسامة لواحدة منها على الأخرى ويعود للباحث ممارستها بالشكل الذي يراه مناسبا.

واما عن درجة توثيق اللقى الملتقطة فان الأمر أيضا يعتمد على ظروف العمل ويمكن التقاط اللقى دون توثيق كامل اذا اعتقد الباحث انها بعيدة عن مناطقها الأصلية ولا جدوى علمية من نقلها على مخططات أو وصف اطارها العام.

وفي حالات معينة يتم وضع مخطط دقيق يحدد التقاط الاثار ويضف ظروف تواجدها. هذه اللقى على أنواع بعضها متين ومقاوم وبعضها حساس وقابل للتلف. بعضها كامل وبعضها أجزاء ولكل منها معاملة خاصة في جمعه وغسله وتنظيفه وترميمه ورسمه وتصويره وأخيرا دراسته وحفظه.

المراجع

1 — Renfrew. C, and P. Bahn 1991
Archaeology, theories, Method and Practi.
Thomas and Hudson

2 — د. فوزي عبد الرحمن الفخراني. الرائد في فن التقنيب الأثري، منشورات جامعة قار يونس ـ ليبيا.

3 — Ammerman. A.J. 1981.
Survey and Archaeological research, Annual Review of Anth, 10. p. 68-8.

– Lerici. C.M. 1959
Periscope on the Etruscan past. National Geographic 116 (3) p. 336-350.

– Kerisel. J, 1988
Le dossier scientifique sur la pyramide de Kheops. Archaologia, 232, feb. p. 46-56.

– Clark, A. 1975
Geophysical surveying in Archaeology, Antiquity 49, p. 298-299.

– Bassa. G.F. 1988
New tools undersea archaeology. National Geographic, 134. p. 402-423.

– Clark, A. 1977
Geophysical and chemical assessment of air.
photographic sites. Archaeological journal, 134, p. 187-193.

– Riley, D.N. 1987
Air photography and Archaeology. Duckworth, London.

– Poidebard, A. 1934
La trace de Rome dans le desert de Syrie, les limes de Trajan à la conquete arabe, Recherches aeriennes (1925-1932) Paris.

– Poidebord A. 1939
Un grand port disparu, Tyr, Recherches aeriennes et sous-marines (1934-1936) textes et Atlas, Paris.

– د. عدنان البني، 1976.

– Adonis, R.E.W. 1980
Swampis, canals, and locations of ancient Maya cities.
Antiquity, 54, p. 206-214.

– Mueller, J.W. 1975 (ed)
Sampling in Archaeology. the University of Arizona Press. Tucson.

دور الاعلامية في المسح الأثري

الأستاذان : أ. محمد وهيب
عبد السميع أبو دية(*)

يتجه الفكر في العالم إلى البحث عن سبل لوضع اسلوب جديد للاعلام يعكس التطورات العلمية والثقافية، وفي هذا الاتجاه شهد العالم حركة فكرية وسياسية قامت بها حكومات العالم الثالث، بمساعدة المنظمة الأممية للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو تمثلت هذه الحركة في عقد ندوات ومؤتمرات حول ضرورة إعادة النظر في النظام الاعلامي السائد وادخال الاصلاحات الجذرية عليه تمهيدا للقيام باعباء الدور الوطني في خلق ونشر الوعي والتنسيق بين مؤسسات الدولة الواحدة، ويعرف الاعلام بانه تزويد الناس بالمعلومات الصحيحة والحقائق الثابتة والاخبار الصادقة.

وفي مجال علم الاثار والمسوحات حدثت تطورات عديدة أسهمت في ادخال العديد من التحسينات في سبيل انجاز مشروعات المسوحات الأثرية بشكل فعال وكان دور الاعلام الذي هدف إلى التعريف بمبادىء وطرق ونتائج المسوحات الأثرية ونشرها أو إذاعتها بشتى وسائل الاعلام والمعرفة وهي وسائل مطبوعة أو مذاعة بالراديو والتلفزيون وغيرها.

دور وسائل الاعلام في التحضير الأولي للمسح

بعد الاعداد الكامل وتأمين وتوفير مستلزمات المسح فلا بدّ من عقد اجتماع عام أو ندوة في المنطقة المراد تنفيذ المسح فيها بحيث تهدف إلى توعية السكان باهداف وأعمال المسح الأثري وكافة النشاطات المتعلقة بالموضوع لايجاد وخلق التأييد والدعم للمشروع في سبيل انجاحه وفق الخطة المرسومة، على ان وسائل الاعلام قد تساهم في بث ونشر مثل هذه المعلومات عبر :

1) جهاز التلفاز، 2) المذياع، 3) الصحف المحلية.

كما وان ترتيب لقاء مع اصحاب وملاكي الأراضي والمباني العامة في المنطقة المراد مسحها قد يكون ذا فائدة للتعرف على حقيقة الوضع في المنطقة واتخاذ الاجراءات والتدابير والخطط وذلك بالتنسيق معهم للمساعدة في دراسة وتفحص الأماكن ذات الأهمية(1).

(*) أستاذان في الآثار من المملكة الأردنية الهاشمية.

(1) Historic Survey Manuel, Cobrado Historical soiety.

ـ التنسيق مع المراكز العلمية أو المعاهد ذات الاختصاص لترتيب لقاءات بهدف التعرف على المسوحات السابقة التي تمت في المنطقة المراد دراستها ويقوم ضابط الاتصال بهذا الدور وضبط المواعيد وتحضير المادة للاستفادة قدر الامكان من نتائج المسوحات السابقة.

بالاضافة للاستفادة من الدراسات والبحوث والنشرات التي[2] تصدرها المنظمات الدولية لحماية التراث من خلال أعمال المسوحات الأثرية. وقد يعتمد جهاز التلفون وجهاز الفاكس أحيانا لتبادل المعلومات في هذا الخصوص بالاضافة لتوزيع النشرات والملخصات الاعلامية[3].

دور وسائل الاعلام اثناء تنفيذ المسح

يستمر دور الاعلام مواكبا لاعمال المسح الأثري واثناء التنفيذ والتعريف بالنتائج الأولية عبر وسائل الاعلام المختلفة.

1 ـ المذياع : يعتبر وسيلة سمعية احتلت مكان الصدارة بين الوسائل المستعملة في التوعية والتثقيف ويتوقف نجاح الراديو كوسيلة اعلامية في انجاح المسوحات الأثرية على :

أ) اختيار أسلوب مناسب يقدمه شخص ذو كفاءة واختصاصي في مجال المسوحات الأثرية.

ب) أسلوب الالقاء بحيث يكون أكثر فائدة وخاصة اذا كان يتعلق بمسوحات دراسية للعادات والتقاليد لمنطقة ما.

2 ـ التلفاز : جهاز سمعي وبصري متحرك ذو فائدة كبيرة في انجاح مشروعات المسح الأثري، ومع الاقتناع بان المحطات التلفزيونية أصبحت تبث برامجها على مدار 24 ساعة ومع وجود أكثر من محطة في المدينة الواحدة فان عرض اخبار حول النشاطات الميدانية الجارية في تلك المدينة سيعزز بلا شك توعية السكان والمشاهدين لما يدور حولهم من نشاطات هادفة وربما يتم التعرف على نشاطات ميدانية لبلد آخر من أجل هدف تعليمي بواسطة الاقمار الصناعية المتحركة حيث طبقت التجربة في كلية الهندسة في الجامعة الأردنية ولم تطبق في مجال المسوحات لغاية الآن لغرض تعليمي على أن مشاركات من طلبة الدراسات العليا قد ساهمت في الافادة في تدريب الكفاءات المحلية.

---

(2) Kabariti A. Coordination and cooperetion between the Ministry of public works and Housing and the Department of Antisuities, Paper presented on Cultural Resources Management in Jordan, 1992, ACOR, Amman.

(3) Charter for the protection and Management of the Archaeological Heritage (ICOMOS).

كما يتم استخدام الاقمار الصناعية في عمليات المسح الأثري بواسطة برنامج الاستشعار عن بعد ومن ثم يتم بث مما يكشف عنه بواسطة جهاز التلفاز بعد اعدادها بشكل مناسب(4).

3 ـ الصحف المحلية : وهي أكثر المطبوعات تداولا وتتميز بحداثة المعلومات والواقعية وغالبا ما تحتوي هذه الصحف على معلومات حول سير أعمال المسوحات الأثرية والمشاريع الميدانية ورغم ان الخبر عادة يكون موجزا الا ان له فعالية ذات فائدة كبيرة.

4 ـ المعارض : ويتم عرض النتائج في صالات عرض خاصة توضح أهم ما تم الكشف عنه مبينا على الخرائط ومعروفا بطريقة منتظمة تساعد الزوار على الاستفادة من المعلومات والنتائج ضمن ما يسمى البرامج التربوية التي تقوم عليها المتاحف(5).

5 ـ المحاضرات التعليمية : حيث يتم نشر معلومات المسح في الجامعات والمعاهد والمدارس للافادة من تلك التجربة لاغراض التعليم لايقاظ وتنمية مشاعر الحب والاحترام ازاء اثار الماضي وتشجيع الجمهور على زيادة المواقع المكتشفة.

6 ـ الندوات العلمية : وذلك بالتنسيق مع الوزارات والدوائر ذات العلاقة مثلا الاعلام والسياحة وغيرها(6).

7 ـ لوحات المعلومات : مثل لوحات الاعلام، الاعلان، للمواضع بحيث تساعد على تقديم معلومات ذات فائدة مثل عرض خرائط، صور عن البيئة التي تم دراستها، معلومات أولية عن المسح، على ان تكون هذه اللوحات ذات تنظيم واختيار المكان والزمان المناسب لعرضها وعادة ما يصاحب المعارض والمحاضرات والندوات ولوحات المعلومات وسائل عرض مسموعة أو مرئية ومنها.

أ) التسجيلات المسموعة والمرئية وهي وسيلة اعلام صوتية مسجلة باشكال متعددة تحوي تفاصيل عن المسح الأثري.

ب) التسجيلات على الاسطوانات، تستخدم لشرح الخطوات الميدانية.

ج) التسجيلات على الأشرطة الممغنطة يمكن سماعها بواسطة أجهزة التسجيل الكهربائية وتحوي على تفاصيل مشروع المسح أو أي مادة أخرى يتم تسجيلها.

---

(4) Shares. R and Ashmore, W. Fundementals of Archaeology, London, 1979, p. 158.

(5) توصية بشأن صون الممتلكات الثقافية التي تهددها الأشغال العامة أو الخاصة، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو 1968، دورة (15) باريس.

(6) توصية بشأن المبادىء الدولية التي ينبغي تطبيقها في مجال الحفائر الأثرية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم اليونسكو 1956، الدورة (9) نيودلهي.

د) تسجيلات البرامج المتلفزة.
وهي احدث تقنية لتسجيل الصوت والصورة في العملية المعروضة بتسجيلات الكينوسكوب التي يتم تحويلها إلى أفلام سينمائية 16 مم وتعتبر من أهم عمليات وسائل الاتصال الجماهيرية فائدة للاعمال الاعلامية اذ يمكن حفظ البرامج المتلفزة كمراجع وتوزيعها في غير أوقات بثها (أشرطة فيديو) والاستفادة منها في التوجيه والارشاد[7].

هـ) الرسوم والصور غير الشفافة : تعرض بواسطة فانون خاص لعرض الصور التي تمثل اجزاء من مشروع المسح الأثري.

و) الرسوم والصور الشفافة : وتكون مصنوعها من مادة تخترقها الأشعة الضوئية وتنقلها إلى شاشات العرض بوضوح ومساحات مناسبة وتكون المادة اما الاسيتيت أو مركبات الورق والجلاتية.

ز) فانوس الرأس المرتفع (Overhead Projector) وذلك لعرض الصور الشفافة ذات المساحات الكبيرة 10 × 10 بوصة بحيث يمكن عرض مخططات المسح وغيرها.

ح) افلام الصور الثابتة على الشرائح : ويتميز بامكانية تعويض الشريحة المفقودة بشريحة تحل محلها دون احداث أذى للمجموعة، ويتضح ان استخدام هذه التقنية الحديثة في عمليات المسح الأثري تساعد كثيرا على توضيح المعلومات ونشرها بطريقة عصرية متطورة.

المطبوعات

من أهم المطبوعات ذات الدور الاعلامي في المسح الأثري :

أ) الكتب : يعتبر خلاصة الجهود وثمرة الانتاج ويمكن الاستفادة من محتوياتها. ومن أهم الكتب في المسوحات الأثرية حول وادي الحسا (مسوحات وادي الحسا)[8].

ب) المجلات والحوليات المتخصصة : وهي أكثر المطبوعات تداولا اذ تعالج في الموضوع الواحد معلومات وافرة تتميز بالواقعية وحداثة المعلومات الاعلامية الاخبارية وغالبا تحوي مقالات ومعلومات حول المشروعات الميدانية.

ج) النشرات : وهي عبارة عن تقارير دورية اعلامية اخبارية للتوعية تتراوح في

---

(7) دائرة الاثار العامة المكتبة العامة ـ أرشيف الصحف اليومية.

(8) Macdonald, B The Wadi el Hasa Archaeological Survey 1979-1983, Canada wilfrid laurier University press.

حجمها ما بين صفحة أو صفحتين وتوزع لتغطي انباء المشاريع الميدانية مثل الحفريات والمسوحات الاثرية وغالبا ما تتصف بالوضوح والاختصار، على ان مثل هذه النشرات يمكن الافادة منها لتطوير أساليب المسح الأثري بحيث تحوي النشرات اخبار الاختراعات التقنية في مجال الاجهزة المستخدمة في المسوحات الأثرية(9).

نظام برمجة معلومات الاثار الاردني

وذلك باستخدام جهاز الحاسوب بحيث يتم تغذية الجهاز باسماء المواقع الأثرية التي تم رصدها والمواقع الأخرى التي كشف عنها في فترات سابقة وذلك تمهيدا لاجراء دراسات عليها ولمساعدة الباحثين في العودة إليها وبسرعة ويطبق هذا النظام حاليا في دائرة الاثار العامة الأردنية.

وعليه وكخلاصة فلا بدّ ان يكون الاعلام مرتبطا منذ البداية بالتنمية أو بالمشاريع الميدانية وذلك باشراك الاعلام في التنمية اشراكا فعليا في صلب عملية تخطيط التنمية والمشروعات الانمائية حتى تنفيذها، على انه يجب اجراء تقييم شامل لاثر استخدام وسائل الاعلام في المسح الأثري بشكل مستمر لمعرفة النتائج التي تم الوصول إليها من حيث الاستجابة لها ومدى الاستجابة ومقدارها ودراسة المعوقات وكيفية التغلب عليها وابتكار أساليب جديدة توافق الواقع المتطور وذلك لبلوغ أقصى ما يمكن من عوامل النجاح.

تـوصـيـــة

تحقيق التعاون بين أجهزة الاعلام المحلية، والعربية، والدولية في شأن تبادل الخبرات والمعلومات والتجارب والبحوث والدراسات والبرامج الميدانية وخاصة في مجال علم الاثار والمسوحات لما له من أهمية بالغة وذلك للقيام بأعمال مشتركة من حيث توظيف الوسائل الاعلامية على نطاق واسع ولما كان القمر الصناعي العربي قد اطلق فانه يمكن توظيف بعض قنوات هذا العمل توظيفا صحيحا في خدمة أعمال المسوحات الأثرية والتنقيب.

---

(9) Almagro, A. The survey of the Roman Monuments of Amman ASAJ 1983.

مشروع مسح ودراسة الأودية العربية الليبية

الأستاذ سعيد علي حامد(*)

مقدمة :

كلفت القيادة التاريخية 1978 م مصلحة الآثار بمسح الأودية الليبية، وطرق الري القديمة بها والتغييرات المناخية التي حدثت في المنطقة، ونظرا لقلة العناصر العربية الليبية المتخصصة في مجالات الاثار المختلفة، رأت مصلحة الآثار مشاركة المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) في القيام بهذا المشروع الحضاري الذي يتطلب خبرات دولية، وتم توقيع الاتفاق بين الجماهيرية العظمى والمنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة في شهر فبراير 1979 م بشأن تقوم المنظمة بالاشراف على انجاز البرنامج المقترح ولتتولى مهمة ادارة العهدة المالية المقدمة من الجماهيرية للصرف على متطلبات المشروع.

أهداف المشروع :

تتمثل أهداف المشروع في مسح شامل للأودية موضوع الدراسة، وذلك للتعرف على اثارها وطبيعة النشاط الزراعي بها، ودراسة عمليات التحكم في توزيع المياه بالاضافة إلى دراسة التغييرات المناخية التي حدثت بالمنطقة، والحياة البشرية فيها.

بداية المشروع :

بدأ المشروع في سنة 1979 م مسح مبدئي لمنطقة وديان بني وليد، بمشاركة ليبية بريطانية، وبدأ المسح بتجميع المعلومات المتوفرة عن المنطقة والدراسات السابقة التي كان قد ابدأها جود تشايلد والوين بروجان، وكان الهدف اعداد خريطة تبين المواقع الأثرية المهمة في منطقة المسح التي تقدر مساحتها (15) ألف كم^2.

وقد جاب الفريق المنطقة بمركبات آلية مناسبة لارتياد مثل هذه المناطق الوعرة، بالاضافة إلى السير على الأقدام.

وقد ارتبط عمل فرق المسح المتحركة آليا بشكل وثيق بالصور الملتقطة بواسطة القمر الصناعي لمنطقة المسح. كما ساعد التصوير الجوي بالمظلة الطائرة كثيرا في عمل مخططات للمواقع الأثرية الكبيرة.

(*) باحث في الآثار من الجماهيرية العربية العظمى.

وكان الغرض من هذه المرحلة عمل خرائط موقعية نظرا إلى الغياب الكامل لأية خريطة تفصيلية بمقياس رسم مناسب.

وشملت المرحلة الثانية من المسح عملا أكثر تفصيلا وقد تمت عملية المسح في هذه المرحلة بالسير على الأقدام في عدد من الأودية المختلفة في الجنوب والوسط شمال منطقة الدراسة من أجل الحصول على معلومات دقيقة حول « كل الآثار » وبصفة خاصة حول طبيعة ومستوى الاستيطان في الجزء السفلي من التسلسل الاستيطاني أسفل المواقع الرئيسية الأكثر وضوحا.

وكان من نتائج المسح في المرحلتين الأوليتين ان وضحت ان نموذج المزارع المحصلة في منطقة ما قبل الصحراء في حاجة ماسة إلى دراسة كاملة. وان المنطقة كانت مأهولة بسكان يحترفون الزراعة ربما من 6000-5000 سنة قبل الميلاد.

على ان أسلوب هذه الحياة قد تغير في القرن الأول عقب الاحتلال الروماني، اذ بدأ سكان المنطقة في مزاولة النشاط الزراعي المكثف، وذلك لأجل ايجاد فائض في الانتاج الزراعي من اجل الأسواق الرومانية الجديدة في شمال افريقية مما ترتب عليه حدوث تغير في اشكال الاستيطان واستغلال الأراضي.

ويلاحظ ظهور منشآت معمارية انتشرت على ضفاف الأودية، ووجود معامر منتشرة في المنطقة، اضافة إلى نظام زراعي اعتمد على مياه الامطار التي يتم التحكم فيها بواسطة سدود تعويقية، بحيث تنساب المياه إلى أرض مخصصة للزراعة في بطن الوادي.

اشتملت المرحلة الثالثة التي بدأت في سنة 1984 م على دراسة احدى المزارع الرومانية المبكرة حيث اجرى بحث تفصيلي لانظمة الزراعة التقليدية في عصور مختلفة بواسطة تكامل المسح والتنقيب وعلم آثار البيئة.

وتقع هذه المزرعة في وادي العمود الذي يقع في الجزء الجنوبي من منطقة المسح، ويتمثل نظام الري فيها بانه يمكن توجيه مياه الفيضان نحو الحقول عن طريق فتحات التصريف الموجودة عند رأس المنظومة وعلى امتداد جوانبها، ويمكن توجيه كمية المياه الزائدة نحو الوادي الرئيسي عن طريق الفتحات الموجودة في المنظومة.

وفي هذه المرحلة اجريت حفريات في المباني السكنية الرئيسة، وكذلك في مبنى جاور احتوى على معصرة زيتون أو خمر. كما اجريت حفريات في أماكن تجميع القمامة حول المزرعة، وقد أوضحت البقايا النباتية إلى ان الفلاحين زرعوا الشعير كمحصول رئيسي بالاضافة إلى القمح والعدس والخضروات ومحاصيل الاشجار مثل الزيتون والعنب والتين والتمر واللوز. كما بينت ان الساكن كان يربي الحيوانات الأليفة في وادي العمود، وذلك بالرجوع إلى الدليل المتمثل في البقايا الحيوانبة النى جمعت من أماكن الفمامة وكذلك نبين ان صيد الغزلان يعنبر مصدرا مهما أيضا للمنزود باللحم.

وفي سنة 1989 م كانت المرحلة الختامية من المشروع، وكان الهدف منها استكمال المرحلة الثالثة واجراء التحليل التفصيلي لنمط الزراعة الرومانية الليبية المتأخرة، وكذلك نمط الزراعة في مرحلة الانتقال الحاسمة الى العصر الاسلامي.

وتركز العمل في هذه المرحلة في منطقتين في الربع الجنوبي الشرقي من منطقة المسح في وادي أم الخراب ـ وادي برزة، اذ بين العمل في هاتين المنطقتين في سنة 1979 م، 1981 م، بقايا غنية وهي تعود بالتأكيد إلى العهدين الروماني ـ الليبي المتأخر والبيزنطي، ويحتمل استمراريتها الى العصر الاسلامي المبكر.

ان مشروع مسح ودراسة الأودية العربية الليبية قد اعطى نتائج ذات قيمة من الاستيطان البشري في المنطقة، وعن الحياة الاقتصادية وعن الظروف المناخية التي سادت المنطقة وعن طريق الاستفادة من مياه الأمطار، بالاضافة إلى حصر ودراسة آثار المنطقة وتحديد الفترات التي مرت عليها.

مناهج البحث العلمي وتطبقاتها في الكشوفات الأثرية

الأستاذ نبيل ساروفيم(*)

كل عمل قام به الانسان منذ وجوده على الأرض كان نتيجة أوضاع ومفاهيم، وامكانات معينة، وقد نتج عنه تحوير في المادة والطبيعة من حوله، بعضها زالت معالمه كلية وبعضها ظاهريا وبعضها بقي، وقد جاء علم الآثار الحديث يبحث في تطور هذا الانسان من خلال هذه المخلفات مستعينا بكل الوسائل والأساليب والعلوم.

المؤرخون يمكن من هذه الزاوية اعتبارهم أثريون متخصصون في دراسة مخلفات الانسان المكتوبة، وتختلف هذه عن غير المكتوبة في أن الأولى هي ما أرتأى أن يقدمه لنا الوسيط الذي هو المؤرخ بالشكل والحجم والنوع الذي أراد، بينما الثانية هي شواهد حية وصادقة ومباشرة.

من هنا كان الشغل الشاغل لعلماء التاريخ هو التدقيق في المعلومات قبل جمعها بينما انشغل علماء الآثار في وسائل استخلاص أكبر قدر من المعلومات من هذه المخلفات وبينما يدقق المحقق التاريخي في احالة الوثيقة التاريخية قبل اعتمادها كمستند، يدقق المحقق الأثري في أساليبه وكفاءته لا في أصالة مكتشفات حلقة لأن امكانية الخطأ في هذا المجال تكمن في العالم نفسه عن حسن نية أو عن سوئها، وهي ناحية لم تعطي حقها من الأهمية بعد لصعوبة التدقيق في هذه الأخطاء وكشفها، فلو لا الاستعانة بالعلوم الحديثة كمختبرات الكبرون 14، ربما كنا لا نزال إلى اليوم نعتبر فكّ القرد المركب على جمجمة انسان على أنه الـ Piltdown Man احدى الحلقات المفقودة في تطور العنصر البشري.

الذي يقرأ تاريخ منهجية الكشف الأثري يرى كم من الأخطاء وقع فيها الأثريون المنتمون وهم الهواة والمتخصصون في العلوم الأخرى الذين استهواهم التنقيب عن الآثار فاتجهوا له لاشباع رغباتهم أو لتغذية مصادرهم، هذا العلم الموجه بما أعطاه من نتائج كان له فضل المساهمة في خلق ما يسمى بعلم الآثار الذي تمكن حديثا من الانطلاق بعد أن تخلص من حضانة التاريخ والهواة له على أيدي رواد كبارك Furtwaengler الذي صنف الفخار الملون في الثمانينات من القرن التاسع عشر، وFlinders Petrie بتصنيفه للفخار الغير ملون سنة 1890 في دراسة شقت طريقها بثبات في الدوائر العلمية بعد حفرياته في Naucratis وتل

(*) باحث من دولة قطر.

الحصى ما لبث أن اتبعها باكتشاف مهم آخر هو التاريخ التتابعي Sequence Dating بعد احدى عشر سنة من خلال عمله في مصر على المدافن التي تعود إلى السلالات الأولى والسابقة للسلالات وكان لـ Doerpfeld الفضل في تطوير أسلوب تسجيل وتخطيط البقايا البنائية المتراكمة بعد ما تسلم العمل في حفريات طرواده سنة 1892 اثر وفاة Schliemann ولكنه أدخل نفسه في متناقضات لرفضه تبني تصنيف Furtwaengler للفخار.

مع أن الحجر الأساسي لعلم الآثار الحديث أرسي سنة 1738 مع أول عمل منظم للشكف عن آثار مدينة هركولانوم Herculanum التي دمرها بركان الفيروف الا أن البناء لم يتخذ شكله النهائي قبل مضي عدة عقود من هذا القرن وذلك لوقوع بعض الأثريين في عقدة التاريخ أو تحفظ بعضهم الآخر تجاه المنهجية الحديثة مفضلين الدراسات المكتبية والمقارنة على الدراسات الحقلية مقتنعين بأن تاريخ تمثال ما على سبيل المثال بتمثال آخر معروف أضمن من اللجوء إلى الطبقات الأثرية ومشكلاتها وما تستلزمه من تواجد متواصل للأثري في كل بقعة من الحقل، فالتنقيب هو لجمع المكتشفات ومن ثم يعيد الدارس تكوين الطبقات الأثرية من خلال ما تثبت نسبته إلى نفس الفترة أو العصر، أما ما يثير منها التعقيدات والتساؤلات فكثيرا ما يهمل وتعطى الأهمية في الموقع للأبنية بالدرجة الأولى بحجة أن القطع ليست ثابتة كالبناء وهي سلهة الانتقال والاعتماد عليها يعقد الأمور أكثر مما يحلها.

مع أن هذه النظرية لا تخلو من بعض المنطق على الصعيد النظري الا أن الوقائع العملية أثبتت العكس الا في بعض الحالات النادرة، منها بفعل العوامل الطبيعية كمواقع العصر الحجري في المناطق الصحراوية ذات الطبيعة الرملية والتي تجتاحها رياح موسمية حيث تزول الفواصل الرملية بين الطبقات وما نجده عادة هو مجموعة كبيرة مختلطة من الأدوات، والشظايا الصوانية تعود إلى أكثر من عصر ومنها ما هو ناتج عن استعمال معدات تسوية التربة والفلاحة الميكانيكية التي انتشرت على نطاق واسع في البلاد العربية مما يؤدي إلى تخريب أجزاء أو بعض المواقع الأثرية التي لا حماية لها وهذه الحالات لا تحتاج إلى كبير عناء لتحديدها والحفريات السرية Clandestine excavations يبقى تخريبها محدودا ولا يشمل الموقع كله الا فيما ندر، أما تداخل أجزاء من طبقات التلول الأثرية نتيجة حفريات الأبنية في الفترات والعصور المختلفة فقد أصبحت ميدانا مهما للدراسة وكذلك خنادق ناهبي الحجارة Robber's Trenches أي اختلاط في الطبقات متى عرف سببه ومداه أمكن تفادي الوقوع في مهالكه، لذلك فهذه النظرية لم تعد قائمة في مفهومنا الحديث لأنه لا يمكن الاستغناء عما تقدمه لنا الدراسات الحقلية التي أود أن أشير إليها كاختصاص قائم بذاته فأثري الحقل هو المسؤول عن ايصال المكتشفات بصورة علمية سليمة إلى باقي الاختصاصيين كدارسي تاريخ الفن والعمارة والنقود والخطوط القديمة الخ...، وهو نقطة الارتكاز في جمع روابط هذه الفروع في وحدة متكاملة هي الموقع.

معظم الذين كتبوا في موضوع المنهجية Methodololy Mortimer where و Andre Parrot و Kathleen Kenyon وغيرهم من كبار علماء الآثار ركزوا أكثر اهتمامهم

على ايضاح الأساليب التقنية في الكشف والبحث الأثري وقد تدرج بعضهم حتى إلى عدم اغفال مستلزمات التنقيب من معاول ورفوش وقفشات وقداديم وفراشي وكيفية استئجار العمال والتعامل معهم الخ...، وكما لم يهملوا ذكر المعاهد والجامعات التي تدرس الآثار واختصاصاتها وشهاداتها والوظائف التي تنتظر الطالب بعد تخرجه لذلك فهل كل من جرى حشو دماغه بكل المعلومات اللازمة أصبح مؤهلا أن يكون أثري حقل ؟

الفرق شاسع بين صاحب مهنة الآثار عالم الآثار فالأول قد يكون أي شخص يحمل جواز المرور إلى المهنة بينما الثاني بصفات يصعب تلقينها كالامانة العلمية والأخلاقية ودقة الملاحظة وسرعة البديهة والقدرة على المثابرة والاستنتاج الصحيح وعدم الانانية.

مع أن خبرة الغير لا يمكن الاستغناء عنها إلا أنها غير كافية للاعتماد عليها كلية لأن كل شبر من كل موقع أثري هو مشكلة قائمة بذاتها قد تلتقي مع غيرها بخطوطها العامة ولكنها تختلف في التفاصيل ومن هنا فكل أثري هو صاحب مدرسته الفرعية في التنقيب ولو لم يكن الأمر كذلك لتوقف كل تقدم علمي في مجال مناهج الكشوفات الأثرية التي لا نزال بأشد الحاجة إليه لحداثة عمر هذا العلم مع أنه قد بلغ النضج المبكر أو كاد لانفتاحه على العلوم الأخرى حيث أصبح الأثري يعمل جنبا إلى جنب مع المهندس والفزيائي والكميائي والجيولوجي وعالم النبات واختصاصي العظام وغيرهم.

هذا التطور والتقدم الكبير والسريع الذي شهده علم الآثار في العقود الأخيرة والذي لا نزال نشهده ادى إلى وجود جيلين من الأثريين يعملون معا في حقول التنقيب الجيل المخضرم يتمسك بأساليب مدرسته ويتحفظ تجاه المداخلات مع العلوم الجديدة التي قد تطغى على دور الأثري المتعارف عليه وتخلق تضاربا يمكن أن يصل إلى جذور بعض المفاهيم الدارجة بحجة أن بعضها لم يبلغ الدقة ما بلغه هو بوسائله، وطلاب المدرسة الحديثة بخبرتهم المحدودة لا يزالون في مرحلة الشك بالوسائل القديمة واضعين ثقتهم بتقنية العلوم الحديثة التي ترعرعوا في أحضانها للوصول إلى اليقين، هذا الوضع الطارىء ستنجلي مواقفه في العقود القادمة لتضع علم الآثار في منعطف جديد.

بعض مفاهيمنا القديمة تغيرت بالفعل بصورة ايجابية فقد تخلى الهواة عن كل حقوقهم المكتبية في حقول التنقيب وتلاشت ظاهرة الاقطاع العلمي لتشعب الاختصاصات وغنى المكتبة الأثرية، فلم يعد هناك معلم أول ولا صاحب امتياز على منطقة أثرية أو حضارة قديمة ينفرد بكشوفاتها وأبحاثها ومنشوراتها.

من النتائج الايجابية التي وصلنا إليها على صعيد التنقيب، ارساء الأسس الصحيحة لجمع المعلومات من ربط لكل المكتشفات والطبقات ببعضها كالسلسلة وتدوينها بحيث يلقي أي مكتشف الضوء على ما حوله ويكمل عالم عمل سابقه في الحقل بطريقة متكاملة ودونما فجوات تنتج عن هذا الانتقال، كما أن التأخر في نشر الكشوفات الأثرية أصبح لا مبرر له بعد أن توفرت الكفاءات والامكانات.

نواحي أخرى تستدعي التنبيه لها، منها :

1 ـ الافراط في حفر الاسبارات : فائدة الاسبار أنه يعطي فكرة موجزة وجزئية عن الموقع أو التل أو ما قد يوجد بداخله من طبقات ومع النتائج التي يعطيها يبقى بحد ذاته عملا سلبيا، فبالاضافة إلى أخطار الانهيارات هو عملية توغل في المجهول لعدم امكانية ربط المكتشفات بما حولها، وكثيرا ما تؤدي الشكوك حوله إلى ضياع فائدته.

2 ـ تدمير الأبنية الأثرية : البناء الأثري ككل المكتشفات قيمته في كونه أحد الشواهد المادية لنتائج الانسان في فترة من الفترات أو عصر من العصور والسماح بتدميره بعد التسجيل للوصول إلى الطبقات السفلى لا يجب أن يؤخذ كذريعة لرفع المسؤولية لأنه ان كانت الرسوم والصور والأوصاف كافية لتملأ متاحفنا بها عوضا عن الآثار بحجة توفير العناية والصيانة والتخلص من طرق التخزين والتأمين ضد السرقة الخ... طالما أن لكل قطعة أثرية عمر معين كالبناء.

3 ـ التيارات المنهجية : نظرا لعدم تبلور دور أثري الحقل، لا يزال الاختصاصيين في فروع الآثار المختلفة يقومون بالتنقيب بعض الأحيان دونما تحضير كاف في هذا المجال مما يسهل الوقوع في التيارات المنهجية، بعضهم يحملون نظرياتهم لاثباتها فيبدؤون من حيث يجب أن ينتهوا، وبعضهم الآخر لا يهمه الا أبنية أو، مكتشفات معينة، وبعضهم الثالث ركز اهتمامه على التسلسل الفخاري حتى بات يظهر وكأنه غاية التنقيب، ولا يظهر أثر هذه المشكلة الا عند تعاقب المنقبين أو عند نشر النتائج الكاملة بحيث يكون الوقت قد فات لمعالجتها.

4 ـ التقصير في النشر : تقتصر بعض التقارير الأثرية على مجموعة من الصور والمقاييس والأوصاف ويأتي بعضها الاخر بعد مواسم توقيت ناجحة في مواقع شبه مثالية ليردد لنا نفس المعلومات التي نعرفها ولكن بأسلوب جديد وصور جديدة وبعضها الثالث لم يرى النور لأن صاحبها انشغل بالتنقيب لدرجة لم يتسع وقته معها لينشر شيئا عما نقب عنه خلال عقود طويلة غير منتبه بعض الأحيان بأن ما بقى له من طول العمر قد لا يكفيه لدراسة نصف ما كشف وأكتشف.

5 ـ الأسس الواهية لبعض الدراسات والنظريات : علم الآثار من العلوم الجدلية الاستنتاجية وهو أحوج ما يكون إلى علم المنطق وأسسه اذ لا يجوز الوصول إلى استنتاجات وتعميم نظريا ما لم تكن مبنية على حقائق، وكثير من الدارسين وان عن غير قصد يعتمدون على معلومات غير أكيدة، ويبنون عليها نظريات يتبناها آخرون كحقائق ليبنوا عليها نظريات جديدة، ومع تعدد الجهات التي أصبحت تهتم بنشر الدراسات الاثرية وازدياد الأصفار المضطرد في عدد المؤلفات ولتعدد الاختصاصات أصبح من الصعب التحقق من مصادر بعض المعلومات والنظريات مما يسهل وقوع الدارس في الأخطاء.

وهنا تبرز أيضا ضرورة اعادة تنظيم التعامل مع الهواة الذين قد يستقون معلوماتهم من أي مصدر قديم أو حديث، علمي أو عام لينشروا دراسات أو مقالات بعضها يظهر تناقضه وقدم معلوماته بوضوح ولكن بعضها الآخر قد تكون له نتائج سلبية وإن كانت عفوية، والهواة قوة مساعدة لعلماء الآثار لهم دور ايجابي وخصوصا في المجال الثقافي لعامة الناس ان جرى التعامل معهم على أسس صحيحة.

6 ـ مخازن المتاحف : هناك الكثير من الآثار المكدسة في متاحف العالم من مكتشفات قد ترجع حتى لأكثر من قرن مضى قد لا نعرف عنها سوى وجودها.

تقتضي الأمانة العلمية الاهتمام بهذه المادة المشلولة وإعادة الحياة إليها بقدر الامكان فاصدار الكاتالوغات على الأقل بكافة محتويات المتاحف أصبح من صميم مسؤوليات اداراتها لأنه لم يعد هناك معنى في احتفاظ المتاحف بمادة غير منشورة أو قيد النشر.

كلمة أخيرة :

لم يزل العبء الأكبر من الأعمال الأثرية في البلاد العربية يقع على عاتق ادارات الآثار مع النقص المحسوس في عدد الاختصاصيين العاملين، لذلك وجب أن تولي اهتمامها للمحافظة على المواقع الأثرية واستملاكها أكثر من كشفها ليس فقط خوفا عليها من أيدي العابثين بل لأنه قد يصبح من المتعذر في المدى القريب وضعها في سبيل المصلحة العامة كما هو حاصل الآن بالنسبة للمدن الكبيرة ولأن ما بقي من الآثار دفينا لآلاف السنين لا شيء منع من بقائه على هذه الحال بضعة سنوات أخرى، وأسس التعامل مع البعثات التي مضى عليها حوالي النصف قرن من الضروري اعادة النظر فيها وتطويرها، كما أصبح ضروريا تقييم التعامل مع فروع العلم الأخرى بما يكفل تطور علم الآثار لا أن يتحول إلى ميدان لتجاربها.

مـواثـيـق قـانـونـيـة دولية ومسح الـتـراث الـثـقـافي

الأستاذة : عتيقة الدرّاجي

إن مسح التراث الثقافي المنقول والعقّاري لا يكوّن الادارة الأساسية فقط لتقديم إعلام الماضي بل يتعدى هذه الغاية حيث يعتبر الادارة الضرورة لوضع وتطبيق سياسات تخص صيانة وحماية التراث الثقافي، بحيث يدمج المسح في برامج الصيانة التي تقرها هذه السياسات.

فإن كان مسح الممتلكات الثقافية المنقولة والعقارية يشهد تطورا عظيما في بعض البلدان فإن بلدانا أخرى لم تقم بهذه العملية بالمعنى الصحيح، ومنها البلاد العربية التي تعوزها الموارد البشرية والمادية، أضف إلى ذلك صعوبات الانجاز التي تحول دون القيام بالمسح.

ليس الهدف من الدراسة التطرق لهذا المشكل، وإنما يتعين بكيفية جلية إبراز هذه الثغرة المقلقة التي تتميز كذلك بغياب نصوص قانونية خاصة، وطنية أو دولية، وهذا الوضع يثير تخوفا مرة ثانية.

وبالنظر إلى الاستعجال والضرورة الملحة لوضع مواثيق منهجية وقانونية، تفتح في المستقبل السبيل لمسح التراث الثقافي، يمكن أن نتساءل حول موضوعين :

- اتفاقيات وتوصيات اليونسكو المتعلقة بحماية التراث الثقافي ومسحه.
- تأثير المسح في القانون.

الباب الأول ـ اتفاقيات وتوصيات اليونسكو المتعلقة بالتراث الثقافي والمسح[1] :

إن النصوص القانونية الدولية التي أقرتها اليونسكو في هذا المجال تنص على مبادىء وقواعد عامة تنطبق على صيانة التراث الثقافي وتتضمن بعض التوجيهات بالنسبة للمسح.

وبما أن الظروف الاجتماعية والثقافية والتاريخية تختلف من بلد لآخر، فإن النصوص الدولية لا تشكل إلا دليلا نموذجيا تجد فيه الدول إطارا عاما للتأمل لوضع قانون حول المسح.

---

(1) ألحقت بهذه الدراسة بعض المقتطفات من هذه الاتفاقيات والتوصيات.

إن مثل هذه النصوص التنظيمية حول الموضوع تكوّن عنصرا للدفاع والحماية الفعالة ـ لكنه غير كاف ـ لابعاد مخاطر السرقات والحفريات غير المكشوفة والتصدير غير المشروع.

وتجدر الاشارة بالنسبة لهذا المجال إلى أن (الاتفاقية بشأن الوسائل التي تستعمل لحظر رفع تصدير واستيراد ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة) (14 نوفمبر 1970 ـ باريس) تنقصها الشجاعة حيث تقتصر على تقديم اقتراح في فصلها الخامس (ب) بشأن إنشاء مصالح الحماية المختصة (وذلك لاعداد واستيفاء قائمة بالأملاك على أساس قائمة جرد وطنية...).

فالمسح أو إعداد قائمة جرد وطنية يكون الاشارة الوحيدة إلى اتخاذ وسيلة الحماية في اتفاقية 1970 والتي تعتبر مرجعا وعنصرا إعلاميا.

سوف نتعرض لهذه المسألة في الجزء الثاني من هذه الدراسة بكيفية أكثر تفصيلا.

إن الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (16 نوفمبر 1972 ـ باريس) لتفتح حقيقة مجالا للتأمل حول مسح التراث العقاري بالنسبة للمنهجية والوسائل والاجراءات.

تؤكد ديباجة هذه الاتفاقية على ضرورة ـ إن لم نقل لزوم ـ وضع جرد من طرف كل دولة في احتمال التزامها بالقيام بنفسها بصيانة تراثها الثقافي.

وبالتالي فإن اتفاقية 1972 أقامت مساقا تقنينيا، ألا وهو الجرد الذي يكوّن نظاما فعالا للحماية على الصعيد الوطني والجماعي في آن واحد.

تنص الفقرة الخامسة (د) من الاتفاقية على أن (... تعمل الدول الأطراف في هذه الاتفاقية في حدود إمكاناتها... على اتخاذ التدابير القانونية... لتعيين هذا التراث).

وهكذا فإن اعتماد نص قانوني وطني لمسح التراث، أي وضع جرد به، يضمن الحماية والصيانة حسب الظروف المناسبة لكل بلد عندما تقرّ القواعد النظرية وقواعد التنفيذ معا.

فتكون اتفاقية 1972، حسب هذا المفهوم، قد حمّلت الدول الأطراف مسؤولياتها بصورة محسوسة ودفعت بها إلى وضع قوائم قياسية[2].

قد يعتبر هذا السعي للمسح أول اجتهاد في هذا الميدان وعاملا يفتح باب التأمل في هذا المجال قبل التقنين في كل من الدول.

---

(2) راجع الملحق الخاص بالقوائم القياسية.

وبالفعل، نصت اتفاقية 1972، بمناسبة إنشاء (لجنة التراث الثقافي) في مادتها الحادية عشرة، على أن (ترفع كل دولة طرف في هذه الاتفاقية إلى لجنة التراث، بقدر الامكان، جردا بممتلكات التراث الثقافي والطبيعي الواقعة في إقليمها...).

تعتبر هذه الأحكام مفيدة من ناحيتين :

أولا : أنها تجسد بالفعل إلزام الدول الأطراف بوضع جرد بالآثار والمعالم ومجمعات المباني المعمارية والتاريخية، وبالتالي وضع إطار عام قانوني وعلمي وفني للجرد.

ثانيا : تحثّ الدول الأطراف ـ والمعنية بإدراج تراث بقائمة التراث العالمي ـ على تطوير وتنمية استراتيجيات وسياسات بشأن صيانة تراثها الثقافي والطبيعي وترميمه وإحيائه، وذلك على المدى المتوسط والمدى الطويل.

وأخيرا، فإن اتفاقية 1972 تطور المجال الذي يعتبر فيه جرد الممتلكات الثقافية والطبيعية مصدرا للمعلومات والتوثيق خاصة بالنسبة لسند ملكية الممتلكات الثقافية العقارية.

تنص المادة 11 (أ) من اتفاقية 1972 على أنه (يتعين أن يحوي هذا الجرد، الذي لن يعتبر شاملا، وثائق عن مواقع الممتلكات المذكورة وعن الأهمية التي تمثلها...).

بالنسبة لذا الموضوع، يجب التأكيد على ثلاث توصيات[3] :

ـ التوصية بشأن الوسائل التي تستعمل لحظر رفع تصدير واستيراد ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير شرعية (19 نوفمبر 1964 ـ باريس).

ـ التوصية بشأن حماية الممتلكات الثقافية المنقولة (28 نوفمبر 1978).

تضع هذه التوصيات الثلاث بعض الارشادات وتحدد بعض الوسائل التي سبق تحليلها، وهي لا تختلف عما نصت عليه الاتفاقيات وتعكس الاهتمام المستمر بوضع جرد وطني.

تنص المادة العاشرة من توصية 19 نوفمبر 1964 على ما يلي (من أجل إفضاء فعالية أكبر على تطبيق المبادىء العامة... ينبغي لكل دولة عضو أن تضع وتطبق بقدر الامكان... وأن تعد قائمة وطنية بهذه الممتلكات).

فيتضح من هذا أن ضمان حماية قانونية أو عامة للتراث الثقافي المنقول الذي نحن بصدده مرتبط ارتباطا متينا بالجرد الوطني.

نجد تحت عنوان (التدابير الادارية) أن التوصية الخاصة بحماية التراث الثقافي والطبيعي (16 نوفمبر 1972) على الصعيد الوطني تشير إلى التعجيل (بإجراء حصر

---

(3) توجد مقتطفات بالملحق.

لتراثها الثقافي والطبيعي بهدف حمايته ''يذكر لأول مرة''، بما في ذلك الممتلكات التي لا تتسم بأهمية فائقة، ولكن لا يمكن الفصل بينها وبين بيئتها التي تسهم في إضفاء طابع مميز عليها).

نلاحظ هنا وجود اتساع مجال يعتبر عادة محميا.

كما تنص نفس التوصية في مادتها 13 على ضرورة (إنشاء خدمات التوثيق الملائمة)، وذلك من أجل تنظيم وضمان جرد لحماية ذلك التراث.

ومما يثبت وجود الاستمرارية والتشابه بين الاتفاقيات والتوصيات، هو أن توصية 1978 تؤكد بوضوح جميع الأحكام القائمة، إلا أنها تنفرد شيئا ما عندما تحثّ الدول على اتخاذ التدابير ضمن تشريعاتها، بقدر المستطاع، والمتعلقة بـ (وضع نظام للحصر المنتظم للممتلكات الثقافية ولفهرستها). (الفقرة 12 والفقرة 13 من توصية 1978).

كما توصي أيضا باستعمال بعض الأساليب الفنية والعلمية (بطاقات موحدة وصور فوتوغرافية وميكروفيلم عند الاقتضاء).

ومن ناحية أخرى، نلاحظ أن توصية 1978، في مادتها 14 (أ)، تدعو وتشرك ملاك المجموعات في اتخاذ تدابير الصيانة إذ تحثهم على إجراء حصر لمجموعاتهم، وبالتالي، فإنهم يعطون مثالا عن التعاون من أجل صيانة الممتلكات (وفقا للنظام التشريعي).

إن هذه المجموعة من الارشادات والنظم والقواعد التي وضعتها مختلف النصوص الدولية ـ اتفاقيات وتوصيات ـ تكوّن دليلا على المواقف وحسن الارادة وتستحق كل التشجيع بقصد السير نحو صيانة التراث الثقافي المنقول والعقاري.

السؤال المطروح هنا هو معرفة ما إذا كان قانون في طور التكوين قد ينبثق عنه نص عام دولي يثبت وجود علاقة أكثر ارتباطا للقانون الخاص بالتراث الثقافي بالحصر.

ومهما يكن الحال، فإن هذه النصوص تعتبر كافية لتسليط الأضواء وإعطاء المعلومات وطرح السؤال التالي : ما هو تأثير الحصر على وضع تنظيمات في المستقبل ؟

الباب الثاني ـ تأثير نص قانوني يقضي بتنظيم الجرد :

إن توفير أساليب إحصاء التراث الثقافي المنقول والعقاري من خلال نص قانوني ليضمن بقاء هذا التراث وإحيائه.

فمن شأن جهود كل دولة والقيام بواجبها المستمر ضمان صيانة تراثها الثقافي وبالتالي (إعادة بنائه) أو بعبارة أخرى تجميع عناصره المشتتة بسبب تصديره غير المشروع والسرقة والحفريات غير المكشوفة.

فيكون، والحالة هذه، لزوم وضع جرد وطني عامل إيجابي يضمن بحثا شاملا وفعالا عن الممتلكات المنقولة خاصة بما في ذلك الممتلكات الموجودة بالخارج.

وبالتالي، فإن مفهوم الجرد والنصوص القانونية كما سبق بيانه يقضي بوضع تنظيم ومراقبة الاستيراد والتصدير.

كما يعتبر النشاط من أجل الجرد الوطني للتراث الثقافي في مرحلة من مراحل اتخاذ تدابير الصيانة التي تفرضها الضرورة من خلال إطار قانوني قابل للتطبيق.

ومن ناحية أخرى، فإن معطيات الجرد الوطني، المتضمن في نص قانوني، قد تكون مستوفية لمسائل تعريف وتحديد الممتلكات الثقافية المتوقفة على الصيانة وتحديد سندات ملكيتها وأصلها.

إن تصنيف الممتلكات الثقافية المشار إليها أعلاه على الشكل المبين يطلعنا على قيمتها من خلال إحصائها بفضل نظام دقيق ومحكم.

ومن هذا تتجلى الفائدة الكبيرة لوضع الجرد والأولوية العالية المخصصة له.

وباعتبارها شاهدا حيا للماضي، فإن الممتلكات الثقافية العقارية أصبحت بمزيد الاهتمام موضع تحديد وحصر[4] وخاصة منذ اعتماد الاتفاقية الخاصة بـ (حماية التراث العالمي) (16 نوفمبر 1972).

إن لجرد هذا التراث انعكاسات على استراتيجيات الصيانة، وخاصة تأثيره على أي قرار خاص بإنجاز أشغال هامة وعمومية أو خاصة بقرب معالم أثرية أو مدن قديمة أدرجت بالجرد الوطني والسجل الدولي.

وهكذا يمكن تأمين المحافظة القانونية لمجمعات المباني التاريخية والأثرية، من خلال اتخاذ تدابير ضرورية ومنح رخص لمنع اعتداءات على التراث المعماري[5].

وبالاضافة إلى وجود نظام خاص بالمسح، فإن تصنيف الممتلكات الثقافية يفيدنا بجميع المعلومات الكافية حول سائر عناصر قيمة هذه الممتلكات.

يساهم التسجيل والجرد في تقديم قانون حماية التراث الثقافي ويكون إذ ذاك من واجب الدول ضمان الحماية والصيانة، وتدخل المؤسسات العمومية أو الخاصة المعنية بسياسات وبرامج الحماية.

---

(4) أنظر في الملحق القوائم القياسية والتسجيلات بقائمة التراث العالمي الثقافي والطبيعي.

(5) هنا يثار موضوع وجوب اتخاذ موقف بالنسبة لسائر المسائل المتعلقة بقطاعات التعمير والمعمار والمعالم وتنظيم المناطق الريفية.

كما تساهم في هذا العمل عدة مؤسسات متخصصة (متاحف ـ مكتبات ـ معاهد بحوث) وأخرى غير متخصصة (منظمات جماعية ـ مؤسسات دينية خاصة...).

وفي مقابل ما يفرضه عليها القانون في مجال الصيانة، يجب الاعتراف لهذه المؤسسات بحق المشاركة في إحياء التراث، وذلك عن طريق أحكام قانونية تمنحها وضعية معينة وحقوقا وتحدد واجباتها.

إن هذه الدراسة المختصرة الخاصة بالتحليل والتأمل بشأن مسح التراث الثقافي يجب اعتبارها كمحاولة أولى لاجراء دراسة أوسع وأعمق، يمكن أن تتضمن مقارنة للتشريعات الوطنية وتقنيات وأساليب المسح التي من شأنها فتح مجال لوضع نص قانوني عام على سبيل التجـربـة.

توصيــة (اليـونـسـكـو)

بشـأن الـوسـائـل الـتـي تـسـتـخـدم لـحـظـر رفـع تـصـديـر واسـتـيـراد ونـقـل مـلـكـيـة الـمـمـتـلـكـات الـثـقـافـيـة بـطـرق غـيـر مشـروعـة(*)

تحديد الممتلكات الثقافية وحصرها في قائمة جرد وطنية :

10 ـ من أجل إضفاء فعالية أكبر على تطبيق المبادىء العامة الواردة أعلاه، ينبغي لكل دولة عضو أن تضع وتطبق بقدر الامكان إجراءات تستهدف تحديد الممتلكات الثقافية كما تعرّفها الفقرتان 1 و 2 أعلاه الموجودة داخل أراضيها، وأن تعد قائمة جرد وطنية بهذه الممتلكات. وينبغي ألا يترتب على إدراج ملك ثقافي ما في هذه القائمة أي تعديل في ملكيته قانونا. وينبغي خاصة أن يحتفظ الملك الثقافي الخاص بهذه الصفة حتى بعد إدراجه في قائمة الجرد الوطنية. ولا يكون لهذه القائمة طابع التحديد والحصر المـانـع.

هيئـات حمـايـة الـمـمـتـلـكـات الـثـقـافـيـة :

11 ـ (ب) وينبغي أن تتضمن مهام الدائرة الوطنية لحماية الممتلكات الثقافية ما يلي :

(1) بتحديد الممتلكات الثقافية الموجودة داخل أراضي الدولة، وإعداد واستيفاء قائمة جرد وطنية لهذه الممتلكات عند الاقتضاء، وذلك طبقا لأحكام الفقرة (10) أعلاه.

(*) المؤتمر العام في دورته الثالثة عشرة ـ باريس، 19 نوفمبر / تشرين الثاني 1964.

توصيــة (الـيونـسكـو)

بشـأن حـمـايـة الـتراث الـثـقـافي والـطـبـيـعي
عـلـى الـصـعيـد الـوطـنـي(*)

المصالح الحكومية المتخصصة :

13 ـ ينبغي للدول الأعضاء أن تنشيء في بلادها، مع مراعاة الأوضاع الملائمة لكل بلد، مصلحة حكومية متخصصة أو أكثر، في حالة عدم وجود هذه المصالح، يعهد إليها بالقيام على نحو فعال بالمهام التالية :

(أ) إعداد وتنفيذ مختلف أنواع التدابير الرامية إلى حماية التراث الوطني الثقافي والطبيعي وصونه، وإحيائه، وجعله عاملا فعالا في حياة المجتمع، على أن تعطى أولوية التنفيذ لاعداد قائمة بالتراث الطبيعي والثقافي وإنشاء خدمات التوثيق الملائمة.

التدابير الادارية :

29ـ ينبغي أن تبادر كل دولة، بأسرع ما يمكن، إلى إجراء حصر لتراثها الثقافي والطبيعي بهدف حمايته، بما في ذلك الممتلكات التي لا تتسم بأهمية فائقة، ولكن لا يمكن الفصل بينها وبين بيئتها التي تسهم في إضفاء طابع مميز عليها.

(*) المؤتمر العام في 16 نوفمبر / تشرين الثاني 1972 أثناء دورته السابعة عشرة، باريس.

توصية (اليونسكو)
بشأن حماية الممتلكات الثقافية المنقولة(*)

المتاحف والمؤسسات المماثلة :

12 ـ ينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان الحماية المناسبة للممتلكات الثقافية في المتاحف والمؤسسات المماثلة، وينبغي لها أن تكفل على الأخص :

(أ) تشجيع وضع نظام للحصر المنتظم للمتلكات الثقافية ولفهرستها، مع بيان تفاصيلها بأكبر قدر من الدقة ووفقا للأساليب التي جرى تطويرها لهذا الغرض (بطاقات موحدة وصور فوتوغرافية وصور فوتوغرافية ملونة كلما أمكن ذلك وميكروفيلم أيضا عند الاقتضاء). وهذا الحصر ناجع في تحديد ما يصيب الممتلكات الثقافية من الأضرار أو التلف، كما أن التوثيق المشار إليها يتيح تقديم جميع المعلومات اللازمة ـ مع مراعاة اتخاذ جميع الاحتياطات المطلوبة ـ إلى السلطات الوطنية والدولية المسؤولة عن مكافحة أعمال السرقة والاتجار غير المشروع واستعمال النسخ المزيفة.

14 ـ ينبغي أن تسهل الدول الأعضاء أيضا، وفقا لنظمها التشريعية والدستورية، حماية المجموعات التي يملكها أشخاص طبيعيون أو اعتباريون في القطاع الخاص، وذلك :

(أ) بأن تحث الملاك على إجراء حصر لمجموعاتهم وإبلاغ قوائم الحصر إلى الهيئة الرسمية المنوط بها حماية التراث الثقافي وعلى التصريح للأمناء والفنيين الرسميين المختصين ـ إذا اقتضى الأمر ـ بمعاينة مجموعاتهم لأغراض الدراسة وتقديم المشورة بشأن تدابير الحماية.

(*) المؤتمر العام في دورته العشرين ـ باريس، 28 نوفمبر / تشرين الثاني 1978.

اتفاقية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي 1972

إن المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، المنعقد في باريس من 17 أكتوبر/تشرين الأول إلى 21 نوفمبر/تشرين الثاني 1972، في دورته السابعة عشرة،

إذ يلاحظ أن التراث الثقافي والتراث الطبيعي مهددان بتدمير متزايد، لا بالأسباب التقليدية للاندثار فحسب، وإنما أيضا بالأحوال الاجتماعية والاتلاف والتدمير الأشد خطرا.

ونظرا لأن اندثار أو زوال أي بند من التراث الثقافي والطبيعي يؤلفان افقارا ضارا لتراث جميع شعوب العالم،

ونظرا لأن حماية هذا التراث على المستوى الوطني ناقصة في غالب الأحيان، بسبب حجم الموارد التي تتطلبها هذه الحماية ونقصان الموارد الاقتصادية والعلمية والتقنية في البلد الذي يقوم في أرضه التراث الواجب إنقاذه.

وإذ يذكر بأن ميثاق المنظمة التأسيسي ينص على أنها تساعد على بقاء المعرفة وتقدمها وتعميمها عن طريق السهر على صون التراث العالمي، وحمايته، وتوصية الدول المعنية باعتماد الاتفاقيات الدولية لهذا الغرض،

ونظرا لأن الاتفاقيات، والتوصيات، والقرارات الدولية القائمة والمتعلقة بالممتلكات الثقافية والطبيعية تبين الأهمية التي يمثلها لكافة شعوب العالم، إنقاذ هذه الممتلكات الفريدة والتي لا تعوض، مهما كانت تابعة لأي شعب،

ونظرا لأن بعض ممتلكات التراث الثقافي والطبيعي، تمثل أهمية استثنائية توجب حمايتها باعتبارها عنصرا من التراث العالمي للبشرية جمعاء،

ونظرا لأنه يتعين على المجتمع الدولي، أمام اتساع واشتداد الأخطار الجديدة، الاسهام في حماية التراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية الاستثنائية، عن طريق بذل العون الجماعي الذي يتمم بشكل مجد عمل الدولة المعنية دون أن يحل محله،

ونظرا لأنه لا بد لهذا الغرض من إصدار أحكام جديدة في شكل اتفاقية لاقامة نظام فعال يوفر حماية جماعية للتراث الثقافي والطبيعي ذي القيمة العالمية الاستثنائية، بشكل دائم، ووفقا للطرق العلمية الحديثة،

وبعد أن قرر في دورته السادسة عشرة، أن هذه المسألة يجب أن تنظم بموجب اتفاقية دولية، يعتمد هذه الاتفاقية في :

المادة 5

(د) اتخاذ التدابير القانونية، والعلمية، والتقنية، والادارية، والمالية المناسبة لتعيين هذا التراث، وحمايته، والمحافظة عليه وعرضه وإحيائه.

المادة 12

(أ) ترفع كل دولة طرف في هذه الاتفاقية، إلى لجنة التراث العالمي، بقدر الامكان، جردا بممتلكات التراث الثقافي والطبيعي الواقعة في إقليمها، والتي تصلح لأن تسجل في القائمة المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة. ويتعين أن يحوي هذا الجرد، الذي لن يعتبر شاملا، وثائق عن مواقع الممتلكات المذكورة، وعن الأهمية التي تمثلها.

المدن التاريخية العربية
المسجلة في قائمة التراث العالمي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية :

ـ قلعة بني حماد	5 سبتمبر 1980
ـ طاسيلي نجار	17 ديسمبر 1982
ـ وادي مزاب	17 ديسمبر 1982
ـ جميلة	17 ديسمبر 1982
ـ تيبازا	17 ديسمبر 1982
ـ تيمغاد	17 ديسمبر 1982
ـ قصبة الجزائر	ديسمبر 1992

جمهورية مصر العربية :

ـ ممفيس وقبره منطقة اهرامات الجيزة في دهشور	26 أكتوبر 1979
ـ مقبرة تاب القديمة	26 أكتوبر 1979
ـ تماثيل ابوسنبل في فيله	26 أكتوبر 1979
ـ القاهرة الاسلامية	26 أكتوبر 1979
ـ أبو منى	26 أكتوبر 1979

جمهورية العراق :

ـ الحضر	6 ديسمبر 1985

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى :

ـ مدينة لبده الأثرية	17 ديسمبر 1982
ـ مدينة صبراته الأثرية	17 ديسمبر 1982
ـ مدينة سيران الاثرية	17 ديسمبر 1985
ـ المدينة القديمة في غدامس	28 نوفمبر 1986

المملكة الأردنية الهاشمية :

ـ المدينة القديمة في القدس وأسوارها	11 سبتمبر 1981
ـ بترا	6 ديسمبر 1985
ـ قصير عمرة	6 ديسمبر 1985

الجمهورية اللبنانية :

ـ عنجر	2 نوفمبر 1984
ـ بعلبك	2 نوفمبر 1984
ـ جبيل	2 نوفمبر 1984
ـ صور	2 نوفمبر 1984

المملكة المغربية :

ـ مدينة فاس	30 أكتوبر 1981
ـ مدينة مراكش	6 ديسمبر 1985
ـ قصر آيت بن حدو	11 ديسمبر 1987

سلطنة عمان :

ـ حصن بهله	11 ديسمبر 1987
ـ المدن التاريخية في بط الختم والعين	9 ديسمبر 1988

الجمهورية العربية السورية :

ـ المدينة القديمة في دمشق	26 أكتوبر 1979
ـ المدينة القديمة في بصرى	5 سبتمبر 1980
ـ مدينة اللاذقية	5 سبتمبر 1980
ـ المدينة القديمة في حلب	28 نوفمبر 1986

الجمهورية التونسية :

ـ مدينة تونس	26 أكتوبر 1979
ـ المدينة الأثرية في قرطاجة	26 أكتوبر 1979
ـ مدرج الجم	26 أكتوبر 1979
ـ مدينة سوسة	9 ديسمبر 1988
ـ القيروان	9 ديسمبر 1988

الجمهورية اليمنية :

- المدينة القديمة في صنعاء	28 نوفمبر 1986
- المدينة القديمة في شيبان وحضرموت	17 ديسمبر 1982

مسح التراث الثقافي تحت مياه البحار والأنهار

الأستاذة : عتيقة الدراجي

عندما طلب إليّ كتابة مقال عن « مسح التراث الثقافي تحت مياه البحار والأنهار » شعرت بفخر وحرج في آنٍ معا نظرا للمسؤولية الفكرية التي تناط إلى قانونية في مجال علم الآثار. ترجع علاقتي بموضوع « التراث الثقافي... » إلى قبل ثلاثة أعوام عندما قمت خلال تشرين الأول/أكتوبر عام 1991 بمهمة إلى الجماهيرية العربية الليبية والجمهورية التونسية. فلقد أتاحت لي هذه الجولة العلمية الميدانية التعرف على قانون حفظ التراث الثقافي الكامن تحت مياه البحار والأنهار.

يهدف هذا المقال إلى إعطاء لمحة عن آخر التطورات فيما يتعلّق بعملية مسح التراث الثقافي تحت مياه البحار والأنهار وبعض الاقتراحات الشخصية في هذا المجال. إن هذا الأسلوب لا يخلو من بعض المساوىء لأنه يفتقر إلى معرفة كل الطرق المستعملة في هذا المجال. فهذه الطريقة ترتكز على قاعدة واحدة من المعطيات تسهّل الطريق أمام آخرين في مجال البحث القانوني في عملية حفظ التراث الثقافي تحت المياه.

تحديد مفهوم « التراث الثقافي تحت مياه البحار والأنهار » :

يمكن تعريف « التراث الثقافي تحت مياه البحار والأنهار » : « أنه مجموع الآثار المادية والتاريخية والعلمية المتواجدة في مجاري الأنهار أو أعماق البحار. وتضم هذه الآثار بين أشياء أخرى بقايا البواخر الحربية والمدنية إضافة إلى الوثائق التاريخية واللوحات الرسمية والطرق البحرية التي سلكتها البوارج والتي تشكّل مجتمعة وثائق يمكن استعمالها في فهم حقبة تاريخية معيّنة ». وتجدر الاشارة، إلى ضرورة الرجوع للقوانين المحلية في كل بلد ومراجعة النصوص الدولية في هذا المجال لأن هذا التحديد لا يمكن اعتباره حصريا وغير قابل للتعديل[1].

---

(1) لا يوجد قوانين دولية في هذا المجال وإنما هناك :

- توصيات تحدد المبادىء العامة الدولية في مجال أعمال التنقيب عن الاثارات. نيودلهي ـ 5 ديسمبر/كانون الأول عام 1956.
- ميثاق عن حقوق البحار تاريخ 30 أبريل/نيسان 1982.

يرجع تاريخ بدء مفهوم « التراث الثقافي تحت المياه » إلى أواخر القرن الماضي عندما قرّر بعض المنقبين البحّارة البحث عن الآثار في قاع البحار. وما لبثت عمليات التنقيب هذه أن أصبحت علما قائما بحد ذاته يهدف إلى الكشف عن التاريخ من خلال لملمة المعلومات المتناثرة تحت مياه البحار والأنهار. واستقطب هذا العلم الكثير ممن يجيدون الغوص تحت مياه البحار بحثا عن تراث الماضي مما جعلهم في موقع المنافس للمنقبين العلميين نظرا لشهرة النهب التي تميز بها قسم مهم من الغواصين. وأدّت عمليات نهب التراث الثقافي الكامن تحت مياه البحار والأنهار إلى زوال « متاحف حقيقية » أو وجودها بحالة خطر.

وعليه قد يكون من المفيد في هذا المجال ذكر بعض المخاطر التي تحيط بالتراث الثقافي تحت المياه والتي تعقد مهمة المسح لهذا التراث السبيل الأمثل نحو حفظه وحمايته. وتكمن هذه المخاطر من خلال العناصر التالية :

* تشكل الآثار الكامنة تحت المياه « فضولا » علميا وماديا على المستويين الوطني والدولي، فالغواصون المحترفون وعلماء الآثار المتخصصين يتنافسون فيما بينهم بغية معرفة التاريخ من خلال هذه الآثار.

* لا يزال « التراث الثقافي تحت المياه » خارج حماية القانون نظرا للنقص في التشريعات أو عدم مطابقة القوانين المرعية الاجراء بشكل عام مع متغيرات العصر.

* عدم كفاية الأموال اللازمة لتمويل عمليات التنقيب عن الآثارات تحت المياه أو لعدم اهتمام الدول بعمليات التنقيب هذه معتبرين هذه المهمة من مسؤولية هواة الغوص تحت المياه والذين يتصرفون بشكل غير مسؤول من خلال سرقتهم للمواقع الأثرية التي اكتشفوها بأنفسهم. وهكذا تعرضت هذه الثروات الثقافية إلى « مجازر جماعية » من خلال بيع أقسام منها في وقت يُفترض عدم قابلية انشطار الثروات.

* إن ذاكرة الماضي المتواجدة تحت المياه تتعرض للزوال أحيانا نتيجة التصرف « البريء » للصيادين الذين لا يعيرونها الأهمية اللازمة نتيجة جهلهم لقيمتها التاريخية. كما أن مصدر الضرر يأتي من خلال استعمال التكنولوجيا المتطورة جدا في عمليات الصيد أو من خلال مرور بعض البواخر الثقيلة أو مد خطوط أنابيب البترول تحت المياه. وتكمن الانعكاسات السلبية لخطوط الأنابيب وحركة الملاحة من خلال حركة الرمال في قاع البحار والأنهار والتي تغير معالم الآثار المتواجدة تحت المياه.

ولذلك ومحاولة في حد المخاطر الناجمة عن أخطاء وإهمال العنصر البشري إلى أي فئة انتمى : من صيادين إلى بحارة إلى علماء آثار فإن عملية المسح لهذا التراث من خلال توثيق وتنظيم وتبويب ما اكتشف بالصدفة أو نتيجة حملة منظمة، يعتبر امرا ذا أهمية كبرى في محاولة لوقف عمليات الهدم والسرقة لهذه الاثارات.

وفي نهاية المقال يمكننا تناول منهجية مسح التراث الثقافي تحت المياه وبشكل إجمالي في ظل غياب مفاهيم وأنماط محددة في هذا المجال. وتتجلى هذه المنهجية بـ :

- اللجوء إلى تقنية تقضي بقيام المسؤول التقني أو المسؤول عن عمليات التنقيب بتسجيل كل الاكتشافات وترتيبها بغية الحصول على سجلات كاملة. هذه العناصر الأولية لا تسمح بتحديد وتأريخ الموجودات بشكل دقيق لأن هذه المهمة تناط إلى علماء الآثار الذين يعدون تقارير عقب اكتشافاتهم هذه. حتى ان التحليل الكامل للوثائق التي تم العثور عليها لا يؤدي بالضرورة لاعطاء تاريخ دقيق لها. وتتمثل القاعدة العامة من خلال إعطاء القدر الأكبر من المعلومات والمواصفات بغية تنظيم التوثيق والمسح.

- بذلت منذ عدة أعوام جهود لعقلنة وترشيد طريقة خاصة لاجراء المسح الميداني للاثارات الثقافية تحت المياه دون اعتمادها بالضرورة كطريقة مثلى في عملية المسح.

وتتميز هذه الطريقة بالأمور التالية :

يجب حفظ العناصر الأولى، التي تمّ العثور عليها وتمّ تسجيلها في الملفات السابقة الذكر، بتسليمها إلى المختصين من علماء آثار ومدراء المتاحف الأثرية والباحثين ليصار إلى تجميع المعلومات وتشكيل ملفات كاملة قدر الامكان نظرا لشرذمة هذه الآثار بين الجهات المهتمة بذلك. وهنا تكمن مهمة المتاحف في عملية مسح وتبويب هذه الآثار نظرا لغياب دراسة عامة وشاملة تتضمن مسحا وتبويبا مفهرسا للتحف الأثرية والتي تم العثور عليها في مياه البحار والأنهار ولا حتى للمواقع الأثرية العائمة فوق المياه[2]. وكانت بعض الدول المتقدمة، وتوخيا منها في حفظ مصالحها الأثرية تحت مياه البحار والأنهار، قامت بإعداد لوائح وخرائط للمواقع الأثرية ولموجوداتها الثقافية وأسندت حفظ هذه اللوائح والخرائط إلى المتاحف لحفظها وتبويبها.

وتجدر الاشارة في هذا المجال إلى عمليات المسح التي قامت بها بعض المتاحف والتي قضت بتجميع التحف الأثرية والثقافية ضمن مجموعات لها طابع مشترك :

- مجموعات من الموجودات والتحف الأثرية تحت المياه ذات الطابع الدولي
- مجموعات بحرية مهمة
- مجموعات بحرية عامة

ولا تزال هناك مناقشات متضاربة حول كيفية إجراء عمليات المسح والتبويب يمكن تلخيصها بوجهتي النظر التاليتين :

---

(2) تعد حاليا « المنظمة العالمية للنشاطات تحت مياه البحار » والتي تتخذ من روما مركزا لها، دراسة تهدف إلى إجراء مسح لهذه المواقع الأثرية.

* تضم وجهة النظر الأولى البحاثة « المحافظين » وتقضي بعدم ضرورة عمل أي مسح ميداني للموجودات.

* أما وجهة النظر الثانية والأكثر انتشارا فتعتقد أنه يمكن تبويب التحف الأثرية في سجل أو دليل يحفظ ميدانيا. وتؤمن هذه الطريقة حماية أكبر للمعالم الأثرية المكتشفة والتي يمكن وضعها تحت الرقابة.

إن تبويب اكتشاف أثري وثقافي تحت مياه البحار والأنهار يقتضي توافر المعلومات التالية :

- تحديد مكان الاكتشاف بدقة
- تاريخ الاكتشاف
- تسمية العناصر التي تم العثور عليها وإعطائها إذا أمكن تحديدا مقبولا من الأوساط المختصة بهذا الشأن.
- حالة التحف الأثرية التي تمّ العثور عليها
- طريقة العثور عليها (هبة، شراء، مجموعة محلية...)
- المبالغ التي أنفقت بغية شرائها
- موقعها في المجموعات
- اسم الشخص الذي حدّد التحفة الأثرية

إن هذه القواعد السلوكية تتوافق مع متطلبات عمليات المسح والتبويب وغالبا ما يحاول المختصون اعتماد أنظمة متشابهة بين المناطق والدول لادارة الثروات والتي تنتمي إلى نفس العائلة. ويلجأ المختصون عن عمليات المسح أكثر فأكثر إلى المعلوماتية والكمبيوتر خصوصا إذا كانت الكميات المكتشفة كثيرة.

فمنذ عدة أعوام يلجأ علماء الآثار إلى الكمبيوتر بغية تخزين وفرز وتحليل وإعطاء المعلومات الدقيقة عن المواقع ومحتوياتها. وهكذا سمحت المعلوماتية إعطاء تبويب نموذجي للثروة الثقافية وكذلك إعطاء تماثيل بيانية حيث تظهر النسب المئوية. ومن هنا تظهر أهمية الكمبيوتر عندما تكثر الموجودات والتحف الأثرية وبالتالي المعلومات الواجب حفظها. ولكن ذلك لا يعني أن استعمال الكمبيوتر أمر واجب ومستحب في كل الحالات. ففي حال كان عدد التحف والمعلومات المتوفرة حولها قليل فإن ذلك لا يستدعي اللجوء إلى الكمبيوتر لأن ذلك سيتطلب جهدا أكبر مما يتطلبه العمل اليدوي. أي تكون الطريقة المتبعة في عمليات المسح والتبويب : مسح ميداني مباشرة أو تلك ذات الانتشار الواسع فإن الهدف هو التخلّص من الوثائق الثقيلة.

إن المهمة طويلة وشاقة ومكلفة. فلغاية الآن لا يوجد إلا عدد قليل من المجموعات العلمية، تعمل على الاكتشاف والتنقيب عن قاع البحار والأنهار. وحتى البلدان المتقدمة تتردد في المضي قدما في عمليات التنقيب نظرا للمخاطر المحيطة بها. فلا تزال عمليات التنقيب عن الآثار الثقافية تثير المزيد من المخاطر المتعلقة بشروط الغوص تحت المياه ونظرا للعائد الضعيف من هذه العمليات فإن التحف الأثرية المكتشفة لا تزال قليلة قياسا للجهود المالية والبشرية التي تبذل في سبيلها. ومن هنا يفهم غياب وجود مسح عام لهذه الأثرية والثقافية.

وقائع أعمال وتوصيات

المؤتمر الثاني عشر للآثار

(المسح الأثري)

بدعوة كريمة من وزارة الاعلام بدولة البحرين واستضافة منها احتضنت مدينة المنامة خلال الفترة (30 ذو القعدة ـ 4 ذو الحجة 1413 هـ) الموافق (22–26 مايو/ايار 1993 م) المؤتمر الثاني عشر للآثار الذي عقد بفندق الخليج بحضور وفود عشر دول عربية ووفد عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (مرفق 1).

وقد تم افتتاح المؤتمر بآيات بينات وبكلمة تفضل بإلقائها الأستاذ / طارق عبد الرحمن المؤيد وزير الاعلام بدولة البحرين الذي سجل في بداية كلمته تقديره للمساعي النبيلة للمنظمة العربية لتوثيق روابط التعاون وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء فيها مؤكدا اعتزاز البحرين باحتضان المؤتمر مرحبا بأعضاء وفود الدول التي لبت الدعوة للحضو موضحا في كلمته بأن الآثار ملك للأمة والبشرية وهي جزء من كنوز الحضارة التي لا تقدر بأي ثمن على الاطلاق، ولا يجوز أن تتحول إلى سلع للمضاربين في الأراضي. ولذلك حرصت دولة البحرين للمحافظة على الآثار وحفظها في المكان المناسب، انطلاقا من قناعتها بأن آثارها هي الكنوز الحقيقية التي تبقى لكل العصور وهي أمانة في أعناقنا تتوارثها الأجيال (ملحق 2).

وتلاه الأستاذ / محمد الميلي ابراهيمي المدير العام للمنظمة الذي رحب باسم المنظمة بأعضاء الوفود المشاركة موجها تحية خاصة لدولة البحرين أميرا ورئيس وزراء وولي عهد وشعبا كريما عن تفضل هذه الدولة باحتضان المؤتمر الثاني عشر مؤكدا حرص المنظمة وسعيها على استمرار هذه اللقاءات العربية المشتركة، مبينا أن (العناية بالآثار مسحا وتنقيبا وصيانة وتاريخا وتصنيفا فضلا عما يستلزمه من ربط أجيال الحاضر والمستقبل بماضي سيكشف عن العطاءات الزاخرة التي أصبحت نبعا للحضارة العربية الاسلامية في توجيه وصياغة تاريخ الانسانية.

وكشف السيد المدير العام في كلمته عن إسهام الحضارة العربية الاسلامية في الحفاظ على آثار من سبقوها، متمنيا للمشتركين وافر النجاح والتوفيق في عملهم. وأناب السادة أعضاء المؤتمر الأستاذ الدكتور محمد حسين فنطر رئيس وفد الجمهورية التونسية بإلقاء

كلمة باسمهم حيا في مستهلها الحاضرين والمشاركين منوها بما وفرته دولة البحرين من إمكانيات واستعدادات لاحتضان المؤتمر وتهيئة أسباب النجاح له، وتقدم بالشكر باسم الوفود المشاركة إلى المسؤولين في هذه الدولة، لما حظي به المؤتمر من رعاية سامية (ملحق 3).

وبعد الجلسة الافتتاحية، عقدت جلسة إجرائية انتخب خلالها المؤتمرون الأستاذ / خليل ابراهيم الذوادي الوكيل المساعد للثقافة والتراث الوطني في دولة البحرين رئيسا للمؤتمر، كما تم انتخاب كل من الأساتذة ناصر العبودي من (دولة الامارات العربية المتحدة) نائبا للرئيس، والأستاذ محمد حسين فنطر (تونس) مقررا عاما، والأستاذ الخضوري (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى) نائبا للمقرر العام. وتكونت لجنتان للصياغة واحدة للتراث الحضاري برئاسة الأستاذ صفوان التل (الأردن) وأخرى للمسح الأثري برئاسة الأستاذ ساحي نور الدين (الجزائر) (الملحق 4).

كما أقر المؤتمرون جدول الأعمال اليومي موزعا على ست جلسات علمية، قدمت خلالها الموضوعات العلمية وتجارب الدول في المسح الأثري (الملحق 5).

هذا وحظي المؤتمرون خلال اليوم الثاني من عقد مؤتمرهم باستقبال صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين المفدى الذي تفضل مشكورا بإسداء توجيهاته لهم والترحيب بهم.

وفي الجلسة الختامية تفضل الأستاذ خليل الذوادي الوكيل المساعد للثقافة والتراث الوطني بإلقاء كلمة ترحيبية أشاد فيها بما توصل إليه المؤتمر من نتائج علمية وما صدرت من توصيات من شأنها أن تسهم في المحافظة على التراث الحضاري العربي وتدهم أواصر التعاون العربي المشتركة، وألقى الدكتور صفوان التل رئيس وفد المملكة الأردنية الهاشمية كلمة الوفود المشاركة (ملحق 8). وختم المؤتمر د. محمد صالح الجابري ممثل المنظمة.

ووجه المؤتمر برقيات شكر وامتنان إلى كل من صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين وصاحب السمو رئيس الوزراء وصاحب السمو ولي العهد ووزير الاعلام (مرفق 6).

هذا ويتوجه المؤتمر للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بأخلص عبارات الشكر والتقدير لما وفرت من الوثائق والاعداد العلمي والفني للمؤتمر الأمر الذي سييسر تحقيق الأهداف المرجوة منه، كما ينوه ويشيد بما بذلته وزارة الاعلام بدولة البحرين والمسؤولين فيها وإدارييها على ما أحاطت به المؤتمر من الرعاية، وما قدمت من التسهيلات وضروب النجاح للمؤتمرين.

وقد توصل المؤتمر في نهاية أعماله إلى التوصيات التالية :

(1)

يوصي المؤتمر بزيادة تبادل الزيارات والخبرات للعاملين في مجالات التنقيبات الأثرية والمتاحف بين الدول العربية للاستفادة من التجارب المختلفة في هذا الحقل.

(2)

يوصي المؤتمر بزيادة تبادل بعثات التنقيب بين الدول العربية.

(3)

يوصي المؤتمر بتبادل المعلومات بين الدول العربية وبالأخص في مجال المسح الأثري، واستخدام اللغة العربية في المسح الأثري والنشر.

(4)

يوصي المؤتمر :

أ) بتوحيد المصطلحات في مجال المسح الأثري ووضع الخرائط.

ب) بوضع استمارة موحدة لتسجيل القطع الأثرية والمسح الأثري وتعميمها على البلاد العربية والاستفادة منها.

(5)

نظرا لما يشهده الوطن العربي من تنمية شاملة تشمل فيما تشمل التوسع العمراني والتطوير الحضري فإن المؤتمر يوصي :

أ) بالاسراع بعمليات المسح الأثري في مختلف البلدان العربية.

ب) تبادل المعلومات والتجارب من خلال التقارير والكتب والمؤلفات الخاصة بالمسح الأثري.

ج) أن تنظر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في أنسب الطرق والوسائل لتكوين فريق مختص في المسح الأثري للقيام بأعمال ميدانية في البلاد العربية التي تحتاجه، ويكون مدرسة تطبيقية لتدريب العناصر الشابة في مجال المسح الأثري.

(6)

يوصي المؤتمر بتكوين بنك للمعلومات الأثرية والمتحفية وأعمال الترميم تزوده الدول الأعضاء بالمعلومات وتتزود منه، وذلك باستخدام جميع الوسائل العلمية والتقنية الحديثة في مجال الآثار والتنقيب الأثري لمواكبة التطور العلمي الحديث.

(7)

يوصي المؤتمر بأن تقوم المنظمة بإنشاء جهاز تنفيذي لمتابعة توصيات وقرارات المؤتمر وتنفيذها بالتنسيق مع الدول الأعضاء.

(8)

يوصي المؤتمر المنظمة :

أ) بالسعي إلى إنشاء اتحاد للآثاريين والمتحفيين العرب يجمع المختصين في مجالات الآثار والمتاحف ويساعد على نشر المعرفة الأثرية وإثرائها على أن يتولى مكتب المؤتمر إعداد مشروع النظام الأساسي للاتحاد يعرض في المؤتمر القادم.

ب) بإصدار مجلة علمية متخصصة في دراسة الحضارة العربية.

(9)

يوصي المؤتمر بتعاون الدول الأعضاء في ملء الاستبانات الخاصة بمشاريع المنظمة فيما يتعلق بالآثار والمتاحف، ودليل العاملين في حقل الآثار بالوطن العربي.

(10)

يوصي المؤتمر :

أ) بحث المنظمة على عقد دورات تدريبية وندوات فكرية للعاملين في مجال تنقيب وترميم الآثار والتراث والمسح الأثري والمتحفي باستخدام التقنيات الحديثة التي تقدمها الأقمار الصناعية وخلصة القمر الصناعي العربي (عرب سات) والصور الجوية والاستشعار عن بعد.

ج) برصد ميزانية للصرف على هذه الدورات والندوات والدراسات.

(11)

يوصي المؤتمر المنظمة بتنشيط المشروعات الخاصة بصيانة المدن التاريخية العربية والاسلامية، ودعوة الدول العربية إلى تقديم المساهمات الطوعية لدعم هذه المشاريع.

(12)

يعبر المؤتمر عن ارتياحه لصدور المعجم الموحد لمصطلحات الآثار والتاريخ ويوصي المنظمة بتعميم هذا المعجم على دوائر الآثار والمختصين لاثرائه وتحديثه وتطويره.

(13)

اطلع المؤتمر على المذكرة التي قدمها وفد الجماهيرية الليبية العظمى إلى المؤتمر بخصوص اعتزام الجماهيرية (تأسيس معهد للتدريب على صيانة وترميم المباني التاريخية لاعداد أطر فنية من الحرفيين لتتولى صيانة وترميم هذه المباني).

وإن المؤتمر إذ يشيد بهذه المبادرة يدعو :

أ) المنظمة العربية إلى الاتصال بالدول العربية للحصول على ما يتوفر لديها من المعلومات والخبرات والتجارب المماثلة سيما الدول التي لديها معاهد للتدريب على صيانة وترميم الآثار وتزويد الجهات المعنية بالجماهيرية بهذه المعلومات.

ب) الدول العربية إلي تزويد إدارة مشروع تنظيم وإدارة المدينة القديمة بطرابلس بأسماء وعناوين المعاهد المختصة في هذا المجال وما تصدره المؤسسات والمعاهد العربية ذات العلاقة بموضوع الترميم والصيانة من نشرات ودوريات ذات صلة بالناحيتين الأكاديمية والتطبيقية.

ج) المنظمة تزود إدارة المشروع بمايتوفر لديها من بيانات ومعلومات ذات صلة بموضوع ترميم وصيانة الآثار.

تصادف الدورة المقبلة للمؤتمر مرور خمسين سنة على انطلاق المؤتمر، ويرى المؤتمرون أن هذه المناسبة تستدعي التفكير الجدي في المراجعة التقييمية لمسيرة المؤتمر وذلك :

أ) بوضع تصور للأنشطة المستقبلية لهذا المؤتمر.

ب) مراجعة هيكليته وقوانينه وأنظمته وتعديلها بما يتوافق وطموحات هذا القطاع.

ج) إجراء دراسة شاملة لما تم إنجازه خلال الخمسين سنة الماضية من وثائق وأعمال ونتائج وقرارات وتوصيات.

د) دعوة دوائر الآثار في الدول العربية إلى الاسهام في جميع هذه المراحل، وتقديم المشورة والمشاركة في وضع التصور.

هـ) اعتبار المؤتمر الذي سيعقد خلال سنة 1995 مؤتمرا متميزا ودعوة أكبر ما يمكن من الآثاريين للمشاركة فيه، وكذلك دعوة المنظمات والهيئات العربية والاسلامية والدولية.

و) تكوين لجنة فنية تتألف من مكتب المؤتمر للاعداد لهذا المؤتمر وعقد اجتماع تحضيري له بمقر المنظمة، بالتنسيق والتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وذلك خلال الشهور الثلاثة الأولى من سنة 1994.

ز) دعوة الجهات الأثرية في الدول العربية إلى تقديم تقارير شاملة تقويمية لمنجزاتها منذ إنشائها إلى سنة 1995.

ر) دعوة الجهات الأثرية في الدول العربية إلى إيلاء هذه المناسبة ما تستحق من الاهتمام، والاحتفال بها في المستويات القطرية وتنفيذ مشروعات متميزة خلالها.

ك) إصدار كتاب توثيقي بالمناسبة.

ل) يقام للمناسبة معرض شامل للكتاب الأثري ولمختلف أنشطة إدارات الآثار في الوطن العربي.

(15)

يوصي المؤتمر الدول العربية عند التجائها إلى منظمات دولية لمساعدتها على تكوين فرق من الخبراء يعملون عندها لانجاز مشروع ما أن تتم الاستفادة من الخبرة العربية وذلك بتكوين فرق مشتركة حيث يعمل الخبراء العرب بالتعاون مع الخبراء الأجانب مما يساعد على تفاعل الخبرات.

(16)

يوصي المؤتمر المنظمة بمتابعة إعداد وإصدار أطلس للمواقع والمعالم الأثرية بالدول العربية وعلى الدول العربية إمداد المنظمة بالمعلومات المطلوبة على أن تقدم المنظمة في المؤتمر القادم تقريرا عن ما تم إنجازه ومدى تعاون الدول مع المنظمة.

(17)

يوصي المؤتمر بأن تعقد دورة تدريبية خلال 1996 في موضوع من موضوعات صيانة الآثار والتراث تحدده بالاتفاق والتعاون مع الجهات المختصة في البلاد العربية التي ترغب في احتضان هذه الدورة والتي تتوفر بها الظروف العلمية المناسبة لعقد الدورة.

(18)

دعوة المنظمة مساعدة الدول العربية التي يتوفر بها رصيد من المخطوطات العربية الاسلامية والبرديات من أجل تحقيقها ونشرها وصيانتها وعمل الفهارس الشاملة لها، وتسهيل تداولها عن طريق التصوير لذوي الخبرة من العلماء والمختصين العرب.

(19)

دعوة الدول العربية إلى اقتناء كميات مناسبة من كتاب الفن العربي الاسلامي المنتظر صدوره عن المنظمة.

(20)

يوصي المؤتمر الدول العربية بإعطاء أهمية خاصة للحفاظ على المباني التاريخية والتراثية العربية والاسلامية والعمل على المحافظة عليها واستغلالها والاستفادة منها على الوجه الأمثل كمتاحف أو مكتبات أو مراكز سياحية أو ثقافية أو اجتماعية، وذلك سعيا للحفاظ على التراث الوطني.

(21)

توصي المنظمة بالعمل على حث الجامعات العربية على إنشاء أقسام خاصة في مجال الآثار والترميم والصيانة وتدريس النقائش بفروعه المختلفة وتطوير مختبرات الآثار وذلك عن طريق برامج تخصص في الدراسات العليا في معاهد أو أقسام الآثار أو كليات الهندسة والعلوم في جامعات الوطن العربي.

(22)

ينوه المؤتمر بكل الجهود العربية التي تسعى إلى الحفاظ على التراث والآثار في مدينة القدس الشريفة، وتقدم الدعم لصيانة المعالم الأثرية المختلفة.

(23)

يؤكد المؤتمر على قرارات منظمة اليونسكو الهادفة إلى الحيلولة دون ما تقوم به سلطات الاحتلال من تشويه المعالم الأثرية في الأراضي العربية المحتلة.

(24)

يوصي المؤتمر بتكثيف التعاون بين الجهات المسؤولة عن الآثار في الوطن العربي لضبط المسروقات الأثرية والتعاون على استرجاعها من الدول التي تسربت إليها.

(25)

يوصي المؤتمر بدعوة الدول العربية إلى الاهتمام بتوعية المواطن العربي بالآثار والتراث والمتاحف الوطنية والعالمية وذلك من خلال رفد المناهج التعليمية في كافة المراحل المدرسية من أجل تعريف المواطن العربي بتراثه الوطني والعالمي بشكل عام وبالتراث العربي والاسلامي بشكل خاص.

مكتب المؤتمر :

يعلن المؤتمر عن انبثاق مكتب دائم عنه يتألف من المكتب المنتخب خلال هذه الدورة والمكون من كل من :

الأستاذ خليل ابراهيم الذوادي	(رئيسا)
الأستاذ ناصر العبودي .	(نائبا للرئيس)
الأستاذ محمد حسين فنطر	(مقررا عاما)
الأستاذ علي الخضوري	(نائب المقرر العام)

على أن يستمر انعقاد هذا المكتب لمدة دورة كاملة إلى أن يقع انتخاب مكتب جديد لمؤتمر جديد، وتعد المنظمة لعقد اجتماع له مرة على الأقل في مقرها، ويكون من بين مهامه متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر والاعداد للدورة القادمة ومساعدة المنظمة فيما تنهض به من أعمال في مجال التراث.

الموضوعات المقترحة للمؤتمر الثالث عشر :

- الطرق القديمة في الجزيرة العربية وفي البلاد العربية في افريقيا.
- المسالك والطرق والدروب في الوطن العربي.
- الرسوم والنقوش الصخرية في الآثار العربية.
- المنشآت المائية التاريخية في الوطن العربي.

على أن تقوم هيئة مكتب المؤتمر بالتنسيق مع المنظمة لتحديد الموضوع بالتشاور مع الدول العربية.

زمان ومكان عقد المؤتمر :

- تقدم وفد الجماهيرية العربية الليبية العظمى بدعوة كريمة لاستضافة المؤتمر الثالث عشر للآثار.

وإذ يشكر المؤتمر وفد الجماهيرية على هذه الدعوة الكريمة يكلف المنظمة ومكتب المؤتمر بتحديد زمان عقد المؤتمر على أن لا يتجاوز عقد الدورة النصف الثاني من سنة 1995.

الـمـلاحـق

1 ـ كلمة الأستاذ طارق عبد الرحمن المؤيد وزير الاعلام رئيس المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ دولة البحرين.

2 ـ كلمة الأستاذ محمد الميلي ابراهيمي المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

3 ـ كلمة الأستاذ الدكتور محمد حسين فنطر باسم الوفود المشاركة في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر.

4 ـ كلمة الأستاذ خليل ابراهيم الذوادي ـ وكيل وزارة الاعلام المساعد للثقافة والتراث الوطني (رئيس المؤتمر) في ختام المؤتمر.

5 ـ كلمة الدكتور صفوان التل باسم الوفود في ختام المؤتمر.

6 ـ كلمة الدكتور محمد صالح الجابري (ممثل المنظمة) في ختام المؤتمر.

7 ـ برنامج أعمال المؤتمر.

8 ـ قائمة بأسماء السادة رئيس وأعضاء مكتب المؤتمر رؤساء وأعضاء اللجان.

9 ـ قائمة بأسماء أعضاء الدول المشاركة في المؤتمر وعناوينهم.

(ملحق 1)

كلمة سعادة الأستاذ طارق عبد الرحمن المؤيد

وزيــر الاعــلام
رئيس المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
في افتتاح المؤتمر الثاني عشر للآثار

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرات الاخوة المشاركين في المؤتمر العربي الثاني عشر للآثار.
ضيوفنا الكرام... السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يطيب لي أن أرحب بكم في البحرين وأن أتقدم لكم بخالص التحية من إخوانكم العاملين في مجالات الآثار بوزارة الاعلام. كما يسرني أن أسجل تقديرنا للمساعي النبيلة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتوثيق روابط التعاون وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء في المنظمة. وإننا في الواقع نعتز بقراركم بعقد هذا المؤتمر في البحرين وذلك لحرصنا على تعرفكم على تجربتنا في مجال التنقيبات الأثرية والمسح الأثري بالاضافة إلى رغبتنا الصادقة في الاستفادة من تجاربكم في هذه المجالات. ونظرا لتشابه ظروفنا التاريخية فإننا نأمل بأن يوصي مؤتمركم بزيادة تبادل بعثات التنقيب بين الدول العربية لكي تعم الفائدة.

أيها السيدات والسادة...

إننا نسعى إلى مزيد من الوعي بأهمية المحافظة على المواقع الأثرية من خلال البرامج الاعلامية التي يمكن إعدادها بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. كما أننا من نفس المنطلق نقدر جهد المنظمة في إعداد الصيغة الاسترشادية للقانون العربي الموحد للآثار. فآثارنا هي ملك للأمة والبشرية وهي جزء من كنوز الحضارة التي لا تُقدّر بأي ثمن على الاطلاق. ولا يجوز بأن تتحول المواقع الأثرية إلى سلع للمضاربين في الأراضي لاقامة المشاريع العمرانية والصناعية.

حضرات الاخـوة الأفاضل...

لقد عرفت البحرين حضارة متزامنة مع حضارة بلاد بين النهرين ووادي النيل ودخلت الاسلام منذ انبثاق الرسالة الخالدة في الجزيرة العربية. وإنني أتشرف بمناسبة تواجدكم معنا بدعوتكم للتعرف على ملامح تلك الحضارة من خلال زيارتكم لمتحف البحرين الوطني فهو معلم حقيقي من معالم النهضة الحضارية يدل على عراقة هذا البلد الضاربة في جذور التاريخ. وهو المؤشر الحقيقي لمسعى حكومة البحرين للمحافظة على الآثار وحفظها في المكان المناسب وذلك انطلاقا من قناعتنا بأن آثارنا هي الكنوز الحقيقية التي تبقى لكل العصور وهي أمانة في أعناقنا تتوارثها الأجيال.

وفي الختام يسعدني بأن أتقدم لكم باسم البحرين أميرا وحكومة وشعبا بخالص التمنيات بطيب الاقامة في ربوع هذه الدار العربية الآمنة كما نرجو لكم التوفيق الدائم ولمؤتمركم النجاح في الوصول إلى الغاية المرجوة وللمنظمة العربية المزيد من العطاء لخدمة أهدافنا المشتركة... والله الموفق وهو الهادي إلى سواء السبيل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(ملحق 2)

كلمة الأستاذ محمد الميلي ابراهيمي
المدير العام
للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
في افتتاح المؤتمر الثاني عشر للآثار

معالي الأستاذ / طارق عبد الرحمن المؤيد وزير الاعلام والثقافة

السادة الحضور

تقتضي هذه المناسبة الطيبة أن أقول كلمة في افتتاح المؤتمر الثاني عشر للآثار، لكنني لن أثقل عليكم بسرد قائمة المؤتمرات التي نظمت منذ الأربعينات تحت الاشراف المباشر للجامعة العربية أو بصورة غير مباشرة عبر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بعد قيام هذه المؤسسة ذات كيان متميز من مؤسسات العمل العربي المشترك.

إن هذا المؤتمر قد تمخض لدراسة موضوع البحث الأثري الذي تدركون أحسن من أي أحد آخر أهميته ضمن العلوم التي تساعد على كشف الآثار وصيانتها. وإن أهمية المسح الأثري تتأكد بصورة خاصة في المناطق المهيأة لمشاريع التنمية، نظرا لما يقدمه هذا المسح من ضروري المعلومات الكاشفة عن المعالم الأثرية في مجالات من الأرض واسعة وخلال وقت قصير، وبامكانيات بشرية ومادية محدودة.

أيها السادة

لن أطيل في الحديث عن موضوع مثل هذا أمام أمثالكم من الرجال أصحاب الاختصاص والأكثر تأهيلا لمناقشته.

ولذلك سوف أقتصر على التذكير ببعض النقاط المتصلة من بعيد بعلم الآثار وببعض المدلولات الفكرية التي تضمنتها صيانة الآثار في بلداننا العربية ـ الاسلامية.

فلا يخفى أن مجموع البلدان العربية ـ الاسلامية قد عنيت بهذا الجانب منذ استقلالها وأولته ما يستحق من دراسة سواء بإمكانياتها المحدودة أو بالاعتماد على منظمات إقليمية أو عالمية مثل منظمة اليونيسكو.

ولا يسعني بهذه المناسبة، وفي هذا الاطار إلا التذكير بالكنوز والثروات الأثرية التي تزخر بها شبه الجزيرة العربية، ولن يفوتني في الوقت نفسه أن أشيد بالجهود الضخمة التي تبذلها دول هذه المنطقة للتنقيب عن الآثار، وهي جهود تبعث على الارتياح وتدفع إلى التفاؤل.

والواقع أن العناية بالآثار مسحا وتنقيبا وصيانة وتاريخا وتصنيفا فضلا عما يستلزمه من ربط أجيال الحاضر والمستقبل بماضيها يكشف عن العطاءات الزاخرة التي أسهمت بها الحضارة العربية الاسلامية في توجيه وصياغة تاريخ الانسانية.

وليس هذا فقط، لأن هناك نقطة جديرة بالتسجيل، ولعلها لم تحظ حتى الآن بما يجب من عناية واستخراج مدلولات، وهي أن حضارة الاسلام والأنظمة التي قامت تحت رايته وحكمت باسمه، قد حافظت على آثار الحضارات التي سبقتها ولم تعمد إلى طمسها أو محوها، سواء بعنوان تفوق وإبداعات الحضارة العربية ـ الاسلامية أو بعنوان أنها من إرث الجاهلية.

وقد يقودنا تسجيل هذه النقطة وبحثها من مختلف الأوجه إلى استخلاص المعنى الحقيقي للجاهلية التي حاربها الاسلام، ومفهومها لدى منظري وعلماء العهود الاسلامية الأولى. فقد تكون الجاهلية المقصودة أساسا بالحرب هي تلك التي تتصل العقية والعقلية والسلوك.

فتحريف العقيدة وما يجره ذلك من انحراف في العقليات، وما يؤدي إليه كل ذلك ممارسات من مدانة وسلوك مدمر هو الذي يتسبب في اندحار أنظمة وسقوط حضارات واضمحلال امبراطوريات لم تكن تخلو من إيجابيات وإبداعات رائعة في بدايات انتصابها. ومعنى هذا أن موضوع الادانة هو العقيدة المحرفة والعقلية المنحرفة والسلوك المشين، مما كان سببا في اندحار حضارة بسلبياتها وإيجابياتها، وليس كل النتاج المعماري الذي تكون قد صاغته الحضارة التي اندرست.

ثم إن حفاظ الأنظمة العربية الاسلامية على آثار الغابرين، حتى عندما تكون تلك الآثار عبارة عن تماثيل وتجسيمات قد يميل البعض إلى إدراجها في عداد الأوثان المدعوة للتحطيم، يدل على ثقة المسلمين بدينهم وعقيدتهم وعلى يقين المسؤولين عن التوجيه الديني بأنه لم يعد هناك خوف على الاسلام من تماثيل لم يبق لها من دلالة سوى ما تعكسه من حذق صنعة الانسان ومهارة الفنان وشعور ناقش الصخر.

ثم أليس العرب هم الذين سجلوا أكثر من غيرهم، وربما قبل غيرهم إن لم يكونوا دون غيرهم، تقدير الآثار الدارسة، فتغنوا بها شعرا وتفننوا في وصفها بكاء وحاولوا استشعار ما تتضمنه من الحضور المعنوي للانسان المحبوب أو البطن الذي غاب.

وقد يكون هناك معنى آخر يفسر حفاظ الدولة العربية الاسلامية على آثار من سبقوها، يتصل بعظمة الحضارة وهيبة الملك، لأنه إذا كانت الآثار تكشف عن الحضارات التي سبقت وتدل على تنوع اختراعاتها وأهمية إبداعاتها فإنها تكشف حتما عن عظمة الدولة العربية الاسلامية التي هزمت سابقاتها فكريا وسياسيا وعسكريا. فكأن الدولة العربية الاسلامية المنتصرة أرادت من خلال ذلك الحفاظ أن تقيم الدليل على عظمتها في نفس الوقت الذي سعت فيه إلى إقامة البرهان من خلال صيانة الآثار وعملها على ترجمة وتمثل نتاجهم الفكري، على أنها خالية من أية عقدة أو مركب نقص.

وفي الختام لا يفوتني التنويه بما قدمته دولة البحرين الموقرة، أميرا صالحا، وولي عهد موفق، وحكومة رشيدة، وشعبا كريم السجايا متفتح الفكر من الرعاية والدعم للمنظمة، وعلى احتضان هذا المؤتمر وتوفير كل أسباب النجاح، زيادة عما أمنته من طيب الاقامة وحفاوة الاستقبال. ولا غرابة في ذلك، فأرجاء البحرين تعبق بالأصالة والمجد منذ أن قامت دلمون لؤلؤة الخليج.

فلدولة البحرين الشكل كل الشكر والتمنيات لشعبها بالازدهار والرخاء والمنعة، وجزيل الشكر إلى السادة الخبراء على ما بذلوه من جهد لانجاح هذا المؤتمر عبر ما أعدوا من دراسات وما يقدمونه من بحوث، وما يثيرون من نقاش.

(ملحق 3)

كلمة وفود المؤتمر
يلقيها الدكتور محمد حسين فنطر

الأستاذ طارق عبد الرحمن المؤيد وزير الاعلام ورئيس المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

الأستاذ محمد الميلي ابراهيمي المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

زملائي الأعزاء

قبل أن أبدأ كلمتي هذه باسم الوفود المشاركة في هذا المؤتمر المبارك ـ المؤتمر الثاني عشر للآثار في البلاد العربية، قبل هذه الكلمة اسمحوا لي أن أحييكم وأن أعبر عن سعادتي الشخصية لوجودي في هذا البلد المضياف وعلى هذه الأرض السخية وكنت قد زرت البحرين ومرت السنوات والبحرين تخطو خطوات عملاقة على درب الحضارة والتقدم.

فهنيئا لهذا البلد الشقيق وهنيئا للذين يسوسون شؤونه بحكمة وتوفيق.

أيها الزملاء الأعزاء والأصدقاء الأفاضل أيها المناضلون في سبيل تراث أمتنا العربية وكنوزها الأثرية ومواقعها ومعالمها التاريخية.

باسمكم جميعا وأصالة عن نفسي أوجه أزكى التحية إلى الأستاذ طارق عبد الرحمن المؤيد وزير الاعلام في دولة البحرين بلد العروبة الذي عرف بالرعاية التي يوليها إلى الآثار القديمة والمعالم التاريخية في هذه الربوع المشبعة حضارة وتاريخا وهو البلد الذي لا يدخر جهدا للعناية بكل ما ينتمي إلى تراث أمتنا التليد ولا يبخل على المعالم التاريخية سعيا إلى ترميمها وإحيائها والتعرف إليها والتعريف بها رفعا لذكر أمتنا واعتزازا بها مستمدا من مآثر السلف ما يفيد البلاد والعباد والتواق إلى التقدم لينضم إلى ركب الحضارة.

فمن منا يجهل ما تبذله دولة البحرين لتستعيد المعالم عزتها وبهاءها. فهذه بيوت عريقة المجد تتخلص من براثين الزمن كالغبار والرطوبة والملوحة فيعود لها جمالها وتفتح أبوابها

وتقص علينا مهارة اليد التي شيدتها مستجيبة إلى متطلبات الفكر والوجدان اللذين أفرزا حرفها ونحوها روعتها ويطيب لي أن أذكر في هذا الصدد مشروعا موفقا استهدف ترميم وإحياء بيت الشيخ عيسى رحمه الله.

وهذه مساجد تشرئب مآذنها نحو السماء تصلي وتدعو وقد وفق الساهرون على سلامتها الظامئون لنقائها، صامدة شامخة باسقة ومن المعالم الدينية التي نالت عناية الدولة في البحرين أذكر مسجد خميس ومسجد سيادي.

ولا يفوتني التنويه بالجهد الذي يبذله أولو الأمر في هذا البلد الأمين بحثا وتنقيبا على كنوز حضارة جذورها تنغمس في الماضي السحيق تلك التي بقيت في بطن الأرض حينا من الدهر تعلوها تلال أقامها أجداد عاشوا الألف الثالثة قبل ميلاد المسيح.

فنحن على أرض يعتز أصحابها بتراثهم وهم من أولي الألباب تنفعهم الذكرى. لقد نمت إلينا أصداء الاثاريين العرب الذين قضوا أشهرا قصارا ضيوفا على دولة البحرين يكشفون الغطاء عما خلفه الأولون في مدافنهم تلك التي أخلت المكان لشريان يربط بين السعودية والبحرين وهو مشروع تناغمت فيه الحداثة والاصالة وتكاملت فيه الأجيال والعصور فيه الاعتناء بالماضي وفيه التوق إلى الأفضل.

أيها الزملاء والأصدقاء الأفاضل باسمكم جميعا وبتفويض منكم أتوجه إلى معالي الوزير بأحر عبارات الشكر والتقدير والامتنان لحسن القبول وكرم الضيافة. فها نحن تحت سماء البحرين وعلى أرضها المعطاء بين إخوة لنا محفوفين محبة وتكريما لنتدارس شؤون تراثنا المتميز بالغزارة والتنوع تتباهى به ربوع مترامية الأطراف سقتها مياه العروبة حبا وسخاء حتى كأنها شجرة مباركة أصلها ثابت وفرعها في السماء. فليس في المعمورة أرض تستطيع منافسة أرض العروبة حضارة وليس في المعمورة أرض تستطيع منافسة أرض العروبة عراقة في الحضارة. فأرضنا أرض الكتابة والكتابات المقدسة أرض العمارة والفنون أرض القانون والنظم الاجتماعية والسياسية وكم اغتنيت أرض العروبة بالانسان وبشؤون الانسان بالطفل بالمرأة بالشيخ واليتيم وابن السبيل وكم قدمت هذه الأمة إلى الآخرين. ليس المجال هنا لسردها ولكن الواجب يحتم علينا ألا ننسى بل علينا أن نجعل من ذلك غذاء تستمد منه الشجرة قوة جديدة متجددة فتزداد تجذرا يعجب الأجيال وتفيد منه.

مرت أمتنا في المشرق والمغرب بظروف عصيبة فكادت تفقد الذاكرة ومن أهمل مقدار ذرة من ذاكرته فقد روحه وإن لم يرد ولم يدر. وها قد استفاقت أمتنا من غفوتها والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم شاهد على ذلك وهي التي ترعى نهضتها وتخطط مسيرتها مرحلة تلو الأخرى. ما انفكت منظمتنا العتيدة تولي الآثار القديمة والمعالم التاريخية والمتاحف عناية كبيرة.

فمن واجبنا أيها الزملاء الأفاضل نحن المجتمعين في هذا القطاع الخطير من حضارتنا أن نوجه تحية خاصة إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وهي التي بادرت ببعث مؤتمر الآثار في البلاد العربية ولعله من أقدم مشاريعها وأكثرها حظا لديها فرجوْنا أن يتواصل ويلتئم الحفل بانتظام كل سنتين في كل قطر من أقطار العروبة كما كنا من قبل.

ومم يثلج الصدر أن نجتمع هذه المرة في البحرين للبحث عن أقوم المسالك في العرف إلى كنوز حضارتنا من مواقع أثرية ومعالم تاريخية وكم نحن في حاجة إلى معجم أو ديوان ترصد فيه المواقع الأثرية والمعالم التاريخية.

أجل العمل جبار ويحتاج إلى جهود بشرية وطاقة معرفية وأموال وتقنيات متطورة على أنه يريد منا قبل كل شيء أن نؤمن به إيمانا راسخا وندعو إليه بين مختلف شرائح المجتمع في المدارس والمعاهد والجامعات وفي دور الثقافة بالتعاون مع وسائل الاعلام جميعها كذلك نستطيع الحفاظ عليه دون ما تحنيط ونستطيع توظيفه وتسخيره لبناء حاضرنا واستشراف مستقبلنا وتهيئته. إن التراث كائن حي يحب الحياة.

معالي الوزير،
الأستاذ المدير العام،
أيها الزملاء الأفاضل،

لا شك أن هذا المؤتمر في دورته الثانية عشرة سيفيد من تجارب دولة البحرين ومن تجارب القائمين على شؤون الآثار في هذا البلد العريق بالشكر والامتنان لزملائنا في البحرين على حسن القبول والرعاية.

معالي الوزير الأستاذ طارق المؤيد

باسم زملائي جميعهم أجدد لكم التحية وأطلب من سيادتكم إن سمحتم تبليغ التحية وأخلص عبارات الاكبار والاحترام إلى حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين المعظم أبقاه الله ذخرا للبحرين وللأمة العربية فنحن له ولأعضاده في الحكومة البحرينية ولشعب البحرين الشقيق شاكرون ممنونون سعداء بوجودنا في هذا البلد العريق ذي المجد التليد.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(ملحق 4)

كلمة السيد خليل ابراهيم الذوادي
وكيل وزارة الاعلام المساعد للثقافة والتراث الوطني
(رئيس المؤتمر)
في ختام المؤتمر الثاني عشر للآثار (المسح الأثري)

السادة رؤساء وأعضاء الوفود المحترمين

أيها السيدات والسادة

لا يسعني وقد أنهينا أعمال المؤتمر الثاني عشر للآثار إلا أن أنقل لكم تحيات سعادة السيد طارق عبد الرحمن المؤيد وزير الاعلام وتمنياته لكم بدوام التوفيق كما أتقدم لكم جميعا بخالص الشكر والتقدير على جهودكم ومشاركتكم الايجابية وآرائكم النيرة التي أثرت المؤتمر بالأخص في موضوع على غاية من الأهمية ألا وهو المسح الأثري الذي من خلال تجربتكم في دولكم الشقيقة ومن خلال الدراسات والبحوث التي قامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بإعدادها قد أضفت الكثير حول أبعاد هذا المسح وأهمية كونه إحدى الوسائل التي من خلالها تتم المحافظة على آثارنا وكنوزنا التي هي بلا شك ذخيرتنا وزادنا الذي من خلاله تتميز هويتنا وتتأصل ذاتنا وحضارتنا التي أضفت الكثير من عطائها على الحضارة الانسانية بشكل عام.

إخــواني،

إن مؤتمر الآثار أحد الركائز التي يستند عليها العمل الثقافي العربي المشترك في ظل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وهو من الأنشطة التي تؤكد على أن الثقافة العربية زاخرة بالقيم والمفاهيم التي تجمع الأمة العربية وتثري عطاءها ومسيرتها للركب الثقافي العالمي. إن التوصيات التي خرجتم بها اليوم دليل على حرص الآثاريين العرب على الاهتمام بهذا الجانب من الكنوز الحضارية للأمة ومن خلال مد مداولاتنا ثبت لنا فيما لا يدع مجالا للشك ثقل المسؤولية المنوطة بالآثاريين العرب لكي يسهموا من خلال خبراتهم وتجاربهم

في المحافظة على آثارنا وتقديم الدراسات التي تعرف بها على النطاق المحلي والاقليمي والدولي. ونحن على ثقة تامة بأن حرصكم على ذلك هو إسهام إيجابي في مجمل الثقافة العربية.

إخــواني،

لقد سعدنا بوجودكم بيننا في بلدكم الثاني البحرين ونحن نتطلع دائما إلى أن نلتقي بالآثاريين العرب خصوصا وأن البحرين قد كان لها إسهام في استضافة عدة مؤتمرات آثارية على المستوى العربي والدولي وان مؤتمركم الثاني عشر إضافة أخرى للمؤتمرات التي عقدت في هذه الأرض الطيبة، ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن تجربتكم التي قدمتموها في هذا المؤتمر سنستفيد منها فهي تجربة جديرة بالاهتمام والأخذ منها.

ختاما أتقدم لكم نيابة عن وفد دولة البحرين بخالص الشكر والتقدير على مشاركتكم الايجابية في هذا المؤتمر كما نشكر المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ممثلة في مديرها العام الأستاذ محمد الميلي ابراهيمي والسيد محمد صالح الجابري الأخصائي بالمنظمة على تعاونها مع إدارة السياحة والآثار بوزارة الاعلام للتحضير لهذا المؤتمر وإعداد الوثائق والدراسات والبحوث مما ساعد في توصلنا إلى توصيات إيجابية كما أتقدم بالشكر إلى الدكتور محمد حسين فنطر المقرر العام للمؤتمر وللاخوة أعضاء مكتب المؤتمر وأعضاء اللجان وسكرتارية المؤتمر آملين لقاءنا بكم في المؤتمر الثالث عشر للآثار بإذن الله.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(ملحق 5)

كلمة الوفود
في الجلسة الختامية للمؤتمر الثاني عشر للآثار
(المسح الأثري)
يلقيها الدكتور صفوان خلف التل

عطوفة الأستاذ رئيس المؤتمر الأستاذ/خليل ابراهيم الذوادي المحترم وكيل وزارة الاعلام المساعد للثقافة والتراث الوطني،
الاخوة الزملاء رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة في مؤتمر الآثار الثاني عشر،
الاخوة ممثلي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،
أيها الاخوة والأخوات الأكارم... السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

تلبية للدعوة الكريمة التي قدمتها وزارة الاعلام الموقرة في دولة البحرين العزيزة تم بحمد الله انعقاد مؤتمر الآثاريين العرب في هذه الرحاب الكريمة، وها نحن اليوم وقد شارف مؤتمرنا على الانتهاء بعد عدة أيام من العمل المتواصل والنقاش العلمي الهادف وقد توفرت لنا كل وسائل الراحة والسعادة مما دفع هذا المؤتمر نحو أهدافه السامية والتوصل إلى قرارات وتوصيات رفيعة وهادفة بإذن الله.

وقد أعرب كافة الاخوة أعضاء المؤتمر عن سعادتهم الكبيرة بشرف اللقاء مع صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير البلاد المفدى حفظه الله لوطنه وأمته، فقد ترك في نفوس الجميع أثرا عميقا واحتراما كبيرا لما أبداه من توجيهات وأماني عظيمة لأبناء أمتنا وأجيالها الصاعدة، كما كان لحديث سموه الأثر الفاعل في نفوسنا كي نلتقي في مؤتمرنا على المحبة ونكران الذات، ولعل أحداث الساعة في واقع أمتنا يتطلب من الجميع أن نقف صفا واحدا في وجه أعداء أمتنا، وأن نحافظ على بلادنا وأجيالنا من الضياع وأن نحفظ العهد لهذه الأمة بالمحافظة على معالمها وتراثها الشامخ ويسعدني أن أرفع باسمي وباسم كافة ممثلي الدول العربية المشاركة في هذا المؤتمر إلى سمو الأمير المفدى وإلى حكومة البحرين

الرشيدة وشعبها الطيب العريق بأسمى آيات الشكر والامتنان على ما لمسناه من مودة ومحبة وتقدير، مما حقق لنا كل أسباب النجاح وخاصة لما بذلته وزارة الاعلام الموقرة من جهود طيبة مباركة برعاية معالي الأستاذ/طارق المؤيد وزير الاعلام المكرم.

وبعد أن تحققت لنا فرصة الاجتماع على أرض دولة البحرين العزيزة فإنني أدعو الله مخلصا أن يحفظ هذه الديار المباركة وأن يحفظ سمو أميرها المفدى وسمو رئيس وزرائها الموقر وسمو ولي عهده الأمين وحكومته الرشيدة ولشعب البحرين العزيز كل أسباب الرفعة والمجد وأن يحفظ الله أمتنا ويجنبها كل سوء وأن يحقق لهذا الوطن كل أسباب الوفاق والاتفاق لكل ما فيه خير الأمة ومستقبل أبنائها.

أيها السادة الأعزاء أيها الاخوة،

لقد أسهم جميع الاخوة الزملاء أعضاء هذا المؤتمر في رفد هذا المؤتمر بتجاربهم وبعلمهم وملاحظاتهم، مما كان له الأثر الكبير والأمل الأكبر في تحقيق أماني أمتنا بنا.

وختاما أرجو أن تستمر جهود المنظمة العربية الموقرة في توفير برامج اللقاء بين جميع العلماء الذين أسهموا في إنجاح المؤتمر... بارك الله في جهودها الطيبة وفي إدارتها الجديدة الموقرة، وأدعو الله أن يحقق أماني أمتنا في أبنائها الطيبين والله نعم المولي وهو نعم النصير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

(ملحق 6)

كلمة الدكتور محمد صالح الجابري
في الجلسة الختامية للمؤتمر الثاني عشر للآثار
(المسح الأثري)

سيدي الرئيس،

سادتي وأساتذتي الأفاضل،

هذا مؤتمر ناجح ورائع... أقول ذلك دون حرج من أحد، أو إحراج لأحد.. مؤتمر ناجح لأنه أعاد الأمل إلى هذه المؤسسة العتيدة، مؤتمر الآثار الذي يعد من أقدم المؤتمرات النوعية في أعمال جامعة الدول العربية وربما أقدم مؤتمر نوعي على الاطلاق... أعاد إليها الأمل والحياة والحيوية بعد سبع سنوات عجاف... وبعد محاولات شتى وإجهاضات وإرهاصات وإحباطات.

ومؤتمر ناجح لأنه لاءم بين الحديث والقديم... وجمع بين الحكمة والتجربة والعلم والمعرفة... وبين جيل من الرواد الذين نعتز بحضورهم مؤتمرنا هذا لما أفاءوا عليه من الوقار والجلال... وبين جيل من الأخلاف والطلائع لم يعدم الحكمة والعلم... ولم يحرم جمعنا هذا من بريق الشباب ونضارة الحياة، وإن كنت الشيخ الوحيد بينكم.

ومؤتمر ناجح لأن كل ما قدم خلاله من وثائق ودراسات ومداخلات ومطارحات كانت موضع تقدير ومحل اهتمام ومثار مناقشة ومنطلق إفادة ومبعث استحسان وتنويه، ولا أزيد أو أتزيد إذ أقول بأن مقياس هذا النجاح « وصداه » ومسباره ما تعلمته شخصيا من جمعكم الكريم وأنا الذي لا صلة له بالآثار، ولا شأن له بها ولا دراية له بأي مجال من هذه المجالات عدا الصلة الادارية وعدا إشرافي ولأول مرة على الاعداد لعقد المؤتمر وعدا صداقتي لبعضكم ولولا سماحة السيد رئيس المؤتمر الذي كنت وإياه من نفس الاختصاص واستمديت شجاعتي منه، واستمرأت ظله لكنت هدفا سهلا لكم، وإن لم تنفع حيلي مع الأخ العزيز صفوان التل الذي كان يتصيد نقاط ضعفي... ويتهددني بين الفينة والاخرى، وعلى مرأى ومسمع منكم وأنتم تشهدون عليه إن شاء الله يوم لا ينفع مال ولا بنون... أما أن هذا المؤتمر رائع فلا شك في ذلك... ولا تخمين... إنه رائع لأنه من المؤتمرات القليلة الذي تلتئم فيها

أجيال مختلفة الأعمار والتجارب... ومع ذلك لم يسده ما يسود بعض المؤتمرات من ترفع الكبير عن الصغير ومن خيلاء أشباه العلماء تجاه من يخيل إليهم أنهم أدنى منهم خبرة وأحدث حضورا... لقد كان الحوار العلمي البناء هو السمة الغالبة والحماس الودي الصادق هو الديدن والفيصل. رائع بالدولة التي رعته وحبته وشملته بكل عطف ولطف... وبقيادة هذا البلد أميرا ووزيرا ومديرا وغفيرا لما أفاءوا عليه من اللطف والترحاب.

رائع برئيسه الذي جمع إلى نضارة الشباب وطلاقة الفكر واللسان حكمة القرون والاباد... ووقار العلماء وحنكة الدبلوماسيين المتمرسين فتغاضى عن كل هفواتنا جميعها ومنحنا قلبه وعقله وحبه... وقادنا إلى هذه الحصيلة القيمة من الأفكار والتوصيات، وسيكون إن شاء الله مدافعا عنها في المؤتمر القادم لوزراء الثقافة العرب، فله منا كل الشكر والامتنان وكل الاعتزاز والتقدير... رائع بهذا التناغم الصامت بين خلية نشطة من الاداريين والطاقم الوظيفي... وجماعة العلاقات العامة وسواق السيارات هؤلاء جميعا الذين كانوا يؤدون طيلة وجودنا معهم عملا فريدا نحس به ولا نسمع له جعجعة بل نراه عملا وحصادا... وتخالهم أحيانا وقوفا أو متعطلين أو مضربين عن العمل بينما هم يعملون... ولكن في صمت... إنهم جميعا يستحقون منا كلمة ثناء ومحبة وإعجاب... ومن خلال هؤلاء ومن خلالكم نحيي أسرة هذا النزل وإدارته وكل ما ساهم منهم في توفير الراحة والابتسامة والوجه الحسن الصبوح.

أما أنتم أساتذتي الأعزاء وسادتي الكرام فيعجز القول عن إيفائكم حقكم من التقدير والمهابة ليس لأنكم تركتم أهلكم وذويكم وتركتم أعمالكم... ووظائفكم وأوطانكم وتحملتم عناء السفر ومشاقه فقط ولكن لأنكم تحبون أمتكم وحضارتكم وتؤمنون بمستقبلها وتتطلعون إلى تحقيق أملها... لهذا ولغيره أستسمحكم العذر عن أي تقصير لمنظمتكم فاليد قصيرة والعين بصيرة والامكانيات فقيرة... وإن كنا أغنياء بعلمكم... وسعداء بسعادتكم...

ولا يفوتني في خاتمة هذه الكلمة المقتضبة أن أشيد إشادة خاصة بكل ما لاحظناه من الاهتمام الجاد في دولة البحرين بالتراث والآثار وأهله... وبكرم كل الجهات التي حبتنا بكرمها، ولا سيما القائمون على المتحف الوطني الذين أطلعونا على جهد قومي كبير وعمل رائد سيكون من بين أهم الذكريات التي ستظل راسخة إلى الأبد في الذاكرة. كما لا يفوتني توجيه تقدير المنظمة لما لقيه مؤتمرنا هذا من تغطية إعلامية شاملة، ومن رعاية من قبل أجهزة الاذاعة والتلفزة ورجال الصحافة.

السلام عليكم أولا وآخرا... وعسى أن نرى بعضنا مرة أخرى في الجناح الآخر من الوطن العربي سنة 1995...

(ملحق 7)

برنامج أعمال المؤتمر

السبت : 1993/5/22 م

(1)الجلسة الافتتاحية :

الساعة 10:00 الافتتاح بآيات بينات من القرآن الكريم.

كلمة الأستاذ طارق عبد الرحمن المؤيد ـ وزير الاعلام ورئيس المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة البحرين.

كلمة الأستاذ محمد الميلي ابراهيمي ـ المدير العلم للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

كلمة الوفود يلقيها الدكتور محمد حسين فنطر.

استراحة.

(2) جلسة رؤساء الوفود :

الساعة 11:30 انتخاب رئيس المؤتمر

انتخاب مكتب المؤتمر

انتخاب مقرر عام للمؤتمر

ـ لجنة المسح الأثري

ـ لجنة التراث الحضاري

الساعة 16:30 جولة لبعض المناطق الأثرية.

الساعة 20:30 حفل عشاء بدعوة من السيد طارق عبد الرحمن المؤيد ـ وزير الاعلام ورئيس المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

الأحد : 1993/5/23 م

(3) الجلسة العلمية الأولى :

الساعة 9:00 المسح الأثري : مناهجه وطرائقه الفنية (الدراسة الأولى ـ دراسة للأستاذ محمد المسعود الشابي).

الساعة 9:30 المسح الأثري : مناهجه وطرائقهخ الفنية (الدراسة الثانية ـ مسح المواقع الأثرية ـ للأستاذ خير الدين العنابي يلقيها عنه السيد عبد الرحمن مسامح).

الساعة 9:40 المسح الأثري : مناهجه وطرائقه الفنية (الدراسة الثالثة ـ المسح الأثري في الوطن العربي منهجه وطرائقه العلمية للدكتور فهد عبد الرحمن الوهيبي).

الساعة 10:00 المناقشة.

الساعة 10:30 زيارة إلى متحف البحرين الوطني.

الساعة 13:30 حفل غداء بدعوة إمن إدارة المتاحف والتراث بوزارة الاعلام في متحف البحرين الوطني.

(4) الجلسة العلمية الثانية :

الساعة 16:00 المسح الأثري ـ مناهجه وطرائقه الفنية (الدراسة الرابعة ـ طريقة جمع اللقى الأثري ـ للدكتور سلطان محيسن من سوريا يلقيها عنه السيد خالد السندي).

الساعة 16:30 المسح الأثري : مناهجه وطرائقه الفنية (الدراسة الخامسة ـ توحيد التشريعات الأثرية العربية ـ للأستاذ علي أحمد الخضوري).

الساعة 16:40 المسح الأثري ـ مناهجه وطرائقه الفنية (الدراسة السادسة ـ المسح الأثري ومناهجه ـ للأستاذ عبد الله أحمد عبد الله المحمودي).

الساعة 17:00 مناقشة.

الاثنين : 1993/5/24 م

(5) الجلسة العلمية الثالثة :

الساعة 9:00 تجارب الدول في مجال المسح الأثري :

(1) « عرض عن الوسائل الايجابية المعتمدة من أجل إثراء عمليات المساحة الأثرية في المملكة الأردنية الهاشمية » للدكتور صفوان التل.

(2) « المواقع الأثرية في المملكة العربية السعودية من خلال المسح الأثري » للدكتور عبد الله سعود السعود.

الساعة 11:00 استراحـة.

الساعة 11:30 مناقشة.

(6) الجلسة العلمية الرابعة :

الساعة 15:30 تجارب الدول في مجال المسح الأثري :

(1) « المسح الأثري لأودية الجماهيرية الليبية » للأستاذ سعيد علي عمر بن حامد يلقيها بالنيابة السيد عبد الوهاب الخاجة أمين التراث الشعبي.

(2) « تقرير عن النشاط الأثري للفترة 1990-1992 في المملكة المغربية وتقرير عن التجربة الوطنية في مجال صيانة وتأهيل التراث » للأستاذ الدخيس ادريس بن الجيلالي.

الساعة 17:00 مناقشة.

الساعة 19:00 حفل استقبال بدعوة من جمعية تاريخ وآثار البحرين بمقر الجمعية.

الثلاثاء : 1993/5/25 م

(7) الجلسة العلمية الخامسة :

الساعة 9:00 تجارب الدول في مجال المسح الأثري :

(1) المسح الأثري في دولة البحرين ـ السيد خالد السندي.

(2) تجربة الادارة العامة للآثار السعودية في مسح الكتابات والرسوم الصخرية ـ للأستاذ عبد الرحمن بن علي الزهراني.

الساعة 11:00 استراحة.

الساعة 11:30 مناقشة.

(8) الجلسة العلمية السادسة :

الساعة 15:30 تجارب الدول في مجال المسح الأثري

الساعة 17:00 مناقشة.

الساعة 20:00 محاضرة للأستاذ ناصر العبودي ـ مدير إدارة الآثار والتراث بالشارقة عن الفترات التاريخية المكتشفة بدولة الامارات العربية المتحدة ـ بمقر جمعية تاريخ وآثار البحرين.

الاربعاء 1993/5/26 م

(9) الجلسة الختامية :

الساعة 10:00 تلاوة التوصيات

كلمة رئيس المؤتمر

كلمة الوفود يلقيها الدكتور صفوان التل

كلمة المنظمة يلقيها الدكتور محمد صالح الجابري

مساء جولات للمناطق السياحية والأثرية.

(ملحق 8)

قائمة بأسماء السادة
رئيس وأعضاء مكتب المؤتمر
ورؤساء وأعضاء اللجان

أسماء الوفود المشاركة في المؤتمر

دولة الامارات العربية المتحدة :

الاسم	الصفة
1 ـ السيد/ناصر حسين العبود	مدير إدارة الآثار والتراث
2 ـ السيد/عمير محمد السبوسي	نائب مدير إدارة الآثار والسياحة
3 ـ السيد/سيف محمد العطر	مدير إدارة الآثار
4 ـ السيد/سليمان عبد الله الزرعوني	فني آثار ممتاز

دولة البحرين :

الاسم	الصفة
1 ـ خليل ابراهيم الذوادي	الوكيل المساعد للثقافة والتراث الوطني
2 ـ د. كاظم ابراهيم رجب	مدير إدارة السياحة والآثار
3 ـ الشيخة نيله علي الخليفة	مديرة إدارة المتاحف والتراث
4 ـ السيد/عبد الرحمن سعود مسامح	مراقب التعليم
5 ـ السيد/عبد العزيز علي صويلح	مراقب التنقيبات
6 ـ السيد/خالد محمد السندي	مراقب المقتنيات
7 ـ السيد/عبد الوهاب عبد الله الخاجة	أمين التراث

المملكة الأردنية الهاشمية :

الاسم	الصفة
1 ـ د. صفوان خلف التل	مدير عام دائرة الآثار العامة

الجمهورية التونسية :

الاسم	الصفة
1 ـ د. محمد حسين فنطر	أستاذ جامعي

الجمهورية الجزائرية :

1 ـ السيد/ساحي نور الدين — محافظ مكلف بالأبحاث ـ رئيس دائرة أثرية

المملكة العربية السعودية :

1 ـ د. عبد الله سعود السعود — مدير عام التسجيل وحماية الآثار المساعد
2 ـ السيد/عبد الرحمن علي الزهراني — مدير الحولية والنشر

دولة قطر :

1 ـ السيد/عبد الله محمد الخليفي — رئيس قسم الآثار

جمهورية مصر العربية :

1 ـ د. سامي فهمي عبد العليم — رئيس قطاع الآثار الاسلامية والقبطية

دولة الكويت :

1 ـ د. فهد عبد الرحمن الوهيبي — مدير إدارة الآثار والمتاحف
2 ـ السيد/شهاب عبد الحميد شهاب — مراقب التنقيبات والمسح الأثري
3 ـ السيد/سلطان مطلق المطيري — باحث آثار
4 ـ السيد/هادي محمد عبد الأمير — باحث آثار

الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى :

1 ـ السيد/علي أحمد الخضوري — رئيس مصلحة الآثار بالجماهيرية
2 ـ السيد/عبد الله أحمد المحمودي — مدير عام الشؤون الفنية والمتاحف
3 ـ السيد/خالد عبد الجليل الموسى — المندوبية الدائمة للجماهيرية لدى المنظمة ـ تونس

جمهورية اليمن :

1 ـ د. محمد عبد القادر بافقيه — رئيس الهيئة العامة للآثار
2 ـ السيد/محمد حسين السدمي — وكيل هيئة الآثار
3 ـ د. أحمد باطايع — مدير عام الآثار

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم :

1 ـ الأستاذ محمد الميلي ابراهيمي
2 ـ الدكتور محمد صالح الجابري
3 ـ السيد محمد المسعود الشابي

(ملحق 9)

قائمة بأسماء وعناوين
أعضاء الدول المشاركة في المؤتمر

رئيس وأعضاء مكتب المؤتمر وأعضاء اللجان :

الأستاذ خليل ابراهيم الذوادي (رئيس المؤتمر)
الأستاذ ناصر العبودي (نائب الرئيس)
الأستاذ الدكتور محمد حسين فنطر (المقرر العام)
الأستاذ علي الخضوري (مساعد المقرر العام)

لجنة التراث الحضاري :

الأستاذ الدكتور صفوان التل (رئيس)

أعضاء اللجنة :

الأستاذ سليمان الزرعوني (الامارات)
الأستاذ عبد الرحمن مسامح (البحرين)
الأستاذ محمد سدمي (اليمن)
الأستاذ عبد الرحمن بن علي الزهراني (السعودية)
الأستاذ سلطان مطلق المطيري (الكويت)
الأستاذ عبد الوهاب الخاجة (البحرين)

لجنة المسح الأثري :

الأستاذ ساحي نور الدين (رئيس)

أعضـاء اللجنـة :

الأستاذ عبد الله المحمودي (ليبيا)
الدكتور عبد الله السعود (السعودية)
الأستاذ شهاب عبد الحميد شهاب (الكويت)
الأستاذ عبد العزيز صويلح (البحرين)
الأستاذ سيف العطر (الامارات)
الأستاذ عبد الله الخليفي (قطر)
الأستاذ خالد السندي (البحرين)



مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم